

موقوفه الجليليه العامه
الارمنيه واليونانيه
السنة الواحدة من تاريخ
الجزء الثاني

غَايَةُ الرُّضْوَى
سُرْع
لِبَاسِ الرُّضْوَى

کلاما

لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي

من أعلام علماء الشافعية في القرن السابع الهجري

وبأسفل الصحائف حواشي العلامة الشيخ محمد الجوهري

وبهامشه : لب الأصول ، وهو ماخص جمع الجوامع لابن السبكي

الطبعة الأخيرة

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ

[قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه .
قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العامل العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، صدر المدرسين ،
زين الملل والدين ، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته ، ونفعنا ببركته وبركة
علومه بمحمد وآله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أظهر بدائع مصنوعات على أحسن نظام ، وخص من بينها من شاء بزيد الباول
والإنعام ورفقه وهداه إلى دين الإسلام ، وأرشده إلى طريق معرفة الاستنباط لتواعد الأحكام ،
لمباشرة الحلال وتجنب الحرام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ،
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله للفضل على جميع الأنام ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وصحبه القرة الكرام .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فهذا شرح لمختصر السمعى [لب الأصول] الذي اختصرت فيه جمع الجوامع بين
حقائقه ، وبوضوح دقائقه ، وبذلل من اللفظ صعابه ، وكشف عن وجه العاني نقابه ، سالكا
فيه غالبا عبارة شيخنا العلامة ، المحقق الفهامة الجلال المحلى لسلستها وحسن تأليفها ، وروما
لحصول بركة وثقتها ، وصحيتها « غاية الوصول إلى شرح لب الأصول » والله أسأل أن ينفع به
وهو حسي وأنم الزكيل .

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أنوف أو أبتدىء تأليني والباء الصاحبة ليكون ابتداء التأليف
مصاحبا لاسم الله تعالى التبرك بذكره وقيل الاستعانة نحو كتبت بالقلم والاسم من السموة وهو العلق
وقيل من الوسم ، هو العلامة ، والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الصفات الجلية والرحمن الرحيم

(قوله بسم الله الخ) هذه البسملة من ولده محب الدين الذي شاركه في الأخذ على شيوخه وقد مات
في حياته شهيدا بالفرق وقد كفت بصره من ناعليه وهو الذي ترجم الشيخ في جميع كتبه ولم يعقب وأما
الذي أعقب فولده جمال الدين وبسمل ترجمته لأنهم من ذوات البال وقال أصله قول الفتح وليس بالسكسر
والإسكان مضارعه يقال نحو يخاف ولا بالضم والإسكان لازما ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل
التلاقي كما هو ظاهر اه (قوله سيدنا) أي مفزعنا الذي نفزع إليه في المهمات ، ومولانا : أي ناصرنا

صفتان بنيتا للبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع (الحمد لله الذي وفقنا) أي خلق فينا قدرة (للاوصول إلى معرفة الأصول) فيه براعة الاستهلال ، والحمد لله التناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التبعيل ، التعظيم وعرفا فضل بني عن تعظيم النعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره وابتدأت بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بخبر أبي داود وغيره « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم » ، في رواية « بالحمد لله فهو أجزم » أي مقطوع البركة وقدمت البسملة عملا بالكتاب والإجماع والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جمعت أل فيه للاستغراق أم لا جنس أم للعهد كما بينت ذلك في شرح البيهقي وغيره (و يسر لنا سلوك) أي دخول (مناهج) جمع منهج أي طرق حسنة (السبب) قوة أدعها في القول جمع عقل وهو غرزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث (والصلاة) وهي من الله رحمة ومن اللاتسكة استغفار ومن الآدمي تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نبينا ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف تسمى به نبينا بالحام من الله تعالى تناؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له لكثر صفاته الجليلة (وآله) هم مؤمنو بني هاشم وبني الخطاب (ومحبوه) هو عند سيبويه اسم جمع لصحابة بمعنى الصحابي وهو كما سيأتي من اجتمع مؤمنا نبينا صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على آل الشامل بعضهم لتشمل الصلوة والسلام باتهم وجمنا الحمد والصلاة والسلام على من ذكره زكريا بنان لفظا لإنشائين معنى إذ قصد الأولى التناء على الله بأنه مالك لجميع المخدمين والخلق والثانية إيجاد الصلاة والسلام لا لإعلام بذلك وإن كان هو القصد بهما في الأصل (الناشرين) أي الناشرين والظفرين (من الله) متعلق بقولي (بالقبول) قدم علينا وهذا يأتي رعاية للسجع ويجوز تعلقه بما قبله (و بعد) يؤق بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر وأصلها أما بعد دليل لزوم التناء في حينها غالبا تتضمن أمامتي الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) للؤلؤ الحاضر ذهنا (مختصر) من الاختصار وهو تقايل اللفظ وتكثير المعنى (في الأصاين) عبرة به دون الأصولين أي أصول الفقه وأصول الدين إشارا لتخفيف الاختصار (وما معها) من للتندات والتقليد وآداب الفتيا وخاتمة التصوف (اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة) شيخ الاسلام والنصر بعد الفزع مناسب تأخيرها والشيخ أي بالغ رتبة الفضل على مشايخ الاسلام وله جموع أحد عشر منها مشيخة بكسر الميم كما في القاموس وأثر الاسلام لأنه الظاهر لنا (قوله طرق) جمع طريق وفي بعض النسخ أي طريق تفسير لمنهج وفي المختار الطريق السبيل يذكر ويؤث تقول الطريق الأعظم والطريق العظمى والجمع أطرفة وطرق وطريقة القوم أمثالهم وخيارهم وطريقة الرجل مذهبه يقال ما زال فلان على طريقة واحدة أي على حاله انتهى مع حذف (قوله والصلاة الخ) قال السهلي (إن) يقال صليت عليه في معنى الحق والرحمة والتعطف لأنها في الأصل انعطاف من الصاوين ومن أجل ذلك عديت في اللفظ إلى انتهى من التقريب وفي الأساس للزعمى وضرب الفرس صلو به بذنه ماعن يمينه وشماله وكل أنى إذا ولدت افترجت صالواها ومنه الصلى السابق الخ ولم يذكر الصلاة بمعنى الدعاء في الحقائق فليتأمل اه من خط شيخنا محمد الجوهري (قوله نبينا) مأخوذ من النبوة بمعنى الارتفاع قال في التقريب نيا ارتفع والبصر عن الشيء بالسيف عن الضريبة رجعا والفرش لم يستقر عليه الضامع وتباني الان جفاني والنبوة الارتفاع والجفوة والاقامة والتي السكان الارتفاع والطريق والانباء طرق الهدى والنبوة طاب الشرف إلى آخر ما قاله انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من اسم مفعول للمضعف) أي المضعف المعنى بأن نقل المجرى إلى باب التفعيل لا المضعف لدى لم تسلم حروفه الأصول

الحمد لله الذي وفقنا
للاوصول إلى معرفة
الأصول ويسر لنا
سلوك مناهج بقوة
أدعها في القول ،
والصلاة والسلام على
محمد وآله وصحبه
الناشرين من الله
بالقبول .

وبعد ، فهذا
مختصر في الأصولين
وما معها اختصرت
فيه جمع الجوامع
للالامة

عبد الوهاب (التاج) ابن الامام شيخ لاسلام تقي الدين (السبكي رحمه الله) وتعمده بفقرائه وكساه حلى رضوانه (وأبدلت منه) أى من جميع الجوامع (غير العتمد ولواضع بهما) أى بالمعتمد والواضع (مع زيادات حسنة) ستقت عليها إن شاء الله تعالى (ونبهت على خلاف المعتزلة) ولومع غيرهم (بعندنا و) على خلاف (غيرهم) وحده (بالأصح غالباً) فربما (وبحسبه لب الأصول راجياً) أى مؤلاً (لا من الله) تعالى (القبول وأسأله النفع به) لمؤلفه وقارؤه ومستمنعه وسائر المؤمنين (فانه خير مأمول) أى مرجو (وينحصر مقصوده) أى لب الأصول (في مقدمات) بكسر الدال كقائمة الجيش من قدم اللازم بمعنى تقدم وفتحها على قلة كقائمة الرجل في ثمة من قدم للتعدي أى في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات للانتفاع بهايه مع توفقه على بعضها كنعرى الحكم وأقسامه إذ بيئتها الأصولى تارة وينفيا أخرى كإسبجى (وسبعة كتب) في المقصود بالذات خمسة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال . والسادس في التعادل والتراجيح . والسابع في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأدب الفتيا وماضى إليه من علم الكلام المقتنع بمسئلة التقايد في أصول الدين المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف ، وهذا الحصر من حصر السلكى في أجزاءه لا السلكى في جزئياته .

(المقدمات)

أى مبحثها افتتحتها كالأصل بتعريف أصول الفقه ليتصوره طالبيه بما يضبط مسائله الكثيرة ليكون على صيرة في تطلها إذ لو تطلها قبل ضبطها لم يأمن فوات ما رجا به وصرف الهمة إلى ما لا يعنيه ففقت (أصول الفقه) أى التقى السمى بهذا اللقب الشعر بمدحه بإبناء الفقه عليه إذ الأصل ما يبنى عليه غيره (أدلة الفقه الاجمالية) أى غير العينة كملطق الأمر والاجماع من حيث إنه يبحث عن أولها بأنه لا وجوب حقيقة وعن ثانيها بأنه حجة (وطرق استفادة جزئياتها) إلى هى أدلة الفقه التفصيلية المستفاد منها والراد بالطرق الرجحات الآتى أ كثرها في الكتاب السادس (وحال مستفيدها) أى وصفات مستفيد جزئيات أدلة الفقه الاجمالية وهو المجتهد لأنه الذى يستفيدها بالمرجحات عند تعارضها دون اللقد ، والراد بصفاته شرائطه الآتية في الكتاب السابع

من التضعيف كمن وظل اه حاشية الحلى للشارح (قوله حلى) يضم الحاء وكسرها مقصورا جمع حلية وهى الصفة والمعنى كساه الصفة التى تشملها كالثوب من الرحمة الناشئة عن الرضوان على ما يؤخذ من الصباح وأما قرادة حلى بالشديد فلا يناسب لفظ كساه كاهو ظاهر اه شيخنا محمد جوهرى (قوله أى المقصود منه بالذات) فلا تدخل الخطبة ونحوها وهو أعم من المقصود من الفن بالذات لتشمله المقدمات بخلاف المقصود بالذات من الفن فلي تأمل (قوله المقصود بالذات) أى من الفن فلا يراد أن المقدمات من المقصود بالذات فيزيم تقدمها على نفسها وذلك لأنها من المقصود بالذات من الكتاب لامن الفن فلي تدبر (قوله بالذات) أى من علم الأصول كسابقه فلي تأمل (قوله افتتحها الخ) لا بد فيه من تأويل الافتتاح بأمر في دون الحقيق أو تقدير مضاف أى افتتحت مقصودها إذ مفتحتها الحقيقى هو قوله أصول الفقه وليس من التعريف وقوله ليتصوره طالبيه الخ مقصوده أن السكون على بصيرة علة مقتضية لسبق تصور طالبيه بما يضبط مسائله وهذا التصور علة مة ضية لسبق افتتاح المقدمات بالتعريف والاختضاء الأول مسلم والثانى ممنوع إذ تصور المذكور إنما يقتضى سبق التعريف على الشروع في أصول الفقه والمقدمات ليست منه وعدها منه تغليب كائنوا عليه اه (قوله يضبط) بابه ضرب كما في المختار اه (قوله حقيقة) ذكر هذا القيد تنبيها على محل الخلاف فان كون الأمر لمطلق الوجوب على

التاج السبكي رحمه الله وأبدلت منه غير المعتمد والواضع بهما مع زيادات حسنة . ونهت على خلاف

المتزلة بعندنا وغيرهم بالأصح غالباً، وبحسبه:

[لب الأصول] راجياً من الله القبول وأسأله النفع به فانه خير مأمول، وينحصر مقصوده في مقدمات وسبعة كتب .

المقدمات

أصول الفقه أدلة الفقه الاجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها،

ويعبر عنها بشروط الاجتهاد وخرج بأدلة الفقه غير الأدلة كالفقه وأدلة غير الفقه كأدلة السكلام وبعض أدلة الفقه والاجالية التفصيلية وإن لم يتنازل إلا باعتبار كافيها الصلاة ولا تفر بوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في السكينة فليست أصول الفقه وأنما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل (وقيل) أصول الفقه (معرفته) أي معرفة أدلة الفقه وما عطف عليها وارجح الأول لأن الأدلة وما عطف عليها إذا لم تعرف لم تخرج عن كونها أصولاً والأصل قال أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وقيل معرفتها ثم قال والأصول العارف بها وبطرق استقاداتها ومستفيدها مخالفاً في ذلك الأصوليين باعتبارها وقرره في منع الوانغ بما لا يشق وقرره شيخنا العلامة الجلال المحلى بما لا مزيد عليه واستبعده أيضاً شيخه العلامة الشمس البرماوى وقال لا يعرف في النسب زيادة قيد من حيث النسبة على النسب إليه وعدلت عن قوله دلائل إلى قولي أدلة لأن الوجود هنا جمع قلة لا جمع كثرة ولما قيل إن فاعل لم يأت جمعا لاسم جنس يوزن فاعل وإن رد بأنه أتى نادرا كوصائده جمع وصيد . واعلم أن لكل علم مبادئ وموضوعا ومسائل . فمبادئه ما يتوقف عليه المقصود والذات من تعريفه وتبريف أقسامه وفائدته وهي هنا العلم بالحكم لله وما يستمد منه وهو هنا علم السكلام والعريّة والأحكام أى تصوّرها . وموضوعه أى ما يباحث في ذلك العلم عن عوارضه الدانية كأدلة الفقه هنا . ومسائله ما يطلب نسبة محموله إلى موضوعه في ذلك العلم كعلمنا هنا بأن الأمر للوجوب حقيقة والنهي للتحريم كذلك (والفقه علم بحكم) أى نسبة تمامة فالعلمها تصديق بتعلقها لا تصوّرها لأنه من مبادئ أصول الفقه ولا تصديق بذواتها لأنه من علم السكلام (شرعى) أى مأخوذ من الشرع المبيّنه النبي الكريم (عملى) أى متعلق بكيفية عمل قلى أو غيره كالمعلم بوجود النية في لوضوء وبندب الوتر (مكنسب) ذلك العلم للسكتبة (من دليل تفصيلي) للحكم فالعلم كالجنس وخرج بالحكم العلم بالذات والصفة والفعل كصوّر الإنسان والبياض والقيام وبالشرعى العلم بالحكم العقلى . الحسى والسمعى والوضى كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة وأن النور الضياء وأن الفاعل يفاق انتهى برلى على المحلى (قوله بكيفية عمل الخ) مراد الشارح بكيفية العمل ، إما الوجوب والحرمة ونحوهما وهو الظاهر . وبيان ذلك في قولنا النية واجبة أن العمل هو النية أى التصديق كنيته هو الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية ولا شك أن ثبوت الوجوب للنية متعلق بالوجوب الذى هو كيفية العمل ، وإما المبرئة المخصوصة للفعل المعتبرة شرعا وعلى الوجهين بالحكم في الاعتقادات قد تتعلق بالكيفية أى كيفية العمل أى الاعتقاد مثلا قولنا يجب اعتقاد أن الله يرى في الآخرة فيه حكم وهو ثبوت الوجوب الاعتقاد المذكور ولا شك أن الوجوب كيفية لذلك الاعتقاد فهذا الحكم متعلق بكيفية ذلك الاعتقاد لأن الثبوت المضاف للوجوب متعلق به هذا على لوجه الأول وعلى الوجه الثانى لا شك أنه اعتبر كون ذلك الاعتقاد على وجه مخصوص فثبوت الوجوب الاعتقاد على الوجه المخصوص حكم متعلق بكيفية اعتقاد ، إذا تقرر ذلك فلينظر في كلام الشارح من أن الحكم المتعلق بكيفية اعتقاد ليس من الفقه وقول السكّال إن الحكم في الاعتقادات يتعلق بمحصول العلم فيه نظر بأنه قد بان أنه قد يتعلق بكيفية العلم فإن أراد بتعلقه بمحصول العلم أن المقصود من وجوب الاعتقاد حصوله ففيه أن المقصود من وجوب النية حصولها فليتلأ انتهى من خط العلامة الجوهرى الكبير (قوله وبالشرعى الخ) اعلم أن جعلهما قيتين مستقائين حتى يحتراز بكل واحد منهما من شئ هو طريقة الامام في الحصول وتابعيه والتحقيق أنهما لفظ مفرد علم على ماسياتى تعريفه من الخطاب المنقسم إلى الإيجاب والتحرّيم وغيرها وقد صرح إمام الحرمين في البرهان بأن المراد بهما في حد الفقه ذلك فليفتن له فانه من الفرائس كما في شرح الزركشى على الأصل وقول العلامة المحلى

وقيل معرفتها ، والفقه
علم بحكم شرعى عملى
مكتسب من دليل
تفصيلي

مرفوع وبالعالم العلم بالحكم الشرعي اعلم أي الاعتقادي كالعلم في اصول الفقه بأن لاجماع حجة والعلم في أصول الدين بأن الله واحد بالمكسب علم الله وجبريل ينادي كروكذا علم النبي به الحاصل بوحى وعلمنا به بالضرورة بأن علم من الدين بالضرورة كاجتناب الصلاة والزكاة والحج وتحريم الزنا والسرقة وبالدليل التفصيلي العلم بذلك لأنه فاته من المجتهد بواسطة دليل إجمالي وهو أن هذا الحكم أفتاه به المكلف وكل ما افتاه به الفتوى فحكم الله في حقه فلهه مثلا بوجوب النية في الوضوء كذلك ليس من الفقه وعبروا عن الفقه هنا بالعلم وأن كان لظنية أدلته ظنا كما عبروا به في كتاب الاجتهاد لأنه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم ونكرت العلم والحكم وأفردتهما تبعاً للامامة البرماوى لأن التحديد إنما هو للامامية من غير اعتبار كمية أفرادها لأن في تعبيرى بحكم لا بالأحكام الذي عبر به الأصل كغيره سلامة من ورود أن العلم بجميع الأحكام ينافي قول كل من أكبر الفقهاء في مسائل سئلوا عنها لأدري وإن أجيب عنه بأنهم مهتدون بالعلم بأحكامها بمعاودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التيهي شائع عرفاً يقال فلان يعلم النحو ولا يراد أن جميع مسأله حاضرة عنده مفصلة بل إنه مهتدي لذلك (والحكم خطاب الله تعالى أي كلامه النفسى الأزلى الذى السمعى فى الأزل خطاباً على الأصح كإسائى (المتعلق) إما بفعل المكلف) أى البالغ العاقل الذى لم يتغير تكليفه تعلقاً معنوياً قبل وجوده أو بعد وجوده قبل البعثه وتنجزياً بعد وجوده بعد البعثه إذ لا حكم قبلها كإسائى ذلك (اقتضاء) أى طلباً للفعل وجوباً أو ندباً أو حرمة أو كراهة أو خلاف الأولى (أو تخيراً) بين الفعل وتركه أى إباحة فيشمل ذلك الفعل القلبي الاعتقادي وغيره وأقول وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه والأكثر من الواحد (١) إما (بأعم) من فعل المكلف (وضعا وهو) الخطاب (الوارد) يكون الكسب (سبباً وشرطاً ومانعاً وصحياً وفاسداً) وسيأتى بيانه فيشمل ذلك فعل المكلف كإزنا سبباً لوجوب الحد وغير فعله كإزوال سبباً لوجوب الظهور وإتلاف غير المكلف كالسكران سبباً لوجوب الضمان وخطاب كالجلس وخرج باضافته إلى الله خطاب غيره وإغنا وجبت طاعة الرسول والسيد مثلاً بإيجاب الله تعالى إياها بفعل أن جعلها قيداً واحداً خلاف الظاهر هو بالنسبة إلى تدقيقات المتأخرين من أن مسائل العلوم إما القضايا أو النسبية إلى بين الطرفين كإرفعه خلاف بين السعد والسيد وأما بالنسبة لماعيايه مشايخ الأصول من أن أسماء العلوم موضوعة بأزاء الممولات المحكوم بها فجعلها قيداً واحداً هو الظاهر كما أشار إليه سبط الطبرلاوى فيما كتبه على السكال انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) وكذا علم النبي (الخ) أما الحاصل عن اجتهاد فانحط كلام السكال تبعاً للبرماوى على أنه يسمى فقها وكتب عليه سم ماضه اعلم أنه آل تقرير الشارح إلى أن المراد بالعلم بالأحكام المذكور هو التيهي لذلك العلم ولا خفاء في أنه لأحد من الخلق له من ذلك التيهي مالمسبداً الخلق صلى الله عليه وسلم فلا يمكن إخراجهم من التعريف وإن منعنا الاجتهاد وأما جبريل عليه السلام فلان مانع من التزام خروجه بناء على أن علوم اللائكة ضرورية وأنهم ليس فهم قوة الاكتساب فليتأمل انتهى وكتب عليه العلامة الجوهري ماضه وبجواب بأن الذى أفاده ما سبأنى أن الاسترقاق في المكسب بمعنى التيهي لأن العلم مطاقاً هو التيهي وحيث قد علم الحاصل صلى الله عليه وسلم ضرورى من حيث إنه بلغه عن الوحى وإن كان هو صلى الله عليه وسلم عن له ذلك التيهي والمسكة الكاملة والاستعداد والحاصل أن المراد التيهي والحاصل من الاكتساب فمن كان علمه ضرورى باليس عنده تيهي أصلاً من خطه (قوله) بالدليل التفصيلي (الخ) الصواب أن القيدتين للبيان كما ذكره السكال وفي ظنى أن السيد في حواشى العنصداً ذكر ذلك ومعلوم أن البيان من جملة الأغراض بالقيود كما تقرر في محله اه من خط العلامة الجوهري الكبير

والحكم خطاب الله
المتعلق بفعل المكلف
اقتضاء أو تخيراً أو
بأعم وضار هو الوارد
سبباً وشرطاً ومانعاً
وصحياً وفاسداً

السكف خطاب الله تعالى المتعاق بذاته وصفاته وذوات المكلفين والجمادات كمدلول الله لإله الإلهواخلق كل شيء * ولقد خلقناكم و يوم نسير الجبال و بالاقضاء والتخير والوضع مدلول ومانعلمون من قوله : والله خالقكم ومانعلمون فانه متعاق بفعل السكف لا باقضاء ولا تخيير ولاوضع بل من حيث الاخبار بأنه مخلوق لله ولايتعلق الخطاب التسكافي بفعل غير المكلف وولي عطاء باداء ماوجب في ماله منه كما يخاطب صاحب البيعة بضمان ماألتفته حيث فرط في حفظها لتنزله فعلمها حينئذ منزلة فعله وحمية عبادة الصبي كصلاته للثاب عليها ليس لأنه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها و بماقرر علم أن خطاب الوضع حكم شرعي متعارف وهو مااختاره ابن الحاجب خلافا لماجرى عليه الأصل وذلك لأنه لا يعلم إلا بوضع الشرع كخطاب التسكافي بل قيل إنه لا حاجة لذكره لأنه داخل في الاقضاء والتخير إذ لامعنى لسكون الزوال مثلا سببا لوجوب الظهور إلا إيجابها عنده ولا لسكون الطهارة شرطا للاقدام على البيع إلا بإباحة الاقدام عندها ونحوه عند فقدها وقيل إنه ليس بحكم حقيقة لأنه ليس بأشياء بل خبر عن ترتب آثار هذه الأمور عليها قال البرماوى وليس لهذا الخلاف كبير فائدة به هو خلاف نفطى : إذا ثبت أن الحكم خطاب الله (فلا يدرك حكم إلا من الله) فلا يدرك العقل شيئا مما يأتي عن العزلة المعبر عن بعضه بالحسن والقبح بماهى الآتى على الأثر (وعندنا) أيها الاشاعة (أن الحسن والقبح) لشيء (بمعنى ترتب) المدح (والتمحالا) والثواب (والعقاب ما لا) تحسن الطاعة وقبح العصية (شرعيان) أى لا يتحكم بهما إلا الشرع المبعوث به الرسل أى لا يدرك إلا به ولا يؤخذ إلا منه أما عند العزلة فعقليان أى يتحكم بهما العقل بمعنى أنه طريق إلى العلم بهما يمكن إدراكه به من غير ورود سمع لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله أى يدرك العقل ذلك إما بالضرورة تحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو بالنظر تحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقبل العكس والشرع يؤكد ذلك أو بأعانة الشرع فيما خفى على العقل تحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وتركه كالأصل والمدح والثواب للعلم بهما من ذكر مقابلهما الأنسب بأصول العزلة إذ العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلهما وإن لم يخلف أيضا وخرج بمعنى ترتب ما ذكر الحسن والحسن والقبح : معنى ملازمة الطبع ومنافرتة تحسن الحلو وقبح المر وبمعنى صفة السكال والنقص تحسن العلم وقبح الجهل فعقليان أى يتحكم بهما العقل اتفاقا (و) عندنا (أن شكر المقيم) وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق له (واجب بالشرع) لا بالعقل فمن لم يبلغه دعوة نبى لا يأثم بتركه خلافا للعزلة (و) عندنا (أنه لا حكم) متعاق بفعل تعلقا تنجيذا (قبله) أى الشرع أى بعنة أحد من الرسل لاتشاء لازمه حينئذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أى ولا متنبئين فأنقضى عن ذكر الثواب بذكر مقابله الأظهر في تحقق معنى التكليف والقول بأن الرسول في الآية العقل وتخصيص العذاب فيها بالدينوى خلاف

(قوله بمعنى الخ) قال العلامة الزركشى في بحره في المسئلة ثلاث مذاهب . أحدها أن حسن الأشياء وقبحها والثواب والعقاب عليها شرعيان وهو قول الأشعرية . والثانى عقليان وهو قول المعتزلة . والثالث أن حسنهما وقبحها ثابت بالعقل والثواب والعقاب متوقف على الشرع فنفسيه قبل الشرع حسنا وقبحا ولا يرتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع وهو الذى ذكره أسعد بن على الزنجاني من أصحابنا وأبو الخطاب من الحنابلة وذكره الحنفية وحكوه عن أبى حنيفة نسا وهو المنصور لقوته من حيث النظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التنافض وإليه إشارات محقق متأخرى لأصوليين والكلاميين فليتفطن له اه بالحرف .

فلا يدرك حكم إلا من
الله وعندنا أن الحسن
والقبح بمعنى ترتب
التمحالا والعقاب ما لا
شرعيان وأن شكر
المقيم واجب بالشرع
وأنه لا حكم قبله

الظاهر (بل) انتقالية لإبطالية (الأمر) أى الشأن في وجوب الحكم (موقوف إلى وروده) أى الشرع فلا مخالفة بين من عبرتنا في الأفعال قبل البعثة بالوقف ومن نفي من الحكم فيها أما عند المعتزلة فالحكم متعلق به تعلقا تنجزيا قبل البعثة فانهم جعلوا العقل حاكما في الأفعال قبل البعثة فمقتضى به فى شئ منها ضرورى كالتمسك في الهواء أو اختيارى لخصوصه بأن أدرك فيه مصاحبة أو مفسدة أو انتفاءهما فأمر قضاه فيه ظاهر وهو أن الضرورى مقطوع بإباحته والاختيارى لخصوصه ينقسم إلى الأقسام الخمسة الحرام وغيره لأنه إن اشتمل على مفسدة فعله حرام كالظلم أو تركه فواجب كالعدل وإلا فإن اشتمل على مصلحة فعله مندوب كالإحسان أو تركه فمكروه وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فباح يتنص العقل فى شئ منها لخصوصه بأن لم يدرك فيه شيئا مما مر كإكل الفاكهة فاختلاف فى قضائه فيه لعموم دليله على ثلاثة أقوال . أحدها أنه محذور لأن الفعل تصرف فى ملك الله تعالى بغير إذنه إذ العالم كله ملك لله تعالى . وثانيها أنه مباح لأن الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلم يمسح له كان خلقهما عبداً أى خاليا عن الحكمة . وثالثها الوقف عنهما أى لا يدري أنه محذور أو مباح مع أنه لا يتخلو عن واحد منهما إما ممنوع منه فمحذور أو لا فباح وذلك لتعارض دليلهما وقد علم بطلان الثلاثة مما مر من قوله تعالى . وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا - [ثم] لوقع بعد البعثة صورة لاحكم فيها فثلاثة أقوال الخطار لا ية يسألونك ماذا أحل لهم فاتها تدل على سيق التجرىم الإباحة لقوله تعالى - خلق لكم ما فى الأرض جريما - والوقف لتعارض الدليلين (والأصح امتناع تكليف الغافل) وهو من لا يدري كالتائم والساهى لأن مقتضى التكليف بشئ الانبيا به امتثالاً وذلك يتوقف على العلم بالملك به والغافل لا يعلم ذلك ومنه السكران وإن أجرى عليه حكم المكلف تظليفا عليه كما أوضحته فى حاشية شرح الأصل وغيرها (و) امتناع تكليف (اللاجأ) وهو من يدري ولا مندوحة له عما ألجى إليه كالمقاطع من شاقق على شخص يقتله لامندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له فيمتنع تكليفه باللاجأ إليه وبنقيضه لعدم قدرته على ذلك لأن الأول واجب الوقوع والثاني بمنع ولا قدرة له على واحد منهما وقبل يجوز تكليف الغافل واللاجأ بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد بأن الفائدة من التكليف بذلك من الاختبار هل يأخذ فى المقدمات منتفية فى تكليف من ذكر وظاهر أن من ذكر يمتنع أن يتعلق به خطاب غير وضى بغير الواجب والحرام أيضا وإن أوهم التعبير بالتكليف قصوره عليها (لالمكروه) وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به فلا يمتنع تكليفه بالمكروه عليه وإن خالف داعى الإكراه داعى الشرع ولا بنقيضه وإن وافقه على الأصح فيها لاسكان العقل لكن لم يقع الأول مع المخالفة لخبر رفع عن أمق الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه ولا الثانى مع الموافقة قياسا على الأول وإنما وقعا مع غير ذلك لقدترته على امتثال ذلك بأن باتى بالمكروه عليه لداعى الشرع كمن أكره على أداء الزكاة فنواها عند أخذها منه أو بنقيضه صابرا على ما أكره به وإن لم يكف الصبر عليه كمن أكره على شرب خمر فامتنع منه صابرا على العقوبة وقبل يمتنع تكليفه بذلك لعدم قدرته على امتثاله إذ الفعل للإكراه لا يحصل الامتثال به ولا يمكن الانبيا معه بنقيضه

(قوله امتناع تكليف الغافل) أى استحاشه عقلا كما فى السكالم وحاشية الشارح على المحلى أى بناء على أن التكليف بالشئ مقارن للانبيا به على جهة الامتثال للأمر ولا يفتى أن كونه غافلا أو مجابا حيث مناف لتلك عقلا فليتبدر انتهى شيخنا الجوهري (قوله لقدترته على امتثال ذلك) علة لقوله لا يمكن الفعل وامم الإشارة راجع إلى التكليف بالمكروه أو بنقيضه وقوله بأن الخ تصور لامتثال التكليف بهما على اللسان المرتب مع قطع النظر عن الوقوع وعدمه فليتأمل اه (قوله ادمم قدرته)

بل الأمر موقوف إلى وروده الأصح امتناع تكليف الغافل والملاجأ لا المكروه

والقول الأول الأشاعة والثاني المعتزلة وصححه الأصل ورجع عنه إلى الأول آخره أودج فمباحه امتناع تكليف المكره على القتل فاحتاج إلى الجواب عن إثم القاتل المجمع عليه بأنه ليس لاكره بل لا يشاره نفسه بالبقاء على قتيله وعلى مارجناته لا يحتاج إلى الجواب ثم ما ذكر في تكليف المكره هو كلام الأصوليين أما الفقهاء فاضطربت أجوبتهم فيه بحسب قوة الدليل فمرة قطعوا بما يوافق عدم تكليفه كعدم صحة عقوده وحلها وكالتألف بكامة الكفر وقلة مطهين بالإيمان ومرة قطعوا بما يوافق تكليفه كما كراه الحربى وللا رند على الاسلام ونحوه مما هو إكره بحق ومرة رجحوا بما يوافق الأول كما كراه الصائم على الفطر أو إكره من حاف على شئ فانه لا يفطر ولا يحث بفعل ذلك على الرجوع ومرة رجحوا بما يوافق الثاني كما كراه على القتل فانه يأثم بالقتل إجماعاً ويلزمه الضمان قوداً أو مالا على الرجوع لا يقال التعبير بالتكليف قصر على الوجوب والحرمه بناء على أن التكليف إلزام مافيه كانه لا ينافى ذلك فان ماعدها لازم للتكليف إذ لو لا وجوده لم يوجد ماعدها ألا ترى إلى اتفاقه قبل البعثة كاتقاء التكليف (ويتعلق الخطاب) من أمر أو غيره فهو أمر من قوله ويتعلق الأمر (عندنا) أيها الأشاعة

أى حال مباشرة فعل الاكره كابدل عليه قوله فان الفعل للاكره الخ والتكليف عند عدم القدرة محال عند المصنف لأن التكليف لا يكون إلا عند مباشرة فعل الامتنال وعند المعتزلة لأنه لا فائدة فيه حينئذ فيكون عبثاً وهو محال وعند الأشاعة لكون التكليف غير مقدور للتكليف حينئذ بناء على امتناع التكليف بما لا يطاق اهـ (قوله والثاني للمعتزلة الخ) قال العلامة الحلى في شرحه ومن توجيههما يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين وأن التحقيق مع الأول فليتم الخ . اعلم أولاً أن في تعلق التكليف بفعل التكليف ثلاثة مذاهب أحدها أنه قبل مباشرة الفعل وينقطع عندها وثانيها أنه قبلها ويستمر عندها وثالثها أنه عندها فقط والأول لجمهور المعتزلة والثاني لجمهور الأشاعة والثالث لقوم منهم الإمام الرازى قال المصنف في مآبى وهو التحقيق ، إذ اعلمت ذلك مع ما تقدم من أن في تكليف المكره قولين أحدهما استحالة حال المباشرة لفعل الاكره وثانيهما مجاوزة قبل المباشرة فاعلم ثانياً أن أصحاب المذهب الأول كما يقولون بالقول الأول وهو الاستحالة حال المباشرة يقولون بالثاني وهو المجاوز قبلها لعدم منافاته لمذهبهم القدر وكذلك أصحاب المذهب الثاني وهم الأشاعة كما يقولون بمجاوزة تكليف المكره قبل المباشرة يقولون باستحاله عندها لعدم القدرة حينئذ كما تقدم من أنه لا قدرة له حينئذ على الامتنال فلا خلاف بين الفريقين أعنى المعتزلة والأشاعة في هذين القولين بوجه ما وأما أصحاب المذهب الثالث وهم القوم الذين منهم الرازى واتباعهم المصنف فلا يتأتى لهم موافقة الأشاعة في القول بمجاوزة التكليف قبل المباشرة لما فاته لمذهبهم من أن التكليف لا يكون إلا حال المباشرة بل يقولون بالاستحالة حال مباشرة المكره كما تقول المعتزلة لكن لا يوافقونهم على موافقة مذهب الأشاعة في الجواز قبل فذلك كان أصحاب التحقيق مع قول بالاستحالة فقط نظراً لقائه وبهذا سلم السر في قول الشارح مع الأول دون أن يقول هو الأول لأن المراد بالتحقيق مآبى وهو متوافق مع الفريق الأول على الاستحالة لأنه عينه بل لا يوافق على القول بالمجاوزة قبل المباشرة فلا كراه عنده مناف للتكليف مطلقاً أمحال المباشرة فلمع عدم القدرة وأما قبلها فلا مذهب أن لا تكليف حينئذ والخالف بينه وبين الأشاعة بل والمعتزلة في القول بالمجاوزة قبل المباشرة معنوى ولذلك صرح رجوعه إلى مذهب الأشاعة في كتابه الأشياء والنظار حيث قل والذول لفصل أن الاكره ينافى التكليف انتهى أتى نظراً لما قبل المباشرة بخلاف مذهب الأول فانه ينافيه مطلقاً . فالجواب أن رجوع المصنف نظر المانفاة مذهبه لجواز التكليف وعدم خالف المعتزلة والأشاعة بالنظر لموافقة مذهبهم للقوانين هنا وكون التحقيق

و يتعلق الخطاب عندنا

(بالمعذور علما معنويا) بمعنى أنه إذا وجد بصفة التكليف يكون مخاطبا بذلك الخطاب النفسى الأزلى لا تعلقا بتجزيا بأن يكون حال عدمه مخاطبا أما المعتزلة فنفوا التعاق المعنوى أيضا لتفريق الكلام النفسى (فإن اقتضى) أى طلب الخطاب الذى هو كلام الله النفسى (فعلا غير كفى) من المكلف (اقتضاء جازما) بأن لم يجز تركه (فإيجاب) أى فهذا الخطاب يسمى إيجابا (أو) اقتضاء (غير جازم) بأن جواز تركه (فندب أو) اقتضى (كفا) اقتضاء (جازما) بأن لم يجز فعله (فتحريم أو) اقتضاء (غير جازم) بنهى مقصود (شئ) كالتبى في خبر الصبيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين (فكرهه) أى فالخطاب الدلول عليه بالمقصود يسمى كراهه ولا يخرج عن المقصود دليل المكروه إجماعا أو قياسا لأنه في الحقيقة مستند الإجماع أو دليل القيس عليه وذلك من المقصود وقد يعبرون عن الإيجاب والتحريم بالوجوب والحرمه لأنهما أثرهما وقد يعبرون عن الحسة بمقتضاها من الأفعال كالعكس تجوزا فيقولون في الأول الحكم إما واجب أو مندوب الخ وفي الثانى الفعل إما إيجاب أو ندب الخ (أو) غير مقصود (وهو) النهى عن ترك الندوبات للاستفاد من أوامرها إذ الأمر بشئ يفيد النهى عن تركه (بخلاف الأولى) أى فالخطاب الدلول عليه غير المقصود يسمى خلاف الأولى كإسماء متعلقه فعلا غير كفى كان كلفط مسافر لا يتضرر بالصوم كإسائى أو كفا كترك صلاة الضحى والفرق بين قسمي المقصود وغيره أن الطب في المقصود أشد منه في غيره والقسم الثانى وهو واسطة بين الكراهه والإباحة زاده جماعة من متأخري الفقهاء منهم إمام الحرمين على الأصوليين وأما المعتزلة فيطلقون المكروه على القسمين وقد يقولون في الأول مكروه كراهه شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة وعلى ما عليه الأصوليون يقال أو غير جازم فكرهه (أو خير) الخطاب بين الفعل المذكور والسكف عنه (فإباحة) وتعبر به بغير سالم مبرر على تعبيره بالتخير من أنه يقتضى أن في الإباحة اقتضاء وليس كذلك وإن كان عن الإرادة الآتى مع الأول الذى هو الاستحالة نظرا لتمامها لا لما يجوز القائل بها من التكليف قبل الفعل إذ لا دخل له في القول الأول وإن كان متعلقا بقائله نظرا للمذهب من أن التكليف قبل الفعل فلا تنافى بين كون مذهب التحقيق مع القول الأول متفقين في الاستحالة حال المباشرة وعدم الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في القولين معا نظرا لعدم تنافى كل من مذهبهما لكل من القولين كما يظهر بالتأمل الصادق في كلام الشارح انتهى من خط العلامة محمد الجوهري (قوله بمعنى أنه الخ) متعلق بمحذوف والتقدير فيكون مأورا بالقوة بمعنى أنه الخ وليس تفسيرنا للتعاق المعنوى كما هو ظاهر انتهى كتابه (قوله أيضا) أى كما نفوا التعلق التجيزى بالخطاب وتقديم أيضا هو الذى في عبارة الحلى وكتب عليه الشارح وفي النسخ الصحيحة من هذا الكتاب فليتدبر انتهى كتابه (قوله فعلا كان الخ) لا يقال فيه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره لأن مقتضى النهى وهو ترك الشئ متعلقه وقد قسمه إلى فعل وترك لأننا نقول لا نسلم أن مقتضاه متعلقه بل هو ترك الشئ ومتعلقه الشئ وهو إما فعل أو ترك فتعلقه في الثانى ترك ومقتضاه ترك هذا الترك في مثاله ترك صلاة الضحى متعلقه وترك هذا الترك مقتضاه وإن لم يحصل للإبصاة الضحى انتهى حاشية الشارح على الحلى وكتب سم قوله كإسماء متعلقه هو صادق بالتعاق بواسطة غاية الأمر أنه محتاج لقرينة على إرادته لتبادر التعلق بلا واسطة أو إهماله والقرينة موجودة وهي قول الشارح فعلا كان كلفط مسافر الخ فتشبه بذلك الذى هو متعلق المتعلق دليل على أنه المراد بالمنعاق فلا يقال إن الخطاب المذكور متعاق بترك الشئ والمسمى بذلك الشئ لا الترك الذى هو متعلق الخطاب انتهى باختصار ومخط شريفا العلامة الجوهري ماضيه قوله متعلقه أى هو السكف المتأهل بالفعل المطلوب حصوله لا مطلق السكف فيصدق بالفعل المطلوب تركه فصح تقسيمه إلى الفعل والسكف انتهى بحروفه (قوله وليس كذلك) أى ومن حكم العلامة الحلى عليه بالسهم وأجابوا عنه بأن الاقتضاء باتى بمعنى

بالمعذور تعلقا معنويا
فإن اقتضى فعلا غير
كفى اقتضاء جازما
فإيجاب أو غير جازم
فندب أو كفا جازما
فتحريم أو غير جازم
بنهى مقصود فكرهه
أو بغير مقصود بخلاف
الأولى أو خير وإباحة

جواب وزدت غير كرف لأسلم من مقابلة الفعل بالكف الذى عبر عنه الأصل بالترك وهو لا يقابل به
إذ الكف فعل والترك فعل هو كرف كاسيأتى (و) بما ذكر (عرفت حدودها) أى حدود المذكورات من
أقسام خطاب التكليف فحد الإيجاب مثلا الخطاب للقتضى لفعل غير كرف اقتضاء جازما وأما حدود
أقسام خطاب الوضع فتعرف من حده الشهور الذى قدمته وهو الخطاب الوارد بكون الشيء سببا الخ
فحد السبب منه مثلا الخطاب الوارد بكون الشيء سببا لحكم شيء وأما حدود السبب وغيره من أقسام
متعلق خطاب الوضع فسيأتى وكذا حد الحد بالجامع النائم الدافع للاعتراض بأن ما عرف رسوم لأحدود
لأن المميز فيها خارج عن المباحية (والأصح ترادف) لفظى (الفرض والواجب) أى مباحها واحد
وهو كما علم من حد الإيجاب الفعل غير الكف المطلوب طلبا جازما ولا ينافى هذا ما ذكره أئمتنا من
الفرق بينهما فى مسائل كما قالوا فىمن قال الطلاق واجب على نطق أو فرض على نطق إذ ذلك ليس
للفرق بين حقيقة بل لجرىان العرف بذلك أولا اصطلاح آخر كما ينته مع زيادة تحقيق فى الحاشية
ونفت الحاشية ترادفهما فقالوا هذا الفعل إن ثبت بدليل قطعى كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن
فى الصلاة الثابتة بقوله تعالى : فاقروا ما ينسى من القرآن أو بدليل ظنى كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة
الفاخرة فى الصلاة الثابتة بخبر الصحيحين «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فىائم بتركها ولا تغد به
صلاته بخلاف ترك القراءة (كالندوب) أى كما أن الأصح ترادف ألفاظ اللدوب (وللستحب والتطوع
والسنة) والحسن والنفل والرغب فيه أى مسها واحد وهو كما علم من حد الندب الفعل غير الكف
المطلوب طلبا غير جازم ونفى القاضى حسين وغيره ترادفها فقالوا هذا الفعل إن واطب عليه الذى صلى الله
عليه وسلم فهو السنة وإلا كان فعله مرة أو مرتين فهو للستحب أو لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره
من الأوراد فهو التطوع ولم يتعرضوا لبقية لعمومها للأقسام الثلاثة (والخالف) فى المثلتين (لفظى)
أى عائد إلى اللفظ والسمية إذ حاصله فى الثانية أن كلامن الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة

الأعلام والتأدية والافادة فيكون فيه تضمين أو استعمال المشترك فى معنييه أو يقال إنه على حذف
المضاف أى اعتقاد التخيير من المكافئ المباح يجب اعتقاد بإحتماله وأنه غلب الأقسام المتقدمة وأطلق
عليه كونه مقتضيا له تنليباً أو لأنه يفتقر فى التابع لا يفتقر فى المتبوع انتهى ما ذكره الشارح
فى الحاشية مع زيادة فلتراجع (قوله أو لاصطلاح آخر) أى كما فى الحج فانهم فرقوا فيه بينهما بأن
الواجب ما يجبر تركه بدم والركن بخلافه والفرض يشملهما فهو أهم من الواجب اه من حاشية الشارح
على المحلى (قوله تحقيق فى الحاشية) أى حيث قال فيها والتحقيق أن للواجب اصطلاحاً إطلاقين
ما يقابل الركن وما يائم تاركه ويعبر عنه بما يمدح فاعله ويذم تاركه والفرض كذلك إطلاقاً منها
الركن ومنها ما لا بد منه ومنها ما يائم تاركه وهو بهذا المعنى مرادف للواجب بمعنى الثانى انتهى شارح
على المحلى (قوله كما يسمى الخ) ظاهره أنه متعلق بقوله يسمى التى بعدها واستشكل بأن هل لها
الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها . وأجيب بأن محل منع عمل ما بعد ذى الصدارة فيها قبله إذا كان
واقفاً فى مركزه أما إذا كان معموله مقدماً من تأخير كما هنا فلا كما قرره المنوى ، سننا لكن محله
فى غير هل لضعفها فى باب الاستفهام وقد نظام العلامة الدنوشرى فى هذا بيتا مرتجلاً فقال :

وهل فى الاستفهام قبل قد وجد معمول ما بعد لضعف فاعتقد

سلطنا تنعيم المنع لهل لكن محله فى غير التقريرية لأنها فى معنى الطرح فكأنها ليست موجودة
وقد نظم شيخنا العلامة محمد الجوهري هذه الأجوبة فى ثلاثة أبيات ، فقال :

ما بعد هل يعمل فيها قبلها مهمارى التقرير فى استفهامها

وعرفت حدودها
والأصح ترادف الفرض
والواجب كالندوب
والستحب والتطوع
والسنة والخلف لفظى

كما ذكر هل يسمى بغيره منها فقال القاضي وغيره لا إذ السنة الطريفة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والأكثر ثم يصدق على كل من الأصنام أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع وزائد على الواجب وفي الأولى أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا فمعد الحنفية لا أخذوا للفرض من فرض الشيء حزه أى قطع بعينه وللواجب من وجوب الشيء وجبة سقط وما ثبت بظني ساقط من قيم العلوم وعندنا نعم أخذنا من فرض الشيء قدره ووجوب الشيء وجوبا ثبت وكل من المقدّر والثابت أهم من أن يثبت بقطعي أو ظني ومأخذنا أكثر استعمالا مع أنهم تنقضوا أصلاهم في أشياء منها جعلهم مسح ربيع الرأس والقعدة في آخر الصلاة والوضوء من الفصد فرضا مع أنهم لم يثبتوا بدليل قطعي وما مر من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عندهم أى دوننا لا يضر في أن الحالف لفظي لأنه حكم فقهي لا يدخله في التسمية (و) للأصح (أنه) أى للندوب (لا يجب) بالشروع فيه (إنما) لأن للندوب يجوز تركه وترك إنتمامه للبطلان لأفعله منه ترك له وقالت الحنفية يجب إنتمامه لقوله تعالى : ولا تبطلوا أعمالكم حتى يجب بترك الصلاة والصوم منه إعادتها وعرض في الصوم بخبر « الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » رواه الترمذي وغيره ومصحح الحاكم إسناده ويقاس بالصوم الصلاة فلا تسلمهما الآية جمعا بين الأدلة (ورج) إنتمامه (في النكاح) من حج أو عمرة (لأنه كفره نية) فاتها في كل منهما قصد الدخول في النكاح أى التابس به (وغيرها) ككفارة فاتها تجب في كل منهما بالوطء المفسده وكانت افلحروج بالفساد فإن كلا منهما لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضي في فاسده وغير النكاح ليس فله كفره فبما ذكره فالتية

وأنه لا يجب إنتمامه
ووجب في النكاح
لأنه كفره نية
وغيرها

وأطلق الدنوشرى لضعفها وللتوفى احكم بهذا لصنفها
في كل ما يكون بالتأخير أحن فأخص ضابط التصدير

قال وإنما قلنا ظاهره لأنه يحتمل أن يكون متعلقا بحذوف يدل عليه ما بهدل وأما قولهم إن ما لا يعمل لا يفسر عملا فخاص بباب الاشتغال وأما الحذف لدليل خارج مطلقا فليست به من إملاء شيخنا المذكور (قوله) ومأخذنا أكثر استعمالا أى إن استعمال فرض بمعنى قدر أكثر منه بمعنى جزاء استعمال وجب بمعنى ثبت أكثر منه بمعنى سقط فاصطلاحنا أولى اه شيخ الاسلام على المحلى (قوله) وقالت الحنفية الخ) إنما لم يقل وقال أبو حنيفة على نسق أصله في قوله خلافا لأبي حنيفة للنازعة في النقل عنه حتى قال بعضهم إنه يرى جواز الخروج من صوم التطوع وجمع بعضهم بقوله إن خرج بقصد القضاء جاز وإلا فلا انظر الزركشي (قوله) وعورض الخ) أى عارض قولهم الشافعي والمعارض أن يورد الخصم في مقابلة دليل المستدل دليلا دالا على تقيض مطلوبه ومطلوبه هناموجبة كلية تقديرها كل نفل يجب بالشروع وتقيضا سالبة جزئية هي بعض النفل لا يجب بالشروع لحديث الصائم المتطوع الخ . ويجب من جهة الحنفية بأن هذا خبر آحاد فلا يعارض القطعي وإن كانت دلالاته ظنية فيمنع وعلى التسليم فما السانع من أن يقاس على الصوم الصلاة ويجعل الآية من قبيل العام المراد به الخصوص بقراءة الحديث فلا تتناولهما الأعمال في الآية جمعا بين الأدلة وعلى هذا فتقول الشارح ويقاس الخ ترك في المناقشة لا من تمام المعارضة لأنه لا يمكن فيها جزئية ما ولا بد من ردائه لا يصح حينئذ قوله ولا تتناولهما الأعمال الخ إلا بتأويل أى لا تتناول حكمها وأنه يوم أن عموم الأعمال إنما يخص بالصوم والصلاة فقط وأنه لا حاجة إلى ذكر الصلاة ولا ذكر عدد تناول ولا إلى التعليل بقوله جمعا الخ لأنه لا يمكن ذكر الصوم وأن معنى المعارضة على تناول لا على عدمه وأن المعارض لا يعمل وإن أجيب عن ذلك بأنه بأقول ما صرح به القوم من غير تصرف فإن ذلك وإن أغنى عنه لا يفتى عنهم إلا يجعل فليست به اه شيخنا الجوهرى (قوله) ووجب إنتمامه في النكاح

في نفل الصلاة والصوم غيرهما في فرضهما والكفارة في فرض الصوم دون نفلها ودون الصلاة مطلقا وبفسادهما يحصل الخروج منهما مطلقا ففرق النكاح التندوب غيره من باقي التندوب في وجوب إتمامه وتعبري بالنكاح أهم من تعبيره بالحج ثم أخذت في بيان متعلق خطاب الوضع من سبب وغيره فقات (والسبب) الشرعي هنا (وصف) وجودي أو عدي (ظاهر منضبط معرف للحكم) الشرعي لا مؤثر فيه بذاته أو بآذن الله أو باعث عليه كما قال بكل قائل كإسباني في بيانها في معنى الآية بهذا التعريفين لفهم السبب وبه عرف المصنف في شرح المحصر كالآدمي وعرفه في الأصل بما بين خاصته ولذلك عدلت عنه إلى الأول والمعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعادة كالزنا لوجوب الجلد والزوال لوجوب الظاهر والاسكار لحرمته المحرور من قال لا يسمى الوقت السببي كالزوال علة نظر إلى اشتراط التناسب في العلة وسبباني أنها لا تشتط فيها بناء على أنها المعرف وهو الحق وخرج بعرف الحكم للمانع وسبباني (والشرط ما يلزم من عدمه العدم) للشرط (ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) له خرج التقليد الأول للمانع إذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب إن يلزم من وجوده الوجود واد الأصل لكثير في تعريفه لئانه لا يدخل الشرط المقارن لسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب والمقارن للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لاندات الشرط وحذفه لعدم الاحتياج إليه فيذكر كإذ لقتضى لزوم الوجود والعدم إتمامه السبب والمانع لا الشرط ثم هو عقل كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادى كنصب السلم لصعود السطح ولغوى كأي كرم فلان إن جاء أي الجاني وسبباني في مبحث التخصيص وتعريف هنا للشرط بما ذكر وان شئت التوى أنسب من تخير الجاني إلى مبحث التخصيص (والمانع) للراد عند الإطلاق كاهنا وهو مانع الحكم (وصف وجودي) لاعدي (ظاهر) لاخي (منضبط) لاضطرب (معرف تقيض الحكم) أي حكم السبب (كاقئل في) باب (الارث) فإنه مانع من وجود الارث السبب عن اقاربة أو غيرها لحكمة وهي عدم استتجال الوارث موت مورثه بقا أمامان السبب والعلة ولا يذكر إلا مقيدا بأحدهما فسبباني في مبحث العلة (والصحة) الشاملة لصحة العبادة وصحة غيرها من عقد وغيره (موافقة) الفعل (ذو الوجهين) وقوعا (الشرع

هذا جواب سؤال مقدر تقديره أن من تلبس بحج تطوع فعليه إتمامه ولا يجوز قطعه عندنا وملخص الجواب أن الحج إنما خرج عن القاعدة خصوصية فيه وهو أن حكم نفله كحكم فرضه في النية والكفارة وغيرهما . وأجاب عنه الشافعي في الأم باختصاص الحج بأحكام منها لزوم المضى في فاسده بخلاف نحو الصلاة ومعناه أنه يجب في فاسده فكيف في صحيحه وهذا أحسن من جواب المصنف وذكر الماوردي التريقين في الحاوي وظاهر كلام المصنف أنه لم يخرج من القاعدة غير الحج لكن استثنى بعضهم الأضحية أيضا فانه سنة وإذا دعت لزمت بالشروع كاذكره الباجي في نصوص الشافعي انتهى من شرح الزركشي ما خلا (قوله والصحة الحج) عرفه المصنف في مجمع البحرين بأنها استتباع الغاية ثم قال وبارأها البطلان وهو الفساد وغاية العبادة موافقة الأمر عند التكاملين وسقوط القضاء عند الفقهاء فصلاة من ظن أنه متطهر بحجبة على الأول لا الثاني وقال العلامة ابن الساعاتي في نهاية الوصول فصل الأحكام الثابتة بخطاب الوضع أضاف الأول الحكم على الوصف بالسببية إلى أن قال الرابع الحكم بالصحة في المبادات عند التكامل، موافقة الأمر وعند الفقيه سقوط القضاء بالنفل وفي الماملات ترتيب عمرة العقد عليه الخامس الحكم بالبطلان والباطل ما لم يشرع بأصله ولا وصفه والفاقد عند الشافعي مراد له وعندنا مغاير للباطل والصحيح السادس الرخصة وهي المشرع لعذر مع المحرم انتهى من خط شيخنا العلامة الجوهري (قوله الشاملة لصحة العبادة) قال الزركشي في البحر الصحة في العتود ثبتها على

والسبب وصف ظاهر
منضبط معرف للحكم
والشرط ما يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود
ولا عدم والمانع وصف
وجودي ظاهر منضبط
معرف تقيض الحكم
كاقئل في الارث
والصحة موافقة
ذو الوجهين الشرع

في الأصح) والوجهان موافقة الشرع ومخالفته أى الفعل الذى يقع تارة موافقا للشرع وتارة مخالفا له عبادة كان كصلاة أو غيرها كبيع محتم موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع إلا موافقا له كدعوة الله تعالى إذ لو وقت مخالفة له أيضا لكان الواقع جهلا لا معرفة فلا يسمى الموافق له صحيحا فصحة العبادة أخذنا مما ذكر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا الشرع وإن لم يسقط قضاؤها وهذا منسوب للتكاملين وقبل محتمها سقوط قضاؤها وهذا منسوب للفتاه فما وافق منها الشرع ولم يسقط القضاء كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين له حدته يسمى صحيحا على الأول نظرا إلى ظن المكاف دون الثانى نظرا إلى ما في نفس الأمر قال ابن دقيق العيد وفي هذا البناء نظرا لأنه إن أريد بموافقة الأمر الأمر الأصلي فإن يسقط أو الأمر بالعمل بالظن فقد بان فساد الظن فيازم أن لا يكون صحيحا بالتقديرين واستظهره البرماوى ويجب بأن تبين فساد الظن وإن اقتضى عدم تسمية ذلك محتم بالنظر إلى نفس الأمر لا يقع موجب الشرع ليرتب آثارها كالملك الرب على العقود أى ثبت به الحكم المقصود من التعرف كالخلف في النكاح والملك في البيع والهبة وأما الصحة في العبادات فاختلف فيها فقال الفقهاء هي وقوع العمل كائنا في سقوط القضاء كصلاة إذا وقت بجميع واجباتها مع انتفاء موانعها فكونه لا يجب قضاؤها هو صحيحها وقال التنكاوي هي موافقة أمر الشارع في ظن المكاف لنفس الأمر وبه قطع القاضي والامام في التلخيص فكل من أمر بعبادة توافق الأمر ففعلها كان قد أتى بها صحيحا وإن أخل بشرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعم من قول الفقهاء لأن كل صحة هي موافقة لأمر وليس كل موافقة الأمر صحة عندهم واصطلاح الفقهاء أنسب فإن الآية متى كانت صحيحة من كل الجوانب إلا من جانب واحد فهي مكسورة لغة ولا تكون صحيحة حيث يشترط إليها الخلل من جهة من الجهات وهذه العمرة يشترط إليها الخلل من جهة ذكر الحدث فلا تكون صحيحة بل المستجمع لشروطه في نفس الأمر هو الصحيح وينبأ على ذلك الخلاف صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدته فانها صحيحة عند التنكاويين دون الفقهاء قال وما حكيه عن الفقهاء من أن الصحة إسقاط القضاء تبعنا فيه الأصوليين لكن كلام الأصحاب مخرج بخلافه فانهم جعلوا الصحيح ينقسم إلى ما يفي عن القضاء وما لا يفي ولم يجعلوا ما يفي فقط وزعم الغزالي في المستصفى وتبعه القرافي أن النزاع لفظي وهو أنه هل يسمى هذه صحيحة أم لا هـ من البحر ما خصا (قوله قال ابن دقيق العيد) عبارته كافي البحر وفي هذا البناء نظرا لأن هذه الصلاة إنما وافقت الأمر بالعمل بمقتضى الظن الذى تبين فساد له وليست توافق الأمر الأصلي الذى توجه التكليف به ابتداء فعلى هذا نستعرض ونقول إن أردتم بالصحيح ما وافق أمراما فهذا الفعل صحيح بهذا الاعتبار لكنه لا يقتضى أن يكون صحيحا مطلقا لعدم موافقته الأمر الأصلي وإن أردتم ما وافق الأمر الأصلي فهذه غير موافقة ولا تكون صحيحة اهـ بحروفه (قوله الأمر الأصلي) هو على حذف مضاف وهو نائب الفاعل في أريد والتقدير إن أريد بموافقة الأمر الأمر الأصلي الخ وحيد فأنزلى قراءة الأمر بالجر ليكون قرينة على ذلك ويصح بالرفع على إقامة المضاف إليه. قام المضاف كإرشاد إليه المعنى إذ لا راد بالموافقة الأمر كما هو ظاهر وقوله فلم يسقط يعنى وإذا لم يسقط فلا تكون العبادة الواقعة موافقة له أى مستجمعة لشروطه إذ لو كانت موافقة له لسقط عن المكلف أى انتهى تعلقه بالتنجيزى به وقوله أو الأمر بالعمل الخ فيه ما تقدمه والتقدير أو أريد بموافقة لأمر في تصرف الصحة موافقة الأمر بالعمل بالظن أى ظن المكاف فانه مأمور بالعمل بمقتضى ظنه فتكون الصحة على هذا موافقة الأمر بالعمل المذكور مع أنها لا تصح تلك الإرادة فانه قد بان فساد ذلك الظن فلا تتم موافقة الأمر بالعمل به حتى تفسر الصحة ما واذ لم يصح تفسيرها بها كالم يصح بالأول فيازم أن لا يكون ذلك

في الأصح

تسميته صحيحا بالنظر إلى الظن والسبكي وغيره هنا كلام ذكرته في الحاشية (وبصحة العبادة) خبر
 انولى (إجازؤها أى كفايتها في سقوط التعبد) أى الطلب وإن لم يسقط القضاء (في الأصح) وقيل
 إجازؤها سقوط قضائها كصحتها على القول المرجوح فاصحة منشأ الاجزاء على القول الراجح فيما
 ومرادف له على المرجوح فيما (و) بصحة (غيرها) التى هى أخذنا مما هو موافقة الشرع (ترتب
 أثره) أى أثر غيرها وهو ما نرى في البيع قبل الانتفاع بالبيع والتعبد في النكاح فاصحة منشأ الترتب
 لأنفس الترتب كما زعمه الأمدى وغيره بمعنى أنه حينما وجدت فهو ناشئ عنها لا بمعنى أنها حينما وجدت
 نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انتضاء الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه أثره وتعبيرى بغيرها أهم من
 تعبيرة بالعقد (و يختص الاجزاء بالمطلوب) من واجب ومندوب لا يتجاوزها إلى غيرها من عقد
 وغيره (في الأصح) وقيل يختص بالواجب لا يتجاوزها إلى غيره من المندوب وغيره ومنشأ الخلاف
 العمل صحيحا بالتقديرين يعنى تقدير إرادة موافقة الأمر الأصلى المتقدم وتقدير إرادة موافقة الأمر
 الثانى لتبيين فساد ذلك الظن فلا تفسر الصلة بموافقة الأمر بالعمل به كالمسالك فإن ما وافق ولم
 يسقط القضاء يسمى صحيحا بناء على تفسير الصلة الأول والترديدان المذكوران على تفسيرها بموافقة
 الأمر وهو مساو لتفسيرها بموافقة الشرع إذ المراد موافقة أمره كاهو ظاهر . وحاصل جواب الشارح
 اختيار الشق الثانى من الترديد ومنع قضاء تبين فساد ذلك الظن عدم تسمية ذلك العمل بالنظر إليه
 صحيحا وإن اقتضى منع تسميته صحيحا بالنظر لنفس الأمر وقد يختلف الشق الأول وينع كون الأمر
 الأصلى لم يسقط عن المسالك بالمضى المتقدم وكذا منع كون القضاء بأمر جديد كالمصرح به المتكلمون
 والأصوليون ولا يخفى ما فى العبارة من التقلية والنموض فليتأمل تدبر اه ماخذا وأمله شيخنا
 العلامة محمد الجوهري (قوله ذكرته في الحاشية) أى حيث قال فيها قال السبكي تسمية الفقهاء لها بطلان
 ليس لأعتبرهم سقوط القضاء في حد الصلة كاطنه الأصوليون بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة
 في نفس الأمر والصلاة بدون شرطها باطلة وغير مأمور بها وذلك لأنهم قالوا من صحت صلاته وكانت
 مفعية عن القضاء جاز الاقتداء به وإلا فلا فعلوا من الصحيحة ما لا يخفى عن القضاء وصحوا أيضا صلاة
 فائدة الطهورين مع أنها لا تنفى عن القضاء ثم قال فالصواب حد الصلة عند الثريخين بموافقة الأمر
 أى كما عبر به المتكلمون غير أنهم يقولون إن طان الطهارة غير مأمور بها والفقهاء يقولون إنه مأمور
 بها مرفوع عنه الائم بتركها فذلك كانت صلاته صحيحة عند المتكلمين لا الفقهاء انتهى ثم قال فى
 الحاشية قال الثرقاى وغيره والخلاف في المسئلة لفظي لا تنافهم على أنه في صلاته المذكورة موافق للأمر
 وأنه يشاب عياها وأنه يجب التضاد إن تبين حدثه وإلا فلا ورده الزركشى فقال بل هو معنوي والمتكلمون
 لا يوجبون القضاء ووصفهم إياها بالصحة صريح في ذلك فإن الصحة هى الغاية من العبادة ولا ينكر
 هذا فلا شائى في القديم مثله فيما لوصلى بنجس لم يعلمه نظرا لموافقة الأمر وكذا من صلى إلى جهة ثم
 تبين الخطأ فله في القضاء قولان بل الخلاف بينهم مفرع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول
 أو بأمر جديد فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم إنها سقوط القضاء وعلى الثانى بنى المتكلمون قولهم إنها
 موافقة الأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرض جديد به اه ملخصا من حاشية الشارح على المحلى (قوله
 موافقة الشرع) إن لم يقل موافقة ذى الوجهين منه الشرع لأنه لا يكون إلا ذى وجهين بخلاف العبادة
 فإن منها ذات الوجهين ومنها ذات الوجه الواحد كاتقدم اه شيخنا (قوله وغيره) كان الساعاتى في نهاية
 الأصول اه شيخنا الجوهري (قوله لا معنى أنها حينما وجدت الخ) هذا جواب للمصنف دفع به
 الاراد بأنها لو كانت منشأ الترتب لكانت متى وجدت قارنتها الترتب وحاصله أن ما ذكره إغناهو

وبصحة العبادة
 إجازؤها أى كفايتها
 في سقوط التعبد في
 الأصح وغيرها ترتب
 أثره ويختص الاجزاء
 بالمطلوب في الأصح

خبر ابن ماجه وغيره أربع لأشخى فى الأضحية فاستعمل الاجزاء فى الأضحية وهى مندوبة عندنا واجبة عند غيرنا كآخى حنيفة (ويقابلها) أى الصحة (البطلان) فهو مخالفة الفعل ذى الوجهين الشرع . وقيل فى العبادة عدم إسقاطها القضاء (وهو) أى البطلان (الفساد فى الأصح) فشكل منهما مخالفة ما ذكره الشرع وإن اختلفا فى بعض أبواب الفقه كالخام والكتابة لاصتلاح آخر وقال الحنفية مخالفته الشرع بأن كان منها بانه إن كانت لكون النهى عنه لأصله فهى البطلان كآخى الصلاة الفاقدة شرط أو ركنا وكما فى بيع للتأخير فقد ركن من البيع أولوصنه فهى الفساد كآخى صوم يوم النحر لعارض بصومه عن ضيافة الله للأناس بلحوم الأضحية التى شرعها فيه وكما فى بيع الدرهم بدرهمين لاشتتاله على الزيادة فى أثره وبغير فطره وقضائه لبيخا عن الائم وبى بالتذر ولو صامه وفى بذره لأنه أذى الصوم كالتزمه فقد اعتد بالفساد أمال الباطل فلا يعتد به وضعف ذلك بأن التفرقة إن كانت شرعية فآين دليلها بل يبطلها قوله تعالى - لو كان فيما آله إلا الله لفسدتا - حيث سمي الله تعالى مالم يثبت أصلا فسادا وإن كانت عقلية فالعقل لا يستجيبه فى مثل ذلك (والخالف لفظى) من ز يادى أى عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن مخالفة ما ذكره الشرع بالنهاى عنه لأصله كاتسمى بطلانا هل تسمى فسادا أولوصفه كاتسمى فسادا هل تسمى بطلانا فعندهم لا وعندنا نعم (والأصح أن الأداء فعل العبادة) صوما أو صلاة أو غيرها (أو) فعل (ركعة) من الصلاة (فى وقتها) مع فعل البقية بعده واجبة كانت أو مندوبة وتسمى بالركعة هنا بدونها فى القضاء أولى من تعبيره بالبعض لما لا يخفى وخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة وقيل الأداء فعل العبادة فى وقتها ففعل بعضها فيه ولو ركعوه بعضها بعده لا يكون أداء حقيقة كالا يكون قضاء كذلك بل يسمى بأدائها مجازا بنبعية أى الوقت مالم بعده وأبالعكس وهذا ما عليه الأصوليون واعتبار الركعة فى الأداء ودونها فى القضاء كاسابى ذكره الفقهاء أما ذكره فهنا نعالا لأصل والخبر المذكور قد لا يدل على ما ذكره لاحتمال أنه فى من زال عنده كجئون وقد بقى من الوقت ما يسع ركعة فيجب عليه الصلاة (وهو) أى وقت العبادات المؤداة (زمن) مقدر لها شرعا) موسعا كان كزمن الصلوات المكتوبة وسننها أو مضيقا كزمن صوم رمضان والأيام البيض فالم يقدره زمن شرعا كتنذرو نفل مطايقين وغيرهما وإن كان فوراً كالإيمان لا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحاً وإن كان الزمن ضرورياً لفعله ومن ذلك ما وقته العمر

فى السبب التام ونحن نريد السبب بالمعنى الأعم ولا يضر عدم المقارنة كما بوى إلى ذلك التعبير بالمتشاعلى أننالى نزلنا وأردنا السبب التام لصح ذلك وتوقف الترتب على انتهاء الخيار لما منع منه لا يقدر فى سببها التام المتترتب لأنه يشترط فى تقرر السبب لسببه التام انتفاء الواضع وجود الشرط وهما ليس كذلك فلا يرد قضاء كالأشار إلى ذلك الحق المحلى له شيخنا الجوهري (قوله إذ حاصله الخ) فأت الشارح أن يبين أن الاعتداء بالفساد دون الباطل لا ينافى كون الخلاف لفظياً كما فعل نظير ذلك فى الكلام على الفرض والواجب وقد يقال إنه تركه للعلم به مما سافد شيخنا محمد الجوهري (قوله فى وقتها) أى فى وقتها المقدر لها شرعا والمأخوذ به من وقت الأداء للركعة كما تقدم فيدخل إعادتها والباقي قدر ركعة كآنه عليه الشارح فى حاشية المحلى وحيداً فيخرج ما فعل بعد الوقت لحال فى الأول وقد تنازع الزركشى فى ذلك حيث قال فى شرح الأصل ما نصه وفى اعتبار الوقت فيها اختلاف عبارات المصنفين من الأصوليين ومقتضى كلام الفقهاء أنها الأعم من ذلك الوقت وبه إذا كان مسبوقاً بأداء محتل كصلاة فقد التها ورين والعارى والجوس فى موضع نجس لا يبعد غيره ومن عليه نجاسة لا يقدر على إزالتها والارضى لا يبعد من يتحول إلى التوبة ونحوه مع أنهم يطلون على الثانية لفظ الاعادة وإن فعلت خارج الوقت فعلم أن الاعادة لا يشترط فيها الوقوع فى الوقت بل هى عبارة عن فعل مثل

ويقابلها البطلان وهو الفساد فى الأصح . والخالف لفظى والأصح أن الأداء فعل العبادة أو ركعة فى وقتها وهو زمن مقدر لها شرعا

كالجوع وتسمية بعضهم لوقته وسما مجاز إذ الوسع ما بعيل للكلف آخره وآخر العمر لا يعلمه فلا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحاً بل بـ **سما** مجازاً أوله كأداء الدين وقضائه نبيه على ذلك العلامة البرماوى (و) الأصح (أن القضاء فعلها) أى العبادة (أو) فعلها (الإدوين ركعة بعد وقتها) والفرق بين ذى الركعة وما دونها أنها تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالشكر رلها فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها وقيل القضاء فعل العبادة أو بعضها ولودون ركعة بعد وقتها وبعض الفقهاء حقق فسمى ما فى الوقت أداء وما بعده قضاء (تداركاً) بذلك الفعل (لما سبق لفعله مقتض) وجوباً أو نداء سواء كان مقتضى من للتدارك كما فى قضاء الصلاة التروكة بلا عذر أم من غيره كما فى قضاء التائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق لفعله ما يقتضى من غير التائم والحائض لامتعا وان انعقد سبب الوجوب أو التنب في حقهما وخرج بالتدارك إعادة الصلاة المؤداة فى الوقت بعده (و) الأصح (أن الإعادة فعلها) أى العباد (وقتها ثانياً مطلقاً) سواء أكان لعذر من خلل فى فعلها أولاً أو حصول فضيلة لم تكن فى فعلها أولاً لسكون الملامع أعلم أو أروع أو ألجم أكثر أو للسكان أشرف أم لعذر عر ظاهر بأن استوت الجماعتان أو زادت الأولى بفضيلة قبل الإعادة مختصة بخلل فى الأول وعليه الأكثر وقيل بالعذر الشامل للخلل والحصول فضيلة لم تكن فى أول وذ كر الأول من ز يادنى وهو ما اختاره الأصل فى شرح المختصر ويمكن حمل أول كلامه هنا عليه كما بينته فى الحاشية وبما ذكره تعريف المؤدى والمقضى والمعاد بأن يقال على الأصح

ما مضى سواء كان الماضى صحيحاً أو فاسداً وعلى هذا فبين الإعادة والأداء عموم وخصوص من وجه ينفرد الأداء فى الفعل الأول وتنفرد الإعادة فيها إذا قضى صلاة وأفسدها ثم أعادها ويحتمل أن فى الصلاة الثانية فى الوقت انتهى الراد منه وأمله شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل) تحته قسبان وهما فوات الزكن أو التبرط بعذر كالتسو وقوله أو حصول فضيلة أى قطعاً وتحت قسبان أيضاً وهم ما إذا كانت الأولى فرادى أو فى جماعة أدون من الثانية وقوله أم لعذر تحت قسبان أيضاً كما حـ الشارح وهما ما إذا استوت الجماعتان وكانت الأولى أفضل تدخل تحت الإعادة المصطلح عليها عند الأصوليين على ما اختاره ابن السبكي والشارح ست صوران اثنان الإعادة فيهما واجبة واثنان متفق على دخولهما واثنان دخولهما على الأصح ودخلت الإعادة المصطلح عليها عند الفقهاء أى بصورها الأربع كما هو ظاهر اهـ من اهلاء شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل فى فعلها الخ) أى ولا بد أن يكون وقوع ذلك الخلل منه لعذر من سهو أو عجز بأن يحجز عن إزالة النجاسة مثلاً وأما لو فعل ذلك الخلل عمد مع القدرة فلا اعتداد بفعله الأول وحينئذ فلا يسمى الفعل الثانى فى الوقت إعادة كما نبه عليه الأمدى فى الأحكام ودرج عليه الشارح والكمال فى حاشية الجلال وانظر الصلاة التى أعيدت فى الوقت لمراجعة الخلاف داخلية فى العادة للخلل بناء على أن المراد بالخلل الخلل ولو احتالاً أو داخلية فى العادة لعذر أى أى كل من الأولى أو داخلية فى العادة لعذر بناء على تخصيصه بفضيلة الجماعة الأكل من الأولى كما درج عليه الشرح فليتدبر اهـ شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله الشامل الخ) قد يقال إن من خصها بالعذر فسرهما بما لا يشمل الخلل فكيف يجعل شاملاً له قال الزركشى فى شرح الأصل وقيل لعذر والمراد به ما تكون الثانية فيه أى كل من الأولى وإن كانت الأولى صحيحة اهـ وبه تم ما فى عبارة الشرح فليراجع (قوله ويمكن حمل أول كلامه هنا عليه) أى بأن يقال إنه لما ضاع التيقيد عن الرجع عنده الإطلاق لاسباب وقد اختاره فى شرح المختصر ولوعطف بأن قال وقيل للخلل وقيل لعذر لسكان صريحاً فبإذن كر فليتأمل اهـ كتابته (قوله كما بينته فى الحاشية) أى حيث قال فيها ولعله أراد هنا بأول كلامه ما اختاره ثم يعنى فى شرح المختصر ويكون قوله قبل للخلل وقبل لعذر حكاية لعبر ما اختاره اهـ

وأن القضاء فعلها
أولاً إدوين ركعة
بعد وقتها تداركاً لما
سبق لفعله مقتض
وأن الإعادة فعلها
وقتها ثانياً مطلقاً

المؤدى مثلا ما فعل معاصى فى الأداء فى وقته وقس به الآخرين وأن الاعادة قسم من الأداء فهى أخص منه وعليه الأكثر وقيل قسيم له وعليه مثنى البضاوى حيث قال العبادة إن وقعت فى وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأدأوا للإعادة لكن كلامه فى الرصد يخالفه وقد ذكرته فى الحاشية مع زيادة (والحكم) أى الشرعى إذ السكلام فيه (إن تغير) من حيث تعلقه من صعوبة له على السكاف (إلى سهولة) كأن تغير من حرمة شئ إلى حله (المترى مع قيام السبب للحكم الأصل) المتخلف عنه للمعذر (فرخصة) أى فالحكم السهل المذكور يسمى رخصة وهى بإسكان الحاء أكثر من ضمها لغة السهولة (واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى) هذه الصفات اللازمة بيان لأقسام الرخصة الممثل لها على هذا الترتيب بتولى (كأكل ميتة) المضطر (وقصر) من مسافر بقيد زدته بتولى (بشرطه) بأن كره القصر أو شك فى جوازه وكان سفره يبلغ ثلاث مراحل فأكثر ولم يتخلف فى جواز قصره كله معلوم من عمله (وسلم) وهو بيع موصوف فى القصة بلفظ سلم (وفطر مسافر) فى زمن صوم واجب أصالة أو بشتر أوقضاء مافات بلا تعد (لا يضرم الصوم) فإن ضربه فانظر أولى والمفاد أن الرخصة لكل المذكورات من وجوب وندب وإباحة وخلاف الأولى وحكمها الأصلية الحرمية وأسبابها الحب فى الميتة ودخول وقت الصلاة والصوم فى القصر والاضطرار لأنه سبب لوجوب الصلاة تأمة والصوم والحرر فى السلم وهى قائمة حال الحل وأعذار الحل الاضطراب ومشقة السفر والحاجة إلى شئ من الغلات قبل إدراكها وسهولة الوجوب فى أكل الميتة لموافقة غرض النفس فى بقائها وقبل إنه عزيمة لصعوبته ومن الرخصة المباحة إباحة ترك الجماعة فى الصلاة لمرض أو نحوه وحكمه الأصلية الكراهة وسببها قائم حال الإباحة وهو الانفراد فيما يطالب فيه الاجتماع من شعائر الاسلام وقد بينت فى الحاشية كيفية أقسام الرخصة الحاصلة بالاتقال من حكم إلى آخر وقضية ما ذكر

وعبارة الأصل والاعادة فعله فى وقت الأداء قيل للحل وقيل للمدراخ ولوعط الأول لكان صريحا اه (قوله وقيل قسيم له الخ) أى واليه مال السعد فى حاشية شرح المختصر حيث لم يطلع على ما يوافق كلام الشرح يعنى العوض صريحا واختار السبكي الأول وصوبه قال وهو مقتضى كلام الفقهاء والأصوليين لكن الإمام لما أطبق ذلك ثم قال إنه إن فعل ثانيا بعد دخل محى إعادة ظن صاحب الحاصل والتحصيل أن هذا مختص بالإطلاق المتقدم فقيدها وتبعهما البيضاوى وليس لهم مساعد من إطلاق الفقهاء ولا من كلام الأصوليين اه من حاشية الشارح (قوله مثنى البضاوى) أى فى منهاجه وعليه تكون الثلاثة مباحنة أعنى الأداء والقضاء والاعادة اه كانه (قوله وقد ذكرته فى الحاشية الخ) أى حيث قال فيها وفى الرصد للبيضاوى كقال الأبهري التصريح بأن الاعادة قسم من الأداء حيث قال وهو أى الواجب أداء إن فعل فى وقته المعين وقضاء إن فعل فى غيره والأداء إن كان مسبوقا بأداء مختل فاعادة فبينى أن يقول كلامه هنا عليه ويؤخذ من كونها قسما أنه أنها تطبق وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يبق من الوقت ما لا يسع لإراكمته اه وقد بين فيما سبب غلط المحقق البيضاوى فى ذلك قبله فانظر اه (قوله والحكم إلى آخره) لما فرغ مما يتعلق بأقسام خطاب الوضع شرع فى تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة واختلف هل هما من أقسام خطاب التكليف أو الوضع أو من أقسام فعل التكليف أو من أقسام الحكم الشرعى وعليه الجمهور وتبعهم ابن السبكي والشارح كاهو ظاهر اه شيخنا الجوهرى من لفظه (قوله وقد بينت فى الحاشية الخ) أى حيث قال فيها وعلى ظاهر كلام الماوردى فأقسام الرخصة خمسة عشر حاصلة من الانتقال من حرام إلى الحلة الباقية ومن واجب إلى ما عداه والحرام ومن مندوب إلى مباح ومن مكروه إلى خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب ومن خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب وعلى ما قاله المصنف ثلاثة عشر هكذا أفهم ولا تغتر بما يخالف ذلك اه والمراد بما قاله المصنف أنها لا توصف الرخصة بالكراهة فيستقط

والحكم إن تغير إلى سهولة للمعذر مع قيام السبب للحكم الأصلية فرخصة واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى كأكل ميتة وقصر بشرطه وسلم وفطر مسافر لا يضرم الصوم

أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة وهو كإلحاق ظاهر خبر إن الله يحب أن تؤتى رخصه . وما قيل من أنها تكون كذلك حيث قيل إن الاستنجاء بذهب أو فضة يجزئ مع أنه حرام وأن النضر لدون ثلاث مراحل جائز مع أنه مكروه كما قاله للباوردي . أجب عن أولهما بأن الاستنجاء بماء كرجائز على الصحيح أى في غير ما يطبع أو هي ذلك ، أما فيه فيجاء بأن هذه الحرمة ليست لخصوص الاستنجاء حتى تكون رخصة بل لعموم الاستعمال وعن ثانيهما بأن للباوردي أراد أنه مكروه كراهة غير شديدة وهي بمعنى خلاف الأولى ولك أن تقول الرخصة إنما لم توصف بالحرمة لصعوبتها مطلقا وهذا منتف في الكراهة بخلاف الأولى لأنها ماسهلان بالنسبة إلى الحرمة (وإلا أى وإن لم يتغير الحكم كما ذكر بأن لم يتغير كوجوب السكتوبات أو تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطباذ بالاحرام بعد لإباحته قبله أو إلى سهولة لا لمذكر كل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلا لمن لم يحدث بعد حرمة بمعنى أنه خلاف الأولى أو لغيره لاص قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثياب واحدنا لعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة وسببها قلنا ولم يبق حال الإباحة لكثرتنا حينئذ وعذر الإباحة مشقة الثبات المذكور لما كثرتنا (فزعمة) أى فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصب أو السهل المذكور آنفا يسمى عزيمة وهي لغة التصد الصمم من عزمت على الشيء جزمته به وصممت عليه عزما وعزما وعزما وعزيمة لأنه عزم أمره أى قط وحتم وصعب على المكلف أو سهل وظاهر كلام كثير انقسامها إلى الأحكام الستة به صرح الشافعي البرماوى لكن الإمام الرازى خصها بغير الحرمة والغزالي والآمدي وغيرها بالوجوب والنقار بالوجوب والندبوا واعترض تعرضا لخاصة والعزيمة بوجوب ترك الصلاة والصوم على الخفض فانه عزيمة ويصدق به تعريف الرخصة . وأجب بنوع الصدق أن الحيض وإن كان عذرا في الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك وتقسيم الحكم إلى الرخصة والعزيمة كما ذكر أقرب إلى الثامنة من تقسيم الإمام الرازى وغيره الفعل الذى هو متعلق الحكم إليهما (والدليل) لغة الرشدة وما به الإرشاد واصطلاحا قسما وهما المكروه للتنقل إليه من الحرام أو الواجب فيبقى ثلاثة عشر كما هو ظاهر وإلى جميع ذلك أشرت فقلت :

لدى للباوردي رخصته تناهت إلى خمس وعشر إذ تباع
حرام الأصل واجبه كراهه خلاف الأولى مندوب مباح
ولا ين السبك ثلاث بعد عشر فلا كره بذلك ولا جناح

وطريق الأحدث منه أن تعتبر الانتقال من كل إلى ما بعده يبلغ خمسة عشر على ما قاله المصنف يسقط الانتقال من الحرام والواجب إلى المكروه فيكون الباقي ثلاثة عشر وأما على ما قاله الجمهور فأنقسامها إلى أربعة عشر قسما ووجهه أن تضرب الأحكام الخمسة في نفسها يبلغ خمسة وعشرين يخرج منها الانتقال من حكم إلى حكم وذلك خمسة أقسام ويخرج منها الانتقال من الإباحة إلى الأربعة الباقية إذ لا أسهل منها ويخرج منها الانتقال من المكروه إلى الحرام ومن المندوب إلى الواجب إذا خاف من الحرام والواجب فبقى الأقسام أربعة عشر وأما علامتنا بخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله فزعمة) عرفها البدر الزركشى في بحره فقال هي لغة القصد المؤكد ومنه قوله تعالى - ولم نجد له عزما - وشرعا عبارة عن الحكم الأصلي السالم موجب عن المعارض كاصلاوات الخمس من العبادات ومشروعية البيع وغيرها من التكليف فدخل فيها الإباحة والحرام خلافا لما يقتضيه كلام الآمدي والغزالي من اختصاصها بالواجبات ومثال دخول الإباحة فيها قولهم ص من عزائم السجود ومثال دخول الحرام تحريم الميتة عند عدم الخصمة لأن حكمها ثبت بدليل خلى من المعارض فإذا وجدت الخصمة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجع عليه حفظا لأنفس غزاز الأسكل اه و بعضه بتصرف شخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من عزمت على الشيء) (خ)

(ما) أى شئ (يمكن التوصل) أى الوصول بكلمة (بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى) بأن يكون النظر فيه من الجهة التى من شأنها أن ينتقل اليه من شأنها إلى ذلك المطلوب السماة وجه الدلالة بفتح الدال أفصح من كسرها والخبرى ما يخبر به ومعنى الوصول إليه ما ذكر علمه أو اعتقاده أو ظنه فالنظر هنا الفكر لا يقيد المؤدى إلى علم أو ظن كلسيأتى حذرا من التكرار والفكر حركة النفس فى العقولات بخلافها فى المحسوسات فانها تخيل للفكر وكأنهم ضمنوا الحركة اعتبار قصدتها فيخرج الحدس وما يتوارد على النفس فى العقولات بلا قصد كما فى النوم والسيان ويطلق الفكر أيضا على حركة النفس من المطالب إلى المبادئ ثم الرجوع منها إليها وشمل التعريف الدليل القطعى كالعلم لوجود الصانع والظنى كالنار لوجود الدخان وأقيموا الصلاة لوجوبها بناء على طريقة الأصوليين والفقهاء من أن مطلوبهم العمل وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة المتكلمين والحسكاء فان مطلوبهم العلم ولهذا زادوا لفظة فى التعريف فقالوا إلى العلم بمطالع خبرى فبالنظر الصحيح فى الأدلة المذكورة أى بحركة النفس فيما تعقله منها مما من شأنه أن ينتقل به إلى تلك المطالبات كالحديث فى الأول والآخر فى الثانى والأمر بالصلاة فى الثالث يصل إلى تلك المطالبات بأن ترتب هكذا : العالم حدث وكل حدث له صانع فالعالم له صانع . النار شئ يحرق وكل يحرق له دخان فالنار لها دخان . أقيموا الصلاة أمر بها وكل أمر بشئ لوجوبه حقيقة فأقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة وقالوا يمكن التوصل دون يتوصل لأن الشئ يكون دليلا وإن لم يوجد النظر للتوصل به فالدليل مفردو يقال له المادة والامكان يكون قبل الفسكرفيه أما بعده فلا بد من قضيتين صغرى مشتملة على موضوع المطلوب كما رأيت . وأما الدليل عند المناطقة فقضيتان فأكثر تكون عنهما قضية أخرى فهو عندهم مركب ويقال له المادة والصورة وخرج بصحيح النظر فاسده فلا يمكن التوصل به إلى المطالب لانتفاء وجه الدلالة عنه وإن أدى إليه بواسطة اعتقاد أو ظن كما إذا نظر فى العالم والنار من حيث البساطة فانهما ليسا من شأنهما أن ينتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان لكن يؤدى إلى وجودهما هذان النظران عن اعتقاد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن ظن أن كل مسخن له دخان كذا قيل وهو ظاهر فى المطالب الاعتقادى والظنى لا العلمى لماسيأتى أن العلم لا يقبل النقص وظاهر أن الحاصل بذلك يقبله إذ ثابتين فساد النظر . والجبرى المطلوب التصورى فيتوصل إليه بالحد بأن يتصور بتصوره كالجوان الناطق حدا للإنسان وسيأتى حد الحد الشامل لذلك ولغيره (والعلم بالمطالب الحاصل عندنا) أيها الأشاعرة (عقبه) أى عقب صحيح النظر عادة عند الأشعرى وغيره فلا يتخاف لإخراقه للعادة كتخلف الإحراق عن مائة النار أولزوما عند الامام الرازى وغيره فلا يشك أصل كوجود الجوهر لوجود العرض (مكتسب) للناظر (فى الأصح) لأن حصوله عن نظره المكتسب له وقيل لأن حصوله اضطرارى لا قدرة على دفعه فلا خلاف إلا فى التسمية وهى بالمكتسب أنسب والتصحيح من زىادى وكألفيها ذكر الظن وإن لم يكن بينه وبين أمر ما ارتباط بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلا أو إعادة لأن النتيجة لازمة للقضيتين وإن كانتا ظنيتين وزواله بعد حصوله لا يمنع حصوله لزوما أو إعادة وخرج بعندنا المعتزلة فقالوا النظر بولده العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم (والحد) لغة المنع واصطلاحا عند الأصوليين (ما يميز الشئ عن غيره) ولا يميز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شئ من أفراد الحدود ولا يدخل فيه شئ من غيره والأول وهو من زيادى مبين لمفهوم الحد ولهذا زاده والثانى لخاصته وهو بمعنى قول القاضى أبى بكر الباقلانى عبارة القاموس عزم على الأمر يزم عزمًا ويضم ومعزما كقعد ومجلس وعزمًا بالضم وعزمًا وعزمًا وعزمه واعتزمه وعليه وتعزم أراد فعله وقطع عليه أو جد فى الأمر وعزم الأمر نفسه عزم عليه وعلى الرجل أقسم أه بحروفه ، وفى المختار عزم من باب ضرب أه .

ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى . العلم عندنا عقبه مكتسب فى الأصح والحد ما يميز الشئ عن غيره

الذي كور بقول (و يقال) الحد (الجامع) أي لأفراد الحدود (المانع) أي من دخول غيرها فيه (و) يقال أيضا الحد (المطرود) أي الذي كليا وجد الحدود فلا يدخل فيه شيء من غير أفراد الحدود فيكون مانعا (للمنعكس) أي الذي كليا وجد الحدود وجاهد فلا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود فيكون جامعا مؤدّى العبارتين واحد والأولى أوضح فيصدقان بالحیوان الناطق حدا للانسان بخلاف حده بالحيوان الكائن بالفعل فانه غير جامع وغير منعكس والحيوان الناطق فانه غير مانع وغير مطرود وتفسير المنعكس بماد ذكره لوافي للعرف واللغة حيث يقال كل إنسان ناطق وبالعكس وكل إنسان حيوان ولا عكس أظهر في معنى الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره له بأنه كلما اتنى الحد اتنى الحدود اللازم لذلك التفسير وما ذكره أنه قد يكون للشيء حدان فأكثر كتحركهم الحركة نقله وزوال وذهاب في جهة وهو المختار كما نقله الزركشي عن القاضي عبد الوهاب بعد نقله عن غيره خلافا (والكلام) النفسى (في الأزل) يسمى خطايا حقيقة في الأصح بتزليل العدوم الذي سيوجد منزلة الوجود وقيل لا يساه حقيقة لعدم من يخاطب به إذ ذاك وإمساها حقيقة في الأزل عند وجود من يفهم اسماءه إمّاه باللفظ كالتران أو باللفظ كما وقع لومى عليه الصلاة والسلام خرقالعادة وقيل سمعه بلفظ من جميع الجهات لذلك (و) السلام النفسى في الأزل (يتنوع) إلى أمر ونهى وخبر وغيره (في الأصح) بالتزليل السابق وقيل لا يتنوع إليها لعدم من تتعاقب به هذه الأشياء إذ ذاك وإمساها يتنوع إليها في الأزل عند وجود من يتعاقب به فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها وهذا يلزمه محال وهو وجود الجنس مجردا عن أنواعه إلا أن برادتها أنواع اعتبارية أي عوارضه يجوز خالوها عنها تحدث بحسب العلاقات كمن تنوعه إليها على الأول بحسب التعاقبات أيضا لكونه صفة واحدة كالمعلم وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه في الأزل أو في الأزل إلى شيء أو لوجه الانقضاء لفظه يسمى أمرا أولئك يسمى على هذا القياس وأخرت كالأصل هاتين المسألتين عن الدليل لأن موضوعهما مدلوله في الجملة والمدلول متأخر عن الدليل وإمّا قدمتا على النظر المتعلق بالدليل أيضا لأن موضوعهما أشد ارتباطا منه بالدليل لأنه مقصود من الدليل والنظر من آلات تحصيله (والنظر) لغة يقال لمعان منها الاعتبار والرؤية واصطلاحا (فكر) وتقديم تفسيره (يؤدّى) أي يوصل (إلى علم أو اعتقاد) والتصرّح به من زبدي (أوظن) بتأويل خبري فيها أو تصوّري في العلم والاعتقاد فخرج الفكر غير المؤدّى إلى ذلك كأكثر حديث النفس فليس بنظر وشمل النظر بمالنظر الصحيح من فطنى وظنى والفساد فانه يؤدّى إلى ذلك بواسطة اعتقاد أو ظن كما مر بيانه وإن لم يستعمل بعضهم التأديبة إلا بما يؤدّى بنفسه كذا قيل وظاهر أنه خاص بتأديته إلى الاعتقاد أو الظن لا إلى العلم لما مر في تعريف الدليل (والادراك) لغة الوصول واصطلاحا وصول النفس إلى تمام المعنى من نسبة أو غيرها (بالحكم) معه من إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها (تصور) ساذج ويسمى علما أيضا كالمعلم عامر أو موصول النفس إلى المعنى لإتمامه فيسمى شعورا (و به) أي بالحكم أي والادراك للنبية وطرفها مع الحكم السبوق بذلك (تصور تصديق) أي معه كإدراك الانسان والكاتب وثبوت الكتابة له وأن النسبة واقعة أولا في التصديق بأن الانسان كاتب وأنه ليس بكاتب الصادقين في الجملة (هو) أي التصديق (الحكم) وهذا من زبدي وهو رأى المحققين وقيل التصديق التصور مع الحكم وعليه جرى الأصل فالتصورات السابقة على الحكم على هذا شرطه وعلى الأول شرط له وتفسيره له بأنه إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها هو رأى متقدمى الناطقة قال القطب الرازى وغيره من المحققين وهو التحقيق وأما متأخروهم ففسروه بايقاع النسبة أو انزعاجها وقد ساءهم قالوا الإيقاع والانزعاج ونحوها عبارات وألفاظ : أي توهم أن للنفس بعد تصور النسبة وطرفها فعلا وليس كذلك فالحكم عندهم من مقولة الانفعال وعند متأخريهم من مقولة الفعل

و يقال الجامع المانع
والطرود المنعكس .
والكلام في الأزل
يسمى خطايا ويتنوع
في الأصح . والنظر
فكر يؤدّى إلى علم
أو اعتقاد أو ظن .
ولا إدراك بلا حكم
تصوّر وبه تصور
تصديق وهو الحكم

(وجازمه) أى الحكم أى والحكم لجازم (إن لم يقبل تغيراً) بأن كان لموجب من حس ولو باطنا أو عقل
 أو عادة فيكون مطابقاً للواقع (فعل) كالحكم بأن به جوعاً أو عطشاً أو بآئن زبداً متحرك من رآه
 متحركاً أو بآئن العالم حدث أو بآئن الجبل من حجر (وإلا) أى وإن قبل التغير بآئن لم يكن لموجب مما ذكر
 مطابق الواقع أولاً إذ يتغير الأول بالتشكيك والثاني به أو بالاطلاع على ما في نفس الأمر (فاعتقاد) وهو
 اعتقاد (صحيح إن مطابق) الواقع كاعتقاد المقلد سنية الضحى (وإلا) أى وإن لم يطابق الواقع (ففساد)
 كاعتقاد الفاسق قدم العالم (و) الحكم (غير الجازم ظن ووم وشك لأنه) أى غير الجازم إما (راجع)
 لرجحان المحكوم به على نقيضه فالظن (أو مرجوح) لمرجوحية المحكوم به لنقيضه فالوم (أو مساو)
 لمساواة المحكوم به من كل من النقيضين على البديل للآخر فالشك فهو بخلاف ما قبله حكمان كقائل
 بإمام الحرمين والغزالي وغيرهما شك اعتقادان يتقاوم سببهما وقال بعض المحققين ليس الوهم والشك
 من التصديق أى بل من التصور إذ الوهم ملاحظة الطرف للمرجوح والشك التردد في الوقوع واللا وقوع
 فأمر يد مامر من أن العقل يحكم بالمرجوح أو السامى عنده ممنوع على هذا وقد أوضحت ذلك في
 الحاشية وقد يطلق العلم على الظن كعكسه مجازاً فالأول كقوله تعالى - فإن علمتموهن مؤمنات - أى
 ظنتموهن والثاني كقوله تعالى - الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم - أى يعلمون ويطلق الشك مجازاً
 كايطلق لغة على مطلق التردد الشامل للظن والوم ومن ذلك قول الفقهاء من يتيقن طهراً أو حدثاً
 وشك في ضده عمل بيقينه (فالعلم) أى القسم السمي بالعلم التصديقي من حيث تصوره بتحقيقته بقرينة
 السياق (حكم جازم لا يقبل تغيراً فهو نظري يحد في الأصح) واختار الإمام الرازي أنه ضرورى أى يحصل
 بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب لأن علم كل أحد بأنه عالم بأنه موجود مثلاً ضرورى
 بجميع أجزائه ومنها تصور العلم بأنه موجود بالحقيقة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطلق
 العلم التصديقي بالحقيقة ضرورياً وهو الدعى . وأجيب بمنع أنه يتعين أن يكون من أجزاء ذلك تصور
 العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي تصوره بوجه فالضرورى تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه بالحقيقة
 الذى النزاع فيه وعلى ما اختاره فلا يحد إذ لا فائدة في حد الضرورى لحصوله بغير حد قال نعم قد يحد
 الضرورى لإفادة العبارة عنه أى فيكون حده حينئذ حداً لفظياً لاحقياً . وقال إمام الحرمين هو
 نظرى لكنه عسر أى لا يحصل إلا بتقدير حق لحافته ومال إليه الأصل حيث قال فالرأى الإمساك عن
 تربيته أى المسبوق بذلك التصور العسر صونا للنفس عن مشقة الحوض في العسر قال الإمام ويعبر عن
 غيره من أقدام الاعتقاد بأنه اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا حقيقته عنده وال ترجيح من زى دأى
 (قال المحققون ولا يتفاوت) العلم (إلا بكثرة العلاقات) أى لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضها ولو ضرورياً
 أقوى من بعضها ولو نظرياً وإما يتفاوت بكثرة العلاقات في بعض جزئياته دون بعض فيتفاوت فيها كما
 في العلم بثلاثة أشياء والعلم بثلاثين بناء على اتحاد العلم مع تعدد العلوم كما هو قول بعض الأشاعرة قياساً
 على علم الله تعالى ولأشهرى وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد العلوم وأجابه عن القياس بأنه خال
 عن الجامع وعلى هذا لا يقال يتفاوت بمذكر وقيل يتفاوت العلم في جزئياته إذ أمثلاً بآئن الواحد
 نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بآئن العالم حادث . وأجيب بآئن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من
 حيث الجزم بل من حيث غيره كإفاد النفس بأحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالمتصور
 (توله قال الإمام) أى إمام الحرمين كما أفصح به الغزالي حيث قال قال إمام الحرمين ويعبر الخ اه
 شيخنا قال السكال واعلم أن القائل بآئن العلم لا يتفاوت قائل بآئن الإيمان بمعنى التصديق لا يزيد ولا
 ينقص والمصنف تابع لإمام الحرمين في النقل عن المحققين وإمام الحرمين قائل بآئن الإيمان لا يزيد ولا

وجازمه إن لم يقبل
 تغيراً فعلم ولا فاعتقاد
 صحيح إن مطابق وإلا
 ففساد وغير الجازم
 ظن ووم وشك لأنه
 راجع أو مرجوح أو
 مساو . فالعلم حكم
 جازم لا يقبل تغيراً فهو
 نظرى يحد في الأصح .
 قال المحققون : ولا
 يتفاوت إلا بكثرة
 المتعلقات . والجهل
 انتفاء العلم بالمتصور

في الأصح) . أي بئس شأنه أن يقصد ليعلم بأن لم يدرك ويسمى الجهل البسيط أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى الجهل المركب تركبه من جهلين جهل الإدراك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل به كاعتقاد الفاسق أن العالم قديم وقبل الجهل إدراك العالم على خلاف هيئته فالجهل البسيط على الأول ليس جهلا على هذا واستثنى بانتفاء العلم عن التقييد في قول بعضهم عدم العلم عما شأنه العلم لإخراج الجاد والبهيمية عن الأنصاف بالجهل لأن انتفاء العلم إنما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بالقصود غيره كاسفل الأرض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا اصطلاحاً والتعبير به أحسن كما قال البراءي من تعبير بعضهم بالشئ لأن الشئ لا يطلق على المعدوم بخلاف القصود ولأنه يشمل غير القصود (والسهو الغفلة عن المعلوم) الحاصل فيقننه له بأدنى تنبيه بخلاف النسيان فهو زوال للعلوم فبسبباً فنه تحصيله وعرفته الكرماني وغيره زوال المعامول عن القوة الحافظة والمدرسة والسهو زواله عن الحافظة فقط وذلك تريب بمأذكو وجعلهما البرماوي من أقسام الجهل البسيط حيث قسمه إليهما وإلى غيرهما ثم فرق بينهما بأنه إن قصر من الزوال على سبب أو الإغسيانا قال وهذا أحسن ما فرق به بينهما . [مسئلة] هي إثبات عرض ذاتي للوضع (لأصح أن الحسن ما) أي فعل (مدح) أي يؤمر بالمدح (عليه) وهو الواجب والتدبوق وفعل الله تعالى (والقبيح ما يندم عليه) وهو الحرام (مثلاً) يمدح (ولا) يندم عليه من المكروه الشامل لخلاف الأولى والمباح (واسطة) بين الحسن والقبيح وهذا ما قاله إمام الحرم بين المكروه صريحاً في المباح وفعل غير المكلف لزوماً ورجحه لأصل في شرح المختصر في المكروه وتبعه البرماوي فيه وألحق به المباح بحثاً وقيل الحسن فعل المكلف المأذون فيه من واجب يتنص وهو خلاف المصور للأحباب في الكلام انتهى بالحرف .

[فائدة] ذكر ابن مكي في قصيدته الصلاحية حد الجهل فقال :

وإن أردت أن تحدد الجهلا من بعد حد العلم كان سهلا
فهو انتفاء العلم بالقصود فأحفظ فهذا أوجز الحدود
وقيل في تحديده ما أذكروا من بعد هذا والحدود تكثر
تصور المعلوم هذا حرفه وحرفه الأخير يأتي وصفه
مستوعباً على خلاف هيئته فافهم فهذا القيد من تمته

(قوله ذاتي للوضع الخ) والعرض لذاتي للناطق ما يكون عروضه للذات أولجزئها المساوي أو المساويها غير الجزء كالعلم فإن عروضه للانسان لأجل ذاته وكالكتابة فإن عروضها لأجل جزئها المساوي لها كالتمجيد بمعنى الهيئة العارضة للانسان بواسطة العلم بما خفي سببه فهذه كلها أعراض ذاتية ، وأما العرض الغريب فهو ما كان عروضه لغير ما ذكر بأن يكون لأجل شيء أعم كالتغير للهائه يعرض له لأجل كونه حادثاً والظهورية فانها تعرض له لأجل كونه مطلقاً وهو أخص والحرارة فانها تعرض له لأجل النار وهي مائية له ، وقد أشرت لذلك في أبيات فقلت :

والارض ذاتي والنسب مفسر قان أيها الليب
لهاله بالنسبة في التعاق ذاتي وإلا فغريب المنطق
بأن يرى عروضه للذات أولساو جزء أم لا ذاتي
كالعلم والكتابة والتعجب تعرض بالانسان للذات انطب
أما الغريب فالأى للغير من أعم أو أخص أو ميسار
نحو التغير والظهورية كذا حرارة الماء قادر الماخذا

في الأصح . والسهو
الغفلة عن المعلوم .

مسئلة

الأصح أن الحسن
ما يمدح عليه والقبيح
ما يندم عليه مثلاً ولا
واسطة

ومندوب ومباح والقبیح ما نهى عنه شرعاً ولو كان منها به عموماً إلى المستفاد من أوامر التنب كإ
من فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الأولى وهذا ما رجحه الأصل هذا فيما ولا سيما بناءً على عبارات أخرى
وللمعتزلة فيما بناء على تحكيمهم العقل عبارات أيضاً منها أن الحسن مالم يقدر عليه العالم بحاله أن يفعله
والقبیح بخلافه فيدخل فيه الحرام فقط وفي الحسن ما سواه ومنها أن الحسن هو الواقع على صفة توجب
المدح والقبیح هو الواقع على صفة توجب الذم فيدخل فيه الحرام فقط أيضاً وفي الحسن الواجب والمندوب
فالمكروه والمباح واسطة بين الحسن والقبیح (و) الأصح (أن جازئ الترك) سواء كان جازئ الفعل أيضاً
أم لا (ليس بواجب) وإلا لمتنع تركه والفرض أنه جازئ وقال بعض الفقهاء يجب الصوم على الحائض
والمرضى والمسافر مع جواز تركهم له لقوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهم شهدوه ولو جوب
القضاء عليهم بقدر ما فاتهم فكان المأني به بدلاً عن الثالث . وأجيب بأن شهود الشهر موجب عند
انتفاء العذر لا مطلقاً وبأن وجوب القضاء إنما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر وقد
وجد لأعلى وجوب الأداء وإلما وجب قضاء الظهر مثلاً على من نام جميع وقتها وقيل يجب الصوم على
المسافر دون الحائض والمرضى لقدرته عليه دونهما وقيل يجب عليه دونهما أحد الشهرين الحاضر
أو آخر بعده (والخالف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى لأن ترك الصوم حال العذر جازئ اتفاقاً
والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً (و) الأصح (أن المندوب مأمور به) أي مسمى به حقيقة كما نص
عليه الشافعي وغيره وقيل لا والخلاف مبنى على أن أمر حقيقة في الإيجاب كصفة فعل أو في القدر
الشارك بينه وبين التنب أي طلب الفعل وال ترجيح من زيادته وعليه جرى الأمدى ، أما إنه
مأمور به بمعنى أنه متعاقب الأمر أي صفة فعل فلا نزاع فيه سواء أ قلنا إنها مجاز في التنب أم حقيقة
فيه كالايجاب خلاف يأتي (و) الأصح (أنه) أي للمندوب (ليس مكلفاً به كالمكروه) فالأصح أنه
ليس مكلفاً به وقيل مكلف بهما كالأوجب والحرام ورجحوا الأول (بناء على أن التكليف اصطلاحاً
إلزام مافيه كلمة) أي مشقة من فعل أو ترك (لاطلبه) و به فسر القاضي أبو بكر الباقلاني أي لا طلب
مافيه كصفة على وجه الإلزام أولاً فعلى تفسير التكليف بالأول يدخل الواجب والحرام فقط وعلى
تفسيره بالثاني يدخل جميع الأحكام إلا المباح لكن أدخله الأستاذ أبو إسحق الأسفرائيني من حيث
وجوب اعتقاد إباحته تيمماً الأقسام وإلا فغيره مثله في ذلك وإلحاق المكروه بالمندوب هو الوجه
لإلحاق المباح به كسأسكه الأصل إذ لإلزام فيه ولا طلب فلا يتأتى فيه القول بأنه مكلف به لإعلى
ماسلكه الأستاذ (و) الأصح (أن المباح ليس بجنس للواجب) بل هأنواعان الجنس وهو فعل المكلف
الذي يتعلق بحكم شرعي وقيل إنه جنس له لأنه مأذون في فعله وتحت أنواع الواجب والمندوب والخير
فيه والمكروه الشامل لخلاف الأولى واختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح أيضاً
بفصل الأذن في الترك على السواء والخالف لفظي إذ المباح بالمعنى الأول أي المأذون فيه جنس للواجب
اتفاقاً بالمعنى الثاني أي الخير فيه وهو المشهور غير جنس له اتفاقاً (و) الأصح (أنه) أي المباح (في
ذاته غير مأمور به) فليس بواجب ولا مندوب وقال الكشي إنه مأمور به أي واجب إذ ما من مباح
إلا ويتحقق به ترك حرام ما فيتحقق بالسكوت ترك الشذف وبالسكون ترك القتل وما يتحقق
بالشيء لا يتم إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به واجب كإسجى فالمباح واجب وبأى
ذلك في غيره كالمكروه والخالف لفظي فإن العكس قائل بأنه غير مأمور به من حيث ذاته ومأمور
به من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه فيما فقول في ذاته قيدا لقول بأن المباح
غير مأمور به لالحل الخلاف وسيأتي ماله بذلك تعالى (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) لأنها التخيير

وأن جازئ الترك ليس
بواجب والخالف لفظي
وأن المندوب مأمور
به وأنه ليس مكلفاً
به كالمكروه بناء على
أن التكليف إلزام
مافيه كافة لا طلبه
وأن المباح ليس بجنس
للو واجب وأنه في ذاته
غير مأمور به وأن
الإباحة حكم شرعي

بين الفعل والترك المتوقف وجوده كبقية الأحكام على الشرع كإمساك . وقال بعض المعتزلة لآلها انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمر بعده (والخالف في المسائل الثلاث لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى . أما في الأولين فلماض وأما في الثالثة فلأن الدليلين لم يتواردا على محل واحد فتأخيرى لهذا عن الثلاث أولى من تقديم الأصل له على الأخيرة . وأعلم أن ماسلكه في مسئلة السكبي تبعت فيه هنا الأكثر وأولى منه ماسلكه في الحاشية أخذنا من كلام بعض المحققين من تحريم الكلام فيها بوجه آخر ومن رد دليل السكبي بما يقتضى أن الخلاف معنوي وإن خالف ذلك ظاهر كلام السكبي (و) الأصح (أن الوجوب) لشيء (إذا نسخ) كأن قال الشارع نسخ وجوبه أو حرمة تركه (بقى الجواز) له الذي كان في ضمن وجوبه من الأذن في الفعل بما يتقومه من الأذن في الترك وقال الغزالي لا يبق لأن نسخ الوجوب يجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو لإباحة أو براءة أصلية فالخلف معنوي (وهو) أي الجواز المذكور (عدم الحرج) في الفعل والترك من الإباحة أو التندب أو الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الأولى (في الأصح) إذ لا دليل على تعيين أحدها وقيل هو الإباحة فقط إذ بارتفاع الوجوب يفتى الطلب فيثبت التخير وقيل هو التندب فقط إذ للتحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم فيثبت الطلب غير الجازم . والحاصل أنه يعتبر في الجواز المذكور رفع الحرج عن الفعل والترك في الأقوال الثلاثة لكنه مطلق في الأول منها ومقيد باستواء الطرفين في الثاني وبترجع الفعل في الثالث فالخلف معنوي هكذا أقوم .

[مسئلة] في الواجب والحرام المنهين (الأمر بأحد أشياء) معنية كإتيان كفارة اليمين (بوجه) أي الأحد (مهما ما عندنا) وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها لأنه السامور به وقيل بوجه معينا عند الله تعالى فإن فعل المكلف المعين فذاك أو فعل غيره منها سقط بفعله الواجب وقيل بوجه كذلك وهو ما يختاره المكلف بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه وإن اختلف باختيار المكلفين . وقيل بوجه الكل فيثبت بفعله ثواب واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات ويسقط انكل الواجب بواحد منها لأن الأمر يتعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها . قلنا إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ذلك والقول الأخير والثاني للمعتزلة فهم متفقون على نفي إيجاب واحد منهم كنفيتهم تحريمه كإسبيعيء لما قالوا من أن إيجاب الشيء أو تحريمه لما في تركه أو فعله من المفسدة التي يدرها العقل وإنما يدرها في المعين والثالث يسمى قول التراجم لأن كلامنا من الأشاعرة والمعتزلة نفسه على الأخرى فاتفق الفريقان على بطلانه (ف) على الأصح (إن فعلها) كلها (فالختار) أنه (إن فعلها مرتبة فالواجب) أي المثاب عليه ثواب الواجب الذي هو كثواب سبعين مندوبا (أولها) وإن تفاوت لتأدى الواجب به من حيث إنه مبهم (أو) فعلها كلها (مما فأعلاها) ثوابا الواجب لأنه لو اقتصر

(قوله بوجه كذلك) أي معينا عند الله تعالى بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه . قال الزركشي وأعلم أن تعبير المصنف يعني ابن السكبي عنه بقوله ما يختاره المكلف غير مطابق والذي تحققته أنه قول خلاف الذي قبله ولهذا قال الشيخ تقي الدين في شرح الامام اختلفوا في الواجب الخير فقبل الكل واجب على البدل وقيل الواجب واحد لا يعينه تعيين اختيار المكلف وقيل يتعين بالفعل لا بالاختيار اهـ فحينئذ تصير المذهب خمسة ولأقوال إن هذا هو القول الأول الصحيح لأن مذهب أصحابنا أنه مبهم لم يزل وإذا فعل فتعلق الواجب مسمى أحدها لذلك المصنف بخصوصه اهـ بالحرف وأمله شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لأنه لو اقتصر عليه الخ) هذا تعليل للتول المرجوح الناظر للخصوصيات وقد اعتمد المصنف هنا وبعبارة الأصل مع شرحه فإن فعل الكل فقبل الواجب أعلاها ثوابا لأنه

والخلف لفظي وأن
الوجوب إذا نسخ
في الجواز وهو عدم
الحرج في الأصح .

مسئلة

الأمر بأحد أشياء
بوجه مبهما عندنا
فإن فعلها فالختار إن
فعلها مرتبة فالواجب
أولها أو معا فأعلاها

لأنب عليه ثواب الواجب الأكل فضم غيره إليه لا ينقصه عن ذلك (وإن تركها) كذا (عوقب بأذناها) عقابا إن عوقب لأنه لو فعله فقط من حيث إنه مبهم لم يعاقب فإن تساوت وفعات معا أو تركت ثواب الواجب والعقاب على واحد منها وقيل الواجب فيها إذا تفاوتت أعلاها ثوابا وفبا إذا تساوت أحدها وإن نهأت مرتبة فيها لمسا فإن تركت حكمه موافق للختار وثاب ثواب للتدرب في كل قول أو غير ما ذكر لثواب الواجب وذكر حكم التساوي في المرتبة مع الترجيح في البقية من زبادى التقضية من حيث الترجيح لا بدال قوله في المرتبة أعلاها بقول أولها وبما قرنته علم أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدها مبهما لامن حيث خصوصه حتى إن الواجب ثوابا في المرتبة أولها من حيث إنه مبهم لامن حيث خصوصه وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه يثاب عليه ثواب التدرب من حيث إنه مبهم لامن حيث خصوصه (ويجوز تحريم واحد مبهم) من أشياء معينة (عندنا) نحو لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض فلي الكلف تركه في أى معين منها وله فله في غيره إلا ما منع من ذلك ومنه العزلة كتبهم لإجابه لمسا عنهم فيها وزعمت طائفة منهم أنه لم ترد به الله وهذا (كلم الواجب) (الخير) فيما رفيه فالتهى عن واحد مبهم عما ذكر يحرمه مبهما وقيل يحرمه معيننا عند الله تعالى ويستط تركه الواجب بتركه أو تركه غيره منها فالتارك لبعضها إن صادف الحرم فذلك وإلا فقد ترك بدله وقيل يحرمه كذلك وهو ما يختاره السكف وقيل يحرمها كلها فبإعاقب بفعلها عقاب فعل محرمات و يثاب بتركها امتثالا ثواب ترك محرمات ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها فعلى الأول إن تركها كلها امتثالا وتفاوتت فالتخار أنه يثاب على ترك أشدها عقابا وإن ناعها مرتبة عوقب على آخرها وإن تفاوتت لارتكابها الحرم به أو فعلها معا عوقب على أخفها عقابا فإن تساوت وفعلت معا أو تركت فالتعتبر أحدها . وقيل الحرم فيها إذا فعلت ولو مرتبة أخفها عقابا . [تنبيه] المتدرب كالواجب والمكروه كالحرمان فيما ذكر .

[مسئلة فرض الكفاية] التقسم إليه وإلى فرض الدين . طاق الفرض السابق حده (مبهم بقصد) شرعا (جزما) من زبادى . (حصوله من غير نظر بالذات لفاعله) وأما ينظر إليه بالتبع للفعل لضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل

أو اقتصر عليه لأنب ثواب الواجب فضم غيره إليه معا أو مرتبا لا ينقصه عن ذلك وإن تركها فقليل يعاقب على أذناها عقابا إن عوقب لأنه لو فعله فقط لم يعاقب فإن تساوت ثواب الواجب والعقاب على واحد منها فعلت معا أو مرتبا وقيل في المرتب الواجب ثوابا أولها تفاوتت أو تساوت لتأدى الواجب به قبل غيره وهذا كله مبنى كثرى على أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدها من حيث خصوصه الذى يقع نظرا لتأدى الواجب به والتحقق المأخوذ مما تقدم أنه أحدها من حيث إنه أحدها لامن حيث ذلك الخصوص والا كان من تلك الحيثية واجبا وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب أنه يثاب عليه ثواب للتدرب من حيث إنه أحدها لامن حيث خصوصه اه مع بعض اختصار وحذف و به تعلم أن ما فى بعض النسخ من قوله أنب عليه من حيث إنه مبهم ليس بسديد والنسخة الأصححة هي هذه ووجهه أن القول المرجوح الذى رجحه الشارح في منته ينظر إلى الخصوصيات لا إلى القدر المشترك الممهم فليتأمل اه من تلخيص شيخنا العلامة محمد الجوهري من لفظه (قوله لا ينقصه) عبارة المصباح نقصا من باب قتل ونقصانا واتقص ذهب منه شئ * بعد تمامه ونقصته واتقصته بتعدى ولا يتعدى هذه اللفظة الأصححة وبها جاء القرآن في قوله تعالى : ننتصها من أطرافها وغيره منقوص وفي لفة ضعيفة يتعدى بالهمزة والتضمية ولم يأت في كلام فصيح و يتعدى أيضا بنفسه إلى مفعولين يقال نقصت زبداهه ودرهم ناقص غير تمام الوزن اه بالحرف (قوله جزما) احترز به عن سنة الكفاية كاسياتي في الشارح

وإن تركها عوقب بأذناها ويجوز تحريم واحد مبهم عندنا كالخبر .

مسئلة

فرض الكفاية مبهم يقصد جزما حصوله من غير نظر بالذات لفاعله

وشمل الحد الأدنى كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحرف والصنائع وخرج عنه السنة إذ لم يحزم بقصد حصولها وفرض العين فانه منظور بالذات لفاعله حيث قصد حصوله من كل عين أي واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالتي صلى الله عليه وسلم فيها خص به (والأصح أنه دون فرض العين) أي فرض العين أفضل منه كما نقله الشهاب ابن العماد عن الشافعي رضي الله عنه قال ونقله عنه القاضي أبو الطيب وذلك لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب ويدل له تعميل الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي كراهة قطع طواف الفرض لصلاة الجنازة بأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية وقال إمام الحرمين وغيره فرض الكفاية أفضل لأنه يمان بقاء البعض به جميع المكلفين عن إثمهم للترتب على تركهم له وفرض العين إنما يمان بقاءهم عن الإثم الفاعل فقط وترجيح الأول من زبادي (و) الأصح (أنه) أي فرض الكفاية (على السك) لأنهم بتركه كما في فرض العين وقلوه تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وهذا ما عليه الجمهور ونص عليه الشافعي في الأتم (ويستقط) الفرض (بفعل البعض) لأن المقصود كما مر حصول الفعل لا ابتلاء كل مكلف به ولا بعد في سقوط الفرض عن الشخص بفعل غيره كسقوط الدين عنه بأداء غيره عنه وقيل فرض الكفاية على البعض لا السكول ورجحه الأصل وفقاً بزمع الإمام الرازي لا كفاء محصوه من البعض ولآية - ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير - وأجيب عن الأول بما مر من أن المقصود حصول الفعل لا ابتلاء كل مكلف به وعن الثاني بأنه في السقوط بفعل البعض جميعاً بين الأدلة وعلى القول الثاني فالخيار كما في الأصل البعض منهم فمن قام به سقط الفرض بفعله وقيل معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كسقوط الدين فيما مر وقيل معين كذلك وهو من قام به استقطه بفعله ثم مداره على الظن فعلى قول السكول من ظن أن غيره فعله أو يفعله سقط عنه ومن لا فلا وعلى قول البعض من ظن أن غيره لم يفعله ولا يفعله وجب عليه ومن لا فلا . وإعلم أن السكول لو فاعله معاً وقع فعل كل منهم فرضاً أو مرتباً فكذلك وإن سقط الحرج بالآيتين نعم إن

ولو اعتبر العهد في إضافة الحصول إلى الضمير اغناء عن ذلك إذ الحصول للمعهود هو المطلوب طلباً جازماً كما تقدم في تعريف مطابق الواجب للرادف للفرض وكذا يقال في سنة الكفاية إذ الحصول للمعهود فيها هو المطلوب طلباً غير جازم كما سلف في تعريف مطلق التدرب للرادف لها والعجب من حواشي المحلى كيف غفلوا عن ذلك بل والشارح فتسكنوا ما تسكنوا أه وأملأ شيخنا العلامة الجوهري (قوله) وخرج عنه السنة) أي بقوله جزمنا قال العلامة المحلى ولم يحدد قصد الحصول بالجزم احترازاً عن السنة لأن الفرض يتميز بفرض الكفاية عن فرض العين وذلك حصل بما ذكر . واعتراض بأن التعريف يصير غير مانع . وأجيب بأنه تعريف بالأعم وهو جائز كالتعريف بالأنخص بناء على أن الفرض من التعريف إما بيان المباحية أو تصويرها بوجه ما لا يميزها عن جميع ما عداها كما هو رأي المتأخرين من المناطقة حتى اشتراطوا في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً وهو خلاف ما عليه المحققون من قدمائهم كما نبه عليه السيد في شرح المواقيت وقال المحقق النوائ في حواشي التهذيب واشتراط المساواة في مطلق التعريف ليس مذهب المحققين إذ هم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو بوجه أعم أو أنخص نعم يشترط في المعرفة التام أي لا النقص أه من إملأ شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) وفقاً بزمع الإمام الرازي) فيه شيء فإنه يوم أن الرازي لا يقول بذلك عند التحقيق وليس كذلك فقد قال الزركشي في بحره ماضيه وكلام الإمام في الحصول مضطرب في المسئلة والظاهر أنه يقول على البعض لأنه متناول للجمعة على سبيل الجمع

والأصح أنه دون فرض
عين . نه على السكول
ويستقط بفعل البعض

حصل المقصود. فجماعه كسمل الميت لم يقع غير الأول فرضا (و) الأصح (أنه) أى فرض الكفاية (لا يتعين بالشروع) فيه لأن القصد به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله من شرع فيه (الإجهادا وصلاة جنازة وحجا وعمرة) فتعين بالشروع فيها لشدة شبهها بالعين ولما في عدم التبيين في الأول من كسر قلوب الجند وفي الثاني من هتك حرمة الميت وهذا أتبع فيه الغزالي وغيره وقبل يتعين فرض الكفاية بالشروع فيه أى يصير به كفرض العين في وجوب إتمامه بمجامع الفرضية وهذا ما صححه الأصل تبعا لابن الرعة وهو بعيد إذ أكثر فروض الكفايات لا يتعين بالشروع فيها كالحرف والصنائع وصلاة الجمعة (وستنها) أى سنة الكفاية المنقسم إليها و إلى سنة العين مطابق السنة السابق حده (كفرضها) فيها مر لكن (بإبدال جزأها بـ) فيصدق ذلك بأنها مهم يقصد بإلزام حصوله من غير نظر بالذات لفاعله كابتداء السلام والتسمية للأكل من جهة جماعة و بأنها دون سنة العين و بأنها مطلوبة من السك والى بأنها لا يتعين بالشروع فيها أى لا يصير به كسنة العين في تأكد طلب إتمامها على الأصح في الثلاث الأخيرة .

[مسئلة : الأصح أن وقت الصلاة (المكتوبة) كالظهر (جواز وقت لأدائها) في أى جزء منه أوقعت فقد أوقعت في وقت أدائها الذى يسعها وغيره ولهذا يعرف الواجب الموسع وقولوا جواز اراجع إلى الوقت لبيان أن الكلام في وقت الجواز لا في الزائد عليه أيضا من وقت الضرورة والحكمة وإن كان الفعل فيها أداء بشرطه وقيل وقت أدائها أول الوقت فإن أخرت عنه فتضاءل إن فعل في الوقت حتى يأتم بالتأخير عن أوله وقيل هو آخر الوقت فإن قدمت عليه فتقدتها تعجيل وقيل هو الجزء الذى وقعت فيه من الوقت وإن لم تقع فيه فوقت أدائها الجزء الأخير من الوقت وقيل إن قدمت على آخر الوقت وقعت واجبة بشرط بقاء الفاعل مكانا إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك وقعت نفلا وهذه الأقوال الأربعة منسكرة للواجب الموسع (و) الأصح (أنه) أى الثانى (يجب على المؤخر) أى مرید التأخير عن أول الوقت الذى هو سبب الوجوب (العزم) فيه على الفعل في الوقت كما صححه النووي في مجرعه ونقله غيره عن أصحابنا ليمتيز به التأخير الجائر عن غيره وتأخير الواجب للموسع عن التدبؤ في جواز التأخير عن أول الوقت وقبل لا يجب كسقاء بالفعل ورجحه الأصل وزعم أن الأول لا يعرف إلا عن القاضى أبى بكر الباقلانى ومن تبعه وأنه من هنوات القاضى ومن العظام في الدين . فان قلت يلزم به الأول تعدد البذل والمبدل واحد . قلنا ممنوع إذ لا يجب إعادة العزم بل ينسحب على آخر الوقت كانسحاب النية على أجزاء العبادة الطويلة كما قاله إمام الحرمين وغيره . فان قلت العزم لا يصاح بدلا عن الفعل إذ بدل الشيء بقوم مقامه والعزم ليس كذلك . قلت لا يخفى أن المراد بكونه بدلا عنه أنه بدل عن إيقاعه في أول وقته لا عن إيقاعه مطلقا والعزم قائم مقامه في ذلك (ومن آخر) الواجب الموسع بأن لم يشتغل به أول الوقت مثلا (مع عظم فوته) بموت أوحى أو نحوها وهذا أعم من قوله مع عظم الموت (عصى) لظنه فوت الواجب بالتأخير (د) الأصح (أنه) إن بان خلافه (بأن تبين خلاف ظنه) (وفعله) في الوقت (فأداء) فعله لأنه في الوقت المقدردله

ومراد بالجمع أعم من التعميم والاجتماع بدليل أنه قسمه إليهما فقال في التناول على سبيل الجمع إنه ممكن أنه قد يكون فعل بعضهم شرطا في فعل البعض وقد لا يكون وما ليس على سبيل الجمع يفتى أن لا يكون على الجميع لاجما ولا فرادى وإنما هو على البعض ويؤيده قوله في حصول ذلك لبعض لم يلزم الباقي ولو كان على الجميع لما قال لم يلزم الباقي بل كان يقول سقط عن الباقي غير أنه استعمل لفظ السقوط بعد ذلك فينبغي تأويله ليجتمع كلامه بالحرف (قوله) بزعمه أشار به لما ذكره في الحاشية من أن الأصل تبع في ذلك المراسى والذى في محصول الامام إنما هو وجوبه على السك كما فهمه الأسنوى وغيره اه كاتبه ،

وأنه لا يتعين بالشروع
الإجهادا وصلاة جنازة
وحجا وعمرة وستنها
كفرضها بإبدال جزأها
بـ

مسئلة

الأصح أن وقت
المكتوبة جواز وقت
لأدائها وأنه يجب على
المؤخر العزم ومن أخر
مع عظم فوته عصى وأنه
إن بان خلافه وفعله
فأداء

شرعا وقبل فعله قضاء . نه بعد الوقت الذي تضيق بظنه وإن بان خطؤه و يظهر أثر الخلاف في نية الأداء أو القضاء وفي أنه لو فرض ذلك في الجملة تعلى في الوقت على الأول وتضيق ظهرا لاجتماعه على الثاني (و) الأصح (أن من أخر) الواجب المذكور (مع ظن خلافه) أي عدم فوته فإن خلاف ظنه ومات مثلا في الوقت قبل الفعل (لم يعص) لأن التأخير جائز له والفوت ليس باختياره وقبل بعض وجواز التأخير مشروط بسلامة العقوبة ، هذا إن لم يكن عزم على الفعل وإن عصى بتركه العزم والإفلا يصح قطعا قاله الأمدى (بخلاف ما) أي الواجب الذي (وقته العمر كحج) فإن من أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن عدم فوته كأن ظن سلامته من اللوث إلى مضى وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل فعله يعصى على الأصح والإمام لا يتحقق الوجوب وقيل لا يصح لجواز التأخير له وعصيانه في الحج من آخر سنى الامكان على الأصح لجواز التأخير إليها وقيل من أولها لاستقرار الوجوب حينئذ وقيل غير مستند إلى سنة بعينها [مسئلة] الفعل (للقدر) للمكلف (الذي لا يتم) أي يوجد عنده (الواجب المطلق الإيه واجب) بوجوب الواجب (في الأصح) سببا كان أو مشروطا إذ لم يجب لجواز ترك الواجب التوقف عليه وقيل لا يجب بوجوبه لأن الله لا على الواجب ساكت عنه وقيل يجب إن كان سببا كالنار للاحراق بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة لأن السبب أشد ارتباطا بالسبب من الشرط بالمشروط وقيل يجب إن كان شرطا شرعا كالوضوء للصلاة لأعقابها كترك ضد الواجب لأعاديها كفصل جزء من الرأس بفصل الوجه وإن كان سببا شرعا كصيغة الاعتقاد له أو عقابا كالنظر لعلم عند الامام وغيره أو أعاديها كحرز الرقية للقتل إذ لا وجود لشرطه عقلا أو إعادة ولا المسبب مطلقا بدونه فلا يقصد ههما الشارع بالطلب بخلاف الشرط الشرعي فانه لو لم اعتبار الشرع لو وجد مشروطه بدونه وخرج بالقدور وغيره كقدرة الله وإرادته إذ لا تيان بالفعل يتوقف عليهما وهما غير مقدورين للمكلف وبالطابق القيد بوجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك التصاب فلا يجب تحصيله بالمطلق ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وإن كان مقيدا بغيره كقوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس فإن وجوبها مقيد بالدلوك لا بالوضوء والتوجه للقبلة ونحوهما (ولو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره) من الجائز قيل كما قيل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك التوقف بترك المحرم الذي هو واجب عليه (وأشبهت حليلة) لرجل من زوجة أو أمة فتعبرى بذلك أولى وأعم من قوه أو اختلطت منكروحة (بأجنبية) منه (حرما) أي حرم قربانها عليه أما الأجنبية فصاله وأما الحليلة فلأنه لا يلحق النسك عن الأجنبية إلا بالنكاح عنها (وكلوطلق معينة) من زوجته مثلا (ثم نسب) فانه بما يحرم من عليه المأمة وقد يظهر الحال في هذه والتي قبلها فتخرج الحليلة وغير المطلقة إلى ما كانت عليه من الحال فلم تعدن فيما ترك المحرم وحده فلم يشملهما ما قبلهما ولو شاعرا لكان الأولى إبدال أو بكان ليكونا مثلين في [مسئلة : مطلق الأمر] بما بعض جزئياته مكروهة كراهة تحريم أو تنزيه (لا يتناول المكروه) منها الذي له جهة أوجهتان بينهما لزوم (في الأصح) وقيل يتناوله وعزى للحنفية تناولوا له لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة في الأوقات المكروهة)

(قوله قيل كما قليل الخ) قاله شيخه الحلبي وكتب عليه الشارح مانعه قوله كما قليل وقع فيه بول تبسح في التمثيل به الموصول ونوقش فيه بأنه لا يناسب مذهبنا من تنجس الجميع فليس معنا ظهور تعذر استعماله وإنما يناسب مذهب الحنفية من أن الماء باق على طهوريته لأنه جوهر الأعيان لا نقاب وإنما تعذر استعماله لأنه إنما يمكن استعماله باستعمال النجاسة قال العراقي لا ينبغي أن يكون هذا من المقدمة لإعلاء مذهبهم اه ومن ثم يمثل بعضهم باختيار طاهر بنجس لئلا يناسب التعذر بل هذا مما يأتي في المسئلة انتهى بالحرف قال شيخنا العلامة محمد الجوهري ويمكن توجيه المثال على مذهب الشافعية بأن يكون

وأن من أخر عمره ظن خلافه لم يعص بخلاف ما وقته العمر كحج . مسئلة

المستدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب في الأصح فلو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره وجب أو اشبهت حليلة بأجنبية حرمنا كما لو طلق معينة ثم نسبها . مسئلة

مطلق الأمر لا يتناول المكروه في الأصح فلا تصح الصلاة في الأوقات المكروهة

أى التى كرهت فيها صلاة النفل الطلق بشرطه كنفذ طالع الشمس حتى رقع كرمع وعند اصعدها
 حتى تقرب (ولو) قلنا إن كراهتها فيها (كرهه تنزيه في الأصح) كما لو قلنا إنها كراهة تحريم وهو الأصح
 عملا بالأصل فى النهى عنها فى خبر مسلم وإنما لم يصح على واحدة منهما إذ لو صححت أى وافقت الشرع بأن
 تناولها الأمر بالفعل للطلق لزم التناقض فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة لا يتناولها الأمر
 فلا يثبت عليها وقيل تكون صحيحة يتناولها الأمر فيثبت عليها والنهى عنها راجع إلى أمر خارج عنها
 كوافقة عباد الشمس فى سجودهم عند طلوعها وغروبها وبهذاوافق لما أتى فى الصلاة فى الأمانة
 المكروهة افضل الحذنية أيضا فى قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم وهو مردود كإينته فى الحاشية
 ولا يثبت كل ما ذكر بصحة صوم نعو يوم الجمعة مع كراهته لأن النهى عنه خارج وهو الضعف عن كثرة
 العبادة فى يوم الجمعة وخرج مطلق الأمر المقيد بغير المكروه فلا يتناولها جزما والأوقات المكروهة الأمانة
 للمكروهة فالصلاة فيها صحيحة والنهى عنها خارج جزما كالعرض بها فى الحمام لوسوسة الشياطين وفى
 أعطان الإبل لتفارها وفى قارة الطريق لمرور الناس وكل من هذه الأمور يشغل القلب عن الصلاة
 فالتبى عنها فى الأمانة ليس لنفسها ولا لئلازمها بخلافها فى الأزمنة (فان كان له) أى للمكروه (جهتان
 لازم بينهما) كالصلاة فى الأمانة المكروهة وتقدم بانها كالصلاة فى الفصوب فانها صلاة وغصب أى
 شغل ملك الغير عدوا تناول كل منهما يوجد بدون الآخر (تناوله) مطلق الأمر لا تنفاه المذخور السابق (قطعا
 فى نهى التنزيه) كالمثل الأول (وعلى الأصح فى) نهى (التحريم) كما فى الثانى وقيل لا يتناولها فى نهى
 التحريم نظرا لجهة التحريم (فالأصح صحة الصلاة فى منسوب) فرضا كانت أو نفلا نظرا لجهة الصلاة

ولو كراهة تنزيه فى
 الأصح فان كان له
 جهتان لازم بينهما
 تناوله قطعا فى نهى
 التنزيه وعلى الأصح
 فى التحريم فالأصح
 صحة الصلاة فى
 منسوب

عنده إياه فى مائه وأصلت به نجاسة حكمية وإبادة من فيه ما وقع فيه بول وحصل له شدة عطش ووصل إلى
 حالة التبعيل له استعمال ذلك الماء فإنه يستعمل ما اتصل به الحكمية ويجب عليه ترك الماء الذى وقع فيه البول
 لحرمة تناول النجاسة فى هذا الوقت اجتنابا على اجتناب الماء الذى وقعت فيه بخلاف ذلك فإنه متنجس
 فقط انتهى من لفظه والمثال الحالى عن المناقشة اختلاط طعام مائع بشخص بطعام مائع لغيره أو اختلاط
 مائه بماء غيره فهنا يتعد ترك المحرم بالإترك غيره اه (قوله أيضا كاه قليل) قال الزركشى فى البحر بعد
 نعو ما تقدم ويقرب من هذا القسم ما لو وقعت النجاسة فى الماء فان من أصحها ما من أجرا على هذا الأصل
 وقال الماء طاهر فى عينه ولم يصبر نجسا بحال وإنما النجاسة مجاورة فلم ينه عن استعمال الطاهر وإنما نهى
 عن استعمال النجس إلا أن استعمال الطاهر لا يتأتى إلا باستعمال النجس فكان تحريم استعمال الطاهر
 من ضروراته استعمال النجس إلا أن هذا لا يليق بأصول الشافعى بل هو أشبه بمذهب أى حنيفة لأن
 قاعدته أن الماء جوهر طاهر والطاهر لا يتصور أن يصير نجسا فى عينه بالنجاسة لأن قاب الأعيان لا بدخل
 تحت وسع الخلق بل هو باق على أصل الطهارة وإنما هو نهى عن استعمال النجاسة ويستدل على هذا
 بفصل المسكثرة فإنه لو كثر عاد ظهوره بالإجماع ولو صار الماء عينه نجسا بالخالطة لما نصور اعتلاط طاهرا
 بالمسكثرة قال ابن برهان وهو باطل فان المانع اللطيف إذا وقعت فيه نجاسة خالطت أجزاءه أو أجزاءها
 وامتزجت به لا يمكن التمييز لوجوب الحكم بنجاسة السكل لأن النجاسة لا معنى لها إلا بالاجتناب ولا شك
 أن وجوب الاجتناب ثابت فى الكل وقد وافقه على حكاية هذا الخلاف ابن السمعانى فى القواطع فقال
 فمنهم من قال يصبر كله نجسا وهو اللائق بمذهبنا وقيل إنما حرم السكل لتعذر الأقدام على المباح
 قال وهو باق بمذهب أى حنيفة. قلت وهو الذى أورده الامام فى المحصول وما أورده ابن برهان فى
 الاعتراض عليهم رده الأصغرى بأن وجوب الاجتناب عند اختلاط النجاسة بالماء متفق عليه وإنما
 الكلام فى علته الاجتناب ماى وقال ابو الحسين فى المتمدن اختلافوا فى اختلاط النجاسة بالماء الطاهر

للمأمور بها وقيل لاصح نظرا لجهة النصب انتهى عنه وعليه فقيل يسقط طلبها عندها لابلها وقيل لايسقط (و) الأصح (أنه) أى فاعلها على القول بصحتها (لايثاب) عليها عقوبة له عليها من جهة النصب وقيل ثاب عليها من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة النصب فقد عاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه (و) الأصح (أن الخارج من) محل (منصوب ثانيا) أى إذا ما على الدخول فيه عازما على أن لا يعود إليه (أتبواب) لتحقق التوبة الواجبة بخروجه ثانيا وقال أبو هاشم من العزلة هوأت بحرام لأن ذلك شغل ملك غيره بغير إذنه كالماكت وقال إمام الحرمين مرتبك أى مشتبك في العصية مع انقطاع تكليف انتهى عنه من إلزام كفه عن الشغل بخروجه ثانيا فهو عاص بخروجه بسبب دخوله أو لا أما الخارج غير ثابت فعاص جزما كالماكت (و) الأصح (أن الساقط) باختياره أو بدونه (على نحو جريح) بين جرحى (يقتله) إن استمر عليه (أو) يقتل (كفأه) في صفات القود إن لم يستمر عليه لعدم محل يعتمد عليه إلا بدن كفاه (يستمر) عليه ولا ينتقل إلى كفه لأن الضرر لا يزال بالضرر ولأن الانتقال استئناف فعل باختياره بخلاف الماكت نعم لو كان أحدهما نيبا اعتبر جانباه وكذا لو كان وليا أو إماما عادلا كما قاله ابن عبد السلام في نظيره من الاضطرين وقيل يشتر بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفه لتساويهما في الضرر وقيل لا حكم به من إذن أو منع لأن الإذن له في الأمرين أو أحدهما يؤدي إلى القتل المحرم وللنعم منها القدرة على امتناعه وتوقف النزاع فقال يحتمل كل من المقالات الثلاث وخرج بالكف غير ككافر ولو معصوما فوجب الانتقال عن السلم إليه لأن قتله لافسدة فيه أو مفسدته أخف والترجيح مع ذكر نحو من زيادى .

[مسألة : الأصح جواز التكليف] نقلا (بالمال) أى الممتنع بمعنى جواز تعلق الطلب بنفسى بإيجاده (مطلقا) أى سواء أكان محلا لقائه أى تمتعا عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض أم لغيره أى تمتعا عادة لعقلا كالشئ من الزمن قال جمع أو عقلا لاعادة كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن وقال المحققون يمتنع كون الشئ متمتعاً عقلا بمكانعادة ولهذا قال السعدى التفتنازنى كل يمكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس فالتكليف بإيمان من علم الله أنه لا يؤمن كما يأتى تكليف بالممكن لا بالمحال عند الله حين وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية مع بيان أن الخلاف لفظى ومنع جمع منهم أكثر العزلة للتكليف بالمحال الذى تغير تعلق العلم بعدم وقوعه دون الحال الذى تعلق العلم بذلك إذ لا فائدة في طاب الأول من المكافئين لظهور امتناعه لهم وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات فيترتب عليها الثواب أولا فالعقاب وأيضا توجيه الخطاب فيه ليس طلبا في الحقيقة بل علامة على شقاوته وتعذبه وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية ومنع معترلة بضاد التكليف بالمحال لقائه دون الحال لغيره (و) الأصح (وقوعه) أى التكليف (بالمحال لتعلق علم الله تعالى) بعدم وقوعه فقط أى دون الحال لقائه والمحال

فقيل يحرم استعماله على كل حال ومنهم من جعل النجاسة مستهلكة واختلفوا في الأمانة الدالة على استهلاكها فمنهم من قال هي عدم تغير الماء ومنهم من قال هي كثرة الماء واختلف هؤلاء فمنهم من قدر السكرة بالقلتين ومنهم من قدرها بغير ذلك اهـ بالحرف (قوله) وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية أى حيث قال وجهه أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة وتوجيهه باستحالة اجتماع وصف الاستحالة والامكان منتهض باجتماعهما في الممتنع عادة لا عقلا ولأن الاستحالة بالنسبة لاتنافى الامكان إلهيات إذ يصبح وصف الشئ بوصفين متناقضين باعتبارين فيصح وصفه بأنه ممكن فإنا نعال عرشا وهو هنا تعلق العلم بعدم وقوعه ثم يؤخذ من هذا توجيه ما سلكه الشارح المحلى تبعاً لغيره به يعلم أن الخلاف لفظى لأن الأول نظر إلى إثبات الحال عرضا والثاني إلى نفيه ذاتا هـ بحرفه (قوله) وأجيب الخ) أى إن سلمنا أنه لا بد في أفعال الله تعالى

وأنه لا يثاب وأن
الخارج من منصوب
ثانيا أتبواب وأن
الساقط على نحو
جريح يقتله أو كفأه
يستمر .

مسئلة

الأصح جواز التكليف
بالمحال مطلقا ووقوعه
بالمحال لتعلق علم الله
بعدم وقوعه فقط

أى تعلقه الازامى به (يستمر حال المباشرة) له وقيل ينقطع حالها وإلا يلزم طلب تحصيل الحاصل . قلنا
الفعل كالمصلاة إنما يحصل بالذراع منه لا تشافئه بانتفاء جزء منه .

[مسئلة] [الأصح أن التكليف] بشئ (يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه) أى وقوع المأمور
به (عند وقته) إذ لا مانع (كأمر رجل يصوم يوم علم موته قبله) للأمر فانه علم من ذلك انتفاء شرط
وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتمييز عند وقته وقيل لا يصح التكليف مع ما ذكرنا انتفاء فائدته
من الطاعة أو العيصان بالفعل أو الترك وخرج بعلم الأمر جهله ولومع علم المأمور انتفاء الشرط بأن كان
الأمر غير الشارع كأمر السيد عبده بخياطة ثوب غدا ونفقط علم الأمر المأمور بذلك فيصح التكليف

في الأول بصوريته اتفاقا ويمتنع في الثاني اتفاقا لا انتفاء فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم وشذ بعضهم
بقال بصحته فيه لوجود فائدته بالعزم بتقدير وجود الشرط وتبعه الأصل عليه وصححه ورد توجيهه
بأنه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده (و) الأصح (أنه) أى التكليف (يعلمه المأمور
أثر) بفتح أوله وثانيه بكسر أوله وإسكان ثانيه أى عقب (الأمر) المسموع له الدال على التكليف من
غير توقف على زمن يمكن فيه الامتنال وقبل لا يعلمه حينئذ لأنه قد لا يتكمن من فعله لموت قبل وقته أو
محجز عنه . وأجيب بأن الأصل عدم ذلك بتقدير وجوده ينقطع تعليق الأمر الدال على التكليف كالوكيل
في البيع غدا إذا مات أو عزل قبل الغد ينقطع التوكيل وكالأمر والمأمور فيما ذكرنا انتهى .

[خاتمة : الحكم قد يتعلق على الترتيب أو] على (البدل فيحرم الجمع) كأكل المذكي والميتة في الأول فإن
كلا منهما يجوز أكله لكن جواز أكل الميتة عند العجز عن غيرها فيحرم الجمع بينهما لحكمة الميتة حيث
قدر على غيرها الذي من جماته المذكي وكثرة عجز المرأة من كفاين في الثاني فإن كلا منهما يجوز التزويج

منه بدلا عن الآخر أى إن لم تزوج من الآخر ويحرم الجمع بينهما بأن تزوج بينهما (أو يباح) الجمع كالوضوء
والتييمم في الأول فإن التيمم إنما يجوز عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كأن يجلس لحوف
بطء يره من عجزه محل الوضوء ثم نوضا متعلا مشقة بطء البرء وإن بطل بوضوء تيممه وكثرة

العورة شيئين في الثاني فإن كلا منهما يجب الستر به بدلا عن الآخر ويباح الجمع بينهما (أو يسن) الجمع
كتحصا ككفارة الرقاق في الأول فإن كلا منها واجب لكن وجوب الأطعام عند العجز عن الصيام
ووجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما فينبى بكل الكفارة وإن سقطت
ظاهرا بالأولى كما قيل ينبى بالصلاة المعتادة الفرض وإن سقط بالفعل أولا كتحصا ككفارة الجمين
في الثاني فإن كلا منهما واجب بدلا عن غيره أى إن لم يفعل غيره منها نظرا إلى الظاهر وإن كان
التحقيق مأمور من أن الواجب القدر المشترك بينهما في ضمن أى معين منها ويسن الجمع بينهما .

الكتاب الأول

من الكتب السبعة (في الكتاب ومباحث الأقوال) المشتمل عليها من الأمر والهي والعام والخاص
والمطلق والمقيد ونحوها (الكتاب) هنا (القرآن) غلب عليه من بين الكتب في عرف أهل الشرع
كاغلب على كتاب سيبويه في عرف أهل النحو (وهو) أى القرآن (هنا) أى في أصول الفقه (اللفظ) ولو
بأقوة كالمنكوب في المصاحف (المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المعجز بسورة منه المتعبد بتلاوته)
يعنى ما يصدق به هذا الحد من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس المحتج بأعضائه خلاف القرآن

واستحسنه لكن رده شيخه الزركشى بأنه لا وجه له وأنه لا يصح دعوى الإجماع في الاتفاق والجنابة قال
بل الخلاف جار في الجميع وأطال في بيانه وقول المصنف للاتفاق والجنابات قصد به الإيضاح بتقرير
الأمثلة والإفادتها من عن الآخر بلزيم ومن ذلك قول الشارح متلفه ومجنيه اه بالحرف وقرره

في أصول الدين فإنه اسم لدلول ذلك وهو المعنى النفسى القائم بذاته تعالى وإنما حدوا القرآن مع تشخيصه بما ذكر من أوصافه لتبين عن غيره مما يسمى كلاما خرج عن أن يسمى قرآنا بالمنازل على محمد غيره كالأحاديث غير الرابطة والتوراة والانجيل والمعجز أى مظهر صدق النبي في دعواه الرسالة المستعار من مظهر عجز الرسل إليهم عن معارضته المستعار من مثبت عجزهم الأحاديث الرابطة كحديث أن عندن عبدى نى وبسورة منه بعضها إذا اشتمل على أقل من أقصر سورة منه وهى سورة السكوت ثلاث آيات وفي الحاشية ما ينافى في ذلك وأفاد ذكرها أيضا دفع إيهام أن المعجز كل القرآن فقط وبالتعبير بتلاوته أى إذا ما نسخت تلاوته نحو الشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموها ألبتة . واعلم أن القرآن كإبطاق علما لمجموع ما ذكر يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكل بعض منه . فإن قلت إن أريد الأول انتضى أن بعضه ليس قرآنا ولا قلنا له هو الثاني وهو الأنسب بغرض الأصولى فكل كلمة بل كل حرف من القرآن قرآن فيكون الحد للماهية فيلغى قيد المعجز لأن السكامة والحرف لا يحجز فيها قطعا . فلناختار الأول ولا نسلم أنه يقتضى أن بعضه ليس قرآنا وإنما يقتضى أنه ليس القرآن وهو كذلك إذ الحد إنما هو للقرآن المعروف بلام العهد ولذلك نص الشافعى على أنه لو قل لعبدته إن قرأت القرآن فانت حر لا يعتق إلا بقراءة الجميع وقول من قال إنه يحنث ببعضه فيها لو حلف لا يقرأ القرآن محمول على أنه أراد لأم الجنس وتعبيرى بالأصل هنا باللفظ أولى من التعبير بالقول وإن كان أخص من النافذ لمناقله من أن المراد التنصيص على أن يحنثا عن الألفاظ والقول لا يفهمها لأنه كما يطاق على السانى يطاق على النفسانى وقول المعجز أولى من قوله لا يحجز لأن الانزال لا ينحصر في الإحجاز فإنه نزل لغيره أيضا كالتدبر لآياته والتذكر بمواعظه (ومنه) أى القرآن (البسملة أول كل سورة في الأصح) لأنها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع مبايعتهم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه وقيل ليست منه مطلقا عند غيرنا وفي غير الفاتحة عندنا وإغاها في الفاتحة لا ابتداء الكتاب على عادة الله تعالى في كتبه وفي غيرها لفصل بين السور وهى منه في أثناء سورة النحل إجماعا (غير) أول سورة (براه) أما أولها فليست البسملة من القرآن فيه جزما لتزولها بالقتال الذى لاتناسبه البسملة المناسبة للرحمة والرفق وبحث قلنا إنها أول السور من القرآن فهى على الصحيح قرآن حكما لا قطعا بمعنى أن السورة لاتتم إلا بقراءتها أولها حتى لاتصح الصلاة بتركها أول الفاتحة وإنما لم نذكر جاحدها للخلاف فيها (لا الشاذ) وهو ما نقل قرآنا أحادا ولم يصل إلى رتبة القراءة الصحيحة الآتى بيانها كما بيانها في قراءة السارق والساوقة فقطعوا إيمانها فإنه ليس من القرآن (في الأصح) لأنه لم يتواتر ولا هو في معنى التواتر وقيل إنه منه حملا على أنه كان متواترا في العصر الأول لدلالة نقله (و) القراءات (السيعة) المروية عن القراء السبعة أبى عمرو ونافع وإبنى كثير وعاصم وحزمه والكسانى (متواترة) من النبي إلى أنى نقاهما عن جمع يمتنع عادة توطؤهم على الكذب لثلاثهم وهم المراد كإلزام الامان أبو شامة وابن الجزرى التواتر فيها اتفقت الطرق على نقله عن السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق (ولو فيها هو من قبيل الأدام) بأن كان هيئة اللفظ يتحقق بدورها (ككلمة) الزائد على المثل الطبيعى المعروف أنواعه في محله وكالإمالة حمزة كانت أو بين بين وكتحفيف الهجزة بنقل

شجنا العلامة الجوهري (قوله أى أبدا) نسب الإخراج إلى هذا القيد في الحاشية وعبارته هنانا على أن الإخراج لمجموع المتعبد بقيد المذكور وعلى كل فقد يقال إن كان التعريف يطلق القرآن لم يصح إخراج ما نسخت تلاوته لأنه كان قرآنا حقيقة وإن كان تعريف القرآن الذى استقر عليه الحال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وأقبلها بعد استكمال الدين فلا حاجة إلى قيد الأبدية إذا المنسوخ ليس متعبدا بتلاوته حينئذ وقد تبع الشارح في ذلك الجلال الحنفى وهو منتقد بما تقدم فليتأمل اه من إملاء شيخنا محمد الجوهري

ومنه البسملة أول كل سورة في الأصح غير براءة لا شاذ في الأصح والسبع متواترة ولو فيها هو من قبيل الأدام شككت

أو ليدال أو تسهيل أو اسقاط وكان شدد في نحو إياك نعيد بزيادة على أقل التشديد من مباينة أو توسط خلافا
 لابن الحاجب في إنكاره تواتر ما هو من قبيل الأداء فقد قال عمدة القراء والمحدثين الشمس ابن الجزرى
 لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص أئمة الأصول على تواتر ذلك كله وكلام الأصل يميل إليه
 لكنه وافق في منع اللوانع ابن الحاجب على عدم تواتر ذلك أى مطلقه وتزد في تواتر لإمالة وجزم وتواتر
 تخفيف الهزمة واستظهره في غير ذلك مما هو من قبيل الأداء أيضا كالمشدد في نحو إياك نعيد بما مر
 (وتحرم القراءة بالشاذ) في الصلاة وخارجها لأنه ليس بقرآن على الأصح كالمرة وتبطل الصلاة به إن غير
 معنى أو زاد حرفا أو نقصه وكان عمدا عالما بالتحريم كقوله النووي (والأصح) وقفا للقراء وجماعة من
 الفقهاء ومنهم اليعقوبى (أنه) أى الشاذ (ما وراء العشر) أى السبع السابقة وقرأت يعقوب وأبى جعفر
 وخاف وقيل ما وراء السبع وهو ما عليه الأصوليون وجماعة من الفقهاء ومنهم النووي في الثلاثة الزائدة
 على هذا تحرم القراءة بها وعلى الأول هي كالسبع يجوز القراءة بها بالصدق تعريف القراءة الصحيحة
 الآتى عليها ولأنها متواترة على ما قاله في منع اللوانع ووافقه تلميذه الامام ابن الجزرى في موضع وفل في آخر
 لقروء به عن القراء العشرة فثمان متواترة وصحيح مستفيض متلقى بالقبول والقسط حاصل مما إذا العدل
 الضابط إذا انفرد بشئ ومحملة العربية والرسم واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وعلى هذا
 فالقراءة متواترة وصحيحة وشاذة وقد بينها ابن الجزرى بأيسر مما مر فقال فالمتواترة وما وافقت العربية
 ورسم أحد المصاحف العثمانية ولو تقدر أو تواتر نقلها ومعنى ولو تقدر ما يحتمل الرسم كمالك يوم الدين فإنه
 رسم الألف في جميع المصاحف فيحتمل حذف أله اختصارا كأنه في مثله من اسم الفاعل كقادم واصلح
 فهو موافق للرسم تقديرا والصحيحة ما صح سندُه بنقل عدل ضابط عن مثله إلى مثله بوافق العربية
 والرسم واستفاض نقله وتلقته الأئمة بالقبول وإن لم يتواتر فهذه كالمتواترة في جواز القراءة والصلاة بها
 والنقطع بأن للقروء بها قرآن وإن لم يبلغ مبلغها والشاذ ما وراء العشرة وهو ما نقل قرآننا ولم تلتزم الأئمة
 بالقبول ولم ينص أئمة أو لم يوافق الرسم فهذا لا يجوز القراءة ولا الصلاة به وإن صح سندُه عن أبى البرداء
 وابن مسعود وغيرهما وقراءة بعض الصحابة بها فبأصح سندُه كانت قبل إجماع من يعتد به على النسخ من
 القراءة بالشاذ مطلقا انتهى ما خصا عليه فظاهر أن مراده بالصحيحة قراءة الثلاثة الزائدة على السبع
 (و) الأصح (أنه) أى الشاذ (يجرى مجرى) الأخبار (الآحاد) في الاحتجاج لأنه منقول عن النبي
 ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنه انتفاء عموم خبره وقيل لا يحتج به لأنه إنما نقل قرآننا ولم
 ثبت قرآنه وعلى الأول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع عين السارق بقراءة أئمتنا بما لم
 يوجبوا التتابع في صوم كفارة العين بقراءة متتابعات لما صحح الدارقطني إسناده عن عائشة
 رضى الله عنها : زلت فصيام ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات أى نسخت تلاوة وحكما ولأن
 الشاذ إنما يحتج به إذا ورد لبين حكم كما في أئمتنا بخلاف ما إذا ورد لابتداء الحكم لا يحتج به
 كما في متتابعات على أنه قيل إنهم ثبتت عن ابن مسعود (و) الأصح (أنه لا يجوز ورود ما) أى لنظ
 (لما معنى) لفي الكتاب والسنة) لأنه كالحديث فلا يليق بما نقل فكيف بالله وبرسوله وقالت الحشوية
 يجوز ورود في الكتاب لوجوده فيه كالحروف المنطوقة أوائل السور كطه ونون وفي السنة
 بالقياس على الكتاب . وأجيب بأن الحروف المذكورة لها معان . منها أنها أسماء للسور والأكثر
 على جواز أن يقال في الكتاب والسنة زائد كفوف في قوله تعالى : فان كن نساء فوق اثنتين ،
 وقوله : فاضربوا فوق الاعناق بناء على تفسير الزائد بما لا يتخلل الكلام بدونه لا بما لا معنى له
 أصلا (والأصح أنه لا) يجوز أن يرد فيها ما يبنى غير ظاهره أى معناه الخ لأنه بالنسبة إليه كالمعلم

وتحرم القراءة بالشاذ
 والأصح أنه ما وراء
 العشر وأنه يجزى
 مجزى الآحاد وأنه
 لا يجوز ورود ما لا معنى
 له في الكتاب والسنة
 ولا ما لا معنى به غير
 ظاهره

(الإبدليل) بين لمراد منه كما في العام المحروس وقالت المرجئة يجوز وروده فهمان غير دليل حيث
 قول المراد الآيات والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين التزهيب فقط بناء على معتقدهم أن العصية
 لا تنصرف ليمان كان الكفر لا تنفع معه طاعة (و) الأصح (أنه لا يبق) فيها (محمل كلف بالعمل
 به) بناء على الأصح لأن من وقوعه فيها (غير معين) أي باقيا على إجماله بأن لم ينصح المراد منه إلى
 وفاته صلى الله عليه وسلم الحاجة إلى بيانه حذرا من التكليف بما لا يطاق بخلاف غير المكلف بالعمل
 به وقيل لا يبق كذلك مطلقا لأن الله أكل الدين قبل وفاته أتوله : اليوم أكملت لكم دينكم وقيل
 يبق كذلك مطلقا قل تعالى في متشابه الكتاب : وما يعلم تأويله إلا الله إذ الوقف هنا كما عليه جمهور
 العلماء وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة إذ لا فائل بالفرق (و) الأصح (أن الأدلة الثابتة قد
 تفيد اليقين بانضمام غيرها) من تواتر ومشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة فإن الصحابة علموا معانيها
 الواردة بالفرائض للشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل القرآن لتواترنا وتواتر تفهيمه مطلقا وعزى
 الجسوية وقيل لا تفيد مطلقا لا تنفاه العلم بالمراد منها قلنا يعلم بما ذكر آنفا .

المنطوق والمفهوم

أي هذا مبني على (المنطوق ما) أي معنى (دل) عليه للفظ في محل النطق حكما كان كتحريم
 التأنيث للوالدين بقوله تعالى : فلا تقل لهما أف أو حكم كز يد في نحو جازم بدخلاف المفهوم فإن دلالة
 اللفظ عليه في محل السكوت لا في محل النطق كما سيأتي (وهو) أي اللفظ الدال في محل النطق (إن)
 أقدم أي معنى (لا يحتمل) أي اللفظ (غيره) أي غير ذلك المعنى (كزيد) في نحو جازم زيد فانه
 مفيد لذات المختصة من غير احتيال لغيرها (فمن) أي يسمى به (أو) أفاد (ما يحتمل بدله) معنى
 (مرجوحا كالأسد) في نحو رأيت اليوم الأسد فانه مفيد للجواب المترس مختمل للرجل الشجاع وهو
 معنى مرجوح لأنه معنى مجازي والأول حقيق (فظاهر) أي يسمى به أما المحتمل لمعنى مساو للأول
 كالجواب في نحو توب زيد جوب فانه محتمل لمعني أي الأسود الأبيض على السواء فيسمى مجازيا سيأتي .
 وأعلم أن النص يقال لما لا يحتمل تأويله كاهنا وما يحتمل له احتمالا مرجوحا وهو بمعنى الظاهر ولما دل على
 معنى كيف كان ودليل من كتاب أوسنة كما سيأتي في القياس (ثم) اللفظ ينقسم باعتبار آخر إلى
 مركب ومفرد لأنه (إن دل جزؤه) انتهى به تركيبه (على جزء معناه مركب) تركيبا إسناديا كزيد
 قائم أو إضافيا كفلان زيد أو تنقيديا كالحيوان الناطق (وإلا) أي وإن لم يدل جزؤه على جزء معناه بأن
 لا يكون له جزء كهزمة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد أو دال على معنى غير جزء
 معناه كعبد الله علما (فمفرد) وقدم على تعريفه تعريف المركب لأن التقابل بينهما تقابل العدم
 والمسلكة والاعدام إنما تعرف بعلما (وإلا لثمة) أي اللفظ (على معناه مطابقة) وتسمى دلالة مطابقة
 لمطابقة أي موافقة الدال للدلول (وعلى جزئه) أي جزء معناه (نضمن) وتسمى دلالة تضمن لتضمن
 المعنى لجزئه المدلول (و) على (لازمة) أي لازم معناه (الذهني) سواء ألزمه في الخارج أيضا أم لا .

(اللزام) وتسمى دلالة الزام للترام المعنى أي استلزامه للدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق
 في الأول وعلى الحيوان أوالناطق في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللزام خارجا أيضا وكدلالة المعنى
 أي عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللزام للمعنى ذهنا المنافي لخارج الوجود كل منهما فيه بدون
 الآخر لدلالة العام على بعض أفرادها كجاء عبيدي مطابقة لأنه في قوة قضاياء بعدد أفرادها كما سيأتي
 ذلك في مبحث العلم فسطح ما قيل إنها خارجة عن الدلالات الثلاث وقد أوضحت ذلك في شرح
 إيساغوجي والدلالة كون الشيء محالة لزم من العلم به العلم بالخروج بإضافته اللفظ الدلالة التعاليفية كدلالة

إلا بدليل وأنه لا يبق
 محمل كلف بالعمل به
 غير معين وأن الأدلة
 التلمية قد تفيد
 اليقين بانضمام غيرها .
 المنطوق والمفهوم
 المنطوق ما دل عليه
 المنطق في محل النطق
 وهو إن أقدم ما
 لا يحتمل غيره كزيد
 فمن أو ما يحتمل
 بدله مرجوحا كالأسد
 فظواهر ثم إن دل
 جزؤه على جزء معناه
 مركب ولا يفرد
 ودلالته على معناه
 مطابقة وعلى جزئه
 تضمن لازمة الذهني
 التزم

الخط والاشارة وزيادتي الوضعية دلالة اللفظ العقلية غير الاتزامية كدلالة على حياة لافظه والطبيعية كدلالة الأئين على الوجود (والأوليان) أي دلالتا المطابقة والتضمن (لفظيتان) لأنهما بمحض اللفظ ولا تغير بينهما بالتات بل باعتبار إزاء الفهم ففهما وأحسنا اعتبر بالنسبة إلى مجموع جزأى المركب سميت الدلالة مطابقة أو إلى كل جزء من الجزأين سميت تضمنا (والأخيرة) أي دلالة الاتزام (عقلية) لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى إلى لازمه وفارقت التضمنية بما مرو بأن للدلول في التضمنية داخل فيها وضع له المانظ بخلافه في الاتزامية وهذا ما علمه لأمدي وابن الحاجب وغيرهما من المحققين وجرى عليه شيخنا السكالك بن الهمام والأصل تتبع صاحب الحصول وغيره في أن المطابقة لفظية والأخريان عقليتان وتبينهم في شرح إيساغوجي وما هنا أقعدوا أكثر المناطقة على أن الثلاث لفظيات (ثم هي) أي الأخيرة (إن توقف صدق المنطوق أو محتمه) عقلا أو شرعا (على إضمار) أي تقدر فيها دل عليه (فدلالة اقتضاء) أي فدلالة اللفظ الاتزامية على معنى الضمير المقصود تسمى دلالة اقتضاء في الأحوال الثلاثة فلا أول كما في الحديث الآتي في مجتبه المجلد رفع عن أمي الخطأ والنسيان أي التواخذه بهما لتوقف صدق على ذلك لتوقفهما والثاني كما في قوله تعالى - واسئل القرية - أي أهلها إذ القرية وهي الأبنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا وثالث كما في قولك لمالك عبد أعنت عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك بتقدير ملكه لم فاعنته عنى لتوقف صحة العنت شرعا على الملك (وإلا) أي وإن لم يتوقف صدق المنطوق ولا الصحة له على إضمار (فإن دل) اللفظ المفيد له (على ما لم يقصد) به (فدلالة إشارة) أي فدلالة اللفظ على ما لم يقصد به تسمى دلالة إشارة كدلالة قوله تعالى - أحل لكم ليلة الصيام الرث إلى نسائكم - على محبة صوم من أصبح جنبا لازمه لها لتقصود به من جواز جماعهن بالليل الصادق بآخر جزء منه (وإلا) بأن دل اللفظ على ما قصد به ولم يتوقف على إضمار (فدلالة إيماء) أي فدلالة اللفظ على ذلك تسمى دلالة إيماء وتسمى تنبيها وسيأتي بيانه مع مثاله في القياس في الملك اثناث من مسالك العلة وذكره همام زبادي وعلم من تعبيرى بهى دون تعبيره بالمنطوق أن هذه الدلالات الثلاث من قسم دلالة الاتزام إذ المنطوق ينقسم إلى صريح وغيره فالصريح دلالتا المطابقة والتضمن وغيره دلالة الاتزام وهي تنقسم إلى الدلالات الثلاث . فان قلت دلالة الإنسان على قابل العلم مثلا من أى الدلالات . قلت من دلالة الإشارة فيما يظهر (والمفهوم ما) أى معنى (دل عليه اللفظ لاقى عمل النطق) من حكم وعمله معا كتحريم كذا كاسية أى (فان وافق) المفهوم (المنطوق) به (فوافقة) ويسمى مفهوما موافقة (ولو) كان (مساويا) للمنطوق (في الأصح ثم) هو (غوى الخطاب) أى يحى به (إن كان أولى) من المنطوق (ولحنه) أى لحن الخطاب (إن كان مساويا) للمنطوق والمفهوم الأولى كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى - فلا تقل لهما أف - فهو أولى من تحريم التأنيب المنطوق لكونه أشد منه في الإبداء والمساوى كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه نظرا للمعنى آية - إن الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما - فهو مساو لتحريم الأكل لمساواة الأحرار فى الاتلاف وقيل لا يسمى المساوى بالموافقة وإن كان مثل الأولى فى الاحتجاج به وعليه فمفهوم الموافقة هو الأولى ويسمى الأولى بغوى الخطاب وبلحن الخطاب وغوى الكلام ما يفهم منه قطعاً ولحنه معناه وما يطلق فيه المفهوم على عمل الحكم كالمنطوق قولهم المفهوم إما أولى من المنطوق بالحكم أو مساو له فيه ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف فى أن الدلالة

والأوليان لفظيتان
والأخيرة عقلية ثم
هى إن توقف صدق
لمنطوق أو محتمه على
إضمار فدلالة اقتضاء
ولا فان دل على ما لم
يقصد فدلالة إشارة
ولا فدلالة إيماء
والمفهوم مادل عليه
اللفظ لاقى عمل النطق
فان وافق المنطوق
فموافقة ولو مساويا
فى الأصح ثم غوى
الخطاب إن كان أولى
ولحنه إن كان مساويا

(قوله وسيأتي بيانه الخ) أى بأنه اقتران الوصف المفروض بحكم لولم يكن للتعليل كان بعيدا كحكمه بعد سماع وصف كما في حديث الأعرابي واقعت أهلى فى نهار رمضان فقال أعتق رقبة أى فأمره بالاعتاق عند ذكر الوقاع بدل على أنه علة له وإلا خلا السؤال عن الجواب وذلك بعيد فبقدر السؤال الجواب فكأنه

على الموافقة مفهومية أوقياسية أولفظية وقد يفترض بقول (الدلالة) على الموافقة (مفهومية) أى بطريق
 الفهم من اللفظ لاقى محل النطق (على الأصح) والتصریح بهذا القول من زبادى وقيل قياسية أى
 بطريق القياس الأول أو المساوى السعى ذلك بالقياس الجلى كسأى أى صدق تعريف القياس عليه والعلة
 فى المثال الأول الأذى وفى الثانى الانلاف وقيل الدلالة عليه لفظية لفهمه من اللفظ من غير اعتبار قياس
 لكن لا بمجرد اللفظ بل مع السياق والقرائن فتكون الدلالة عليه مجازية من اطلاق الأخص على الأعم
 فالمراد من منع التأنيب منع الأذى ومن منع أكل مال اليتيم منع انلافه وقيل لفظية لكن بنقل اللفظ
 عرفا إلى الأعم فتكون الدلالة عليه حقيقة عرفية وعلى هذين القولين تحريم ضرب الوالدین وتحريم
 احراق مال اليتيم من المنطوق وإن كانا بقرينة على الأول منهما (وإن خالفه) أى المفهوم أى المنطوق به
 (فخالفه) ويسمى مفهوم مخلة ودليل خطاب قيل ولحن خطاب (وشطره) أى مفهوم المخالفة ليجتنب
 (أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالدكر فائدة غير نفي حكم غيره) أى حكم السكوت (كأن خرج)
 المذكور (للاغاب فى الأصح) كما فى قوله تعالى - ور بأبكم اللانى فى حجرکم - إذ الغاب كون الرأب
 فى حجر الأزواج أى تربتهم وقيل لا يشترط انتفاء موافقة الغاب لأن المفهوم من مقتضيات اللفظ
 فلا يسقطه موافقة الغاب وهو من دفع بما يأتى (أو لحوف نهمه) من ذكر الكسوت كقول قريب عهد
 بالاسلام لبعده بمحذور المسلمين تصديق بهذا على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفا من نهمته بالنفاق
 (أو لموافقة الواقع) كما فى قوله تعالى - لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين - نزل
 فى قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين (أو) لجواب (سؤال) عن المذكور (أو) بيان حكم
 (حادثة) تنهق به (أو لجهل بحكمه) دون حكم المسكوت (أو عكسه) أى أو لجهل بحكم المسكوت
 دون حكم المنطوق وذلك كما لو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فى الغنم السائمة زكاة أو قبل
 بحضرة فلان غنم سائمة أو خاطب من عمل حكم الغنم السائمة دون المعلوفة أو كان هو عالما بحكم
 السائمة دون المعلوفة فقال فى الغنم السائمة زكاة وإنما لم يجملوا جواب المشوول والحادثة صافين للعام
 عن عمومهم كنظيره هنا لقوة اللفظ فيه بالنسبة إلى مفهوم المخالفة حتى عزى إلى الشافعى والحنفية أن
 دلالة العام على كل فرد من أفرادها قطعية وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء المذكورات لأنها فوائدها ظاهرة
 وهو فائدة خفية فأخرجها وبذلك اندفع توجيه الوجه السابق والمقصود مما مرأنه للمفهوم المذكور
 فى الأمثلة المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها من خارج المخالفة كما فى الغنم المعلوفة لما
 سأتى أو لموافقة كفى آية الريبة للحن وهو أن الريبة حرمت لثلاث يتبع بينها وبين أمها التباعد
 لو أبيض نظرا للعادة فى مثل ذلك سواء كانت فى حجر الزوج أم لا وتقدم خلاف فى أن الدلالة فى مفهوم
 الموافقة على حكم المسكوت قياسية أولا وقد حكيت هنا مع ما يترتب عليه بقولى (ولا يمنع)
 ما يقتضى تخصيص المذكور بالدكر (قياس المسكوت بالمنطوق) بأن كان بينهما علة جامعة
 لعدم معارضته له (فلا يعنه) أى المسكوت المشتمل على العلة (لمعروض) لذكر من صفة أو غيرها
 لوجود العارض وإنما باق به قياسا (وقيل يعنه) إذ عارضه بالنسبة إلى المسكوت كأنه لم يذكر
 فيمتنع القياس وإنما عبرت كالأصل بالمعروض أى اللفظ دون الموصوف لثلاث يتوهم كما قال فى منع
 الموانع اختصاص ذلك بمفهوم الصفة وليس كذلك (وهو) أى مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم
 (صفة) أى مفهوم صفة والمراد بها لفظ مقيد لآخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لالتمت فقط

قال راقت فاعتق انه ملخصا من حاشية الشارح (قوله والمراد بها الخ) أى عندهم وإلا فالشارح
 لم يرض هذا الاستثناء كما صرح به فى الحاشية وعليه درج فى المتن حيث قال ومنها العلة والظرف والحال

فالدلالة مفهومية على
 الأصح وإن خالفه
 فخالفة وشطره أن
 لا يظهر لتخصيص
 المنطوق بالدكر فائدة
 غير نفي حكم غيره كأن
 خرج للغاب فى الأصح
 أو لحوف نهمه أو
 لموافقة الواقع أو سؤال
 أوحادثة أو لجهل بحكمه
 أو عكسه ولا يمنع قياس
 المسكوت بالمنطوق فلا
 يعنه المعروض وقيل
 يعنه وهو صفة

(كالغنى السائمة وسائمة الغنى) أى الصفة كالسائمة فى الأول من فى الغنى السائمة زكاة وفى الثانى من فى سائمة الغنى زكاة قدم من تأخير وكل منهما يروى حديثا (وكالسائمة) من فى السائمة زكاة (فى الأصح) المعز وناجيه وورد لادله على السوم الزائد على الذات بخلاف القلب وقيل ليس من الصفة ورجحه الأصل لاختلاف الكلام بدونه كالقلب ودفع بـ «أ» نفا (والنقى) عن عملية الزكاة (فى) للثالثين (الأولين معلوفة الغنى على المختار) فيها وهو ما رجحه الامام الرازى وغيره (وفى) المثال (الثالث معلوفة الغنى) من إيل وبقر وغنى وقيل للنقى فى الأولين معلوفة الغنى ولم يرجح الأصل منهما شيئا بل قال وهل للنقى غير سائمة أو غير مطلق السوام قولان فالترجيح فى للنقى فى الأولين مع ذكره فى الثالث من ز يادى قد ثبت ما فى الثالث وما ذكرته من الجمع بين الأولين كالأصل هنا أولى من فرقه فى منع الموانع بينهما بأن الخلاف خاص بأولهما وإن للنقى فى الثانى سائمة غير الغنى لا غير السائمة بناء على أن الصفة فيه لفظ الغنى على وزن مطلق النقي ظم (ومنها) أى من الصفة بالمضى السابق (العله) نحو أعطى السائل حاجته أى المحتاج دون غيره (والظرف) زما أو كانا نحو ما فرغنا أى لا فى غيره واجلس أمام فلان أى لا فى غيره من بقية جهاته (والحال) نحو أحسن إلى العبد مطيما أى لا عاصيا (والشرط) نحو : وإن كن أولات حمل فأنتن اعطين ، أى فغيرهن لا يجب الاتفاق عليهن (وكذا الغاية) فى الأصح نحو : فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره أى فإذا نسكحته تحل للأول بشرطه وقيل الغاية منطوق أى بالإشارة لتبادره إلى الأذهان وأجاب الأول بأنه لا يلزم من ذلك أن يكون منطوقا (وتقديم المفعول) بقيد زده بقول (غائبا) فى الأصح نحو إياك نعيد أى لا غيرك وقيل لا يفيد الحصر وإنما أفاده فى إياك نعيد للقرينة وهى العلم بأن قائله أى المؤمنين لا يعبدون غير ذلك (والعدد) فى الأصح نحو : فاجلدوهم ثمانين جلدة أى لا أكثر ولا أقل وهذا ما نقله الشيخ أبو حامد وغيره عن الشافعى وإمام الحرمين عنه وعن الجمهور وقيل ليس منها وعزاه النوى إلى جواهر الأصوليين لكن يعقبه ابن الرفعة وتجب منه مع أن ما نقله معارض بـ «عن» عن الامام (و يفيد الحصر إنما بالكسر فى الأصح) لاشتغالها بنى واستثناء تقديرنا نحو : إنما لله الله أى لا غيره والإله المعبود بحق ونحو إنما زيد قائم أى لا قائم مثله وقيل ليست للحصر لأنها إن المؤكدة وما الزائدة الكامة فلان فى هذا وقيل الحصر منطوقا أى بالإشارة أما إنما بالفتح نحو : اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة الآية فليست للحصر بناء على بقاء أن فى أعلى مصدرتها مع كفاها بما والمعنى اعلموا حقارة الدنيا فلا تؤثرها على الآخرة الجليلة بقاء أن فى الآية على المصدرية كاف فى حصول التصديق بها من تحقير الدنيا وقيل الحصر كقولها إنما بالكسر والمراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات أى لا القلب قائمها من أمور الآخرة لظهور من ثبوتها فى أقوى من ز يادى فى الأصح راجع إلى السائل الأثرى (و) نحو (ضمير الفصل) نحو : فانه هو الولي أى فغيره ليس بولي أى ناصر (و) نحو (لا ولا الاستثنائية) نحو لا علم إلا ز يدوما مقام إلا ز يد منطوق بمقتضى العلم والقيام عن غير ز يد ومفهومها إثبات العلم والقيام بز يد وما يفيد الحصر نحو العلم بز يد وصديق زيد وذلك مفاد من ز يادى نحو وقد يفاد أيضا من قولى كالأصل ومنها ورتبه قبل الشرط (وهو) أى الأخير وهو نحو لا الاستثنائية (أعلاها) أى أنواع مفهم الحافاة إذ قيل إنه منطوق أى صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان به يعلم أن فى كون هذا من الصفة خلافا أيضا (فما قيل) فيه إنه (منطوق)

والشرط الخ وكان اللان منه حيث درج على ذلك أن يتمق هذه العبارة بقوله والأصح أنه لاستثناء كما مشى عليه إمام الحرمين ودرجت هنا عليه أو يقول ولو شرط الخ بدل قوله وليس بشرط كما لا يخفى على ذى مسكة فتدبر انتهى كتابه (قوله والشرط الخ) هذا بناء منه على طريقة إمام الحرمين من التعمير عن المفاهيم كما فى الإلتزام بالصحة وهو خلاف ما ذكره الشارح فى تعريف الصفة فليتأمل

كانتم السائمة وسائمة الغنى وكالسائمة فى الأصح والمنسئ فى الأولين معلوفة الغنى على المختار وفى الثالث معلوفة الغنى ومنها العلة والظرف والحال والشرط وكذا الغاية وتقديم المفعول غالبا والمصدر ، ويقيد الحصر إنما بالكسر فى الأصح وضمير الفصل ولا وإلا الاستثنائية وهو أصلها فما قيل منطوق

ي إشارة كتمت وحال وظرف وعلة مناسبة (كالغاية وإنما) والعدد (فالشرط) إذ لم يقل أحدهما بطوق
 (فصفة أخرى مناسبة) للحكم لأن بعض القائلين بالشرط خالف في الصفة (و صفة غير مناسبة)
 كالذ كورات الغير المناسبة فهو سواء (فالعدد) لا نكار كثير له دين ما قبله ككلمة (فتقديم المعلوم) آخر
 الفاهم لأنه لا يفيد الحصر في كل صورة ككلمة (والفاهم) المخالفة (حجة لغة في الأصح) أقول كثير من
 أئمة اللغة يوافقون جميع منهم في خبر «مطل النقي» ظم «إنه يدل على أن مطل غير النقي ليس بظلم وهم إنما يقولون
 في مثل ذلك ما يعرفونهم من لسان العرب وقيل حجة شرع المعرفة ذلك من موارد كلام الشارع وقيل حجة
 معنى وهو أنه لو لم ينف المذ كور الحكم عن السكوت لم يكن له كره فائدة وأنكر بعضهم مفاهيم المخالفة
 كما ماطقة وإن قال في السكوت بخلاف حكم النطق فلا ضرر آخر كافى انتفاء الزكاة عن العلوقة قال الأصل
 عدم الزكاة وردت في السائمة فيثبت الملوقة على الأصل وأنكرها بعضهم في الخبر خوفاً من الشام الغنم السائمة
 فلا ينفى العلوقة عنها لأن الخبر لا يخرجى يجوز الأخبار ببعضه فلا يتعين التقييد للنفي بخلاف الانشاء نحو :
 زكوا عن الغنم السائمة وما في معناه مما مر فلا خارج له فلا فائدة للتقييد إلا الذي وأنكرها بعضهم في غير
 الشرع من كلام المؤلفين والواقفين لعلية الدهول عليهم بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله
 واعتمده السبكي والبرماوى قال وهو ظاهر المذهب وأنكر بعضهم صفة كالتسليم لطفة مؤنة السائمة فهى كالعله وظاهر أن محل
 في الغنم العفر الزكاة فهى كاللقب بخلاف المناسبة كالسوم لطفة مؤنة السائمة فهى كالعله وظاهر أن محل
 العمل بفهمات المذ كورات إذا لم يعارضها معارض أقوى وبالأقدم الأقوى تخبرى : إنما الباقي النسبة وإنما
 الواو ملن أعتق فانهم أعارضان بالإجماع أما مفهوم الواقعة فاتفقوا على حجيته وإن اختلفوا في طريق الدلالة
 عليه ككلمة (وليس منها) أى من لفاهيم المخالفة (اللقب) علما كان أو اسم جنس أو اسم جمع (في الأصح) كما
 قال به جماهير الأصوليين قيل منها تعويل في يدحج أى لا يغيره إذا لا فائدة لكره إلا أني الحكم عن غيره
 وأجيب بأن في الحكم عن غيره إنما كان للقرينة بأن فائدة لكره استقامة الكلام إذا ساقطت تحتل الصفة
 [مسئلة: من الألفاظ] جمع لطف بمعنى ما طوف أى من الأمور الملوقة بالناس بها (حدثت الموضوعات
 القوية) بإحداث الله تعالى وإن قيل وأضعها غير من العباد لأنه الخلق لأفعاله وفائدتها أن يعبر كل أحد من
 الناس عما في نفسه بما يحتاجه لغيره ليعاونه عليه لعدم استقلاله به (وهى) فى الدلالة على ما فى النفس (أفيد
 من الإشارة والمثال) أى الشكل لأنها تعم الوجود والمعدوم وهما يخصان الموجود المحسوس (وأيسر)
 منها ما مضى الموافقة الأمر الطبيعى دونها لأنها كصفات تعرض للنفس الضرورى (وهى أفاظ) ولومقترنة
 أو مركبة ولو تركبنا إسناداً (دالة على معان) خرج بالأفاظ الدوال الأربع وهى الحناوط والعقود والاشارات
 والنصب وبما بعدها الألفاظ المهمة (و) إنما (تعرف بالنقل) توازراً كالسماء والأرض والحرب والبرد اعنيها
 المعروفة أو أحاداً كالقرد والجحش ولا يهر (وباستنباط العقل منه) أى من النقل نحو الجمع للمعرف بالإدغام
 فان العقل يستنبطه ما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه بأن يضم إليه كل ما صحت الاستثناء منه مما لا حصر
 فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى فعل أنها لا تعرف بمجرد العقل إذ لا مجال له في ذلك (ومدلول اللفظ) إملا معنى
 جزئى أو كلى) لأنه إن منع تصوّر من الشر كفيه كمدلول زيد جزئى وإن لم يمنع منها كمدلول الإنسان فكلى
 (أو لفظ مفرد) إملاستعمل كمدلول النكامة بمعنى ما صدتها كرجل وضرب وهل أو مهمل كمدلول أسماء
 حروف الهجاء كحرف جاس أى جهله سه (أو) لفظ (مركب) إملاستعمل كمدلول لفظ الخرى أى مصادقة
 كقامز بدأ ومهمل كمدلول لفظ الهديان وسبأ في ذلك في بحث الأخبار مع زيادة وإطلاق كمدلول على
 الماصدق كما هنا شائع والأصل إطلاقه على اللغزوم وهو أراضعه اللفظ (والوضع) الشامل الأقوى والعرفى
 والشرعى (جعل اللفظ دليل المعنى) فيفهمه، به العارف بوضعه له (إن لم يناسبه في الأصح) لأن اللفظ علامة
 للمعنى بطريق الوضع ولأن الموضوع للتدوين كالجون الاسود والأبيض لا يناسبهما واشترط عباد الصيهرى من

كالغاية وإنما
 فالشرط فصفة أخرى
 مناسبة وغير مناسبة
 فالعدد فتقديم
 المعلوم والمفاهيم
 حجة لغة في الأصح
 وليس منها القاب
 في الأصح .
 مسئلة

من الألفاظ حدثت
 الموضوعات للقوية
 وهى أفيد من الإشارة
 والمثال وأيسر وهى
 أفاظ دالة على معان
 وتعرف بالنقل
 وباستنباط العقل
 منه ومدلول اللفظ
 معنى جزئى أو كلى أو
 لفظ مفرد أو مركب
 والوضع جعل اللفظ
 دليل المعنى وإن لم
 يناسبه في الأصح

للمعزلة المناسبة له قالو إلا فلم يختص به وعايه فقيل أراد أنها حاملة على الوضع على وقتها فيحتاج إليه وقيل أراد أنها كامية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من محض الله به كافي النفاة ويعرفه غيره منه . حكى أن بعضهم كان يدعى أنه يعلم السميات من الأسماء فقيل له ماسمى أدغاغ وهو من لغة البربر فقال أجديفه . يسأشديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الأصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد (واللفظ) الدال على معنى ذهني خارجي أي له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج بالتحقق كالإنسان بخلاف المعدوم لاجوده في الخارج كبحر من زئبق (موضوع للمعنى الذهني على المختار) وفاقا للإمام الرازي وغيره لأن الإذرا أناسيا من بعيد وطنناه صخرة مميته بها فإذا دونانته وعرفنا أنه حيوان وطنناه طيرا سميتاه به فإذا دونانته عرفنا أنه إنسان سميتاه به فاختلاف الاسم لاختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على أن الوضع له والجواب بأن اختلاف الاسم لذلك لظن أنه في الخارج كذلك فال موضوع له مافى الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له حسبا أدركه مردود بأنه لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما ذكر أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الخارجى وقيل موضوع للمعنى الخارجى لأن به تستقر الأحكام ورجعه الأصل وقيل موضوع للمعنى من حيث هو من غير تقييد بذهني أو خارجي واختاره السبكي قال إنه في منع الواو والخلاف في اسم الجنس أى في النكرة إذ المعرفة منه موضوع للخارج ومنه موضوع للذهني كما سبقت وهذا التقييد يؤيد ما اخترته إذ النكرة موضوعة لفرد شائع من الحقيقة وهو كلى لا يوجد مستقلا إلا في الذهن كما أوضحته في الحاشية (ولا يجب) هو أولى من قوله وليس (لكل معنى لفظ بل) إنما يجب (لمعنى محتاج للفظ) إذ أنواع الروائع مع كثرتها ليس لها ألفاظ بعدد انضباطها ويدل عليها بالتقييد كدأ فليست محتاجة إلى الألفاظ وبل هنا استغالية لا إطلاعية (والحكم) من اللفظ (للتضح المعنى) من نص أو ظاهر (والتشابه) منه (غيره) أى غير المتضح للمعنى ولو للراسخ في العلم (في الأصح) بناء على أن الوقت في الآية المشار إليه بعد على إلا الله (وقد يوضح الله بعض أصفياه) معجزة أو كرامة وقيل هو غير متضح المعنى لغير الراسخ في العلم بناء على أن الوقت في الآية على والراسخون في العلم والاصطلاح المذكور مأخوذ من قوله تعالى - منه آيات محكمات - إلى آخره وذكر الخلاف من زيادتي وتعريفى للتشابه بما ذكر أولى من قوله والتشابه ما استأثر الله بعلمه لأن ذلك تعريف بالمزوم (واللفظ الشائع) بين الخواص والعوام (لا يجوز وضعه لمعنى خفى على العوام) لامتناع مخاطبتهم بما هو خفى عليهم لا يدركونه وإن أدركه الخواص (كقول مثنى الحال) أى الوساطة بين الموجود والمعدوم كما سبقت وأواخر الكتاب (الحركة معنى يوجب تحريك الذات) أى الجسم فإن هذا المعنى خفى التعقل على العوام فلا يكون معنى الحركة الشاملة بين الجميع ومنها الظاهر تحريك الذات أو اتقانها .

[مسألة : المختار] ما عليه الجمهور (أن الثنات توقيفية) أى وضعها الله تعالى فعبروا عن وضعه لها بالتوقيف لادراكه به (علمها الله) عبادته (بالوحى) إلى بعض أنبيائه وهو الظاهر لأنه المعتاد في تعاليم الله (أو بخلق أصوات) في أجسام بأن نزلت من يسمعون من العباد عليها (أو) خلق (علم ضرورى) فى بعض العباد بها واحتج للقول بالتوقيف بقوله تعالى - وعلم آدم الأسماء كلها - أى لا ألفاظ الشاملة للأسماء والأفعال والحروف لأن كلامها اسم أى عال يسماء إلى الذهن أو علامة عليه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرا وتعليمه تعالى دال على أنه الوضع دون البشر وقيل هى اصطلاحية لا توقيفية : أى وضعها البشر واحد أو أكثر وحصل عرفاتها منه لغيره بالاشارة والقرينة كاطفل إذ يعرف لغة أبويه بها واحتج لهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا لسان قومه أى بلغهم فهمى سابقة على البعثة ولو كانت توقيفية . واتعلم بالوحى لتأخرت عنها وقيل القدر المحتاج إليه

في التعريف بها للفير توقيف لدعاء الحاجة إليه وغيره محتمل وقيل القدر الحجاج إليه في التعريف اصطلاحى وغير محتمل والحاجة إلى الأول تندفع بالاصطلاح وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها (و) المختار (أن التوقيف مظنون) لظهور دليله دون دليل الاصطلاح إذ لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية لجواز أن تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحى بين النبوة والرسالة (وأن اللغة لا تثبت قياساً) أى به يقيد زدته بقول (فيا) في معناه وصف) فإذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للقسمية كالخمر أى السكر من ماء العنب لخميره أى تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى اسم آخر كالنبذ أى السكر من غير ماء العنب لم يثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة فلا يسمى النبذ خمرًا إذ ما من شئ إلا وله اسم لغة فلا يثبت له اسم آخر قياساً كما إذا ثبت لشيء حكم بنص لم يثبت له حكم آخر قياساً وقيل يثبت به فيسمى النبذ خمرًا فيجب اجتنابه بآية - إما الخمر والميسر - لا بالقياس على الخمر فإن قلت ينبغي ترجيحه فقد قاله الشافعى حيث قاس النبش بالسارق فأوجب القطع وقاس النبذ بالخمر فأوجب الحد قلنا قاس شرعاً لالة إذ زوال العقل وأخذ مال الغير خفية وصف مناسب للحكم لأنه قاس وصف النبش ووصف النبذ بوصف السارق ووصف الخمر وقيل تثبت به الحقيقة دون المجاز لأنه أخفض رتبة منها وقيل غير ذلك وال ترجيح من زيادى وبما تقرر علم أن محل الخلاف في غير الأعلام وفيما لم يثبت تعميمه باستقراء الأعلام لا قياس فيها اتفاقاً وما ثبت تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول لاحاجة في ثبوت ما لم يسمع منه إلى قياس حتى يختلف في ثبوته مع أنه لا يتحقق في جزئياته أصل و فرع لأن بعضها ليس أولى من بعض بذلك وخرج بما في معناه وصف غيره فلا قياس فيه اتفاقاً للاتقاء الجامع .

[مسئلة : اللفظ] : نورد (والعنى إن أخذنا) بأن كان كل منهما واحداً (فان منع تصور معناه) أى معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلاً (جزئى) أى فذلك اللفظ يسمى جزئياً حقيقة كزبد (وإلا) أى : إن لم يمنع تصور معناه الشركة فيه (مكلى) سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضدين أم أمكن ولم يوجد منه فرد كبحر زئبق أو وجد وامتنع غيره كالاله أى العبود بحق أو أمكن ولم يوجد كالشمس أى السكوكب النهرى الخىء أو وجد كالإنسان أى الحيوان الناطق وما مر من تسمية للدلول جزئياً وكلياً هو الحقيقة وما هنا مجاز من تسمية الدال باسم للدلول (متواطىء) ذلك الكلى (إن استوى) معناه في أفراد كالإنسان فإنه متساوى للعنى في أفراد من زيد وعمرو وغيرهما سى متواطئاً من التواطؤ أى التوافق لتوافق أفراد معناه فيه (وإلا) فإن تفاوت معناه في أفراد بالشدة أو بالتقدم كالبيض فإن معناه في الشاح أشد منه في العاج وكالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن (فذلك) سى به لتشكيكه الناظر فيه في أنه متواطىء نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطىء نظر إلى جهة الاختلاف (وإن تعدداً) أى اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس (فهيان)

(قوله أن التوقيف مظنون) فديقال لاحاجة إلى هذا بعد قوله في صدر المبحث المختار أن اللغات توقيفية وأما الأصل فلم يذكر الاختيار الأول فاحتاج إلى هذا اه كتابه (قوله بين النبوة والرسالة الخ) فديقال إن هذا إنما يخشى على القول بأنهما غير مترتبتين أما على القول باقتراضهما وهو الراجح عنده فلا يتأتى لكن يمكن أن يقال إن الوحى بها يكون سابقاً عليها فكان الأثبت في العبارة أن يقول لجواز أن يسبق الوحى بها على البعثة فيكون جارياً على القولين اه كتابه (قوله لا تثبت الخ) أى لأنها نقل محض فلا يدخلها قياس . فإن قلت ما الفرق بين هذا وما مر من أن الموضوعات التوقفية تعرف باستنباط العقل من النقل . قلت الغرض هنا استنباط اسم لآخر بقياس أصولى مختلف فيه وشم استنباط وصف لاسم بقياس منطقي متفق عليه ولا يلزم من جواز الإثبات به جوازه بالأول وبقد تقرر تسليم تساوى بهما لا يلزم

وأن التوقيف مظنون
وأن اللغة لا تثبت
قياساً فيها في معناه
وصف .

مسئلة

اللفظ والمعنى إن أخذنا
فان منع تصور معناه
الشركة جزئى وإلا
فكلى متواطىء إن
استوى وإلا فشكك
وإن تعدداً فهيان

أى كل من اللفظين للآخرى مباحثه لمباينة معنى كل منهما لمعنى الآخر (أو) تعدد (اللفظ - لفظ) أى دون المعنى كالإنسان والبشر (فرداف) كل من اللفظين للآخرى مرادفا له مرادفته له أى موافقته له فى معناه (وعكسه) وهو أن يتعدد المعنى دون اللفظ كأن يكون اللفظ معنيين (إن كان) أى اللفظ (حقيقته فيما) أى فى المعنيين كالقرد للحيض والظهر (فمشتراك) لاشتراك المعنيين فيه (وإلا لحقيقة) (مجاز) كالأسد لاجناب القرد وللرجل الشجاع وإعمال يقولوا أو مجازان أيضا مع أنه يجوز أن يتجاوز فى اللفظ من غير أن يكون له معنى حقيقى كما هو الأصح الآن كأنه لأن هذا القسم لم يثبت وجوده (والعلم ما) أى لفظ (عين مسماه) خرج النكرة (بوضع) خرج بقية المعارف فان كلا منها لم يعين مسماه بالوضع بل بأمر آخر فأنتم مثلا إنعابا يعين مسماه بقرينة الخطاب لا بوضعه فانه إنعابا وضع لما يستعمل فيه من أى جزئى وما ذكرته أولى من قوله ما وضع لمعنى لا يقتضيه غيره (فان كان تعيينه) أى السمعى (خارجيا فلم يخص) فهو ما عين مسماه فى الخارج بوضع فلا يخرج العلم العارض الاشتراك كى بدعى به كل من جماعه (وإلا) بأن كان تعيينه ذهنيا (فلم الجنس) فهو ما عين مسماه فى الذهن بوضع بأن يلاحظ وجوده فيه كأسامة علم السبع أى لماهية الحاضرة فى الذهن. وأما اسم الجنس ويسمى المطلق فهو عند جمع من المحققين ماضى شائع فى جنسه وسيأتى إيضاحه فى بحث المطلق وعند الأصل تبعه جمع هو لفظنا ماضى لاهية اللطافة أى من غير أن تعين فى الخارج أرفى الذهن كأسد اسم لماهية السبع واستعماله فيها كأن يقال أسد أجراً من ثواب كإيقال أساءه أجراً من ثعالة وبدل على اعتبار التعيين فى علم الجنس اجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كنعن الصرف مع ما التأنى وإيقاع الحال منه نحو هذا أسامة مقبلا واستعمال علم الجنس أو اسم الجنس على القول الثانى معرنا أو منكر فى القرد المعين أو للمهم من حيث اشتماله من جواز إثبات الوصف جواز إثبات الاسم لكونه أصلا والوصف فرعاً له من حاشية المحلى (قوله) فان كان تعيينه (الحق) تبع أصله شرحاً ومثلاً ولا يخفى أن اللتان أعنى متين جمع الجوامع ناظر إلى فرق بين علم الشخص وجنسه ذكره الزركشى فى بحره حيث قال وأحسن ما قيل فيه أن اللفظ إذ كان موضوعاً بازاء الحقيقة فلا بد أن تتصور الحقيقة ويحضر فرد من أفرادها فى الذهن متشخصاً بواضع تارة يضع للحقيقة لا يقيد الشخص الخاص فى ذهنه فيكون ذلك اسم الجنس كمن أحضر فى ذهنه حقيقة الأسد وتخصص فى ذهنه فرداً من أفرادها فوضع للحقيقة لذلك الفرد وتارة يضع للشخص الحاضر فى ذهنه يقيد ذلك الشخص الذى هو حاصل فى أفراد كثيرة خارجية فهذا علم الجنس وتارة يضع للشخص الخارجى فهو علم الشخص وسعى هذا علماً لأن الوضع فيه للشخص فيكون الشخص الوضع لذهنى والخارجى والشارح المحلى يبدل كلامه لفرق الجنس وشاى الذى يخصه أن الواضع إذا استعصر ضرورة الأسد ليضع لها فذلك الصورة الثابتة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد فان هذه الصورة واقعة فى هذا الزمان ومثلها يقع فى زمان آخر وفى ذهن شخص آخر فان وضع لهما من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس وهى من حيث عمومها وخصوصها تنطق على كل أسد لأننا إنما أخذناها فى الذهن مجردة عن جميع الخصوصيات فنطبق على الجميع بلا جرم فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلمه بخصوص الصورة وعمومها إذا علمت ذلك ظهرك أن ما فى اللتان إشارة إلى فرق مخصوص وأن ما فى الشارح إشارة إلى فرق الجنس وشاى ولا يخفى ما بينهما من الفرق الدقيق. وإن أمكن إرجاعهما إلى شئ واحد بتسكك ولعل الشارح رأى ذلك تشيخه المحلى والظاهر أن لاصنف أعنى ابن السبكي مذهبا غير هذين ذكره العلامة السامى فى بحثه أن من شرح المتن فراجع وهناك فرق آخر كثيرة مذكورة فى البحر وغيره فمن أراد فراجع أه قاله شيخنا العلامة محمد الجوهري

أو اللفظ لفظ فرادف
عكسه إن كان حقيقة
فيهما فمشتراك وإلا
لحقيقة ومجاز. والعلم
ما عين مسماه بوضع
فان كان تعيينه خارجيا
فلم شخص وإلا فلم
جنس.

على المبهية حقيقي نحو هذا أسامة أو الأسد أو أسود أو إن رأيت أسامة أو الأسد أو أسدا ففر منه [مسئلة : الاشتقاق] هو لولفة الاقطاع ، واصطلاحا من حيث قيامه بالفاعل (رد لفظ إلى) لفظ (آخر) وإن كان الآخر مجازا (للمناسبة بينهما في المعنى) بأن يكون معنى الثاني في الأول (و) في (الحروف الأصلية) بأن تكون فيها على ترتيب واحد كما في الناطق من النطق بمعنى التسكيم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا كما في قولك الحال ناطقة بكذا أي الدالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما في الأمر بمعنى الفعل مجازا كما سأتى وقضية الرد ما صرح به الأصل أنه لا بد في تحقيق الاشتراك من تغيير بين اللفظين تحقيقا كما في ضرب من الضرب أو تقديرا كما في طلب من الطلب وحب من الحب فتقدر فتحة اللام في الفعل غيرها في المصدر كما قدروا ضم النون في جنب جمعا غيرها فيه مفردا ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند الإطلاق وهو الصغير أما الكبير فليس فيه الترتيب كما في الجيد والجدب والأكبر ليس فيه جميع الأصول كما في الثر والثاب ويقال فيها أيضا أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر (وقد يطرد) المشتق (كاسم الفاعل) نحو ضارب لكل من وقع منه الضرب (وقد يخص) بشئ (كالقارورة) من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها بما هو مقر للبائع ككسوز (ومن لم يقم) أي يتعلق (به) من الأشياء (وصف لم يشتق له منه) أي من الوصف أي لفظه (اسم عندنا) خلافا للمعتزلة في تجوزهم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية المجموعة في قول القائل :

حياة وعلم قدرة وإرادة وسمع وإبصار كلام مع البقا ووافقوا على أنه عالم قادر مريد مثلا لكن قالوا بذاته بصفات زائدة عليها متكام لكن بمعنى أنه خالق الكلام في جسم كالشجرة التي تنبع منها موسى عليه السلام بناء على أن الكلام عندهم ليس إلا بالحروف والأصوات المنعكص انصافه تعالى بها في الحقيقة لم يتخللوا فيها لأنها لأن صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى وكذا بقية الصفات الذاتية وإيمانهم بغير زائدتها على الذات ويزعمون أنها نفس الذات فإرباب ذلك من تعدد القدماء على أن تعددها إنما هو عذور في ذات لا في ذات وصفات وبنوا على تجوزهم المذکور ما ذكره الأصول هنا وغيره في مسألة النسخ قبل الفعل من اتفاقهم على أن إبراهيم ذبح ابنه إسماعيل عليه الصلاة والسلام حيث أمر عند آل الذبح على محله منه واختلافهم هل إسماعيل مذبح أولا فقبل ثم والتأم مقاطع منه وقيل لأنه لا تقايل بهذا أنطق الداع على من لم يقم به الذبح لكن بمعنى أنه ممرأته على محله فاختالف في الحقيقة وعندنا لم يمررها عليه لنسخ الذبح قبل التحسين منه لقوله تعالى - وقد يناله ذبح عظيم - (فإن قام به) أي بالشئ (ما) أي وصف (له اسم وجب) الاشتقاق لغة من ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه (وإلا) أي وإن لم يقم به ذلك بأن قام به ما ليس له اسم كأشياء إرواح إذ لم يوضع لها أسماء استغناء عنها بالتحديد كراثة كذا كما مر (لم يجز) أي الاشتقاق لاستحالة هذا وأولى من قوله لم يجب (والأصح أنه يشترط بقاء) معنى (المشتق منه) في الحبل (في كون المشتق) المطلق عليه (حقيقة إن أمكن) بقاء ذلك المعنى كالقيام (وإلا فآخر جزء) أي وإن لم يمكن بقاؤه كالسكيم لأنه بأصوات تنقص شيئا فاشتمل على شرط بقاء آخر جزء منه فإذا لم يبق المعنى أو جزءه الأخير في الحبل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالناطق قبل وجوده المعنى نحو إنك ميت ولهم ميتون وقيل

(قوله نحو هذا أسامة الخ) ذكر ستة أمثلة الثلاثة الأولى منها أمثلة استعمال علم الجنس واسمه معروفا ومنكرها بهذا الترتيب في الفرد المعين والثلاثة الأخيرة أمثلة له كذلك في الأفراد المبهمة اه من حاشية الشارح على المحلى (قوله من تغيير بين اللفظين الخ) يتعين قراءته ببيان لأنه الذي صرح به الأصل وهو حاك له فيتعين ما قاله وإن كان معترضا بزعم الشارح المحلى واعتراض وتبعه الشارح في حاشيته وقد أجاب عنه العلامة سم فراجع إن شئت (قوله وحب من الحب) بالخاء المهملة أو الجيم المعجمة فيهما وهو محمض على ما في المختار وعبارته في فصل الحاء الحب بفتح اللام اللين

مسئلة
الاشتقاق رد لفظ إلى
آخر لمناسبة بينهما
في المعنى والحروف
الأصلية وقد يطرد
كاسم الفاعل وقد
يخصص كالقارورة ومن
لم يقم به وصف لم يشتق
له منه اسم عندنا فإن
قام به ماله اسم وجب
وإلا لم يجز والأصح أنه
يشترط بقاء المشتق
منه في كون المشتق
حقيقة إن أمكن وإلا
فآخر جزء

لا يشترط ما ذكر فيكون الشئ المطلق بعد انتفائه حقيقة استصحبا للإطلاق وقيل بلوف عن
الاشتراط وعدمه لتعارض دليلهما وإنما عبرت بالأصل بالبقاء الذي هو استمرار الوجود السكافي
في الاشتراط ليتأتى حكاية مقابلة وإنما اعتبر في الشئ الثاني آخر جزء لتتمام المعنى به في التهذيب به بالبقاء
تسمح احتمال المسامحة وقيل ما حاصله عمل الخلاف إذا لم يطرأ على الحل وصف يضاد الأول فإن طرأ عليه ذلك
كالسود بعد البياض والقيام بعد القعود لم يسم الحل بالأول حقيقة إجماعا وهذا القول مأخوذ من كلام
الأمدي في ردّه دليل القول بعدم اشتراط البقاء الذي لا ياتزم إلا في مذهبنا والأصح جريان الخلاف وقد
بينت ما في كلام الأمدي في الحاشية وعلى اشتراط ما ذكريل، على عدمه أيضا (فاسم الفاعل) من جملة الشئ
(حقيقة في حال التامس) بالمعنى أوجزه الأخير مطلقا (لا) حال (النطق) بالمشئ أيضا قطع خلافاً، في حيث
قال بالثاني وبني عليه سؤاله في آيات الزانية والزاني فاجلدوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهم وأنتروا
ونحوها أنها إنما تناولوا من أنصف بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازاً والأصل عدم المجاز قال
والإجماع على تناوله لحالة حقيقة وأجاب بأن المسئلة عما في الشئ المحكوم به تحوز بدضاب فإن كان يحكموا
عليه كافي هذه الآيات حقيقة مطلقا وقال السبكي وتبعه ابنه في دفع السؤال إن المعنى بالحق حال التامس
بالمعنى وإن تأخر عن النطق بالمشئ لحال النطق به الذي هو حال التامس بالمعنى أيضا فقط أي فالإجماع إنما
هو في التناول لمن ذكره حال التامس لحال النطق فاسم الفاعل مثلاً حقيقة في من هو متصف بالمعنى حين
قيامه به حاضر عند النطق أو مستقبله مجاز في من سيصف به وكذا فيمن انتف به فبالمعنى على الصحيح
(ولا إشعار للشتق بخصوصية الذات) التي تدل هو عليها من كونها جسيماً وأغبره لأن قولك مثلاً الأسود
جسم صحيح ولو أشعر الأسود فيه بالجسمية لكان قولك الجسم ذو السواد جسم وهو غير صحيح لعدم إفادته .
[مسئلة : الأصح أن] اللفظ (المرادف) لآخر (واقع) في الكلام جوازاً مطلقاً كالتبديد وقيل لا
وما يظن مرادفاً كالإنسان والبشر فهما بالصفة الأولى باعتبار النسيان وأنه أس والثاني باعتبار أنه بادي
البشرة أي ظاهر الجلد وقيل لا في الأسماء الشريفة لأنه ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في نحو النظم
والسجع وذلك منتف في كلام الشارع (و) الأصح (أن الحد والمحدود) كالحيوان الناطق والإنسان
(ونحو حسن بسن) أي الاسم وتابعه كعطشان نطشان (ليسامنه) أي من المرادف أمثال أول لأن
الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلاً والمحدود يدل عليها إجمالاً فهما متماثلان ولأن الترادف من عوارض
المفردات وقيل منه بقطع النظر عن الإجمال والتفصيل وأما الثاني فلأن التابع لا ينفك عن المتبوع
وقيل منه وقاله يمنع ذلك (والتابع) على الأول (ينفك التقوية) للتبوع وإلا لم يكن له كره فائدة (و)
الأصح (أن كلاماً من المرادفين) ولومن لتعين (يقع) جوازاً (ممكن الآخر) في الكلام مطلقاً إذ لا مانع
من ذلك وقيل لا إذ لو أتى بكلمة فارسية مكان كلمة عربية في كلام لم يستقم لفظ الكلام لأن ضم لغة إلى
أخرى كضم مهمل ومستعمل وإذا عقل ذلك في لتعين عقل مثله في لغة وقيل لا إن كان من
لتعين لما مر وعلى الأصح إنما امتنع ذلك فيما تعبد بلفظه كتكبير الإحرام عندنا للقادر
عليها لارض شرعي والبحث إنما هو لغوي فلا حاجة إلى التقييد بذلك وإن قيد به الأصل .
[مسئلة : الأصح أن المشترك] بين معنيين مثلاً (واقع) في الكلام (جوازاً) كالكفر بالمظهر والحض

المحلو وهو أيضاً المصدر تقول منه حلب يحلب بالحلم حليباً وفي فصل الجيم جلب المتاع وغيره من
باب ضرب ويحلب جلباً أيضاً بوزن طلب طاباً مثله الخ اه (قوله يضاد الأول) أي ولا بد من كونه
وجودياً أي المدعى كاسكوت بمعنى ترك الكلام فلا يشترط عدم طريانه وكونه مضاداً كالسود
بعد البياض، أما إذا كان مخالفاً كالتباعد بعد تنكح فلا يشترط عدم طريانه انتهى آيات .

فاسم الفاعل حقيقة
في حال التامس
لا النطق ولا إشعار
للتشقق بخصوصية
الذات .

مسئلة
الأصح أن المرادف
واقع وأن الحد
والمحدود ونحو حسن
بسن ليسا منه
والتابع ينفك التقوية
وأن كلاماً من المرادفين
يقع مكان الآخر .

مسئلة
الأصح أن المشترك
واقع جوازاً

عسس لأقبل وأذير والباء للتبعيض والاستعانة وغيرها وقيل لا وما يظن مشتركا فهو إما حقيقة أو مجاز أو متوطني كالمعين حقيقة في الإصره مجاز في غيرها كالثعبان لصفاته وكالقرم موضوع للقدر المشترك بين الطاهر والحبيص وهو الجمع من قرأت الماء في الخوض أي جمعه فيه والدم يجتمع في زمن الطاهر في الجسد وفي زمن الحبيص في الرحم وقيل لا في القرآن والحديث لأنه لو وقع فيه ما وقع إمامينا فيطول بلا فائدة أو غير معين فلا يفيد القرآن والحديث يترهان عن ذلك. وأجيب باختيار الثاني وبغير إرادة أحد معنييه الذي سيبين وأن لم يبين حمل على معنييه كما سياتي وقيل يجب وقوعه لأن المعاني أكثر من ألفاظ العاللة عليها. وأجيب بنع ذلك إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه مثالا لفظ بدل عليه وقيل هو يمنع لإخلاله بفهم المراد المقصود من نوضع. وأجيب بأنه يفهم بالقرينة والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الإجمالي البين بالقرينة فإن اتفت حمل على المعنيين وقيل عمنع من النقيضين فقط إذ لو وضع لهما لفظ لم يفد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل في العقل. وأجيب بأنه قد يعقل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما (و) الأصح (أنه) أي المشترك (يصح لغة إطلاقه على معنييه) مثلا (معنا) بأن يراد به من متكلم واحد في وقت واحد كقولك عندى عين وتريد الباصرة والجارية مثلا وقرأت هند وتريد طهرت حاض (مجازا) لأنه لم يوضع لهما معا بل بكل منهما منفردا بأن تعدد الواضع أو وضع الواحد شيئا للأول وعن الثاني أنه حقيقة نظرا لوضعه لكل منهما وأنه ظاهرهما عند التجرد عن القرائن وعن القاضي أنى بكرة بالقلاني أنه حقيقة وأنه يحمل سكن يحمل عليهما احتياطا وقيل يصح أن يراد به المعنيان عقلا للغة وقيل يصح ذلك في النفي تحولا عين عندى ويراد به الباصرة والذهب مثلا دون الإثبات نحو عندى عين لأن زيادة النفي على الإثبات معهودة ورد بأن النفي لا يرفع إلا ما يقتضيه الإثبات بالخلاف فيما إذا أمكن الجمع بينهما فإن امتنع كما في استعمال صيغة افعل في طاب الفعل والتعديد عليه على القول الآتي إنها مشتركة بينهما فلا يصح قطعا (و) الأصح (أن جمعه باعتبارها) أي معنييه بناء على جواز جمعه وهو مرجعه ابن مالك كقولك عندى عين وتريد مثالا لصارتين وجارية أو أوصرة وجارية وذهب (بمعنى عليه) أي على ما ذكر من صحة إطلاق اللفظ المشترك المفرد عليهما معا كما أن للنوع معنى على النوع وقيل لا يبنى عليه فقط بل يأتي على القول بالمنع أيضا لأن الجمع في قوة تكرر المفردات بالعطف (و) الأصح (أن ذلك) أي ما ذكر من صحة إطلاق اللفظ على معنييه معا مجاز إلى آخره (أت في الحقيقة والمجاز) كما في قولك رأيت الأسد وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع فيكون مجازا وقيل حقيقة ومجازا ومنع القاضي ذلك على ما نقله عنه الأصل لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أر بدا لفظ الموضوع له أولا وغيره معا. وأجيب بمنع التناق (و) أت (في المجازين) كقولك والله لا أشتري وتريد السوم والتمراء بالتوكيل فيه وقيل لا يأتي فيها لما مره وأدغم صحة إطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه (فنحو افعلا الخبر) بم الواجب والمندوب) حملا لصيغة افعل على الحقيقة والمجازين الوجوب والتدب بقرينة كون متعلقهما كالخبر شامل للواجب والمندوب وقيل يختص بالواجب بناء على أنه لا يراد بالمجاز مع الحقيقة. وقيل هو القدر المشترك بين الواجب والمندوب أي مطلوب الفعل بناء على القول الآتي أن الصيغة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والتدب أي طاب الفعل وإطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى كأنها مجازي من إطلاق اسم الدال على المدلول (الحقيقة لفظ مستعمل) خرج اللفظ المهمل وما وضع ولم يستعمل (فيما وضع له) خرج اللفظ كقولك خذ هذا القوس مشيرا إلى حمار (أولا) خرج الجز (وهو لغوية) بأن وضعها أهل اللغة بتوقيف أو اصطلاح كالأسد للحيوان المفترس (وعرفية) بأن وضعها أهل العرف العام كالإدابة لذات الحوافر كالخمار وهي لغة لكل ما يدب

وأنه يصح لغة إطلاقه على معنييه معا مجازا وأن جمعه باعتبارهما مبنى عليه وأن ذلك أت في الحقيقة والمجاز وفي المجازين فنحو افعلا الخبر بم الواجب والمندوب. الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له أولا وهي لغوية وعرفية

على الأرض أو الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة (ووقعنا) أى اللغوية والعرفية خلافا لقوم في العامة (وشرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة فالشرعى ما لم يستند وضعه إلى الأمن الشرع (والختار وقوع الفرعية منها) أى من الشرعية كالصلاة (للا دينية) أى المتعلقة بأصول الدين فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوي كالإيمان فانه كذلك ومعناه اللغوي تصديق القلب وان اعتبر الشارع في الاعتداد به التلفظ بالشهادتين من القادر كالمسيحي ونفى قوم إمكان الشرعية بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من تنزهه إلى غيره وقوم وقوعها محتجين بأن لفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع في معناه اللغوي أى الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع في الاعتداد به أمورا كالركوع وغيره وقال قوم وقعت مطلقا وقوم وقعت إلا بالإيمان فانه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي كالمسيحي (والجواز) في الأفراد وهو الرادع عند الإطلاق (لفظ مستعمل) فيما وضع له أو عرفا أو شرعا (بوضع) خرج الإهمل وما لم يستعمل والعاطف (ثان) خرج الحقيقة (للعلاقة) بفتح الميم وكسرهما أى علة بين ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا بحيث ينقل إليه الذهن بواسطة خرج العلم بالنقل كالفضل وفي تقييد الوضع دون الاستعمال بالثاني إشارة إلى وجوب تقدم الوضع دون الاستعمال وهو ما ذكرته مع زيادة بقولى (فيجب سبق الوضع) للعلم الأول (جزما لا) سبق (الاستعمال) فيه فلا يجب في تحقيق الجواز (في الأصح) إذ لا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولا فلا يستلزم الجواز للحقيقة كعكسه وقبل يجب سبق الاستعمال في ذلك والإعرابى الوضع الأول عن الفائدة . وأوجب بحصولها استعماله فيما وضع له ثانيا وصحح الأصل من عندي أنه لا يجب ذلك إلا في مصدر الجواز بمعنى أنه لا يتحقق في المشتق مجاز إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن لم يستعمل إلا في الله تعالى وفي محبة ما صحبه وقفة ينبتها في الحاشية (وهو) أى المجاز (واقع) في الكلام مطلقا (في الأصح) ونفى قوم وقوعه مطلقا قالوا وما ينطبق مجازا نحو رأيت أسديرى حقيقة ونفى قوم وقوعه في الكتاب والسنة قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب نحو قولك في البليد هذا حرام وكلام الله ورسوله منزّه عن الكذب . وأوجب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهي في ذلك الشابهة في الصفة الظاهرة أى عدم الفهم (و) إنما (يعدل إليه) عن الحقيقة التى هي الأصل (لنقل الحقيقة) على اللسان كالحقيقة للدهاية يعدل عنه إلى الموت مثلا (أو بشاعتها) كالخراءة بكسر الخاء يعدل عنها إلى العائظ وحقيقته المكان المطمئن (أو جهلها) للعنكاف أو الخطاب دون المجاز (أو بلاغته) نحو زيد أسد فانه أبلغ من شجاع (أو شهرته) دون الحقيقة (أو غير ذلك) كخفاء الرادع عن غير المتخطين الجهل بالمجاز دون الحقيقة وكاقامة وزن وقافية وسجع به دون الحقيقة (والأصح أنه) أى المجاز (ليس غابا على الحقيقة) في اللغات وقبل غالب عليها في كل لغة لأنك تقول مثلاً رأيت زيدا والمرئى بضه وهذا لا يدل على (قوله) ينبتا في الحاشية) أى حيث قال فيها ثم صححه المصنف فيه وقفة إذ لا يلزم من كون المشتق مجازا وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة وقوله لا يجب لماعاد المصدر ليس المراد يفهمه أن المصدر إذا استعمل مجازا يجب سبق استعماله حقيقة بل إنه إذا استعمل مشتقه مجازا يجب ذلك كآبنة عليه الشارح لحلى بقوله ويجب لمصدر المزالج أه بحروفه (قوله وقبل غالب) قائله ابن جنى كفى الأصل وعبرة الزركشى في شىء قل في المحصول ادعى ابن جنى أن المجاز غالب على كل لغة سواء لغة العرب وغيرها فان قولنا قام زيد فزيد المصدر وهو جنس يتناول جميع أفراد القيام وهو غير مراد بالضرورة قال وهذا ركك فان المصدر لا يدل على أفراد الماهية بل على الفرد المشترك قال وقولك ضربت زيدا مجاز فانك إنما ضربت بضه لا كله واعترض عليه تعليظه عبد الله بن متوية بأن المتألم بالضرب كله لا بضه وهو ضعيف لأنه إنما ألزم المجاز في لفظ الضرب في لفظ التألم والضرب إمساس جسم بهف والامساس حكم مرجع إلى الأعضاء لا إلى الجثة

ووقعنا وشرعية
والختار وقوع الفرعية
منها لا الدينية . والجواز
لفظ مستعمل بوضع
ثان لعلاقة فيجب سبق
الوضع جزما لا الاستعمال
في الأصح وهو واقع
في الأصح ويعدل إليه
لثقل الحقيقة أو
بشاعتها أو جهلها أو
بلاغته أو شهرته أو
غير ذلك والأصح أنه
ليس غالبا على الحقيقة

للمدعى كايئنه في الحاشية (ولا) أى وأنه ليس (معمدا) عليه (حيث تستحيل) الحقيقة بل لابد من قرينة تدل له وخاف أبو حنيفة حيث قال فيمن قال لعبد الله لا يولد مثله هذا أبى أنه يعنى عليه وإن لم ينو العنى اللازم بالنبوة صونا للكلام عن الالتقاء قلنا لا ضرورة إلى تصحيحه بذلك وفارق هذا ما مر من أن الحقيقة إذا جهلت يعدل إلى الجواز بأن ذلك في الاستعمال وهذا في الحل وبأن ذلك بالنظر لتعدد اللفظ واتخذ المعنى وهذا بالعكس أما إذا كان مثله يولد مثله فيعنى عليه اتفاقا إن لم يكن معروف بالنسب من غيره والإفك ذلك على الأصح مؤاخذه باللازم وإن لم يثبت للزوم (وهو) أى الجواز (والنقل) للعلوم من ذكر كل من الحقيقة الشرعية العرفية (خلاف الأصل) الراجح فإذا احتمل لفظ معناه الحق في الجازى أو المنقول عنه وإليه فالأصل حمل على الحقيقي لعدم الحاجة فيه إلى قرينة أو على المنقول عنه استحبابا للوضع له أو لانهال الممارأت أسدأ وصليت أى حيوانا مفترسا ودعوت بخير أى سلامة معناه ويحمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية (و) الجواز والنقل (أولى من الاشتراك) فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى أن يكون في آخر حقيقة وإجازة أو حقيقة ومنقول لا خله على الجواز أو المنقول أولى من حمله على الحقيقة تأوى إلى الاشتراك لأن الجواز أغاب من المشترك والمنقول لا يمتنع العمل به لا فإرادم لوله قبل النقل وبعده بخلاف المشترك لا يعمل به إلا بقرينة تعين أحد معنييه مثلا إذا قيل بحمله عليه ما فالأول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس، قيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة والجواز في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في النماء أى الزيادة محتمل فبما يخرج من المال للحقيقة والنقل (وال تخصيص أولى منهما) أى من الجواز والنقل فإذا احتمل الكلام تخصيصا وإجازة أو تخصيصا ونقلا فحمله على التخصيص أولى أما الأول فلتعين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف الجواز قد لا تعين بأن يتعدد ولا قرينة تعين وأما الثاني فللسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل فالأول كقوله تعالى - ولأنا كلوا مما لم يذ كرام الله عليه - فقال الحنفى أى مما لم ينفذ بالبسلة عند ذبحه وخص منه ناسيا فاجعل ذبيحته وقال غيره أى مما لم يذبح تعبيرا عن الذبح بما يقارنه غالبا من التسمية فلتحل ذبيحة المتعمد لتركها على الأول دون الثاني وفي الآية تأويل آخر ذكرته في الحاشية والثاني كقوله تعالى - وأحل الله البيع - فقيل هو المبادلة مطلقا وخص منه العاسد وقيل نقل شرعا إلى المستجمع لشرط الصحة وهما قولان للشاشي فاشك في استجماعها لم يحمل ويصح على الأول لأن الأصل عدم فساد دون الثاني لأن الأصل عدم استجماعها لها (والأصح أن الاضمار أولى من النقل) لسلامته من نسخ المعنى الأول وقيل عكسه لعدم احتياج النقل إلى قرينة كقوله تعالى - وحرم الربا - فقال الحنفى أخذه وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فإذا أسقطت صح البيع والرفع الإثم وقال غيره نقل إلى المباشرة إلى العقد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة في ذلك والإثم فيه باق وترجيح هذا عندنا لا بالنقل بل المرجح خاص هو تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنهم البيع مثل الربا - فانه ظاهر في العقد كأوضحته في الحاشية وما ذكرته من الخلاف هو ما في التام أن ذلك الأساس اه فأنظره (قوله كايئنه في الحاشية) أى حيث قال فيها لا يخفى أن هذا لا يوفى بمدعى ابن جنى من أن الجواز غالب على الحقيقة لصدقه بما واثمها فالأولى الاستدلال بالاستسقاء أو بما استدلل به الإمام في الحصول من أن قام زيد مفيدا للمصدر وهو يشمل جميع أفراد له لكن رده بأنه ركيك لأن المصدر لا يدل على أفراد الماهية اه بخروفه (قوله ذكرته في الحاشية) أى حيث قال فيها والأنسب تأويل بعضهم عاذ كرام غير الله عليه أى عاذع للأصنام ونحوها ليطابق قوله تعالى في الآية وإنه لفسق وقوله في الآية الأخرى - أوفسقا أهل لغير الله به - اه بالحرف (قوله كما أوضحته في الحاشية) حيث قال فيها يقال في ترجيح النقل على الاضمار مع أن الراجح عكسه رجح لالكونه نقلا بل المرجح خاص وهو

ولا معتمدا حيث تستحيل وهو النقل خلاف الأصل وأولى من الاشتراك والتخصيص أولى منهما والأصح أن الاضمار أولى من النقل

الأصل مع أنهم لم يصرح فيه ولا فيما يأتي أثره بترجيح لكن قال الزركشي والعراق المعروف بتقديم الاضمار (و) الأصح (أن الجاز مساو للأضمار) وقيل أولى منه لكثرة وقيل عكسه لأن قرينة الاضمار متصلة كقوله لعبد الذي يولد مثله له أو للشهور النسب من غير هذا ابني أي عتيق تعبيراً عن اللام بالمزوم فيعتق أو مثل ابني في الشفقة عليه فلا يعتق وتقدم ترجيح الأول وترجيحه للجاز بل لأمر آخر هنا وهو تشويق الشارع إلى المتق على أن المختار في الرخصة أنه لا بد في العتيق من نية ويؤخذ مما مر من أن التخصيص أولى من الجاز الأول من الاشتراك والمساوي للاضمار الأولى من النقل أن التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار وأن الاضمار أولى من الاشتراك وأن الجاز أولى من النقل والسلك صحيح ووجه الأخير سلامة الجاز من نسخ المتن الأول بخلاف النقل وقد تقدم بهذه الأربعة العشرة التي ذكرناها في تعارض ما يحل بالفهم أي القين لا التناق وقد أوضحت ذلك مع زيادة في الحاشية (و يكون) الجاز من حيث العلاقة (بشكل) كالفرس لصورته النقوشة (صفة ظاهرة) كأسد للرجل الشجاع دون الأبقر لظهور الشجاعة دون البخر للأسد للفرس (واعتبار ما يكون) في المستقبل (قطعا) نحو - إنك ميت وميتهم ميتون - (أوطنا) كالخمر لا يصبر بخلاف ما يكون احتمالاً مرجوحاً أو مساوياً كالخمر للعبد لا يجوز أمّا باعتبار ما كان كالعبد لمن عتيق فقد تم في الاشتقاق (مضادة) كالغزاة للبرية للهلمكة (ومجاورة) كالراوية لظرف الماء المعروف تسمية له باسم ما يحمله من جبل أو نحو (زيادة) قالوا نحو - ليس كمنه شيء - فالسكاف زائدة وإلا فهي بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والتقص بهذا الكلام فنيته والتحقيق أنها ليست زائدة كايته في الحاشية (وتقص) نحو - واسئل قريه - أي أهلها فقد تجوز أي توسع بزيادة كلمة أو تنصها وإن لم يصدق على ذلك أحد لجزء السابق وقيل يصدق عليه حيث استعمل مثل للثل في الثل والقرية في أهلها وقيد للطرز كون كل من الزيادة والنقص مجازاً إما إذا تغير به حكم وإلا فلا يكون مجازاً لظرفات يمدنطلق وعمره لم يكن حذف الخبر مجزاً لأن حكمه لم يمتد بتغيره في تسميته كالمن الزيادة والنقص مجزاً تجوز لأنه ليس مجازاً بل علاقة له (وسبب لسبب) نحو الأمير يد أي قدرة فهي بمعنى أثرها مسببة عن اليد لصلوها بها (وكل لبض) نحو - يجعلون أصابعهم في آذانهم - أي أنامهم (ومتعاق) بكسر اللام (للمتاع) بفتحها نحو هذا خلق الله أي مخلوقه وهذه تسمى علاقة المتعاق (والعكوس) ثلثة الأخيرة أي مسبب بسببه كالموت لمرض الشدة لأنه سببه عادة وبعض لكل نحو فلان ملك ألف رأس غنم ومتعاق بفتح اللام لمتعاق بكسرهما نحو - بأيكم للفتون - أي الفتنة

تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنما البيع مثل الربا - فإنه ظاهر في العقد ولهذا رد عليهم بقوله تعالى - وأحل الله البيع وحرم الربا - وإنما يطابقه بحمل الربا فيه على العقد ومثل ذلك أيضاً يجري في تعارض التخصيص والمجاز الآتي في قوله تعالى - ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - اه بحروفه (قوله العشرة التي ذكرها الخ) وقد نظمتها بعضهم في قوله :

تجوز مثل إضمار وبعدهما نقل تلاه اشتراط فهو يخافه
وأرجح الكل تخصيص وآخرها نسخ فما بعده قسم يخلفه

ويمكن جمعها بأوضح من ذلك بأن تذكر الحجة على الترتيب ويؤخذ كل مع ما بعده فتلك عشرة كاملة وقد جمعها العلامة محمد الجوهري فقال :

وهاك مراتبا عشرا أخلت
فتخصيص مجاز ثم نقل
وتبين الفهم حيث لئلا رسخ
كذلك الاشتراك بلبه نسخ

اه من لفظه ثم قال وإنما أسقط الاضمار استغناء عنه بالمجاز لأنه في رتبته على الأصح كما تقدم اه

وأن الجاز مساو
للاضمار ويكون بشكل
وصفة ظاهرة واعتبار
ما يكون قطعاً أو ظناً
ومضادة ومجاورة
وزيادة ونقص وسبب
لسبب وكل لبعض
ومتعاق لمتعاق
والعكوس

(وما بالفعل على ما بالقوة) كما المسكر لا يخفى في الدين وما زيد على هذه العلاقات كإطلاق الملازم على لزوم وعكسه يرجع إليها كأن يراد بالجوهرية مثلا كإفالة التفتازاني ما يعم كون أحدها في الآخر الجوهرية أو الأحوال وكونهما في محل أو متلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال وغير ذلك (والأصح أنه) أي المجاز أي مطابقه لا المعروف بامر قد (يكون في الاستناد) ويسمى مجازا في التركيب ومجازا عقليا ومجازا حكميا ومجازا في الاثبات واستنادا بمجاز يساواه أكان الطرفان حقيقتين أم لا وذلك بأن يسند الشيء لغير من هو له الملازمة بينهم كقوله تعالى وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا أسندت الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لتكون الآيات للتلو سببا لها عادة وقيل لا يكون المجاز في الاستناد بل المجاز فيها يذكر منه إمامي السند أوفى للسند إليه فعنى زادتهم على الأول ازدادوا بها وعلى الثاني زادهم الله إطلاقا للآيات عليه تعالى لاستناد فعله إليها (و) الأصح أنه قد يكون في (الاشتق) نحو ونادى أصحاب الجنة أي نادى رابعوا ما تناولوا الشياطين أي تلك وقيل لا يكون فيه إلا بالتبعية المصدر أصله فإن كان حقيقة فلا مجاز فيه قلنا الحصر ممنوع (و) الأصح أنه أعنى المجاز في الأفراد قد يكون في (الحرف) بالذات نحو فهل ترى لهم من باقية أي مازى وبالتبعية لمتعلقه ولا يكون إلا في الاستعارة نحو فالتقطه آل فرعون الآية شبه فيها تراب العداوة والحزن على الانقطاع بتراب عاتيه الغائبة عليه وهي المحبة والتبني ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للادلة على تراب العلة الغائبة التي هي المشبه بغير الاستعارة أصالة في العلة وعلى هذا القول البيهاقون وقيل لا يكون فيه إلا بالتبعية في التركيب لا في الأفراد وعليه الامام الرازي وقيل لا يكون فيه إلا بالذات ولا بالتبعية لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره فإن ضم إلى ما يبنى ضمه إليه فهو حقيقة أو إلى ما لا يبنى ضمه إليه فجاز مركب قلنا لا نسلم الشق الثاني بل الضم فيه قرينة مجاز الأفراد كقوله تعالى ولا صليكنكم في جذوع النخل أي عليها (لا) في (العلم) أي لا يكون المجاز فيه على الأصح لأنه إن كان مستحجلا أي لم يسبق له وضع كسعاد أو منقول لغير مناسبة كفضل فواضح أو لمناسبة كمن سعى ابنه عمارك لما ظنه فيه من البركة فطبعة الاطلاق عند زوالها ولأن العلم وضع للفرق بين الدنوات فلو تجوز فيه بطل هذا الغرض وقيل يكون فيه إن لم يحل فيه الصفة كالحارث إذ لا يراد منه الصفة وقد كان قبل العلمية موضوعا لها وهذا خلاف في التسمية وعدمها أولى لأن وضع العلم شخصي ووضع المجاز نوعي ولأن العلم عندنا أكثر لاحقية ولا مجاز وفيه كلام ذكرته في الحاشية أوائل مباحث الحليقة والمجاز (و) الأصح (أنه يشترط مع في نوعه) أي المجاز فلا تجوز في نوع منه كالسبب للسبب إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظروا إليها فيكني السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وخرج بنوعه شخص فلا يشترط السماع فيه إجماعا بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملته العرب فيها (ويعرف) المجاز أي معناه أولفظه (بتبادر غيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة) بخلاف الحقيقة فانها تعرف بالتبادر بلا قرينة (وصحة النقي) للمعنى الحقيقي في الواقع كما في قوله للبايد هذا حمار فانه يصح نقي الحمار عنه (وعدم لزوم الاطراد) فيما يدل عليه بأن لا يطرد كما في واسئل الزرية أي أهله ولا يقال واسئل البساط أي أهله أو يطرد لا لزوما كما في الأسد للرجل لشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير لزوم لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقي فيلزم الراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته لا تنفاه التعبير الحقيقي بغيرها (وجمعه) أي جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف) صيغة (جمع الحقيقة) كالآدم بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر كذا في الأصول وغيره وفيه اعتراض بنسبه في الحاشية (والترام تقييده) أي اللفظ الدال عليه كجناح الذئ إلى ابن الجانب ونار الحرب أي شدتها بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يقيده من غير التزام كالعين الجارية بظاهر ذلك أن إطلاق الجناح على ابن الجانب والنار على الشدة مجاز أفراد وأن

وما بالفعل على ما بالقوة
والأصح أنه يكون في
الاستناد والاشتق
والحرف لا العلم وأنه
يشترط مع في نوعه
ويعرف بتبادر غيره
لولا القرينة وصحة النقي
وعدم لزوم الاطراد
وجمعه على خلاف
جمع الحقيقة والتزام
تقييده

الإضافة فيما قرينة له وأن التزامها علامة تميزه عن الحقيقة والظاهر أنه استعارة تحليلية كأظهار النية كما بينته في الحاشية (وتوقفه) في إطلاق اللفظ عليه (على السمي الآخر) الحقيقي ويسمى هذا بالمشاكاة وهي التعبير عن الشيء بألفظ غيره لوقوعه في محته تحقيقا نحو ومكروا ومكر الله أي جازاهم على مكروهم حيث تواطأوا على قتل عيسى عليه الصلاة والسلام أو تقديرنا نحو أفامنوا مكر الله فأطلاق السكر على الجزاء على مكروهم متوقف على وجوده تحقيقا أو تقديرا (والإطلاق) اللفظ (على المستحيل) نحو واستل القرية فأطلاق السؤل عليها مستحيل لأنها الأبنية المتحدة وإنما السؤل أهاليا.

[مسئلة : العرب] بتشديد الراء (لفظ غير علم استعملته العرب فيها) أي في معنى (وضع له في غير لغتهم) خرج به الحقيقة والجاز البيان فإن كلا منهما استعملته العرب فيها وضع له في لغتهم (والأصح أنه) أي العرب (ليس في القرآن) ولا لاشتمل على غير عربى فلا يكون كراهه عربيا وقد قال تعالى - إنا أنزلناه قرآنا عربيا - وقيل إنه فيه كاستحقاق فارسية للديباج والمناظر وقسطاس رومية لميزان ومشكاة هندية أو حبشية للسكرات التي لاتنفذ . قلنا هذه الألفاظ ونحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالأبواب والتنبؤ وأما العالم الأعجمي الذى استعملته العرب كإبراهيم وإسماعيل وعزرائيل فلا يسمى معربا بل هو من توافيق اللاتين مطلقا أو أعجمي إن وقع في غير القرآن فقط وإنما منع من الصرف على الأول لأصالة وضعه في العجمة وهذا المسمى عليه الأصل هنا وكلامه في شرح المختصر يقتضى أنه يسمى معربا وبما قررت علم أن للعرب أعجمي الأصل وقيل إن العرب واسطة بين العجمي والعربي ويشبه أن لاخلاف بأن يقال الأول نظر إلى أصله والثاني إلى حالته الراهنة .

[مسئلة : اللفظ] المستعمل في معنى إما (حقيقة) فقط كالأسد للحيوان الفرس (أو مجاز) فقط كالأسد للرجل الشجاع (أوها) أى حقيقة ومجاز (باعتبارين) كأن وضع لفظه لعنى عام ثم خصه الشرع أو العرف العام أو الخاص بنوع منه كالصوم في إغاة الامساك خصه الشرع بالامساك المعروف والعبادة في اللغة لكل ما يدب على الأرض خصها العرف العام بذات الحوافر والخاص كاهل العراق بالفرس فاستعماله بالعام حقيقة لغوية مجاز شرعى أو عرفى وفى الخاص بالعكس ويتبع كونه حقيقة ومجازا باعتبار واحد للتناق بين الوضع أولا وثانيا (وها) أى الحقيقة والمجاز (متفقين) عن اللفظ (قيل الاستعمال) لأنه مأخوذ في أحدهما فإذا اتفق اتفقا (ثم هو) أى اللفظ (محمول على عرف الخطاب) بكسر الطاء الشارح أو أهل العرف أو الأمة (أنى) خطاب (الشرع) المحمول عليه اللغى (الشرعى) لأنه عرف الشرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات وإذا لم يكن معنى شرعى أو كان وصرف عنه صارف (و) المحمول عليه اللغى (العرفى) العام أى الذى يتعارفه جميع الناس أو الخاص بقوم لأن الظاهر إرادته لتبادره إلى الأذهان (و) إذا لم يكن معنى عرفى أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه اللغى (العرفى) (القوى) في الأصح (لعمريه حينئذ فعمل أن ماله مع اللغى الشرعى معنى عرفى أو معنى لغوى أوها يحمل أولا على الشرعى وأن ماله معنى عرفى ومعنى لغوى يحمل أولا على العرفى وقيل فيها معنى شرعى ومعنى لغوى محمله في الإثبات الشرعى وفق ما مر فى انتهى قيل اللفظ يحمل إذ لا يمكن محمله على الشرعى لوجود النهى ولا على اللغوى لأن النهى بعث لبيان الشرعيات وقيل محمله اللغوى لتعدد الشرعى بالهوى قلنا الإراد بالشرعى ما يسمى شرعا بذلك الاسم مهيجا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد (والأصح أنه إذا تعارض) في عرف (مجاز راجح وحقيقة مرجوحة) بأن غلب استعمالها عليها (تساويا) لرجحان كل منهما من وجه وقيل الحقيقة أولى بالجل لأصالتها وقيل المجاز أولى لأغلبته فلو حاقب لا يشرب من هذا الثور ولم يشربا فالحقيقة للتعاودة السكر منه بفيه والمجاز التال الشرب مما

وتوقفه على السمي
الآخر والإطلاق على
السحيل
مسئلة

العرب لفظ غير علم
استعملته العرب فيها
وضع له في غير لغتهم
والأصح أنه ليس في
القرآن .

مسئلة
اللفظ حقيقة أو مجاز
وها باعتبارين وها
متفقين قبل الاستعمال
ثم هو محمول على عرف
الخطب فى الشرع
الشرعى فالعرفى
فلا نسوى في الأصح
والأصح أنه إذا تعارض
مجاز راجح وحقيقة
مرجوحة تساويا

ينصرف منه كإنما حدث بكل منهما على الأول كما جزم به في الروضة كأصلها إجمالا للفظ في حقيقةه
 ومجازه وبالسكرو دون الشرب بما يعترف به على الثاني وبالعكس على الثالث فتعيرى بالتساوى أولى من
 تعيريه بالجميل للتعنى أنه لا يبحث بواحد منهما على الأول فإن هجرت الحقيقة قدم المجاز اتفاقا كن
 حاف لا يأكل من هذه النخلة فيجث بحرهما دون خشبها حيث لازمة وإن تساوى قدمت الحقيقة اتفاقا
 كما لو كانت غابا (و) الأصح (أن ثبوت حكم) بدليل كالاجماع (يكن كونه) أى الحكم (مرادا من
 خطاب) له حقيقة ومجاز (لكن) الخطاب في ذلك المراد يكون (عجازا لا يدل) ذلك الثبوت (على أنه)
 أى الحكم هو (المراد منه) أى من الخطاب (فيبقى الخطاب على حقيقةه) لعدم الصارف عنها وقال جماعة
 إنه يدل عليه لا يبقى الخطاب على حقيقةه إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثاله وجوب التبعيم على
 الجماع الفائد للاء إجماعا يمكن كونه مرادا من آية أولاستم النساء على وجه المجاز في الملازمة لأنها
 حقيقة الجس باليد مجاز في الجماع فقالوا المراد الجماع فتكون الآية مستند الاجماع إذ لا مستند غيرها إلا
 أنه كرفلا يدل على أن المس ينقض الموضوع قلنا يجوز أن يكون السند غيرها واستثنى عن ذكره بذكر
 الاجماع فالس فيها على حقيقةه فتدل على نقضه الموضوع وإن قامت قرينة على الآية على زيادة الجماع أيضا فتدل
 على مسئلة الاجماع أيضا كما قاله الشافعى فيها بناء على الأصح أنه يصح أن يراد باللفظ حقيقةه ومجازه معا
 [مسئلة : اللفظان استعمل في معناه الحقيقي] لاندائه بل (لانتقال) منه (إلى لازمه وهو) (كناية)
 نحو زيد طويل النجاد مرادا به طويل إقامة إذ طولها لازم لطول النجاد أى حرائل السيف قال
 في التلويح فيصيح الكلام وإن لم يكن له تبادل وإن استحال المعنى الحقيقي كفى في تعالى - والسموات
 مطويات يمينه وقوله - الرحمن على العرش استوى - وخروج باسمه المعنى في معناه الحقيقي المجاز وبما بعده
 الحقيقة الصريحة والتعريض (فهى) أى الكناية (حقيقة) غير صريحة كما أشعر به كلام صاحب
 التلويح وصرح به السكاكى وغيره ومنهم السعد التفتازانى والفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز
 أن المعنى الحقيقي فيها يراد لاندائه كما مر في الجمع المذكور أراد لاندائه نعم قد يراد المعنى الحقيقي لاندائه فيها عند
 السكاكى كقولك أذنبى فستعرف وأنت زبد الخطاب وغيره من التلويح لأن ذلك كلام دال على معنى
 يقصده تهديد الخطاب بسبب الأذى ويزم منه تهديد كل مؤذ قد أراد به تهديدها فانيه أراد المعنى
 الحقيقي لاندائه فيها فافترق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز أن المعنى الحقيقي فيها أراد لاندائه ولا قال في
 الجمع المذكور لم يراد لانتقال ولا حاجة لقول الأصل فإن لم يراد المعنى الجماع لم يمتد تعريف المجاز (أو)
 استعمل في معناه (مطاة) أى الحقيقي والمجازى والسكاكى (التلويح غير معناه) هو (تعريض) كفى قوله
 تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا نسب الفعل إلى كبير الأنصام المتخذة ألهة
 كأنه غضب أن تعبد الأصنام معه والتعبد بذلك التلويح لقومه العابدن لها بأنها أنصام تكون ألهة لهم
 إذا نظروا بعقولهم لمواجز كبيرها عن ذلك الفعل أى كسر صغارها فاضلاع غير والاله لا يكون عاجزا
 وسمى ذلك تعريضا لفهم المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (فهو) أى التعريض ثلاثة أقسام (حقة) ومجاز
 وكناية (أما صرح بها السكاكى) الأصل جرى على أنه حقيقة أبدا وما ذكر من أنه حقيقة ومجاز وكناية
 هو بالنسبة للمعنى الحق أو المجازى أو السكاكى أما بالنسبة للمعنى التعريض فله بقده اللفظ وإنما أفاده سياق
 الكلام وتعريف الكناية والتعريض بما ذكر مأخوذ من البيهاتين وهما مقابلان للصرح وأما عند
 الأصوليين والتكاية فالسكاكية ما احتمل المراد وغيره كأنه خلية في الطلاق والتعريض ما ليس صريحا
 ولا كناية كقولهم في باب القذف يابن الحلال وفائدة تسمية الكناية حقيقة التعريض حقيقة ومجازا
 مع علمهما من تعريض الحقيقة والمجاز دفع توهم أنهما إسميان بذلك مع أن بعضهم خالف في الكناية .

وأن ثبوت حكم يمكن
 كونه مرادا من خطاب
 لكن مجازا لا يدل
 على أنه المراد منه فيبقى
 الخطاب على حقيقةه .

مسئلة

اللفظ إن استعمل في
 معناه الحقيقي للانتقال
 إلى لازمه فكناية
 فهى حقيقة أو مطلقا
 للتلويح بغير معناه
 تعريض فهو حقيقة
 مجاز وكناية

[الحروف]

أى هذا مبحث الحروف التى يحتاج الفقيه إلى معرفتها، وذكركمها أسماء فى التعبير بها لتقليب
 الأكثر على المشهور أعضاها (إذن) من نواصب المضارع (لجواب والجزاء) قيل دائما وقيل
 غالبا) وقد تنحصر للجواب فإذا قلت إن قال أنزورك إذن أكرمك فقد أجبتك وجعلت إكراك
 له جزءا لزيارته أى إن زرتنى أكرمك وإذا قلت إن قال أجبك إذن أصدقك فقد أجبتك فقط
 على القول الثانى ومدخول إذن فيه مرفوع لا تنفاد استقباله المشرط فى نصها ويتكلف لأول فى
 جعل هذا مثلا للجزاء أيضا أى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وسيأتى عندها من مسالك
 العلة لأن الشرط علة للجزاء (و) الثانى (إن) بكسر الهمزة وسكون النون (لشرط) وهو تابعى أمر
 على آخر نحو إن ينهوا يغفر لهم ما قد ساء (ولأننى) نحو إن الكافرون إلا فى غرور إن أردنا إلا
 الحسنى أى ما (وللتوكيد) وهى الزائدة نحو ما إن زيد قائم ما إن رأيت زيدا (و) الثالث (أو) من
 حروف العطف (لشك) من التثبوت نحو قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم ونحو ما نرى أسلم وأبدع وقول
 الحريرى إنه يافيه بالتقريب رده ابن هشام كما بينته فى الحاشية (وللإيهام) على السامع نحو أنا ما أمرنا
 ليلا أو نهرا (وللتخيير) بين التعاطفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خذ من مالى درهم أو دينارا أم جاز
 نحو جالس العلماء أو الزهاد وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الأول وسما الثانى بالإباحة وقال
 الزركشى الظاهر أنهما قيم واحد لأن حقيقة الإباحة التخيير وإنما امتنع فى خذ درهم أو دينارا للقرينة
 العرفية لأن مدلول اللفظ كما أن الجمع بين العلماء والزهاد وصف كاللا تنص (ولما طوى الجمع) كالواو ونحو:

وقد زعمت لى بنى فاجر انفسى نقاها أو عليها فجورها

أى وعليها (وللتقسيم) نحو السكامة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة إلى الثلاثة تقسيم السكى إلى
 جزئياته فتصدق على كل منها ونحو السكتين جنس خل أو ماء أو عسل تقسيمه إلى الثلاثة تقسيم السك
 إلى أجزائه فلا يصدق على كل منها (وبمعنى إلى) المساوية لإلا فتنبض المضارع بأن مضرة نحو
 لأنزمتك أو تقضى حتى أى إلى أن تقضى به (وللإضراب) كبل نحو وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون
 أى بل يزيدون أخبر عنهم أولا بأنهم مائة ألف نظرا لفاظ الناس مع علمه تعالى بأنهم يزيدون
 عليها ثم أخبر عنهم ثانيا بأنهم يزيدون نظرا للواقع ضاربا عن غلط الناس وما ذكر من أن أو
 لاند كورات هو مذهب للتأخرين وأما مذهب المتقدمين فهى لأحد الشئيين أو الأشياء وغيره إنما
 يفهم بالقراءن وقال ابن هشام والسعد التفتازانى إنه التحقيق (و) الرابع (أى بالفتح) للهمزة
 (والتخفيف) للياء (للتفسير) إما مفرد نحو عندى عسجد أى ذهب وهو بدل أو عطف بيان أو بجملة نحو:
 وترمىنى بالطرف أى أنت مذهب وتقليبى لكن ليك لا ألقى

فأنت مذهب تفسير لما قبله إذ معناه تنظر فى إلى نظر مضرب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب واسم لكن
 ضمير الشأن وغيرها الجملة بعده وقدم مفعول ألقى للاختصاص أى لأنزرك بخلاف غيرك (ولنداء
 البعيد) حسا أو حكما (فى الأصح) فإن نودى بها القريب فجاز وقيل هو لنداء القريب نحو أى رب
 وهو قريب قال تعالى فاقى قريب وقيل لنداء التوسط والرجوع من زيادى (و) الخامس أى بالفتح
 و (بالتشديد) اسم (لشرط) نحو أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على (وللإستفهام) نحو أيكم زادته
 هذه أيما وتأتى (موصولة) نحو لنزعن من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد (ودالة على كمال)
 بأن تكون صفة لشكرة أو حالا من معرفة نحو مريت برجل أى رجل أى كمال فى صفات الرجولية
 وممرت يزيد أى رجل أى كمال فى صفات الرجولية (موصولة لنداء ما فيه آل) نحو أيها الإنسان أما أى

الحروف

إذن للجواب والجزاء
 قيل دائما وقيل غالبا.
 وإن للشرط وللنفي
 وللتوكيد ، وللشك
 وللإيهام وللتخيير
 ولما طوى الجمع وللتقسيم
 وبمعنى إلى وللإضراب
 وبمعنى بالفتح والتخفيف
 للتفسير ولنداء البعيد
 فى الأصح وبالتشديد
 للشرط وللإستفهام
 موصولة ودالة على كمال
 وموصولة لنداء ما فيه آل

بالكسر وسكون اليا مغرف جواب بمعنى نعم ولا يجاب بها إلا مع القسم نحو ويستنبئوك أمحق هو قل أي وربي وتركت أكلة احتياج الفقيه إليها (و) السادس (إذ) اسم (للأضي طرفا) وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا أي رقت إخراجهم له (ومفعولاه) على قول الأخشن: غيره إنها تخرج عن الظرفية نحو وإذا كانوا إذ كنتم قليلا فكثرتكم أي اذكروا حالتكم هذه (و بدلأ منه) أي من المفعول به نحو اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء الآية أي اذكروا النعمة التي هي الجبل المذكور (ومضافا إليها اسم زمان) نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ونحو يومئذ (وكذا للمستقبل) ظرفا في الأصح نحو سوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم وقيل ليست للمستقبل واستعمالها فيه في هذه الآية لتحقق وقوعه كالأضي مثل أتى أمر الله (وللتعجيل حرفا) في الأصح كلام التعجيل وقيل ظرفا بمعنى وقت والتعجيل مستفاد من قوة الكلام نحو حضرت العبد إذ أساء أي لاسأته أو وقت إساءته وظاهر أن الإساءة علة للضرب (وللفاجأة) بأن يكون بعد بينا أو بينا (كذلك) أي حرفا (في الأصح) وقيل ظرف كان وقيل ظرف زمان نحو بينا أو بينا أنا واقف إذ جاء زيد أي فاجأ مجيئه وقوف أو مكانه أو زمانه وقيل ليست للفاجأة وهي في ذلك ونحو زائدة للاغتناء عنها كما تركها منه كثير من العرب فتولى في الأصح إرجع إلى الثلاثة قبله وتصحيح الحرفية في الثانية مع ذكرها في الأخيرة بتولى كذلك من زبادى ومعنى للفاجأة كما قال ابن الحاجب حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية (و) السابع (إذا المفاجأة) بأن تكون بين الجملتين ثابتهما اسمية (حرفا في الأصح) لأن المفاجأة معنى من الداني كالاستفهام والتنى والأصل فيها أن تؤدي بالحروف وقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان نحو خرجت فإذا يدواقف أي فاجأ وقوفه خروجي أو مكانه أو زمانه وهل الفاء فيها زائدة لازمة أو عاطفة أو سببية محضة أقوال (والمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا) فيجاب بما يجاب بالشرط نحو إذا جاء نصر الله الآية وقدا تضمن معنى الشرط نحو أتيتك إذا أحمر البسرا أي وقت أحمراره (والماضى والحال نادرا) نحو وإذا رأوا تجارة الآية فانها نزلت بعد الرؤية والانفصاض ونحو والليل إذا يعشى إذ غشيانه أي طمسه آثار النهار مقارن له (و) الثامن (الباء للاتصاق) وهو أصل معانها (حقيقة) نحو به داء أي ألقى به (و مجزا) نحو مرت زيد أي ألصقت مبررى بكان يقرب منه المرور إذ المرور لم يلق بزيد (والتعديدية) كالمهزة في تصيير الفاعل مفعولا نحو ذهب الله بنورم نى أذهبه و فرق الزخشرى بينهما بأن الأول أبلغ لأنه يفيد أن الفاعل أخذ النور وأمسكه فربق منه شيء بخلاف الثانى (والتسبية) نحو فكلا أخذنا بذنيه ومنها الاستعانة بأن تدخل الباء على آلة الفعل نحو كتبت القلم فادرجى لها في التسبية كمن مالك أولى من عدها قسما برأسه كما فعله الأصل (والتصاحبة) بأن تكون الباء بمعنى من أو تبنى عنها وعن مصحوبها الحال ولهذا تسمى بالحال نحو قد جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق أوحى (والتأخرية) المسكانية أو الزمانية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناكم بسحر (والتبديلية) بأن يحل محلهما لفظ بدل كقول عمر رضى الله عنه ما يسرنى أن لى بها الدنيا أى بدلها قاله حين استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة فأذن له وقال لا تنسنا يا أختى من دعائك وضمير بها راجع إلى كلمة النبي المذكورة ونحو مصغر لتقريب المنزل (والمعة بلة) وهي الداخلة على الأعواض نحو اشترت فرسا بدرهم ولا تشترها بأبائى غنا قليلا (والمعجوزة) كمن نحو سائل سائل بعذاب واقع أى عنه (والتسلاط) كلى نحو ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار رأى عليه (والتقسيم) نحو والله لأفعلن كذا (والتأنيب) كالى نحو وقد أحسن فى أى إلى وبهضهم ضمن أحسن معنى لطف (والتوكيد) وهي الزائدة مع الفاعل أو المفعول أو البتدأ أو الخبر نحو كنى بالله شهيدا وهزى إليك بجمع النخلة وبحسبك درهم وألبس

وإذا الماضى ظرفا ومفعولا به وبدلأ منه ومضافا إليها اسم زمان وكذا المستقبل وللتعجيل حرفا وللفاجأة كذلك في الأصح وإذا المفاجأة حرفا في الأصح والمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا والماضى والحال نادرا والباء للاتصاق حقيقة ومجزا وللتعديدية والسببية والمصاحبة والظرفية والابدالية والمقابلة والمعجوزة والاستعلاء والتقسيم والتأنيب والتوكيد

الله يكاف عبده . (وكذا للتبعيض) كمن (في الأصح) نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها وقبل
 ليست له يشرب في الآية بمعنى يرى أو يلتذ عجزا والباء سببية (و) التاسع (بل للعطف باضرب)
 أى معه بأن ولها مفرد سواء أوليت موجبا أم غيره ففي اللوجب نحو جاء زيد بل عمرو واضرب
 زيدا بل عمرا انتقل حكم للعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه إلى المعطوف وفي غيره نحو
 ماجاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا تقرر حكم المعطوف عليه وتجعل ضده للمعطوف
 (والاضراب فقط) أى دون العطف بأن ولها جملة وقولى باضرب مع فقط من زيادى وبهما
 علم أن الاضرب أعم من العطف لادمان له بخلاف كلام الأصل . والحاصل أن بل للعطف والاضراب
 إن ولها مفرد والاضراب فقط إن ولها جملة وهى فيه حرف ابتداء لاعاطفة عند الجمهور والاضراب
 بهذا المعنى (إما للابطال) لما وليته نحو يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فاجأى بالحق لاجنون
 به (أو للاتقال من غرض إلى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق الآية فما قبل بل فيها على حاله
 (و) العاشر (بيد) اسم ملازم للنصب والإضافة إلى أن وصلتها (بمعنى غير) نحو إنه كثير المال
 بيد أنه يخيل (و) بمعنى من أجل ومنه خبر أنا أفصح من نطق بالصاد (بيد أى من قریش
 فى الأصح) أى الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالذكر لعمرها على غير
 العرب والمعنى أنا أفصح العرب وقيل أن بيد فيه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه القدم
 وقيل فى الأصح من زيادى (و) الحادى عشر (ثم حرف عطف للتشريك) فى الاعراب
 والحكم (المهله والترتيب) للعزوى والله كرى (فى الأصح) تقول جاء زيد ثم عمرو إذا شارك زيدا
 فى الحبى . وتراخى حبسه عن حبسه وقيل قد تكون زائدة فلا تكون عاطفة فلا تكون لشيء من ذلك
 كقوله تعالى - حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من
 الله إلا إليه ثم تاب عليهم فانها زائدة لأن مدخولها جواب إذا وقيل لانقيد المهله لقول الشاعر :
 كجز از دینی تحت العجا ج جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
 إذ اضطراب المرح يعقب جرى المرح فى الأنابيب وقيل لانقيد الترتيب لقوله تعالى فالينا مرجعهم
 ثم الله شهيد على ما يفهمون إذ شهادة الله متقدمة على المرجع وأجيب عن الأول بأن إذا به مجرد
 الظرف وبأن جوابها مقدر أى تاب عليهم وهم تاب عليهم تأكيد أو معناه استدام التوبة ومعنى
 القدر أنشأها وعن الثانى بأنه توسع فى ثم باقاعها فيه موقع الفاء وعن الثالث بأنها استعملت فيه
 للترتيب الاخبارى وبأنه توسع فيها باقاعها فيه موقع الواو (و) الثانى عشر (حتى لانهاء الغاية
 غالبا) وهى حينئذ لما جارة لاسم صريح نحو سلامى حتى مطلع الفجر أو مؤول من أن والفعل نحو
 لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى إلى رجوعه وأما عاطفة لرفع أودنى نحو مات
 الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى الشاة أو ابتداءية بأن يستأنف بعدها جملة بما يحسمه نحو :
 فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
 أو فعلية نحو مرض فلان حتى لارجهونه (ولاستثناء نادرا) نحو :

ليس العطاء من الفضول سمحة حتى تجود وما لديك قليل
 أى إلا أن تجود وهو استثناء منقضى (وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أى تدخلها (و) الثالث عشر
 (رب حرف فى الأصح) هذان من زيادى وقيل اسم وعلى الوجهين ترد (للتكثير) نحو رب ما يود الذين كفروا
 لو كانوا مسلمين إذ يكثرونهم حتى ذلك يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين (وللتقليل) كقوله
 (قوله الآية) أى وهما لا يعلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا ولهم أعمال من دون ذلك هم يعلمون اه

وكذا للتبعيض فى
 الأصح وبل للعطف
 باضرب والاضراب
 فقط إما للابطال أو
 للاتقال من غرض إلى
 آخر وبيد معنى غير
 وبمعنى من أجل ومنه
 بيد أى من قریش
 فى الأصح وثم حرف
 عطف للتشريك والمهله
 والترتيب فى الأصح .
 وحتى لانهاء الغاية
 غالبا والاستثناء نادرا
 وللتعليل . ورب
 حرف فى الأصح
 للتكثير وللتقليل .

الأرب مولود وإيس له أب وذى ولد لم يلد أبوان
أراد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام واختار ابن مالك أن ورودها للتكثير أكثر (ولا تختص
بأحدهما في الأصح) وقيل تختص بالتكثير فلم يعتد قائله بهذا البيت ونحوه . وقيل تختص بالتقابل
وبره قائله في الآية بأن الكفار تدهشهم أهوال يوم القيامة فلا يفقهون حتى يتنموا ذلك إلا في أحيان
قليلة . وقيل إنها حرف إنشائية لم يوضع لتكثير ولا تقليل وإنما يستفاد ذلك من القرآن واختاره
أبو حيان (و) الرابع عشر (على الأصح أنها قد ترد) بقلة (اسما بمعنى فوق) بأن تدخل عليها
من نحو غدت من على السامع أى من فوقه (و) (تزد بكثرة (حرفا للعلو) حسانحو - كل من عليها
فان - أومعنى نحو - فضانا هضم على بعض - وأما على في نحو توكأت على الله فإلها الرضى من العلو
المجازى (والمصاحبة) كمع نحو - وآتى المال على حبه - أى مع حبه (و) (للمجازة) كمن نحو رضيت عليه
أى عنه (وللتاميل) نحو - وتكبروا الله على ما هداكم - أى لهدايتهم إياكم (وللظرفية) كنى نحو
- ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - أى في وقت غفلتهم ونحو - ماتوا الشايطان على ملك سليمان
أى فزمن من ملكه ونحو اعتسكت على السجدة أى فيه (و) (للاستدراك) كالسكن نحو فلان لا يدخل الجنة
لسوء فعله على أنه لا يأس من رحمة الله أى لسكنه (وللتوكيد) كجزب لا أحلف على بين أى يميناً (و) (بمعنى
الباء) نحو - حقيق على أن لا أقول - (و) (بمعنى (من) نحو - إذا أكلوا على الناس يستوفون -
وهذان من زيادتي . وقيل هى اسم أبدا للدخول حرف الجر - عايبها . وقيل هى حرف أبدا ولا مانع من
دخول حرف جر - على آخر في اللفظ بأن يقدر له مجرور عنحوف (أما على الوافعل) نحو - إن فروع
علا في الأرض ، وأما بعضهم على بعض - فقد استكت على في الأصح أقسام السكامة (و)
الحامس عشر (الفاء العاطفة للترتيب) للمعنى والذكرى (وللتعقيب) في كل شئ ، بحسبه تقول قام
زيد فعمرو إذا أعقب قيامه قيام زيد ودخات البصرة السكوة إذا لم يبق بالبصرة ولا بينهما تزوج
فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة الإمداء الجمل مع لحظة الوطء ومقدمته والترتيب المذكور
أن يكون ما بعد الفاء مرتباً في الذكر دون المعنى على ما قبلها . سواء أكان تفصيلاً له نحو إنا أنشأناهم
إنشاء الآية أم لا نحو - كم قرية أهلكتناها فجاءها - ثانياً أو هم قاتلون - ويسمى الترتيب الاخبارى
(والسببية) ويلزمها التعقيب نحو - فوكزه موسى فقتل عليه - فخرج بالمأطفة الرابطة للجواب فقد
يتراخى عن الشرط نحو إن سلم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط نظراً للظاهر نحو - إن
تعذبهم فأنهم عبادك - (و) (السادس عشر (في الظرفية) نحو - واذكروا لله في أيام معدودات -
واتم عاكفون في المساجد (والمصاحبة) نحو - قال ادخلوا في أمم - أى معهم (وللتاميل) نحو - لمسك
فيا أنضمم فيه - أى لأجله (و) (للعلو) نحو - لأصابتكم في جذوع النخل - أى عايبها قائله الكروميون
وإن مالك وأذكره غيرهم وجعلها الزمخشري وغيره للظرفية المجازية بعمل الجذع طرفاً للمصاوب
لأنه عليه يمكن المظروف من الظرف (وللتوكيد) نحو - وقال اركبوا فيها - وأصله اركبوا
(وللتعويض) عن أخرى محذوفة نحو ضربت فيمن رغبت وأصله ضربت من رغبت فيه

(قوله ضربت الخ) عدل عن تشييل شبيهة في شرح الأصل بزهدة لما قاله في حاشيته من أن
الظاهر أن مفعول زهدت في مثل مقاله منصوب بنزع الخائض فظنه متعدياً وإلا فاعلم أن زهد إنما
يتمدى بى . وقد مثل ابن هشام بضرب فيمن رغبت قال أصله من رغبت فيه هذا إن جعل زهد
بتأنيث الماء كما في القاموس ضد الرغبة فإن جعل بفتحها بمعنى حذر وحرص كان متعدياً فيصح
أشيل به اه شيخنا العلامة محمد الجوهرى فظاهر بذلك وجه عدوله عن تشييل أصله والله أعلم .

(و بمعنى الباء) نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكركم فيه أى يحفظكم
بمعنى يكثركم بسبب هذا العمل بالتواضع وجعلها الزخيرة في هذه الآية للظرفية المجازية مثل ولكم
في التخصيص حياة (و) بمعنى (إلى) نحو فردوا أيديهم في أفواههم أى إليها لبعضها عليها من شدة
الغيظ (و) بمعنى (من) نحو هذا ذراع في الثوب أى منه يعنى فلا يعيبه لقلته (و) السابع عشر
(كى للتعليل) فينصب المضارع بأن مضمره نحو جئتكى أنظرك أى لأن أنظرك (و بمعنى أن الصدرية)
بأن تدخل عليها اللام نحو جئت لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى (و) الثامن عشر (كل اسم
لاستغراق أفراد) المضاف إليه (المعرف المجموع) نحو كل العبيد جاءوا كل الدرهم صرف (و) لاستغراق
(أجزاء) المضاف إليه (المعرف المفرد) نحو كل زيد أو الرجل حسن أى كل أجزاءه (و) التاسع عشر
(اللام) بقيد زدت بقولى (الجاره) وهى مكسورة مع كل ظاهر نحو زيد لإلحاق المستغاث فتفتح نحو
ياقه ومفتوحة مع كل ضمير نحو لانا لإلحاق ياه المتكلم فكسورة (للتعليل) نحو وأزنا إليك الله كرم
لتبيين للناس أى لأجل أن تبين لهم (وللاستحقاق) نحو النار للكافرين أى عذابها مستحق لهم
(والاختصاص) نحو الجنة للمؤمنين أى نعيمها مختص بهم (وللاك) نحو لله مافى السموات ومافى الأرض
والمال لزيد (والصبرورة) أى العاقبة نحو فالتلطة آل فرعون ليكون لهم عدواً وخزناً فهذا عاقبة
التقاطعه لاعتلته إذ هى تذيبه (والتمايل) نحو وهبت له نوبا أى ملكته إياه (وشبهه) أى التمايل
نحو والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة (ولتوكيد النفي)
نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فهمى فى هذا ونحوه لتوكيد نفي الخبر الداخلة عليه لأنصوب
فيه المضارع بأن مضمره (والتعدي) نحو ما أضرب زيدا لعمرى فضرب صار بقصد التعجب به
لازماً يتعدى إلى فاعله بالعمرة وإلى مفعوله باللام (وللتوكيد) وهى الزائدة كأن تاتى لتقوية عامل
ضعف بالتأخير نحو إن كنتم لارءى تعبرون أو لكونه فرعا فى العمل نحو إن ربك لفعال لما يدبوا به
فعال ما (و بمعنى إلى) نحو فسقناه بله ميت أى إليه (و) بمعنى (على) نحو يخرجن للأذقان سجدا
أى عليها (و) بمعنى (فى) نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه (و) بمعنى (عند)
نحو ياليتنى قدمت لحياتى أى عندها (و) بمعنى (بعد) نحو أقم الصلاة لادارك الشمس أى بعده
وجعل الزخيرة اللام فى هذه الآية للتوكيد فتكون بمعنى عند (و) بمعنى (من) نحو سمعت
له صراخا أى منه (و) بمعنى (عن) نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أى عنهم لو كان أى
الإيمان خبرا ماسبقونا إليه ولو كانت اللام فى هذه الآية للتباين لقل ماسبقونا وخرج بالجاره
الجازمة نحو لينفى ذبوعه من سمته وغير العاملة كلاما لابتداء نحو لآتم أشد رهبة ، واعلم أن دلالة

(قوله وللتوكيد) أى تقوية تعلق العامل بعموله وهذا غير توكيد النفي المتقدم باللام المسماة عندهم
بلام المجرود وإضمار أن بعدها واجب بشروط ضمنها بيتا وذكرنا أقسام أن باعتبار وجوب
الإضمار كما هنا وجوب الاظهار وجواز الأمرين تنبها للقاعدة فقلت :

وإضمار أن قبل المضارع أوجبوا إذا ما نلت لام المجرود لدى العرب
بشروط مضى المكون منى ما ولم بلا نقض وأسنده لفاعل ذى النصب
وأظهر وجوبا بسين لام وحرف وفيما سوى هذين خبر وقل حنى
اه من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وغير العاملة) أنهاها صاحب المعنى إلى سبعة أنواع
وجمعها فى بيتين فقلت :

و بمعنى الباء وإلى ومن
وكى للتعليل و بمعنى أن
المصدرية وكل اسم
لاستغراق أفراد المتكسر
والمعرف المجموع
وأجزاء المعرفة
المفرد واللام الجارة
للتعليل ولاستحقاق
والاختصاص وللك
والصبرورة وللتمايل
وشبهه ولتوكيد النفي
والتعدي وللتوكيد
و بمعنى إلى وعلى وفى
وعند وبعد ومن
وعن •

حرف على معنى حرف آخر مذهب السكوفيين أما البصريون فقالوا عندهم على تضمين الفعل المتعاقب به ذلك الحرف ما يصح معه معنى ذلك الحرف على الحقيقة لأن التصريف عندهم في الفعل أسهل منه في الحرف (و) العثرون (لولا) ومثلها لوما (حرف معناه في) دخوله على (الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) نحو لولا ز يدأى موجوداً هنتك امتنعت الإهانة لوجود ز يدفز بد الشرط وهو مبتدأ مخبر عن الخبر لوما (وق) دخوله على الجملة (المضارعية التحضيض) أى الطلب بحث نحو لولا تستغفرون الله أى استغفروه ولا بد (والعرض) من ز يادنى وهو طلب بلين نحو لولا أخرنى أى تؤخرنى إلى أجل قريب (و) دخوله على الجملة (الماضية التوبيخ) نحو لولا جاءه وأعليه بأر بعة شهداء وبجهم الله على عدم الحجى بالشهادة بما قالوه من الإنك وهو في الحقيقة محل التوبيخ (ولتد للثني والاستفهام في الأصح) وقبل ترد للثني كآية فلولا كانت قرية آمنت أى فما آمنت قرية أى أهلها عند مجيئ العذاب فنفعها بإيمانها بالإقوم يونس وردت بأنها في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيئ العذاب وكأنه قيل فلولا آمنت قرى يقبل نفعها بالإيمان والاستثناء حيث منقطع وقيل ترد للاستفهام كقوله تعالى لولا أنزل عليه ملك وردت بأنها فيه التحضيض أى هلا أنزل به من ينزل وقول ولا للاستفهام من ز يادنى (و) الحادى والعشرون (لو شرط) أى حرفه (للماضى كثيراً) نحو لوجاء ز بدلاً كرمته وللمستقبل قليلاً نحو وليخش الذين لو تركوا من خافهم ذر بضعاً فافخاوا عليهم أى إذ تركوا ونحو أحسن ز يدولأساء أى وإن أساء (ثم قيل) في معناها على الأول (هى لجرد الـ بط) للجواب بالشرط كان واستناد ما يأتي من انتفاء ما أو انتفاء الشرط فقط من خارج وقيل لامتناع تأليها واستانازامه ما يليه وهو ما صححه الأصل (والأصح أنها) في الأصل (لا انتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجاً) أى في الخارج مشبعتين أو مشبعتين أو مخلفين فالأقسام أربعة كما وجبتى أكرمك لولم تحببى ما أكرمك لو جئتى ما هنتك لولم تحببى أهنتك فيبقى إلا كرام مثلاً في الأول لا انتفاء للمجيب (وقد ترد لمكسه) أى لا انتفاء شرطها

ولولا حرف معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه وفي المضارعية التحضيض والعرض والماضية التوبيخ ولا ترد للثني والاستفهام في الأصح ولو شرط للماضى كثيراً ثم قيل هى لجرد الـ بط والأصح أنها لا انتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجاً وقد ترد لمكسه

للام في الأعمال سبعة أضرب ضمنها ينشأ على الأحكام أبداً فزاد واجب فوطى عرفن وأشر بعدد وأعجبين باللام اه شيخنا سيدى محمد الجوهرى (قوله فز بد الشرط) فيه أن الشرط جملة لا مفرد إذ هى لتعليق مضمون جملة بضمون جملة أخرى إلا أن يقال ليس مراده بالشرط الاصطلاحى بل المراد أنه معظم الشرط ليكون المحكوم عليه أو أنها تسمية اصطلاحية والشارح تبع فيه غيره اه وفي حاشية العلامة ابن قاسم ما يشير إلى ذلك اه تقرير ج (قوله ثم قيل في معناها على الأول) يعنى كونها شرطاً للماضى وحاصله أنها إما لجرد الـ بط كما يقول الشاوبين أو للـ بط مع الدلالة على امتناع تأليها لامتناع شرطها أو للعلم بامتناع شرطها بسبب العلم بامتناع تأليها أو لثبوت التالى من غير اعتبار زمان كما في قوله لولم يخف الله لمبعض وهذه الثلاثة على الترتيب في الكثرة فأولها أكثر ثم الذى يليه ثم الذى يليه كما أفاده السيد في حواشى المطول وقيل هى لامتناع شرطها واستانازامه لتأليها وهذا رأى السبكي وتبعه ولده في جمع الجوامع وقد رجع عنه في منع الموانع وقال بقول الجمهور وقد أشرت إلى محصل ذلك فقلت :
 او حرف شرط في ماضى جردا أو بامتناع لامتناع شرطها
 وقد ترد للعلم بامتناعه للعلم بامتناع تالى في التهى
 وقد تكون لثبوت تأليها بلا اعتبار زمن في فهمها
 وقيل لا بل لامتناع شرطها في الماض واستانازامه تأليها
 اه شيخنا محمد الجوهرى (قوله وهو ما صححه الأصل) وقد أشرت له في بيت وقلت :
 لو في الماضى لامتناع شرطها مستانازام ثبوت تأليها

الاعراض عن الشيء فكيف يتصور وجوده منهم عند عدم إسماعهم الشيء قلت بل إسماعهم الشيء وإلا فلا تكليف والذين إسماعوا إسماعهم الشيء لفهمهم وقد ذكرت في الحاشية ما يؤخذ منه بسبب عدولي عن تصحيح ما صححه الأصل مضامنه قول الجمهور إلى تصحيح لما قالوه من أن فيها منتهى بيان الأكثر والأقل في استعمال لو (و) ترد (لأنني وللتخصيص وللعرض) فينصب المضارع بعدها جوابها لذلك بأن مضمره نحو لو أتيت فتحدثت لو أنما مقطوع لو أنزل عندى فنصب خبراً ومن الأول : فلو أن لنا كرامة فنكون من المؤمنين أى ليت لنا والثلاثة للطلب لكنه في الأول لما لاطمع في وقوعه وفي الثاني بحث وفي الثالث باين كرامة (وللتعليل نحو) خبر النسائي وغيره «ردوا السائل» أى بالاعطاء (ولو بظلف عرق) أى تصدقوا بما تيسر من كثير أوقابل ولو بالغ في الظلف مثلاً فإنه خير من العدم وهو بكسر الهمزة للبقرة والنعيم كالحاف للفرس والحف للجميل وقد بالاحراق أى الشيء كاهو عاداتهم فيه لأن الشيء قد لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا ينفع به بخلاف الشيء قال الزركشى والحق أن التقليل مستفاد بما بعدها لأنما قلت بل الحق أنه كغيره مما ذكر مستفاد منها بواسطة ما بعدها (و) ترد (مصدرية) نحو بوء أحمى لو يعمر وهذا من زيادتي (و) الثاني والعشرون (إن حرف نفى ونصب واستقبال) للمضارع (والأصح أنها لاتنفيذ) مع ذلك (توكيد النفي ولا تأنيده) أقوله تعالى أومس عليه الصلاة والسلام إن تراني ومعلوم أنه كغيره من المؤمنين يراه في الآخرة وقيل يفيد ما كافى قوله تعالى : لن يخفوا ذباباً وقوله : ولن يخاف الله وعده . وأجيب بأن استفادة ذلك في هذين ونحوهما من خارج كافى قوله : ولن يخفوه أبداً وكون أبداً فيه لتوكيد خلاف الظاهر ولا تأنيده قطعاً فيما إذا قيد النفي نحو : فلن أحكام اليوم إنسياً ، ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (و) الأصح (أنها) ترد بواسطة الفعل بعدها (للدعاء) وفقاً لأن عصور وغيره كقوله :
لن ترأوا كذلك ثم لازماً لكم خالداً خلود الجبال
وإن مالك وغيره فنوا ذلك وقالوا لاجبة في البيت لاحتمال أنه خبر وفيه بعد لأن السياق يناسبه (و) الثالث والعشرون (مأزداً اسمياً) إما (موصولة) نحو : ما عندكم ينفد وما عند الله باق ، أى الذى (أو نسكرة ، موصوفة) نحو صررت بما معجب لك أى شئ (وتامة تعجبية) نحو : ما أحسن ولو ونحوهما أداة للتلازم دالة على لزوم الجواب بالشرط غير قصد إلى القطع باتساقهما وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم باتساقه الثانى على العلم باتساقه الأول ضرورة اتساق اللزوم باتساقه اللازم من غير نظر إلى أن عملية اتساق الجواب فى الخارج ما هى لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع الستفيض انتهى من حاشية المصنف بحروفه تقرير م ج هـ (قوله) وقد ذكرت في الحاشية ما يؤخذ منه (الح) أى حيث قال في كتابته على قول الخليل ومرادهم أن اتساق الشرط والجواب هو الأصل فلا ينافيه ما سأتى أمثلة من فقاء الجواب فيها على حاله مع إلغاء الشرط ما نصه أشار به إلى أن هذا القول صحيح نظراً للأصل فلا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أى تضعيف المصنف له بتصحیح ما يمشل الأمرين من تقدم أن لفظ ما صححه تفكيكاً إذ قوله امتناع ما يليه إما يكون باعتبار لو وقوله واستلزامه لتاليه إما يكون بدونه اه وقد تمقيه في الآيات بأن الاستلزام للذكر باعتبار لو أيضاً نعم صح رجوع المصنف عما ذكره في جميع الجوامع إلى قول الجمهور وأيده بما هو مذكور في منع الموانع ولو جعل هذا هو المسوغ لتصحيحه كلام الجمهور للذكر لكن ظاهراً انتهى تقرير العلامة محمد الجوهري (قوله وترد مصدرية) حاصله أن جملة معانيها ستة رقد جمعها في بيت فقات :
شرط وتخصيص تبين مصدر عرض وتقابل معاني لتوافاق

ولأننى وللتخصيص
والعرض وللتعليل
نحو : ولو بظلف
عرق ، ومصدرية ولو
حرف نفي ونصب
واستقبال والأصح
أنها لاتنفيذ توكيد
النفي ولا تأنيده وأنها
للدعاء وما ترد اسمياً
موصولة أو نسكرة
موصوفة وتامة
تعجبية

زيداً فأنكره تعجبية مبتدأ وما بعده أخيره وسرّغ الأبتداء بها التعجب (وتمييزية) وهي اللاحقة لنعم
و بئس نحو إن تبدوا الصدقات فنعما هي فأنكره منصوبة على التمييز أي نعم شيئاً أي إيداًوها (ومبالغة)
بفتح اللام وهي المبالغة في الاخبار عن أحدباً كشارفعل كالكتابة نحو إن زيداً ما أن يكتب أي إنه من
أمر كتابة أي مخلوق من أمر هو الكتابة فأنكره بمعنى شيء * للمبالغة وأن وصلها في موضع جر بلام من
جفل لكثرة كتابته كأنه خلق منها كافي قوله - خاق الإنسان من مجل - (واستفهامية) تخوفاً خطبكم
أي شأنكم (وشرطية زمانية) تخوفوا استقاموا لكم فاستقيموا المهم أي استقيموا المهمدة استقامتم لكم
(وغير زمانية) تخوفوا فاعلوا من خير بعله الله وقولاً وعيزية ومبالغة من زيادتي فيما لا أكثر وقول
تامة أولى من قوله لا تعجبوا فادبه أن الوصوفة ناقصة وأن التعجبية والعطوفات عليها تامة وأنا صرحوا به
في التعجبية وتأليها فقط انظروا تمامها لتجدها عن معنى الحرف (و) ترد (حرفاً مصدرية لذلك) أي
زمانية تخوفاتوا الله ما استطعتم أي مدة استطاعتمكم وغير زمانية تخوفتوا بما يستقيم أي بفسادكم
(وإثباتية) عاملة نحو ما هذا بشراً وغير عاملة تخوفوا متفقون بالإثبات وجه الله (وزائدة كافة) عن عمل
الرفع نحو قوما يديروا المال أو الرفع وانصب نحو إنا لله واحداً والجر نحو ر بما دام الوصال (وغير كافة)
عوضاً نحو فعل هذا إمالاً أي إن كنت لا تفعل غيره فاعرض عن كنت أدغم فيها التثنية للتعجب وحذف
النفى العلم به وغير عوض للتأكيد نحو فبارحمه من الله انتلهم وأصله فبرحمه (و) الرابع والعشرون (من)
بكسر الليم (لا ابتداء النائية) بمعنى السلافة من مكان نحو من السجدة الحرام وزمان نحو من أول يوم وغيرها
نحو إنا من سليمان (غالباً) أي ورودها لهذا المعنى أكثر منه لغيره (ولاتهاها) أي النائية نحو قربت منه
أي إليه (وللتبعية) نحو حق تفتقوا ما تحبون أي بعضه (وللتبيين) بأن يصح حمل مدخولها على أنهم
قبلها نحو ما نسخ من آية فاجتنبوا الرجس من الأوثان كأن في الأول ما نسخة آية وفي الثاني الرجس
الأوثان (وللتعاطيل) نحو يجادلون أصابعهم في آذانهم من الصواني أي لأجلها الصاعقة الصيحة التي يموت
من يسمعها أو يفتنى عاينه (وللبديل) نحو أروضهم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلها (والتنصيص العموم)
وهي الداخلة على نكرة لا تخص بالتفني نحو ما في الدار من رجل فهو بدون من ظهر في العموم بمحمل لنفي
الواحد فقط وبما يتعين النفي الجنس (ولتوكيده) أي تنصيص العموم وهي الداخلة على نكرة تخص بالنفي
نحو ما في الدار من أحد وهذا من زيادتي (وللفصل) بالمحالة أي للتمييز بأن تدخل على ثاني المتضادين نحو
والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ولا ين هشام فيه نظرد كونه في الحاشية مع جوابه
(و بمعنى الباء) نحو ينظرون من طرف خفي أي به (و) بمعنى (عن) نحو قد كسنا في غفلة من هذا أي عنه
(و) بمعنى (في) نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي فيه ونحو أروني ما خلقوا من الأرض أي فيها (و)
بمعنى (عند) نحو إن تفتني عنهم أموالهم وأولادهم من الله شيئاً أي عنده (و) بمعنى (على) نحو ونصرناه
من القوم أي عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى منعناه (و) الخامس والعشرون (من) بفتح الليم (موصولة)
نحو والله يسجد من في السموات والأرض (أو نكرة موصوفة) كورث بن معجبك أي بإسنان (وتامة)
أه من إملاء شيخنا السيد محمد الجوهري (قوله ذكرته في الحاشية) أي حيث قال فيها ما نصه
قوله والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب . نقله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال
وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ما ز وميز بمعنى فصل والعلمصة توجب تمييزاً والظاهر
أن من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن . ويجاب بأن هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين أيضاً
غايته أنه مستفاد من العامل ذاتاً ومنها بواسطة لأن الحرف لا يفيد بنفسه ومثل الشارح بالآيتين
إشارة إلى أن من تفيد الوصل بواسطة معنى العامل كافي الأول وبلفظه كافي الثاني أه بحروفه .

وتمييزية ومبالغة
واستفهامية وشرطية
زمانية وغير زمانية
وحرفاً مصدرية لذلك
ونافية وزائدة كافة
وغير كافة . ومن
لا ابتداء الغاية غالباً
ولاتهاها وللتبعية
وللتبيين وللتعاطيل
وللبديل ولتنصيص
العموم ولتوكيده
وللفصل وبمعنى الباء
وعن وفي وعند وعلى
ومن موصولة أو نكرة
موصوفة وتامة

شرطية) تخوم بعمل سودا يجوز به (واستفهامية) تخوفن ربك يا موسى (وتمييزية) كقول الشاعر
 * ونم من هو في سر وإعلان * ففاعل نم مستتر ومن تمييز بمعنى رجلا وقوله هو مخصوص
 بالمدح وهو راجع إلى بشر بن مروان في البيت قبله وفي سر متعلق بنم وهذا مذهب أبي علي الفارسي
 وأما غيره فنفي ذلك وقال من موصولة فاعل نم وقوله هو راجع إليها مبتدأ أخبره وهو محذوف راجع
 إلى بشر يتعلق به في سر لضمته معنى الفعل كما يظهر والجملة صلة من والمخصوص بالمدح محذوف
 أي هو وهو راجع إلى بشر أيضا والتقدير نعم الذي هو المشهور في السر والعالية بشر وفيه تكاف
 وتعميري بما ذكر في الأقسام للذكورة أولى مما عبر به لافتادته أن الشرطية والاستفهامية نكرتان تامتان
 (و) السادس والعشرون (هل لطلب التصديق كثيرا) إيجابا أو سلبا خلافا للأصل في تقديره تبعاً
 لابن هشام بالإيجاب سرى إليهما ذلك من أن هل لا تدخل على منق فيقال في جواب هل قام زيد
 مثلاً نعم أولاً وإن لم تدخل على منق لإدخال هل لم يقم زيد (و) لطلب (التصديق قليلا) خلافا للأصل
 في منع مجزئها بخلاف المهمة تأتي لكل منهما كثيراً وتدخل على النفي فتخرج عن الاستفهام إلى التقرير
 وهو محل الخطاب على الإقرار بما بعد النفي نحو ألم تشر لك صدرك فيجاب ببلى وقد تبقى على الاستفهام
 كقوله لمن قال لم أفعل كذا ألم تفعله أي أحق انتفاء فعلك له فيجاب بنعم أولاً . ومنه قوله :
 ألا اصطبار أسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

فجاب بمعنى منهما (و) السابع والعشرون (الواو) بقيد زدت بقول (العاطفة لمطلق الجمع) بين
 المعطوفين في الحكم (في الأصح) لأنها تستعمل في الجمع مع غيرهما نحو جاء زيد وعمر وإذ جاء معه أو بعده
 أو قبله فتكون حقيقة في القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطاق الجمع جذرا من الاشتراك والمجاز واستعمالها
 في كل منهما من حيث إنه جمع استعمال حقيقي وقيل هي للترتيب لكثر ما تستعمل الحافيه في غيره مجاز وقيل
 للامية لأنها للجمع والأصل فيه اللبية نهى في غيرها مجاز وخروج ما عطفها غيرها كواوي القسم والحال وقد
 بينت في الحاشية وغيرها أنه لا فرق هنا بين مطلق الجمع والجمع المطاق خلافا لمن زعم خلافا أخذ من الفرق

(قوله لمطلق الجمع الخ) قال الزركشي في شرح الأصل مانصه وإنما عبر بالوصف بمطلق الجمع دون الجمع
 المطاق كعبر به ابن الحاجب تنبيها على صواب العبارة فإن الجمع المطاق هو الجمع الوصف بالاطلاق
 لأنا نفرق بالضرورة بين المساهية بلا قيد والمساهية للقيدة ولو بقيدو إلا لجمع الوصف بالاطلاق لا يتناول
 غير ضروري هو قولنا مثلاً قام زيد وعمر ولا يدخل فيه القيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجهما
 بالتقديم عن الإطلاق وأما مطلق الجمع فعام في أي جمع كان سواء كان مرتبا أو غير مرتب فيدخل
 فيه الصور الثلاث ونظيره قولهم مطاق الماء والماء المطاق اه وبه تعلم ما في الشارح بعد ذلك من
 ادعاء عدم الفرق بين العبارتين تبعاً للشيخ بهاء الدين ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب كما
 نقله السكالك ابن أبي شريف وسيأتى ما فيه بعد ذلك (قوله وقد بينت في الحاشية أنه لا فرق الخ) أي
 حيث قال فيها الحق أن مؤدّي العبارتين واحد لأن المطلق هنا ليس للتقيد لعدم التقيد بل لبيان
 الإطلاق كما يقال المساهية من حيث هو والمساهية لا بشرط وإلا يصدق بترتيب ولا معية وقد أوضحت
 ذلك في شرح ابن الحاجب مع بيان أن سبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطاق ومطلق الماء مع
 الفعلية عن أن ذلك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح أقوى اه وقد يقال إن
 الذي ادعاه المصنف إنما هو إيهام العبارة فقط ولا شك أن الصفة قد تكون للتقيد فيحصل الإيهام بالعمالة
 بخلاف قوله مطاق الجمع فانه لا إيهام فيه وحيد فتقول الشارح إنه لا فرق الخ إن أراد أنه لا فرق بينهما
 بحسب المعنى للراد فهو صحيح وليست المنازعة فيه وإن أراد أنه لا فرق بينهما في الإيهام وعدمه فلا يخفى
 ما فيه كما تكرر الإشارة إليه والحق أحق أن يتبع اه شيخنا محمد الجهرى (قوله أنه لا فرق هنا الخ)

شرطية واستفهامية
 وتمييزية . وهل لطلب
 التصديق كثيرا
 والتصديق قليلا . والواو
 العاطفة لمطلق الجمع
 في الأصح

بين مطاق الماء والماء المطلق غاملا عن اختلاف اصطلاحى الفقيه والنحوى .

[الأمر]

أى هذا مبحثه (أمر) أى المفظ المنظم من هذه الأحرف السبعة بألف ميم راء وتقرأ بصيغة الماضي فمكسكا (حقيقة في القول المخصوص) أى الدال . يوضعه على اقتضاء فعل إلى آخر ما يأتي نحو : وأمر أهلك بالصلاة أى قل لهم صلوا (بجاز في الفعل في الأصح) نحو : وشاورهم في الأمر أى الفعل الذى تعزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر إلى الدهن وقيل هو التقدير المشترك بينهما وهو مفهوم أحدهما حذرا من الاشتراك والمجاز وقيل هو مشترك بينهما لاستعماله فيهما وقيل مشترك بينهما وبين الشأن والصفة والشيء لاستعماله فيهما أيضا نحو : إماما أمرنا الشيء أى شأننا أمرنا يسود من يسود أى صفة من صفات الكمال لأمر ما جع قصيرا أنه أى الشيء والأصل في الاستعمال الحقيقة وأوجب بأنه فيها مجاز لأنه خبر من الاشتراك كإمرا وأما عبرت كعبرى بالفعل القاصر عن تناولها لأنه المقابل للقول من حيث إنهما قسمان للتقصود وهو الدال على الحكم والأمر لفظى ونفسى وهو الأصل فاللفظ عرف من قولى حقيقة في كذا (والنفسى اقتضاء) أى طلب (فعل غير كف مدلول عليه) أى الكف (بغير نحو كف) فدخل فيه الطلب الجازم وغيره لما ليس بكف ولما هو كف مدلول عليه بكف وأخوها كترك وذو وقع الفادة بزادى نحو وخرج منه الإباحة والدلول عليه بغير ذلك أى لا تفعل فليس كل منهما بأمر وسعى مدلول كف - أمرا لانها موافقة للدال في اسمه وبحد النفس أيضا بالقول المتضمن لفعل إلى آخره والقول مشترك بين اللفظى والنفسى أيضا (ولا يعتبر في الأمر) بقسميه حتى يعتبر في حده أيضا (علق) بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه (ولا استعلاء) بأن يكون الطالب بعظمة لاطلاق الأمر بدونهما قال تعالى حكاية عن فرعون : ماذا تأمرون : (ولا إرادة الطالب) باللفظ لاطلاق الأمر بدونهما (في الأصح) وقيل يعتبر الأولان وإطلاق الأمر بدونهما مجازى وقيل يعتبر المملودون الاستعلاء وقيل عكسه وقيل يعتبر الملق وإرادة الطلب باللفظ فإذا لم يرد به لم يكن أمرا لأنه يستعمل في غير الطلب كالتهديد ولا يعز غير الإرادة قلنا استعماله في غير الطلب مجازى بخلاف الطلب والاحاجة إلى اعتبار إرادته ولأن الأمر لو كان هو الإرادة لوقعت الأمور واللازم باطل (والطلب بديهى) أى متصور بمجرد التفات النفس إليه بلا نظر إذ كل عاقل يفرق بالبدهى بينه وبين غيره كالإخبار وما ذاك إلا لبداهته فاندفع ما قيل إن تعريف الأمر بما يشمل عليه تعريف بالأخفى بناء على أنه نظرى (و) الأمر (النفسى) المعروف باقتضاء فعل إلى آخره (غير الإرادة) لذلك الفعل (عندنا) فإنه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن كأتى لهب بالإيمان ولم يرد منه الامتناع والممتنع غير مراد ، أما عند العزلة فهو عينها لأنهم لما أنكروا الكلام النفسى ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء المرفى به الأمر قالوا إنه الإرادة [مسئلة الأصح] على القول باثبات الكلام النفسى (أن صيغة افعل) والمراد بها كل ما يدل ولو بواسطة على الأمر من صيغه المحتملة لغير الوجوب كاضرب وصل وصه ولينق (مختصة بالأمر النفسى) بأن

قد يقال إن بينهما فارقا ظاهرا وهو أن الأولى صادقة بأمر بع صور على ما يتبادر منها وهى ما إذا لم يقدم الجمع أصلا أو قيد القباية أو البعدية أو العلمية نحو جاز يدومحرو قبله جاز يدومحرو بعده جاز يدومحرو معه والثانية لاتصدق إلا بالأولى فقط بناء على ما يتبادر منها من تقييد الجمع بالاطلاق عن القيود المذكورة ثم قد يرد ادعاء الجمع المطلق عن قيدا حتى عن الإطلاق بأن يكون المراد بها الجمع من حيث هو فتصدق حينئذ بالصور الأربعة لكن لا يخفى ما فيه من الإيهام لاسيما وجعل المطلق قيدا من قبيل التأسيس وجعله بمعنى من حيث هو تأكيد والتأسيس أولى منه فليتأمل انتهى من إملاء شيخنا محمد الجوهري

الأمر

أمر حقيقة في القول
المخصوص مجاز في
الفعل في الأصح
والنفسى اقتضاء فعل
غير كف مدلول
عليه بغير نحو كف
ولا يعتبر في الأمر
علق ولا استعلاء ولا
إرادة الطلب في
الأصح والطلب بديهى
والنفسى غير الإرادة
عندنا .

مسئلة

الأصح أن صيغة
افعل مختصة بالأمر
النفسى

تدل عليه وضاع دون غيره وقيل لا فلا تدل عليه إلا بقربة كهل زوما وعليه فقبل هو لا وقف بمعنى عدم
 الرابة بما وضعت له حقيقة عارودت له من أمر وتهديد وغيرها وقيل للاشتراك بين المعاني الآتية
 المشتركة ، أمثلة التعيير عن الأمر بما يدل عليه فلا يختص به صيغة فعل قطعا بل تأتي في غيرها كما أن منك
 وأوجبت عليك ، وأما المنكرون للنفسى فلا حقيقة للأمر وسائر أقسام الكلام عندهم إلا العبارات (وترد)
 صيغة افعل بالفتح السابق لستة وعشرين معنى على ما في الأصول والإفقدوا أصلها بعضهم ليف وتلاين وتيجز
 مضاعف بعض القرائن (للوجوب) نحو : أقيموا الصلاة (وللندب) نحو : فكاتبوهم إن علمتم فيهم
 خيرا (والاباحة) نحو : كما ومن طيبات أى ما يستلزم للباحت (وللتهديد) نحو : اعملوا ما شئتم قيل
 و يصدق مع التحريم والكره (والارشاد) نحو : واستشهدوا شهودهم من رجالكم والمصاحبة فيه دنوبة
 بخلافها في الندب (ولإرادة الامتنال) كقولك لغير رفيقك عند العطش اسقى ماء (وللانذار) كقولك
 لمن طرق الباب ادخل وبعضهم أدرج هذا في الاباحة (وللتأنيب) كقولك لغير مكلف كل ما يليك وبعضهم
 أدرج هذا في الندب والأول فرق بأن الأدب متعاقب معان الأخلاق وأصلاح العادات والندب شواوب
 الآخرة أما كل المكلف بما يليه فندوب وما يلي غيره مكره حيث لا بداء ولا إغرام (ولا انذار) نحو : قل
 تمتعوا فان مصيركم إلى النار و يفرق التهديد بوجوب اقترانه بالوعيد كآية (وبأن التهديد التخويف
 والانذار إيلاع الخوف منه) (وللامتنان) نحو : كما و اعاز فكم الله و يفرق الاباحة باقترانه بذكر ما يحتاج
 إليه (والأكرام) نحو : ادخلوها بسلام آمنين (وللتخيير) أى التذليل والامتنان نحو : كونوا قردة
 خاسئين (وللتكوير) أى الابتعاد عن العدم بسرعة نحو : كن فيكون (وللتعجيز) أى إظهار العجز نحو :
 فأتوا بدورة من مثله (وللاهة) و يعبر عنها بالتهكم نحو : ذق إنك أنت العزيز الكريم (وللتسوية) بين
 الفعل والترك نحو : فامروا أولادكم بالصلاة (وللدعاء) نحو : ربنا انتقم بيننا وبين قومنا (وللمتنى) كقولك
 لاخر كن فلانا (ولا حقار) نحو : ألقوا ما أتم ما فون إذ ما بقونه من السحر وان عظم محقر بالنظر إلى
 معجزة موسى عليه الصلاة والسلام وفرق بينه وبين الالهة بأن عمله القلب ومحله الظاهر (وللجبر) كجبر
 « إذا لم تنتفع فاصنع ما شئت » أى صنعت (والانعزام) بمعنى تذكرة النعمة نحو : كما ومن طيبات ما رزقناكم
 (وللتفويض) وهو رد الأمر إلى غيرك ويسمى التحكيم والتسليم نحو : فاقض ما أنت قاض (وللتعجب)
 نحو : انظر كيف ضربوا لك الآلهة مثال تعبيرى به أنسب سابقه ولاحقه من تعبيره بالتعجب (وللتكذيب)
 نحو : قل فأتوا بالثورة فأتوا لها إن كنتم صادقين (وللشورة) نحو : فانظروا إذا ترى (وللاعتبار) نحو
 انظروا إلى ثمره إذا أثم (والأصح أنها) أى صيغة افعل بالفتح السابق (حقيقة في الوجوب) فقط كما
 عليه الشافعي والجمهور لأن الأئمة كانوا يستدلون بها مجردة عن القرائن على الوجوب وقدشاع من غير
 إنكار في الندب فقط لأنه المتيقن من قسمي الطلب وقيل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب
 وهو الطلب جذرا من الاشتراك والمجاز وقيل مشتركة بينهما وقيل بالوقف وقيل مشتركة فيهما وفى
 الاباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقيل أمر الله للوجوب وأمر نبيه بالتدأ منه للندب بخلاف الموافق لأمر
 الله واللين له فالوجوب أيضا وقيل مشتركة بين الخمسة الأول الوجوب والندب والاباحة والتهديد
 والارشاد وقيل بين الأحكام الخمسة الثلاثة الأول والتحريم والكره والأصح هى حقيقة في
 الوجوب (لغة على الأصح) وهو النقل عن الشافعي وغيره لأن أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف
 أمر سيده مثلا بل للعباق وقيل شرعا لأنها لغة لجد الطلب وجزمه المحقق للوجوب بأن ترتب العتاب على
 الترك إنما يستفاد من أمره وأمر من أوجب طاعته وقيل عقلا لأن ما يفيد الأمر لغة من الطلب يتبين
 أن يكون الوجوب لأن محله على الندب يصير المعنى افعل إن شئت وليس هذا القدر مذكورا وقول بل مثله

وترد للوجوب وللندب
 والاباحة وللتهديد
 والارشاد وإرادة
 الامتنال وللانذار
 وللتأنيب وللانذار
 والامتنان ولاكرام
 وللتخير وللتكوير
 وللتعجيز واللاهة
 وللتسوية وللدعاء
 وللمتنى والاحتار
 وللخير وللانقسام
 وللتفويض وللتعجب
 وللتكذيب وللشورة
 والاعتبار والأصح
 أنها حقيقة في الوجوب
 لغة على الأصح

في الحيل على الوجوب فإنه يصير للعنى الفعل من غير تجوز ترك وقيل في الطلب الجازم لغة وفي التوعد على الترك شرعا فالوجوب مركب منهما وهذا ما اختاره الأصل وقيل لاسقاط الحظر ورجوع الأمر إلى ما كان قبله من وجوب أو غيره (و) الأصح (أنه يجب اعتقاد الوجوب في الطلب (بها قبل البحث) عما يصير فيها عنه إن كان كما يجب على الأصح اعتقاد عموم العام حتى يتسلك به قبل البحث عن المخصص كمالسياتي وقيل لا يجب كما في تلك (و) الأصح (أنها إن وردت بعد حظر) لمتعلقها نحو - وإذا حالتم فاصطادوا - (أو) بعد (استئذان) فيه كأن يقال لمن قال أفعل لك كذا أفعل (فلاباحة) السرعة حقيقة لتبادرها إلى الدهن في ذلك لفظة استعمالها فيها حينئذ وقيل للوجوب كما في غير ذلك نحو - فإذا انساخ الأشهر الحرم فاقتلوا للمشركين - وقيل بالوقف فلا تحكم بشئ منها (و) الأصح (أن صيغة النهي) أي لا تفعل الواردة (بعد وجوب للتحريم) كما في غير ذلك ومن القائل به بعض القائل بأن الأمر بعد الحظر للاباحة ورفق بأن مقتضى النهي وهو الترك موافق للأصل وبأن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالأول أشد وقيل للسكرانة على قياس أن الأمر للاباحة وقيل للاباحة نظرا إلى أن النهي عن الشئ بعد وجوبه يرغ طابه فيثبت التخير فيه وقيل لاسقاط الوجوب ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة وقيل بالوقف وتعمير بصيغة أفعل وبصيغة النهي أولى من تعبيره بالأمر والنهي ليوافق القول بالاباحة إذ لا أمر ولا نهى فيها إلا على قول السكبي وظاهر أن صيغة النهي بعد الاستئذان كهي بعد الوجوب .

[مسألة : الأصح أنها] أي صيغة أفعل (لطلب الساهية) لالتكرار ولأمره ولا فورا ولا تراخى ففى القدر المشترك بينهما أحذرا من الإشتراك والمجاز (والرة ضرورة) إذ لا توجد الساهية بأقل منها فيحمل عليها وقيل المرة لأنها التيقن وتحمل على التكرار على القولين بترتبة وقيل للتكرار مطلقا لأنه التالى وتحمل على المرة بترتبة وقيل للتكرار إن علقته بشرط أوصفه بحسب تكرار المعلق به نحو - وإن كنتم جنبا فاطهروا - والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - وإن لم تعلق بذلك للمرة وقيل بالوقف عن المرة والتكرار بمعنى أنها مشتركة بينهما أو لأحدهما ولا نعرفه قولان فلا تحمّل على واحد منهما إلا بترتبة وقيل إنها للفور أى للبادرة بأفعل عقب ورودها لأنه أحوط وقيل للتراخي أى التأخير لأنه يسد عن الفور بخلاف العكس وقيل مشتركة بينهما لأنها مستعملة فيهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل للفور أو العزم في الحال على الفعل بعد وقيل بالوقف عن الفور والتراخي معنى أنها لأحدهما ولا نعرفه (و) الأصح (أن المبادر) بالفعل (ممثل) لحصول الغرض وقيل لبناء على أن الأمر للتراخي وجوبا وردت بأنه يخالف للاجماع وقيل بالوقف عن الامتنال وعدمه بناء على أنه لا يعلم أنها وضعت للفور ولالتراخي

[مسألة : الأصح أن الأمر] بشئ مؤقت (لا يستلزم القضاء) له إذا لم يفسد في وقته (بل) إنما يجب بأمر جديد) كالأمر في خبر الصحيحين من «نسى الصلاة فليصلها إذا ذكرها» والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت وقيل يستلزمه لأشعار الأمر بطلب استدراكه لأن القصد منه الفعل (و) الأصح (أن الاتيان بالمأمور به) على الوجه الذى أمر به (يستلزم الاجزاء) لما في بناء على أن الاجزاء السكافية في سقوط الطلب وهو الأصح كأمرو ولائنه لو لم يستلزمه لكان الأمر بعد الامتنال مقتضيا إما للمآتي به فيلزمه تحصيل الحاصل أو لغيره فيلزمه عدم الاتيان بتمام المأمور بل ببعضه والغرض خلافه وقيل لا يستلزمه بناء على أنه اسقاط القضاء لجواز أن لا يسقط المآتي به القضاء بأن يحتاج إلى الفعل ثانيا كما في صلاة من ظن طهره ثم تبين له حدثه (و) الأصح (أن الأمر) لمخاطب (بالأمر) لغيره (بشئ) نحو وأمر أهالك بالصلاة (ليس أمرا) لذلك الغير (هـ) أى بالشئ

وأنه يجب اعتقاد الوجوب بما قبل البحث وأنها إن وردت بعد حظر أو استئذان فلاباحة وأن صيغة النهي بعد وجوب للتحريم .

مسألة

الأصح أنها لطلب الساهية وللر ضرورة وأن المبادر ممثل .

مسألة

الأصح أن الأمر لا يستلزم القضاء بل يجب بأمر جديد وأن الاتيان بالمأمور به يستلزم الاجزاء وأن الأمر بالأمر بشئ ليس أمرا به

وقيل هو أمر به ، وإلا فلا فائدة فيه لغير الخاطب وقد تقوم قرينة على أن غير الخاطب مأمور بذلك الشيء كما في خبر الصحيحين «أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها» (و) الأصح (أن الأمر) بالمد (بلفظ يصلح) هو أولى من قوله يتناول نحو «من نام فليتوضأ» (غير داخل فيه) أي في ذلك اللفظ لبعد أن يريد الأمر نفسه وهذا ما صححه في بحث العام عكس مقابله وهو ما صححه هذا وأول هو المشهور وعن صححه الامام الرازي والأمدى وفي الروضة لوقال نساه المسلمين طوائف لم تطلق زوجته على الأصح لأن الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل في خطابه وخرج بالأمر ومثله الناهي المخبر فيدخل في خطابه على الأصح كما صرح به في بحث العام إذ لا يبعد أن يريد المخبر نفسه نحو - والله بكل شيء عليم - وهو تعالى عليم بذاته وصفاته فعلم أن في مجموع السلتين ثلاثة أقوال ومحله إذا لم تقم قرينة على دخوله أو عدم دخوله فإن قامت عمل علقها قطعاً (ويجوز عندنا عقلاً النية في العبادة البدنية) إذا لم يمنع ومنعه العتلة لأن الأمر بها إنما هو لغير النفس وكسرهما بفعلها والنية تنافي ذلك قلنا لانتيها لما فيها من بذل المؤنة أو تحمل اللنة وخرج زياد عن عقلا الجواز الشرعي فلا تجوز شرعاً للنية في البدنية إلا في الحج والعمرة وفي الصوم بعد الملوأ وبالبدنية المالية كالزكاة فلا خلاف في جواز النية فيها وإن اقتضى كلام الأصل أن فيها خلافاً فتعبرى بما ذكر أولي من تعبرى بأن الأصح أن النية تدخل للمأمور إلا ما منع لاقتضائه أن في العبادة المالية خلافاً وليس كذلك مع أن قوله إلا ما منع إنما يناسب الفقيه لا الأصولي لأن كلامه في الجواز العقلي لا الشرعي.

[مسألة : المختار] تبعاً لامام الحرمين والغزالي والنووي في روضته في كتاب الطلاق وغيرهم (أن الأمر النفسي) يسمى «معين» ليجبا أو ندبا (ليس نهياً عن ضده ولا يستلزمه) لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر تعريماً كان النهي أو كراهة كان الضد كضد السكن أو التحرك أو أكثر كضد القيام أي القعود وغيره وقيل نهى عن ضده وقيل يستلزمه فالأمر بالسكون مثلاً أي طلبه ليس نهياً عن التحرك أي طلب الكسفة ولا مستلزماً له على الأول ومستلزماً له على الثالث وعينه على الثاني بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى السكون أمر وإلى التحرك نهى واحتج لهدن القولين بأنه لما لم يتحقق للأمر به بدون الكسفة عن ضده كان طلبه طلباً للكسفة أو مستلزماً له . وأجيب بمنع الملازمة لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر كما مر فلا يكون مطلوب الكسفة به وقيل القولان في الوجوب دون أمر الذنب لأن الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز بخلافه في أمر الوجوب لاقتضائه التزم على الترك وخرج بالنفسى الأمر اللفظي فليس عين النهى اللفظي قطعاً ولا يستلزمه في الأصح والمعين المهم من أشياء فليس الأمر به بالنظر إلى مصادقه نهياً عن ضده منها

ولا مستلزماً له قطعاً (و) المختار (أن النهي) النفسى عن شيء معين تعريماً أو كراهة (كأمر) (فيا) ذكر فيه قال نهى ليس أمراً بالبدن ولا يستلزمه وقيل عينه وقيل يستلزمه وقيل هذان القولان في نهى التحريم بدون نهى الكراهة والضد إن كان واحداً فواضح أو أكثر فالأمر بواحد منه وقيل النهى أمر بضده قطعاً بناء على أن المطلوب في النهى فعل الضد وقيل لا قطعاً بناء على أن المطلوب في النهى

استثناء الفعل والترجيح في هذه والى قبلها من زيادى والنهى اللفظي يقاس بالأمر اللفظي . [مسألة : الأمران إن لم يتعاقبا] بأن يترأى ورود أحدهما عن الآخر بتأثيرين ولم يمنع من التكرار مانع أو يتخالفان (أو تعاقبا) لكن (بغيره تأثيرين) بعطف كأقمو الصلاة أو تأثر الزكاة أو بدونه كاضرب زيداً أعطه درهما (فغيران) فيعمل بهما جزءاً (وكذا) إن تعاقبا (بغيره تأثيرين) ولا مانع من التكرار) في تعاقبهما من عادة أو غيرها فانهما غيران (في الأصح) مع عطف كهل ركعتين وصل

وأن الأمر بلفظ يصلح له غير داخل فيه ويجوز عندنا عقلاً النية في العبادة البدنية .

مسألة

المختار أن الأمر النفسى بمعين ليس نهياً عن ضده ولا يستلزمه وأن النهى كالأمر .

مسألة

لأمران إن لم يتعاقبا أو تعاقبا بغيره تأثيرين فغيران وكذا بتأثيرين ولا مانع من التكرار في الأصح

ركعتين أو بدونه كهل ركعتين صل ركعتين لظهور العطف في التأسيس وأصله التأسيس في غير العطف وهذا ما نقله الأصل في شرح المختصر كالصفي الهندي عن الأكثرين وقيل الثاني تأكيد بينهما للتمثيل المتعلقةين وقيل بالوقف عن التأسيس والتأكيد في غير العطف لاحتياهما والترجيح من زيادتي في غير العطف وما ذكرته من الخلاف مع العطف حكاه الأصل قال الزركشي وفيه نظر فقد صرح الصفي الهندي وغيره بأنه لا خلاف في أنه للتأسيس لأن الشيء لا يعطف على نفسه ويجب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (فإن كان) ثم (مانع) من التكرار (عادي وعارضه عطف) نحو وصل ركعتين وصل الركعتين (فالوقف) عن التأسيس والتأكيد لاحتياهما وظاهر أنه إن وجد مرجح عمل به (ولا) بأن كان ثم مانع عطف نحو اقبل زيدا اقبل زيدا أو شرعى نحو أعتق عبدك أعتق عبدك أو لم يعارضه عطف نحو اسقى ماء اسقى ماء صل ركعتين صل ركعتين (فالثاني تأكيد) وإن كان يعطف في الأولين أما كونه تأكيداً في الأولين فظاهر وأما في الأخيرتين فلا إن العادة باندفاع الحاجة بجرة في أولها وبالتعريف في ثانيهما ترجح التأكيد وقولي وإلأعم من قوله فإن رجح التأكيد بعدى قدم .

[مسئلة : انتهى] النفسى (اقتضاء كف عن فعل لا بنحو كف) كذكر ودع المفادين كنهجها بزيادتي نحو فدخل فيه الاقتضاء الجازم وغيره وخرج منه الإباحة واقتضاء فعل غير كف أو كف بنحو كف فانه أمر كأمرو يحذف أيضاً بالقول للمقتضى للكف الذى كور كاحمد اللغضى بالتول الدال على الاقتضاء المذكور ولا يعتبر في مسمى النهى علو ولا استعلاء على الأصح كالأمر (وقضيته الدوام) على الكف لأن العلماء لم يروا استدلال به على الترك مع اختلاف الأوقات لا يخصونه بشئ منها (مالم يقيد بغيره في الأصح) فإن قيده بنحو لا تسافر اليوم كان غير قضيته فيحمل عليه وقيل قضيته الدوام مطلقات وقضيه بغير الدوام يصرفه عن قضيته وقولي بغيره أولى من قوله بالمرأة (وترد صيغته) أى النهى وحى لا تفعل (للتحريم) نحو ولا تفرقوا الزنا (وللسكراهة) نحو ولا تيموا الخبيث منه تنفقون والخبيث فيه الردى ولا الحرام عكس ما في قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (وللارشاد) نحو لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم (والدعاء) نحو ربنا لا تزغ قلوبنا (وليبيان العاقبة) نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء أى عاقبة الجهاد الحياة لا الموت (وللتقيل) بأن يتعلق بالمنهى عنه نحو ولا تمتدن عيذك إلى ما تمناه أى فهو قليل بخلاف ما عند الله (وللاحتقار) بأن يتعلق بالمنهى نحو لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم (ولليأس) نحو لا تعتذروا اليوم وهذا تركه البرماوى من أفضيته وذكره في شرحهما مع زيادة ومثل له بالآية ثم قال وقد يقال إنه راجع للاحتقار أى لاتحاد أيقنهما . قلت والأوجه الفرق إذ ذكر اليوم في الآية الثانية قرينه لليأس وتركه في الأولى قرينه للاحتقار (وفي الإرادة والتحريم) مر (في الأمر) من الخلاف قليل لاندل الصيغة على الطلب إلا إذا أراد الطلب بها والأصح أنها تدل عليه بالإرادة وأنها حقيقة في التحريم لغة وقيل شرعاً وقيل عقلاً وقيل في الطلب الجازم لغة وفي التوعيد على الفعل شرعاً وهو مقتضى ما اختاره الأصل في الأمر وقيل حقيقة في السكراهة وقيل فيها وفي التحريم وقيل في أحدهما ولا نعرفه وقيل غير ذلك (وقد يكون) النهى (عن) شئ (واحد) وهو ظاهر (و) عن (متعدد) جمعا كالحرمان المحرم (نحو لا تفعل هذا أو ذاك) فعليه ترك أحدهما فقط فلا عناية إلا بفعله فالحرم فلهما لا فعل أحدهما فقط (وفرقا كالتعليلين تلبسان أو نزعان ولا يفرق بينهما) بلبس أو نزع إحداهما فقط فانه منتهى عنه أخذاً من خبر الصحيحين «لا يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعله جميعاً أو ليخلعهما جميعاً» فهما منتهى عنهما لبسا أو نزعاً من جهة الفرق بينهما في ذلك لالجمع فيه (وجمعا كازنا والسرقة) فكل منهما منتهى عنه فبالنظر إليهما يصدق أن النهى عن متعدد وإن صدق بالنظر إلى كل منهما أنه عن واحد

فإن كان مانع عادى وعارضه عطف فالوقف وإلا فالثاني تأكيد .
مسئلة
النهى اقتضاء كف
عن فعل لا بنحو كف
وقضيته الدوام مالم
يقيد بغيره في الأصح
وترد صيغته لا تحريم
وللسكراهة وللارشاد
ولليبيان العاقبة
وللتقيل
ولليأس وفى الإرادة
والتحريم مافى الأمر
وقد يكون عن واحد
ومتعدد جمعا كالحرمان
المحرم وفارقا كالتعليلين
تلبسان أو نزعان ولا
يفرق بينهما جميعا
كازنا والسرقة

(والأصح أن يطلق النهي ولو تنزيها) مقتضى (الفساد) في النهي عنه أن لا يعتد به (شرعا) إذ لا يفهم ذلك من غيره وقيل لغة لفهم أهلها ذلك من مجرد اللفظ وقيل غلّا وهو أن الشيء إنما ينهى عنه إذا اشتمل على ما يقتضى فسادَه (في النهي عنه) من عبادة وغيرها كصلاة نفل مطلق في وقت مكروه وبيع بشرط (إن رجع النهي) فبإذ كر (إليه) أى إلى عينه كالنهي عن صلاة الخائض أو صومه أو كالتنهي عن الزنا حفظا لنسب (أو إلى جزئه) كالنهي عن بيع اللقيح لاندغام البعير وهو ركن في البيع (أو) إلى (لازمه) كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لأشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط كالنهي عن الصلاة في الوقت المكروه لفساد الوقت اللازم لها بفعلها فيه بخلافها في المكان المكروه لأنه ليس يلزم لها بفعلها فيه لجواز ارتفاع النهي عن الصلاة فيه مع بقائه بحاله كعمل الحمام مسجدا فبذلك افتراق فرق للبرماني بأن الفعل في الزمان يذهب بالنهي، تنصرف لأذهابه في النهي عنه فهو وصف لازم إذ لا يمكن وجود فعل إلا بذهاب زمان بخلاف الفعل في المكان وتيسرى بما ذكره مراد الأصل بما عبر به كما ينته في الحاشية (أو جهل مرجعه) من واحد مما ذكر كقوله ابن عبد السلام تغليب لما يقتضى الفساد على ما لا يقتضيه كالنهي عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان وإنما اقتضى النهي الفساد لما مر أن المكروه مطلوب الترك والأمر به مطلوب الفعل فيتناقضان واستدلال الأول على فساد للنهي عنه بالنهي عنه وقيل يطلق النهي للفساد في العبادات فقط وفساد غيرها إنما هو لأمر خارج عن النهي كترك ركن أو شرط عرف من خارج عنه وخروج رجوع النهي إلى ما ذكر مع ما بعده النهي الراجع إلى أمر خارج عنه غير لازم فلا يقتضى الفساد كالوضوء بتقصو البعير وقت نداء الجمعة لرجوع النهي في الأول لالتلاف حال التبريد يارب أن الثاني تنفويت الجمعة وذلك يحصل بغير الوضوء والبيع كالتبعا يحصلان بدون نهى فلهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج كالصلاة في المكان المكروه أو للتصو كإسار وقيل مطلق النهي للفساد وإن كان الخارج وقيل لا مطلقا وقائله تفاريع لاحاجة بنا إلى ذكرها وخارج بمطلق النهي التقيدي بما يدل للفساد أوله منه فيعمل به في ذلك اتفاقا (أما في القبول) عن شيء مكفوله تعالى - فلن يقبل من أحدكم ملة من الأرض ذهبا - لن تقبل منهم نفقاتهم (فتدل دليل الصحة) له لظهور النفي في عدم الثواب دون الاعتداد كالحزب عليه نحو خبر مسلم «من أتى عرفا فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل به صلاة أربعين يوما» (وقيل) دليل (الفساد) لظهور النفي في عدم الاعتداد ولأن القبول والصحة متلازمان فإذا نفي أحدهما نفي الآخر (ومثله) أى نفي القبول (نفي الإجزاء) في أنه دليل الصحة أو الفساد قولان (قوله) كقوله ابن عبد السلام) أى في قواعده حيث قسم أحوال النهي باعتبار اقتضائه الفساد وعدمه إلى خمس حالات : الأولى أن ينهى عن الشيء لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه كبيع الغرر ونكاح المحرم وهو محمول الفساد . الثانية أن ينهى عنه لمفسدة تقرن به مع نوافر أركانه وشرائطه كالصلاة في الفار المصوبة فالنهي في الحقيقة عن نصب لآعن الصلاة وهذا لا يقتضى الفساد . الثالثة ما يتردد بين هذين النوعين كصوم يوم الشك فانهم اختلفوا هل هو لعينه أو لأمر يقتضيه به . الرابعة أن ينهى عما يعلم أن النهي عنه لاختلال الشرائط والأركان أو لأمر مقارن قال وهذا أيضا مقتضى الفساد محملا للنهي على الحقيقة ومثاله تنبيهه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان والتفرق بين هذه وبين الثالثة أن الثالثة يتردد فيها النظر بين كون النهي لأحد هذين الأمرين أو لأمر خارج غير لازم ويترجح كل منهما عند قائله وهذه لا يظهر فيها علة النهي بل الاحتمال لكل من النوعين على السواء . الخامسة أن ينهى عن الشيء لفوات فضيلة في العبادة كالنهي عن الصلاة مع مدافعة الأخيشتين وهذا لا يقتضى الفساد جزاء ما أخضا مما نقله السكاك عن القواعد للشيخ عز الدين وقد جمعت محمله فقلت :

والأصح أن يطلق النهي ولو تنزيها
تفساد شرعا في النهي
عنه إن رجع النهي
إليه أو إلى جزئه أو
لازمه أو جهل مرجعه
أما نفي القول فتدل
دليل الصحة ، وقيل
الفساد ومثله نفي الإجزاء

بناءً للأول على أن الاجزاء إسقاط القضاء فإن ما لا يسقطه قد يصح كصلاة فاقدا الطهورين والثاني على أنه الكفاية في سقوط الطاب وهو الأصح (وقيل) هو (أولى بالفساد) من نفي القبول لتباين عدم الاعتداد منه إلى الذهن وعلى الفساد في نفي القبول خبر الصحيحين « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وفي نفي الاجزاء خبر البارقني وغيره « لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن » .

[العام]

بناءً على الراجح الآتي أن العموم من عوارض الألفاظ (لفظ) ولو استعمل في حقيقته أو حقيقته وبما جازه أو مجازه (يستغرق الصالح له) نفي بتناوله دفعة خرج به ما ليس كذلك كالنكرة في الالبات مفردة أو مشناة أو مجموعة أو أمم جمع كقوم أو أمم عدد لا من حيث لأحاد فانها تناول ما يصلح لها بدلا لاستغراقها نحو أكرم رجلا وتصدق بخمسة دراهم (بلا حصر) خرج به اسم العدد والنكرة الشناة من حيث لأحاد كشمرة ورجلين فانها استغرقتا بمحصروا يصدق الحد على المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فلا حاجة إلى زيادة بوضع واحد بل هي مضرّة لا يخرجها المشترك المستعمل في حقيقة مثلا (والأصح دخول) الصورة (النادرة وغير المقصودة) من صور العام (فيه) فيشملها محكمه نظرا للعموم وقيل لا نظرا للمقصود عادة في مثل ذلك والتأدية كالفيل في خبر أبي داود وغيره « لاسبق إلا في خوف أو حاف أو نضل » فانه ذو خوف والسابقة عليه نادرة والأصح جوازها عليه وغير المقصودة ككلو وكاهه بشره عبدة فلان وفهم من يعتق عليه ولم يعلم به الأصح صحة شرائه أخذاء من مسألة ما يؤبركه بشره عبد فاشترى من يعتق عليه ورفق بمنع الوانغ بين النادرة وغير المقصودة بأن النادرة هي التي لا تخطر ببال المتكلم غالبا وغير المقصودة قد تكون مما يخطر به ولو غالبا فيبينها عموم من وجه لأن النادرة قد تقصد وقد لا تقصد وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون ثم إن قامت قرينة على قصد النادرة دخلت قطعا أو على قصد انتفاء صورة لم تدخل قطعا (و) الأصح (أنه) أي العام (قد يكون مجازا) بأن يستعمل في مجازة فيصدق على العام أنه قد يكون مجازا كما يصدق على المجاز أنه قد يكون عاما نحو جاني الأسود الرامة لا زيدا وقيل لا يكون العام مجازا فلا يكون المجاز عاما لأن المجاز ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه وهي تدفع في المستعمل في مجازة ببعض الأفراد فلا يراد به جميعه إلا بقرينة كما في المثال السابق من الاستثناء (و) الأصح (أنه) أي العموم (من عوارض الألفاظ فقط) أي دون المعاني وقيل من عوارضها معا وصححه ابن الحاجب حقيقة فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشتركا لفظيا فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة ذهني كان كمنى الإنسان أو خارجيا كمنى المطر والحصب لما يقال الإنسان يعم الرجل والمرأة وعم المطر والحصب فالعموم شمول أمر متعدد وقيل يعروض للعموم في المعنى الذهني حقيقة دون الخارجى لوجود الشمول متعدد فيه بخلاف الخارجى والمطر والحصب مثلا في محل غيرهما في آخر فاستعمال العموم فيه مجازى وعلى الأول استعماله في الذهني مجازى أيضا (ويقال)

يقضى الفساد عند أهل الفن
لا يقتضى كلا تصل في العطن
كصوم شك فيه خاف بينهم
فكسك ككأول في فصله
فليس للفساد يقتضى منها
ما خص الكمال ذى الفوائد

انتهى لاختلال نحو الركن
واللهي عن شيء لما به انفرن
وماترد بين ذين عندهم
وإن جهل ما قد نهى لأجله
أما الذى لغوت فضل نهى
أفاد هذا العز في القواعد

انتهى شيخنا محمد الجوهري .

وقيل أولى بالفساد العام

لفظ يستغرق الصالح له

بلا حصر ، والأصح

دخول النادرة وغير

المقصودة فيه وأنه قد

يكون مجزا وأنه من

عوارض الألفاظ فقط

وقال

اصطلاحاً (لأنه أهم) وأخص (وللفظ عام) وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخصّ المعنى بأفضل التفضيل لأنه أهم من اللفظ وبعضهم يقول في المعنى عام كالمعنى عام وخاص فيقال للمعنى المشتركين عام وأهم ولللفظ عام والمعنى يندخل وأخص ولللفظ خاص [تنبيهان : أحدهما] الأخص يندرج في الأعم وعبر بعضهم بالعكس وجمع بينهما بأن الأول في اللفظ إذ الحيوان يصدق بالإنسان وغيره بخلاف العكس والثاني في المعنى إذ الإنسان لا يندفع فيه من الحيوانية فصار الأعم مندرجاً في الأخص بمعنى الاستزمام . ثانيهما ليس المراد بوصف اللفظ بالعموم وصفه به مجرداً عن معناه فإنه لا وجه له بل المراد وصفه به باعتبار معناه فعنى كونه عاماً أنه يشترك في معناه كثيرون لأنه يكون مشتركاً لفظياً فمدلوله معنى واحد مشترك بين الجزئيات (ومدلوله) أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه (سكايه أي محكوم فيه على كل فرد) فرد (مطابقة إثباتاً) خبراً أو أمراً (أوسلباً) نفياً أو نهيّاً نحو جاء عبيدي وما خالفوا فأكرمهم ولا تنهم لأنه في قوة قضاي بعدد أفراده أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا فيجاء إلى آخره وكل منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة فما هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فقول القرافي إن دلالة العام على كل فرد فرد من أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والانترام مردود كما أوضحته في الحاشية مع زيادة وخروج بالسكايه السكلى والنكلى فليس مدلول العام كلاً أي محكوماً فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة أي مجزئهم و إلا أنه عذر الاحتجاج به في النفي على كل فرد ولم يزل العلماء يحتجون به عليه كما في نحو : ولا تأموا النفس التي حرّم الله ولا كياي محكوماً به على الساهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خير من المرأة وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادها وذلك لأن النظر في العام إلى الأفراد لا إلى القدر المشترك بينها فأنحصر مدلوله في السكايه وهي مقابلة للجزئية والسكلى مقابل للجزئية مقابل للجزئى (ودلالتة) أي العام (على أصل المعنى) من الواحد في الفرد والاثني في الثنائي والثلاثة في الثلاثين في الجمع على ما يأتي فيه من الخلاف (قطعية) اتفاقاً (و) دلالتة (على كل فرد) منه بخصوصه (ظنية في الأصح) لاحتماله التخصيص : إن لم يظهر تخصّص لكثرة التخصيص في العمومات وقيل قطعية للزوم معنى لللفظ قطعاً حتى يظهر خلافه من قرينة كتخصيص فيمنع تخصيص السكاب والسنة المتواترة بخبر الواحد وبالقياس على هذا دون الأول فإن قام دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في نحو : والله بكل شيء عليم فدلالته قطعية اتفاقاً والتصريح بالترجيح من زبدي (وعموم لأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة على المختار) لأنه لا غنى للأشخاص عنها فوله تعالى : فاقبلوا المشركين أي كل مشرك على أي حال كان في أي زمان ومكان كان وخص منه البعض كالنهي وقيل العام في الأشخاص : طابق في المذكورات لا انتفاء صيغة العموم فيها فبإخص به العام على الأول مبين المراد بما أطلق فيه على هذا وهذا القول بأن التعميم هنا بالاستزمام كما عرف لا بالوضع فلا يحتاج إلى صيغة [مسئلة] في صيغ العموم (كل) وتقدمت في بحث الحروف (والذي والى) نحو أكرم الذي أبنيك والى تأنيك أي كل آت وآنية لك (وأي وما) الشرطيتان والاستفهاميتان والموصورتان وتقدمتا ثم أطلقنا التعميم بانتفاء العموم في غير ذلك كما في الواقعة صفة لشكره أو حالاً وما الواقعة نكرة موصوفة أو تعجيبيه (قوله والذي رأت) قال شيخنا الشهاب لهما استعمالان أن يقعاً على شخص معهود وهو الذي تكلم عليه الأجويون وأن يقعاً على من يصلح أي كل من يصلح وهو المراد هنا انتهى وأقول قضيتة أنه لا خلاف بين الفريقين في إثبات كل من المعنيين وبخالفه تضعيف القول بالانترام الآتي فعمل الأصوليين قائم عندهم دليل العموم قطع فرجوه والنحويين قام عندهم دليل الخصوص فقالوا به انتهى آيات

المعنى أهم ولا يظ
عام ومدلوله سكايه
أي محكوم فيه على
كل فرد مطابقة إثباتاً
أوسلباً ودلالته على
أصل المعنى قطعية
وعلى كل فرد ظنية
في الأصح وعموم
الأشخاص يستلزم
عموم الأحوال
والأزمنة والأمكنة
على المختار

مسئلة

كل والذي والى وأي
وما

(وَق) للزمان البهم استهفانية أو شرطية نحو متى تجئني متى جئني أكرمك (وَأين) وحيثما للمكان شرطيتين نحو أين أوحينا كنت أنك وتريد أين بالاستفهام نحو أين كنت (ونحوها) عما يدل على العموم لغة كجميع ولإضافة لإلا معرفة وكجمع الذي والتي وكمن الاستهفانية والشرطية والموصولة وتقدمت وأما عدم عمومها وعموم أي الموصولة في نحو مرتب عن أو بأيهم فلم فليقيم قرينة المخصوص واستشكل عموم من وما بقول الفقهاء لوقل من دخل دارى فله درهم فدخلها مرة بعد أخرى لا يتكرر الاستحقاق . وأجيب بأن العموم في الأشخاص لا في الأفعال إلا أن تقتضى الصيغة التكرار نحو كلما أو يحكم به قياسا لكون الشرط علة نحو من عمل صالحا فلنفسه . فان قلت فلم تكرر الجزاء على المحرم بقتله صيدا بعد قتله آخر مع أن الصيغة من في قوله تعالى - فمن قتلهم منكم متعمدا - الآية . قلنا لتعدد المحل بخلافه في مثالنا حتى لو قال من دخل دارى فله درهم وله عدة دور استحق كدخول دارا له درهم اختلاف المحل ولهذا لو لاطق من نسائي من ثمت لا يطلق إلا الواحدة ولو لاطق من شئت طلق كل من شئت وكل من المذكورات (لعموم حقيقة في الأصح) تنبذ به إلى الذهن وقيل للأخص حقيقة أى الواحد في المفرد والاثنتين في الثنى وللثلاثة أو الأثنين في الجمع لأنه التيقن والعموم مجاز وقيل مشتركة بينهما لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل بالوقت أى لا يدري أى حقيقة في العموم أم في الخصوص أم فيهما (كجمع اللفظ باللام) نحو قد أفاض المؤمنين (أو الإضافة) نحو يوصيكم الله في أولادكم فإنه للعموم حقيقة في الأصح (مما يتحقق عهد) لتبادره إلى الذهن وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض الأفراد كقضى تزوجت النساء لأنه التيقن ما لم تقم قرينة على العموم كقضى الآيتين وقيل ليس للعموم إن احتمل عهد فهو باحتماله متردد بين العهد والعموم حتى تقوم قرينة وعلى عموميه قيل أفرادهم جموع والأكثر أحوال في الآيات وغيره وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن نحو والله يحب المحسنين أى شئب كلامهم إن الله لا يحب الكافرين أى عاقب كلامهم وأيد بصفة استثناء الواحد منه نحو جاء الرجال إلا زيدا ولو كان معناه جاء كل جمع من الرجال لم يصح إلا أن يكون منقطعا نعم فقد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم والأول يقول قامت قرينة الأحاد في نحو الآيتين للمذكورتين (و) كالمفرد كذلك أى للمفرد باللام أو الإضافة ما لم يتحقق عهد فإنه للعموم حقيقة في الأصح لما مر قبله سواء تحقق استنفاد أم احتمله والعهد حمله في الثاني على الاستنفاد لأنه الأصل للعموم فأنته نحو - وأحل الله البيع - أى كل بيع وخص منه الفاسد كالربا ونحو - وليحذر الذين يخالفون عن أمره - أى كل أمره وخص منه أمر الذنب وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق بالبعض كقضى لبست الثوب وليست ثوب الناس لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كقضى إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا وقلل المرف باللام ليس للعموم إن لم يكن واحدا بالثاء وتعين بالوحدة كالهاء والرجل إذ يقال فيها ماء واحد ورجل واحد فهو في ذلك للجنس الصادق بالبعض نحو شرب الماء ورأيت الرجل مالم تقم قرينة على العموم نحو الهنا خير من الدرهم أى كل دينار خير من كل درهم بخلاف ما إذا كان واحدا بالثاء كالتمر أو لم يكن بها ولم يتميز بالوحدة كالذهب فيم كقضى خير الصالحين «الذهب بالذهب ربأ بإلهاء وهاء والبر بالبر ربأ بإلهاء وهاء والشعير بالشعير ربأ بإلهاء وهاء والتمر بالتمر ربأ بإلهاء وهاء» وقول كذا أولى من اقتصاره على المحلى أى باللام فان تحقق عهد صرف إليه جزاء كالمعرفة أو الموصولة هنا وباقبله (والنكرة في سياق النفي) وفي معناه انتهى (لعموم وضعا في الأصح) بأن تدل عليه بالمطابقة كامر من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة وقيل للعموم زوا من نظرا إلى أن النفي أولا للماهية ويلزمه نفي كل فرد فيؤثر التخصيص بالنية على

ومنى وأين وحيثما
ونحوها للعموم حقيقة
في الأصح كالمجمع
المصرف باللام أو
الإضافة ما لم يتحقق
عهد والمفرد كذلك
والنكرة في سياق
النفي للعموم وضعا
في الأصح .

الأول دون الثاني في نحو والله لأكثرتا يا غير التمر فيجئ بأكل التمر على الثاني دون الأول وعموم
 الشكرة يكون (نصا إن ثبت على الفتح) نحو لارجل في الدار (وظاهرا إن لم يتبين) نحو ما في الدار رجل
 لاحتماله في الواحد فقط فإن زيد فيها من كانت نصا أيضا كما مر في الحروف والشكرة في سياق الامتنان
 للعموم نحو وأزلفنا من السماء ماء طهورا قاله القاضي أبو الطيب وفي سياق الشرط للعموم نحو وإن أحد
 من الشركين استجاركم فأجره أي كل واحد منهم وقد تكون للعموم البدلي لا الشمولي بقرينة نحوه
 يأتي بمال أجزاه (وقد يعنى اللفظ) إما (عرفا ك) اللفظ الدال على مفهوم (الموافقة) بقسميه الأولى
 والسادى (على قول مر) في البحث للمفهوم نحو فلا تقل لهما أف إن الدين يا آلان أموال اليتامى الآية
 قبل نقلها المرف إلى تحرير جميع التبعات المقصودة من النساء وسأقن قول إنه مجمل وقيل العموم فيه من باب
 من تحرير العين إلى تحرير جميع التبعات المقصودة من النساء وسأقن قول إنه مجمل وقيل العموم فيه من باب
 لإقضاء الاستحالة تحريم الأعيان فيضمر ما يصح به الكلام قال الزركشى وغيره وقد ترجع هذا
 بطلانها من خبر من النقل كافي قوله - وحرم الربا - وقد أجبت عنه في الحاشية (أو معنى) وعبر عنه
 الأصل هنا كغيره بعبارة (كترتب حكم على وصف) فإنه يفيد على الوصف الحكم كإثبات في القياس
 يفيد للعموم بالمعنى بمعنى أنه كلما وجدت العلة وجد العاقل نحو أكرم العالم إذا لم يجعل اللام فيه للعموم
 ولا عذر (ك) اللفظ الدال على مفهوم (الخالفه على قول مر) أن دلالة اللفظ بالمعنى على معاداة المذكور
 بخلاف حكمه وهو أنه لو لم ينف المذكور والحكم معاداة لم يكن له كره فائدة كافي خبر الصحيحين
 مثل الذي ظلم أي بخلاف مثل غيره (والخلاف في أن المفهوم) مطلقا (لعمومه لفظي) أي عائد إلى اللفظ
 والتسمية أي هل يسمى عاما أولا بناء على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط وأما
 من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور معاداة المذكور بما مر من عرف وإن صار به منطوقا ومعنى (ومعيار
 العموم) أي ضابطه (الاستثناء) بشكل ماصح الاستثناء منه مما لا يحصر فيه فهو عام كالجمع المرف
 لازم تناوله المستثنى نحو جاء الرجال إلّا زيدا ولا يصح الاستثناء من الجمع المنكر لأن يخص فيم
 ما يخص به نحو قام رجال كانوا في دارك إلّا زيدا منهم ويصح جاء رجل إلّا زيدا برفع على أن الإضافة
 بمعنى غير كافي لو كان فيها آلهة لإلا الله لفسدنا (والأصح أن الجمع المنكر) في الإثبات نحو جاء رجال
 أو عبید (ليس بهام) إن لم يخص فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين لأنه الحق وقيل إنه عام لأنه
 كما يصدق بذلك يصدق بجميع الأفراد وبما بينهما فيحمل على جميع الأفراد احتياطا إلا أن يمنع منه
 مانع كافي رأيت رجلا فعلى أقل الجمع قطعا والخلاف كما قال جماعة جار في جمع القلة والشكرة وقال
 الصق الهندى محله في جمع الشكرة (و) (الأصح) (أن أقل) مسمى (الجمع) كرجال ومسلمين (ثلاثة)
 لتبادرها إلى الدهن وقيل اثنان لقوله تعالى - إن تنوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما - أي عائشة وحفصة
 وليس لهما إلا قبان - قلنا مثل ذلك مجاز والداعي له في الآية السكر بكرة كراهة الجمع بين التثنية في المتضاد
 ومتضمنه وهما كاشي* الواحد بخلاف نحو جاء عبدا كما وينبغي على الخلاف ما لو أقر أو أوصى بدارهم
 لزيد أو أوصى بثلاثة لئلا يستحق ثلاثة لكن ما مثلوا به من جمع الشكرة مخالف لطباق النجاة على أن أقله أحد عشر
 ويحجب بأن أصل وضعه ذلك لكن غالب استعماله عند الأصوليين في أقل جمع القلة وقد أشار إلى ذلك
 (قوله) وقد أجبت عنه في الحاشية) أي حيث قال فيها قلت ذلك فيما إذا لم يكن النقل مبينا للمضمر
 وهذا بخلافه على أن كلامنا ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الاختيار أو عكسه بل في الخلاف
 في استفادة العموم من أيها وغايتها أن الخلاف في هذا مبنى على الخلاف في ذلك ولا يلزم من
 البناء على شيء الاتحاد في الترجيح اه بحروفه .

نصا إن ثبت على الفتح
 وظاهرا إن لم يتبين
 وقد يعنى اللفظ عرفا
 كالموافقة على قول مر
 وحرمت عليكم أمهاتكم
 أو معنى كترتب حكم
 على وصف كالخالفه
 على قول مر والخلاف
 في أن المفهوم للعموم
 له لفظي ومعيار للعموم
 الاستثناء والأصح أن
 الجمع المنكر ليس بهام
 وأن أقل الجمع ثلاثة

في منع الموانع كايئنه في الحاشية (و) الأصح (أنه) أي الجمع (يصدق بالواحد مجازاً) لاستعماله فيه كقول الرجل لامرأته وقد برزت لجل أنتبرجين للرجال لاستواء الواحد والجمع في كراهة التبرج (و) قيل لا يصدق به ولم يستعمل فيه والجمع في هذا المثال على بابه لأن من برزت لرجل تبرج لغيره عادة (و) الأصح (تعميم) عام سيق لغيره (كدرج وذهو بيان مقدار (ولم يعارضه عام آخر) لم يبق لذلك إذ ما سبق له لا ينافي تعميمه فان عارضه العام للذكور لم يعم فعارض فيه جمعا بينهما كالأول عارضه خاص وقيل لا يعم مطلقاً لأنه لم يبق لتعميم وقيل يعمه مطلقاً كغيره وينظر عند المعارضة إلى مرجح مثاله ولا معارض إن الأبرار في نعم وإن الفجار في جحيم ومع المعارض والدين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أي ما هم فانه وقد سبق للدخول مع بظاهرة إباحة الجمع بين الأختين بلك اليمين وعارضه في ذلك وأن مجموعاً بين الأختين فانه وإن لم يبق للدخول بل لبيان الحكم شامل لحمة جمعهما بلك اليمين فعمل الأول على غير ذلك بأن لم يرد تناوله وقول تبعاً للإبراموى لغيره أولى من قول الأصل بمعنى المدح والتميم أما إذا سبق العام المعارض لغيره أيضاً فكل منهما عام فيتعارضان فيحتاج إلى مرجح (و) الأصح (تعميم) نحو لا يستونون (من قوله تعالى سألهم كأن مؤمنين كان فاسقاً لا يستونون) لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة فهو لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن ففيها تضمن الفعل للنفي لمصدر منسكّر وقيل لا يعم نظراً إلى أن الاستواء لا يعم هو الاشتراك من بعض الوجوه فهو على هذا من سلب العموم وعلى الأول من عموم السلب وعليه يستفاد من الآيتين بأن يراد بالفاسق في الأولى الكافر بترية مقابلة للمؤمن أن الكافر لا يلي أمر ولده المسلم وأن المسلم لا يقتل بالثأني وخالف في المستلئين الحنفية والمراد بنحو لا يستونون كل مادل على نفي الاستواء أو نحوه كالمساواة والقتال والمائلة (و) الأصح تعميم نحو (لا أكلت) من قولك والله لا أكلت فهو لنفي جميع المأكول بنفي جميع أفراد الأنكل (وإن أكلت) فزوج طاق مثلاً فهو لنفي من جميع المأكولات فيصح تخصيص بعضها في المستلئين بالنية ويصدق في إرادته وقال أبو حنيفة لا تعمم فيها فلا يصح التخصص بالنية لأن النفي والمنع حقيقة الأنكل ويلزمها النفي والمنع لجميع المأكولات حتى يبحث بواجدها اتفاقاً وعبراً الأصل في الثانية بقيل على خلاف نسوي تبعاً لابن الحاجب وغيره بينهما لمفاهيم من أن عموم التنكرة في سابق الشرط بدلى وليس كأنهم بل عمومها فيه ثمرى وإنما يكون بدلياً بقرينة كأم (و) لا يقتضى (بالسكسر وهو ما لا يستقيم من السلام إلا بتقدير أحد أمور) ويسمى مقتضى بالفتح فلا يعم جميعاً لاندفاع الضرورة بأحدها ويكون محلاً بينها بيمين بالقرينة وقيل يعمها حذراً من الإجمال قالوا مثاله الخبر الآتي في مبحث الجمول «رفع عن أمي الخطأ والنسيان» فلو وقعها من الأمة لا يستقيم بدون تقدير المؤاخذه أو الضمان أو نحو ذلك فقد تراءى المؤاخذه لهما عرفاً من مثله وقيل بقدر جميعها فيكون مقتضى عاماً (والمعطوف على العام) فلا يعم وقيل يعم لوجوب مشاركة المتعاطفين في الحكم والصفة قلنا في الصفة ممنوع مثاله خبر أبي داود وغيره «لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في عهده» قيل يعنى بكافر وخص منه غير الحرى بالإجماع قلنا لأجله إلى ذلك بل بقدر بحررى وبعضهم جعل الجملة الثانية تامة لاحتجاج إلى تقدير وعضاها ولا يقتل ذوه عهد مادام عهده وبعضهم جعل في الحديث تقديماً وتأخيراً والأصل ولا يقتل مسلم ولا ذوه عهد في عهده بكافر (والنقل المثبت ولو مع كان) يخبر بلال «صلى الله صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة» وخبر أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلاتين في السفر» فلا يعم أقسامه وقيل يعمها فلا يعم المثال الأول الفرض والنقل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً ونقلاً والجمع الواحد في الوقتين وقيل يعمان ماذكر حكى ما صدقهما بكل

وأنه يصدق بالواحد
مجازاً وتعميم عام سيق
لغيره ولم يعارضه
عام آخر وتعميم نحو
لا يستونون ولا أكلت
وإن أكلت لا يقتضى
والمعطوف على العام
والفعل المثبت ولو مع
كان

من قسّم الصلاة والجمع وقد تستعمل كان مع الشارع للتكرار كما في قوله تعالى في قصة اسمعيل - وكان بأمر أهله بالصلاة والزكاة - وعليه جرى العرف وتحقيقه مذكور في الحاشية (و) الحكم (العالم) فلا يبرأ كل محل وجدت فيه العلة (لفظا لكن) يعنه (معنى) كما مر وقيل يعنه لفظا كأن يقول الشارع حرمت الصلاة لاسكتها فلا يبرأ كل مسكت لفظا وقيل يعنه لذكر العلة فساكنة قال - حرمت الصلاة (و) الأصح أن (ترك الاستئصال) في وقائع الأحوال مع قيام الاحتال (ينزل منزلة العموم) في المقال كما في خبر الشافعي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لعيلان بن سلمة الثاني وقد أسلم على عشرين نسوة أسسك أربعا وبارق سائرهن فأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصله هل تزوجهن معا أم مرتبا فلو لا أن الحكم بمحالين لما أطلق لامتناع الإطلاق في محل التفصيل وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجعلا والعبارة المذكورة للشافعي وله عبارة أخرى وهي قوله وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال وظاهرهما التعارض وقد بينته مع الجواب عنه في الحاشية (و) الأصح (أن نحو يأبها النبي) اتق الله يأبها الزملا (لا يشمل الأمة) من حيث الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يشملهم لأن الأمر للتبوع أمرنا به عرفا كما في أمر السلطان الأمير بفتح بلد - قلنا هذا فيما يتوقف الأمور به على المشاركة وما نحن فيه ليس كذلك وحمل الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه ولم تقم قرينة على إرادتهم معه بخلاف مالا يمكن فيه ذلك نحو يأبها الرسول بالغ الآية وأقامت قرينة على إرادتهم معه نحو يأبها النبي إذا طلعت النساء الآية (و) الأصح (أن نحو يأبها الناس يشمل الرسول) عليه الصلاة والسلام (وإن اقترن بقل) لمساواتهم له في الحكم وقيل لا يشمل مطلقا لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره وقيل إن اقترن بقل لا يشمل لظهوره في التبليغ وإلا شمله (و) الأصح (أنه) أي نحو يأبها الناس (يعم العبد) وقيل لا يصرف منافاه لسيده شرعا قلنا في غير أوقات ضيق العبادة (و) الأصح أنه (يشمل الوجودين) وقت وروده (فقط) أي لا من بعدهم وقيل يشملهم أيضا لمساواتهم للوجودين في حكمه إجماعا قلنا بدليل آخر وهو مستند الاجماع لأمته (و) الأصح (أن من) شرطية كانت أو استفهامية أو موصولة أو موصوفة أو تامة فهو أعم من قوله إن من الشرطية (تشمل النساء) لقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى فيس بالشرطية البقية لكن عموم الأخيرتين في الإثبات عموم بدلي لا شمولي وقيل تختص بالذكر فلا نظرت امرأة في بيت أجنبي جاز رميها على الأول والخبر مسلم لأن من تلحق على بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتشوا عيونه ولا يجوز على الثاني قيل ولا على الأول أيضا لأن المرأة لا تستترها (و) الأصح (أن جمع المذكر السالم لا يشمل) أي النساء (ظاهرا) وإنما يشملهن بقرينة تغليب الذكر وقيل يشملهن ظاهرا لأنه لما كثر في الشرع مشاركتهن للذكر في الأحكام أشعر بأن الشارع لا يقصد بخطاب الذكر قصر الأحكام عليهم وخرج بمأذرك اسم الجمع كقولهم جمع الذكر المكسر الدال بمبادئه كرجال وما يدل على جمعيته بغير ما ذكر كالنساء فلا يشمل الأولان النساء قطعا ويشملن الثالث قطعا وأما الدال لمبادئه كالزود فحاق جمع المذكر السالم (و) الأصح (أن خطاب الواحد) مثلا بحكم (لا يتعداه) إلى غيره وقيل يعم غيره لجر بيان عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيها يشاركون فيه - قلنا مجاز يحتاج إلى قرينة (و) الأصح (أن الخطاب بيا أهل الكتاب) وهم اليهود والنصارى نحو قوله تعالى - يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم - (لا يشمل الأمة) أي أمة محمد صلى الله عليه وسلم الخاصة وقيل يشملهم فيما يشاركون فيه وتقدم في مبث الأمر الكلام على أن الأمر بالمدخل في لفظه أولا (و) الأصح أن (نحو خذ من أموالهم) من كل اسم جنس مأمور بنحو الأخذ منه مجموع مجرور بمن (يقضى الأخذ) مثلا

والعالم لفظا لكن معنى وترك الاستئصال ينزل منزلة العموم وأن نحو يأبها النبي لا يشمل الأمة وأن نحو يأبها الناس يشمل الرسول وإن اقترن بقل وأنه يعم العبد ويشمل الموجودين فقط وأن من تشمل النساء وأن جمع المذكر السالم لا يشملن ظاهرا وأن خطاب الواحد لا يتعداه وأن الخطاب بيا أهل الكتاب لا يشمل الأمة ونحو خذ من أموالهم يقتضى الأخذ

(من كل نوع) من أنواع الجورر ما يخص بدليل وقيل لا بل يمثل بالأخذ من نوع واحد وتوقف الآمدى عن ترجيح واحد من القولين والأول نظرا إلى أن اللفظ من جميع الأنواع والثاني إلى أنه من مجزعهما .

[التخصيص]

• وهو مصدر يخص بمعنى خص (قصر العام) أى قصر حكمه (على بعض أفراد) بأن يخص بدليل فخرج العام المراد به المخصوص (وقال به) أى التخصيص (حكم ثبت لتعدد) لفظا نحو : فاقولوا للمشركين وخص منه الذى ونحوه وعلى القول بأن العموم يجرى فى المعنى كاللفظ مثله له مفهوم : فلا نقل لهما أن من سائر أنواع الإبداء وخص منه حبس الوالدين الولد فإنه جائز على ما صححه الفزائى وغيره والأصح أنه لا يجوز كإحصائه البغوى وغيره (والأصح جوازه) أى التخصيص (إلى واحد إن لم يكن العام جمعا) كمن والمفرد والعرف (و) إلى (أقل الجمع) ثلاثة أو اثنين (إن كان) جمعا كالمسلمين والمسلمات وقيل يجوز إلى واحد مطلقا وقيل لا يجوز إلى واحد مطلقا وهو شاذ وقبل لا يجوز إلا أن يبقى غير مخصص (والعام المخصوص عموم مراد تناولا لاحكام) لأن بعض الأفراد لا يشمل الحكم نظرا للمخصص (و) العام (المراد به المخصوص ليس) عموم مراد (تناولا ولا حكما) (بل هو) (كلى) من حيث إن له أفرادا بحسب أصله (استعمل فى جزئى) أى فرد منها (فهو مجاز قطعا) نظرا للجزئية كقوله تعالى : الذين قال لهم الناس أى نعم من مسعود الأشجى لقيامه مقام كثير فى تشبیه المؤمنين عن ملافة أنسفين وأصحابه ثم يحسدون الناس أى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجهه ما فى الناس من الخصال للجزئية ولا ينفى أن عموم العام غير مدلوله فلا ينفى التعبير فى عموم مراد هنا بالكلى التعبير فى مدلوله فبما مر بالكلية مع أن الكلام هنا فى عموم العام المراد به المخصوص وثم فى العام مطلقا (والأصح أن الأول) أى العام المخصوص (حقيقة) فى الباقي بعد التخصيص لأن تناوله مع التخصيص كتناوله له بدونه وذلك التناول حقيقى فكذلك هذا وقيل حقيقة إن كان الباقي غير منحصرا بقاء خاصة العموم والافترج وقيل حقيقة إن خص بمالا يستقل كصفة أو شرط أو استثناء لأن ما لا يستقل جزء من القيد به فالعموم بالنظر إليه فقط بخلاف ما إذا خص بمستقل كمثل أوسع وقيل حقيقة مجاز باعتبارين باعتبار تناول البعض حقيقة و باعتبار الانقصار عليه مجاز وقيل مجاز مطلقا لاستعماله فى بعض ما وضع له ألا وقيل مجاز إن استثنى منه لأنه يبين بالاستثناء أنه أريد باستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من صفة وغيره فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط وقيل مجاز إن خص بغير لفظ كالنقل بخلاف اللفظ أمّا الثانى فجاز قطعا كما مر (فهو) أى الأول وهو العام المخصوص على القول بأنه حقيقة (حجة) جزما أخذنا من مع اللوائح لاستدلال الصحابة به من غير تكثير وعلى القول بأنه مجاز الأصح أنه حجة مطلقا لذلك وقيل غير حجة مطلقا لأنه لا احتمال أن يكون قد خص بغير ما ظهر يشك فيما راد منه فلا يثبت إلا بقرينة وقيل حجة إن خص بعمين كأن يقال اقولوا للمشركين إلا الذى يختلف إليهم نحو : لا بعضهم إذ ما من فرد إلا ويجوز أن يكون هو المخرج قلنا يعمل به إلى أن يبقى فرد وقيل حجة إن خص بمتمصل كالصفة المسمى أن العموم بالنظر إليه فقط بخلاف انفصل فيجوز أن يكون قد خص منه غير ما ظهر فيشكل فى الباقي وقيل حجة فى الباقي إن أنبأ عن الباقي "عموم نحو : فاقولوا للمشركين فإنه يبنى من الحرفى لتبادلهن إليه كالذى المخرج بخلاف ما لا يبنى عنه العموم نحو : والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فإنه لا يبنى من السارق بقدر ريع دينار فأكثروا من حرز كالابنى من السارق لغير ذلك المخرج فأبى منه يشك فيه باحتمال اعتبار قيد آخر وقيل حجة فى أقل الجمع لأنه المتيقن بناء على القول بأنه لا يجوز

من كل نوع .

التخصيص

قصر العام على بعض
أرادته وقابله حكم
ثبت لتعدد والأصح
جوازه إلى واحد إن
لم يكن العام جمعا
وأقل الجمع إن كان
والعام المخصوص
عمومه مراد تناولا
لاحكام والمراد به
المخصوص ليس مراد
بل كلى استعمل فى
جزئى فهو مجاز قطعا
والأصح أن الأول
حقيقة فهو حجة

مطلقا وبذلك علم أن ما ذكره الأصل من هذا الخلاف إنما هو مقرر على ضعيف أما الثاني فلا يحتاج به كذا قاله الشيخ أبو حامد (ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن المخصص) لأن الأصل عدمه ولأن احتماله مرجوح وظاهر العموم راجح والعمل بالراجح واجب وقيل لا يعمل به بعد وفاته قبل البحث لاحتمال التخصيص وعليه يكتفى في البحث عن ذلك الظن بأن لا يخص على الأصح (وهو) أي المخصص للعام (فيمان) أحدهما (متصل) أي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ بأن يقارن العام (وهو خمسة) أحدهما (الاستثناء) بمعنى صيغته (وهو) أي الاستثناء نفسه (إخراج) من متعدد (ينحو إلا) من أدوات الإخراج وضما كخلا وعدا وسوى واقفا ذلك الإخراج مع المخرج منه (من متكم واحد في الأصح) وقيل لا يشترط وقوعه من واحد فقول القائل لإزبعها عقب قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لنوعه على الأول ولهذا لو قال لي عليك مائة فقال له إلا درهما لا يكون مقرا بشيء في الأصح نعم لو قال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الذي عتب نزول قوله تعالى : فاقبلوا المشركين كان استثناء قطعاً لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرأنا (ووجب) أي يشترط (انصالة) أي الاستثناء بمعنى صيغته بالمستثنى منه (عادة في الأصح) فلا يضرب انفصاله بنحو تنفس أو سعال فان انفصل بغير ذلك كان لقوا وقيل يجوز انفصاله إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبداً وقيل غير ذلك ولا بد من نية الاستثناء قبل الفراغ من المستثنى منه (أما) الاستثناء بمعنى صيغته (في المنقطع) وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق للنصرف إليه الاسم عند الإطلاق نحو ما في الدار إنسان إلا الحمار (فجواز) فيه (في الأصح) لتبادره في المتصل إلى التدهن وقيل حقيقة فيه كالتصل فيكون مشتركاً لفظياً بينهما ما يحتاج إلى مخالفة بنحو إلا بغير إخراج وقيل متواطئ أي موضوع للقدر المشترك بينهما أي المخالفة بنحو إلا حذراً من الاشتراك والمجاز وقيل بالوقف أي لا ندرى أهو حقيقة فهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ولا يعد المنقطع من المخصصات والتجميع من زيادتي ، ولما كان في الكلام الاستثنائي شبه التناقض حيث يدخل المستثنى في المستثنى منه ثم ينفي وكان ذلك أظهر في العدد لتوصيفته في أحاده فدعوا ذلك فيه بما ذكرته بقولي (والأصح أن المراد بشرة في) بقولك لا زيد (على عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار الأحاد) جميعها (ثم أخرجت ثلاثة) بقولك إلا ثلاثة (ثم أسند إلى الباقي) وهو سبعة (تقديره وإن كان) الاستناد (قبيله) أي قبل إخراج الثلاثة (ذكرنا) أي لفظاً فكأنه قاله على الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة وليس في هذا إلا إثبات ولا نفي أصلاً فلان تناقض وقيل المراد بعشرة في ذلك سبعة وقوله إلا ثلاثة قرينة لتلك حيث إرادة الجزء باسم السكل مجازاً وقيل معنى عشرة إلا ثلاثة بإزاء اسمين مفرد هوسبعة ومركب هوعشرة إلا ثلاثة ولأنني أيضاً على القولين لا تناقض ووجه نهجج الأول أن فيه توفية بما مر من أن الاستثناء إخراج بخلاف الثاني والثالث (والأصح) استثناء (مستغرق) بأن يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو قال له على عشرة إلا عشرة لزمه عشرة (والأصح صحة استثناء الأكثر) من الباقي نحوه على عشرة إلا تسعة (و) استثناء (المساوي) نحوه عشرة إلا خمسة (و) استثناء (العقد الصحيح) نحوه مائة إلا عشرة وقيل لا يصح في الأكثر وقيل لا يصح فيه إن كان العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحاً نحو ما مر بخلاف غيره نحوخذ الدراهم إلا الزبوف وهي أكثر وقيل لا يصح في المساوي أيضاً وقيل لا يصح في العقد الصحيح (و) الأصح (أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس) وقيل لا بل للمستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه وهو منقول عن الحنفية فهو مقام أحد إلا زيد وقام القوم إلا زيداً بدل الأول على إثبات القيام لا زيد الثاني على نفيه عنه من حيث القيام وعدمه

ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي قبل البحث عن المخصص وهو فيمان متصل وهو خمسة الاستثناء وهو إخراج بنحو إلا من متكم واحد في الأصح وبجب انفصاله عادة في الأصح أما في المنقطع فجاء في الأصح والأصح أن المراد بعشرة على عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار الأحاد ثم أخرجت ثلاثة ثم أسند إلى الباقي قدراً وإن كان قبله ذكرنا ولا يصح مستغرق والأصح صحة استثناء الأكثر والمساوي والعقد الصحيح وأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس

وينبغي على الخلاف أن لا يستثنى من حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه أى لا حكم إذ القاعدة أن ما خرج من شيء دخل في نقيضه وجهاواً لا نيات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي الاستثناء للفرغ نحو مجاء القوم إلزاماً بالعرف العام (و) الاستثناءات (المتعددة إن تعاطفت) هي عائدة (للمستثنى منه) لتعذر عود كل منها إلى ما يليه بوجود التعاطف تحوله على عشرة الأربعة وإلا ثلاثة وإلا اثنين فيلزمه واحد فقط تحوله على عشرة إلى عشرة وإلا ثلاثة وإلا اثنين فيلزمه عشرة للاستغراق (و) أى وإن لم يتعاطف (فكل) من آخرها ونفى كل من باقيها عائد (لما يليه ما لم يستغرقه) تحوله عشرة لإلحقة بالأربعة إلا ثلاثة فيلزمه ستة فإن استغرق كل ما يليه بطل الكل أو استغرق غير الأول تحوله على عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة عاد الكل المستثنى منه فيلزمه واحد فقط أو الأول فقط تحوله عشرة إلى عشرة إلا أربعة فيلزمه عشرة لبطان الأول لاستغراقه والثاني تبعاً وقيل أربعة اعتباراً لاستثناء الثاني من الأول وهو الوافي للأصح في الطلاق وقال ابن الصباغ وغيره إنه الأقرب وقيل ستة اعتباراً للثاني دون الأول (والأصح أنه) أى الاستثناء (يعود المتعاطفات) أى لكل منها حيث يصلح له لأنه الظاهر بقيد زدته بقول (و) حرف (مشارك) كالواو والفاء جملا كانت التعاطفات أو مفردات كأكرم العلماء وحبس ديارك واعتق عبيدك وكن تصدق على الفقراء والساكين والعلماء سواء أسيقت لفرض واحد أم لا وسواء تقدم الاستثناء عليها أم تأخرت ثم نوسط فتعبرى بذلك أولى من اقتصاره على ما إذا تأخر وقيل للأخبر فقط لأنه التيقن وقيل إن سبق الكل لفرض واحد عاد لكل كحسب دارى على أعمامى ووقت يستأني على أخوالى وسميت سقاي لجبراني لأن يسافروا ولإعاد الأخير فقط كأكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك إلا الفلسفة منهم وقيل إن عطف بالوإعداد للكل وإلا للأخير وقيل مشترك بين عوده للكل وعوده للأخير وقيل بالوقف لا يندرى ما الحقيقة منهما ويتبين المراد على الأخيرين بالقرينة وحيث وجدت لا خلاف كافي قوله تعالى - والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - إلى قوله - لأم نأب - فانه عائد للكل بلا خلاف وقوله تعالى - ومن قتل مؤمناً خطأ - إلى قوله - إلا أن يصدقوا - فانه عائد إلى الأخيرين والدية دون الكفارة بلا خلاف أما قوله - والذين يرمون المحصنات - إلى قوله - إلا الذين تابوا - فانه عائد للأخير لا للأول أى الجدي قطعاً لأنه حتى أدى فلا يسقط بالذنب وفي عوده للثاني أى عدم قبول الشهادة الخلاف فعلى الأصح تقبل وعلى الثاني لا تقبل وخرج بالمشارك غيره كبل وسكن وأوفلا يعود ذلك إلا للأخير (و) الأصح (أن القرآن بين جملتين لفظاً) بأن تعطف إحداهما على الأخرى (لا ينضى التسوية) بينهما (في حكم ليدكر) وهو معلوم لإحداهما من خارج فيعطف واجب على مندوب أو مباح وهكذا وقيل يقتضيه ما فيه مثاله خبراً في دوايد ببولن أحدكم في الماء الدائم ولا ينقل فيه من الجنابة قال بولن فيه ينحبه بشرطه كالمعلوم وذلك حكمة انتهى قال بعض القائل بالثاني فكذلك لا اغتسال فيه للقرآن بينهما ومن أمثلة ذلك قوله تعالى - فكان يوم - الآية (و) ثانياً المحصنات للتصلة (الشرط) والمراد القوي كامر (وهو) ما زدته بقول (تعلق أمر) بأمر كل منهما في المستقبل أو ما يدل عليه من صيغة نحو أكرم بنى تميم إن جادوا أى الجانبين منهم (وهو) أى الشرط المحصن (كلاستثناء) اتصالاً وعوداً لكل المتعاطفات وصحة لإخراج الأكثر به نحو أكرم بنى تميم إن كانوا علماء ويكون جهالهم أكثر فيجب مع نية الشرط اتصاله وعوده للكل ولو تقدم أو توسط وصح إخراج الأكثر فيه الأصح وقيل وفاقاً وعليه جرى الأصل في الثالث لكن أجيب عنه بأنه أراد به وفاقاً من خالف في الاستثناء فقط (و) ثالثاً (الصفة) الاعتبار مفهومها كأكرم بنى تميم الفقهاء خرج الفقهاء غيرهم (و) رابعاً (الغاية) كأكرم

والمتعددة إن تعاطفت
فلا مستثنى منه وإلا
فكل لما يليه ما لم
يستغرقه والأصح أنه
يعسود المتعاطفات
بمشارك وأن القران
بين جملة من لفظاً
لا يقتضى التسوية في
حكم ليدكر والشرط
وهو تعلق أمر بأمر
كل منهما في المستقبل
أو ما يدل عليه وهو
كلاستثناء والصفة
والغاية

بفتحيم إلى أن يصعوا خرج حال عصيانهم فلا يكفون فيه (وها) أى الصفة والعبادة (كلاستثناء)
 اتصالا وعودا ومحة إخراج الأكثر بهما فيجب مع بينهما اتصالهما وعودهما لكل ولو تقدمتا أو
 توسلتا ويصح إخراج الأكثر بهما في الأصح خلافا لما اختاره وتبعه عليه البرماوى من اختصاص
 الصفة للتوسطة بمأويلته وذلك كوقفت على أولادى وأولادهم المحتاجين ووقفت على محابى أولادى
 وأولادهم ووقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم فيعود الوصف لكل على الأصل في اشتراك المتماثلات
 ولأن للتوسطة بالنسبة لمأويلته متأخرة ولما وليها مقدمة بل قول ابن عودها إليهما أولى ما إذا تقدمت
 وقد أوضحت ذلك في الحاشية واقتصر على كلاً استثناء أولى من قوله كلاً استثناء العود (والمراد) بالعبادة
 (غاية صحبها عموم يشملها) ظاهر الولم بأن شيدزده بقول (ولم يرد بها تحقيقه مثل) مأمور مثل قوله تعالى
 - فأنزلوا الذين لا يؤمنون - إلى قوله (حق يعطوا الجزية) فانها لو لم تأت لقائناهم أعطوا الجزية ثم
 (وأما مثل) قوله تعالى سلامى (حق مطلع الفجر) من غايه لم يشملها عموم صحبها إذ طلوع الفجر ليس
 من البلية حتى تشملها (و) مثل قولهم (قطعت أصابعه من الخنصر) بكسر أوله مع كسر ثالثه أوقعه
 (إلى الإبهام) من غايه تشملها عموم لم تذكر وأر يذهب لتحقيقه (فلتحقيق) أى قلعاية فيه لتحقيق (العموم)
 فيقبلها لا لخصيصه فتتحقق العموم في الأول أن البلية سلام في جميع أجزائها وفي الثاني أن الأصابع
 قطعت كلها والغاية في الثاني من الغيا بخلافها في الأول وقولى إلى الإبهام أوضح من قوله إلى البنصر (و)
 خامسها (بدل بض) من كل كاذ كره ابن الحاجب كتبه على الناس حجج "بت من استطاع (أو) بدل
 (اشتغال) كقائه مع ما قبله البرماوى عن أبى حيان عن الشاشى كأعجبى ز يدعلمه وهون ز يادى إلا
 أن يقال إنه يرجع إلى ما قبله تجوزا (وليد كره) أى البذل بشقيه (الأكثر) بل أنكره جماعة منهم
 الشمس الأصغرى في وصوب عدم ذكره السبكى كقائه عنه ابنه في الأصل لأن البذل منه في نية الطرح فلا
 محل لخرج منه فلا تخصيص به وأجاب عنه البرماوى بأن كونه في نية الطرح قول والأكثر على خلافه قال
 السيرافى والنحويون لم يردوا إلقاءه وإعازا أو أن البذل قائم بنفسه وليس ميبنا لأول كتيبتي النعت
 للبعوت (و) القسم الثاني من المخصص (منفصل) أى ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره (فيجوز في الأصح
 التخصص بالعقل) سواء أكان بواسطة الحس من مشاهدة وغيرها من الحواس الظاهرة أم بدونها
 فلا أول كتوله تعالى في الرجح الرسالة على عاد تدمير كل شئ أى تملكه فان العقل يدرك بواسطة الحس
 أى الشاهدة بالاندмир فيه كالسما والثاني كتوله تعالى خالق كل شئ فن العقل يدرك بالضررة
 أنه تعالى ليس خالقا لنفسه ولا صفاته الذاتية وكتوله تعالى وثقه على الناس حجج البيت من استطاع إليه سبيلا
 فن العقل يدرك بالنظر أن الطفل والمجنون لا يدخلان لعدم الخطاب وقيل لا يجوز ذلك لأن ما في العقل
 حكم العام عنه لم يشملها العلم إذا تصح إرادته وذكر الأصل أن الخاف لفظى وفيه بحث ذكرته في الحاشية
 ولهذا أثر كره هنا و بما تقر علم أن التخصص بالعقل شامل للحس كما سلكه ابن الحاجب لأن الحكم كونه
 إن شاء العقل فلا حاجة إلى إفراده بالذ كر خلافا لما سلكه الأصل (و) يجوز في الأصح (تخصص الكتاب
 به) أى بالكتاب وهو من تخصيص قضاى اللين بقطعيه كتحصيل قوله تعالى والمطافات يقربهن
 بأنفسهن ثلاثة قروء الشامل للحوامل وغير الدخول بهن بقوله وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
 حملهن وبقوله يأيتها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم
 عليهن من عدة تعتدونها وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى وأزنا لنالك الله كرتين للناس ما زل إليهم
 فؤوس البيان إلى رسوله والتخصص بياض فلا يحصل لا بقوله ولنا وقع ذلك كآرايت . فان قلت بمحمل
 التخصص بغير ذلك من السنة قلنا الأصل عدمه وبيان الرسول يصدق ببيان ما زل عليه من الكتاب

وها كلاً استثناء والمراد
 غايه صحبها عموم
 يشملها ولم يرد بها
 تحقيقه مثل : حتى
 يعطوا الجزية ، وأما
 مثل : حتى مطلع الفجر
 وقطعت أصابعه من
 الخنصر إلى الإبهام
 فلتحقق العموم
 وبدل بض أو اشتغال
 ولم يذكره الأكثر
 ومنفصل فيجوز في
 الأصح التخصص
 بالعقل وتخصص
 الكتاب به

وقد قال تعالى - وازلنا إليك الكتاب تبينا لكل شيء * - (و) يجوز في الأصح تخصيص (السنة)
 للتواتر وغيرها (بها) أى بالسنة كذلك كتخصيص خبر الصحيحين فبأسئت السماء العشر بخبرها
 ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة وقيل لا يجوز الآية - وازلنا إليك الذكر - قصر بيانه على الكتاب
 قلنا وقع ذلك كما رأيت مع أنه لا مانع منه لانهما من عند الله قال تعالى - وما يأتين عن الهوى -
 (و) يجوز في الأصح تخصيص (كل) من الكتاب والسنة (بالآخر) فالأول كتخصيص آية
 الوارث الشاملة للولد الكافر بخبر الصحيحين لا يرث السلم الكافر ولا الكافر السلم فهذا تخصيص
 بخبر الواحد قبل التواتر أولى وقيل لا يجوز بالتواتر الفعلية بناء على قول يأتي أن فعل الرسول لا يخص
 وقيل لا يجوز بخبر الواحد مطلقا وإلا ترك القطعي بالظني . قلنا محل التخصيص دلالة العام وهي ظنية
 والعمل بالظنيين أولى من إلغاء أحدهما وقيل يجوز إن خص بمنفصل لضعف دلالاته حينئذ وقيل غير ذلك
 والثاني كتخصيص خبر مسلم البكر بالبكر جلد مائة أو يقرن فعله . فلهين نصف ماعلى
 المحصنات من العذاب - وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم - جعله مينا
 للكتاب فلا يكون الكتاب مينا للسنة . قلنا وقع ذلك كما رأيت مع أنه لا مانع منه لما هو من السنة فعل
 الذي وقرره فيجوز في الأصح التخصيص بهما وإن لم يثبت تخصيصهما لاتقاء عمومهما كما علم مما مر
 وذلك كأن يقول الرمال حرام على كل مسلم ثم يفعله أو يقرن فعله . وقيل لا يخصان بل ينسخان حكم العام
 لأن الأصل تساوي الناس في الحكم . قلنا التخصيص أولى من النسخ لما فيه من إعمال الدليلين وسواء
 أكان مع التقرير عادة بترك بعض المأمور به أو بفعل بعض المنهى عنه أم لا والأصل كثيره جعلها المخصصة
 إن أقر بها النبي أو الإجماع مع أن المحصن في الحقيقة إنما هو التقرير أو دليل الإجماع (و) يجوز في الأصح
 تخصيص كل من الكتاب والسنة (بالقياس) المستند إلى نص خاص ولو خبر واحد كتخصيص
 آية الزانية والزاني الشاملة للأمة بقوله تعالى - فلهين نصف ماعلى المحصنات من العذاب - وقس
 بالأمة العبد وقبل لا يجوز ذلك مطلقا حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة
 وقيل لا يجوز إن كان القياس خفيا لضعفه وقيل غير ذلك . قلنا إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما
 والخلاف في القياس الظني أما القطعي فيجوز التخصيص به قطعا (و) بدليل الخطاب) أى مفهوم المخالفة
 كتخصيص خبر ابن ماجه الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه بفهم خبره إذ بلغ الماء
 ثلثين لم يحمل الخبث وقيل لا يخص لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على
 المفهوم . وأجيب بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام فالمفهوم مقدم عليه لأن إعمال
 الدليلين أولى من إلغاء أحدهما (ويجوز) التخصيص (بالفحوى) أى مفهوم الموافقة وإن قلنا الدلالة
 عليه قياسية كتخصيص خبر أبي داود وغيره لى الواجد يحمل عرضه وعقوبته أى جسه بفهم فلا تقل
 لهما أف فيجرم جسهما لا والله وهو ما نقل عن المعظم وصححه النووي (والأصح أن عطف العام
 على الخاص) وعكسه المشهور لا يخص العام وقال الحنفى يخصه أى يقصره على الخاص لوجوب اشتراك
 المتعاطفين في الحكم وصفته . قلنا في الصفة ممنوع كما مر مثال العكس خبر أبي داود وغيره لا يقتل مسلم
 بكافر ولا ذنوبه في عهده يعنى بكافر حرى الإجماع على قتله غير حرى فقال الحنفى يقتل الحرى في المعطوف
 عليه لوجوب الاشتراك المذكور فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذمي ومثال الأول أن يقال لا يقتل
 الذمي بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بالكافر الأول الحرى فيقول الحنفى والمراد بالكافر الثاني الحرى
 أيضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد مر التمثيل بالخبر لمسألة أن المعطوف على العام لا يعم وما قيل من
 أنه لا حاجة لذلك هذه المسئلة لعلمها من مسئلة القرآن يرد بمنع لأن ما هنا في تخصيص الحكم المذكور
 في عام وما هناك في التسوية بين مجتئين فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لإحداهما من خارج

والسنة بها وكل بالآخر
 وبالقياس وبدليل
 الخطاب ويجوز
 بالفحوى والأصح أن
 عطف العام على الخاص

(و) لأصح أن (رجوع ضمير إلى بعض) من العام لا يخصه حذرا من مخالفة الضمير لمرجه فلما لا حذور فيها القرينة مثاله قوله تعالى - وللطالقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء - مع قوله بعده - وبهاتهن أحق بردهن - فضمير و بهاتهن للرجعيات ويشمل قوله والطلقات معهن البوائن وقيل لا يشملهن ويؤخذ حكهن من دليل آخر وقد يعبر في هذه المسئلة بأعم عا ذكر بأن يقال وأن يعقب العام بما يختص ببعضه ولا يخصه سواء كان ضميرا كامرا أم الشامل غيره كالحلي بأل واسم الإشارة كأن يقال بدل و بهاتهن إلخ و بعولة اللطافات أو هؤلاء أحق بردهن (و) الأصح أن (مذهب الراوى) للعام بخلافه لا يخصه ولو كان محزيا وقيل يخصه مطلقا وقيل يخصه إن كان محزيا لأن المخالفة إنما تصدر عن دليل قلنا في ظن المخالف لافي نفس الأمر وليس لغيره اتباعه لأن المجتهد لا يتقبل اجتهدا وذلك تخبر البخارى من رواية ابن عباس من بدل دينه فاقتلوه مع قوله إن صح عنه أن الرائدة لا تقتل أمامذهب غير الراوى للعام بخلافه فلا يخصه أيضا كما فهم بالأولى وقيل يخصه إن كان صحابيا (و) الأصح أن (ذكر بعض أفراد العام) بحكم العام (لا يخص) العام وقيل يخصه بفهمه إذ لا فائدة ذكره إلا ذلك قلنا مفهوم التخصيص نتيجة وفائدة ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه من العام مثاله خبر الترمذى أيما إهاب دبح فقد ظهر مع خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم إهابها فدفنتموه فاتفقتم به فقالوا إنها ميتة فقال إنها حرم أكلها (و) الأصح (أن العام لا يقصر على المعتاد) السابق ورود العام (ولا على ما رواه) أى المعتاد بل يجرى العام على عمومها فيها وقيل يقصر على ذلك فالأول كأن كانت عادتهم تناول البر ثم نهى عن بيع الطعام بحسنه متفاضلا فقبل يقصر الطعام على البر المعتاد والثاني كأن كانت عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام بحسنه متفاضلا فقبل يقصر الطعام على غير البر المعتاد والأصح لافيهما (و) الأصح (أن نحو) قول الصحابي إنه صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الغرر) كما رواه مسلم من رواية أنى هريرة (لا يبيع) كل غرر وقيل بوجه لأن قائله عدل عارف بالغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في الحكاية له بل يفظ عام كالغرم قلنا ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا ينزما اتباعه في ذلك إذ يتحمل أن يكون النهى عن بيع الغرر بصفة تخص بها فتوهم الراوى عاما وعدت إلى نهى عن بيع الغرر عن قوله قضى بالشفعة للجار لقوله كغيره من المحدثين هو لفظ لا يعرف . [مسئله : جواب السؤال غير المستقل عنه] أى دون السؤال كنم و بلى وغيرها ما ألوا ابتدئ به لم يقد (تابعه) أى للسؤال (في عموم) وخصوصه لأن السؤال معاد في الجواب فالأول تخبر الترمذى وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا بيع قالوا نعم قال فلا إذا بيع كل بيع للرطب بالتمر صدر من السائل أو من غيره والثاني كقوله تعالى - فويل وجرمت ما رعد ربكم حقا قالوا نعم - (والمستقل) دون السؤال ثلاثة أقسام أحص من السؤال ومساو له وأعم (فالأخص) منه (جائز) إن أمكنت معرفة (المسكوت عنه) منه كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب من أفطر في نهار رمضان ماذا عليه فيفهم من قوله جامع أن الإفطار بشرى جماع لا كفارة فيه فإن لم يمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب لم يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (والمساوى) له في العموم والخصوص (واضح) كأن يقال لمن قال ما لى من جامع في نهار رمضان من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر وكأن يقال لمن قال جامع في نهار رمضان ماذا على ؟ عليك إن جامع في نهار رمضان كفارة كالظاهر والأعم منه مذکور في قولى (والأصح أن العام) الوارد (على سبب خاص) في سؤال أو غيره (معتبر عموم) نظرا لظاهر اللفظ وقيل مقصور على السبب لوروده فيه سواء أوجدت قرينة

ورجوع ضمير إلى
بعض ومذهب الراوى
وذكر بعض أفراد العام
لا يخص وأن العام
لا يقصر على المعتاد ولا
على ما رواه وأن نحو
نهى عن بيع الغرر
لا يبيع .

مسئله

جواب السؤال غير
المستقل عنه تابع له
في عمومه والمستقل
الأخص جائز إن
أمكنت معرفة المسكوت
عنه والمساوى واضح
والأصح أن العام على
سبب خاص معتبر عموم

التعميم أم لا فالقول كقوله تعالى : والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، إذ سبب نزوله على ما قيل أن رجلا سرق رداء صفوان بن أمية فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد البارق ذلك الرجل فقط . والثاني كعبر الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري « قيل يارسول الله أتؤثما من بشر ضاعة وهي بشر يلقى فيها الخبيث ولحوم الكلاب والنتن فقال إن الماء طهور لا ينجسه شيء » أي بما ذكره غيره وقيل بما ذكر وهو ساكت عن غيره وقد تروى قرينة على الاختصاص بالسبب كالنهي عن قتل النساء فإن سببه أنه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة حربية في بعض مغازبه مقتولة وذلك يدل على اختصاصه بالحربيات فلا يتناول المرتدة (و) الأصح (أن صورة السبب) التي ورد عليها العام (قطعية الدخول) فيه لو روده فيها (فلا تخصص) منه (بالاجتهاد) وقيل ظنية كغيرها فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد قال السبكي (و يقرب منها) أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظنية (خاص في القرآن نلاه في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن لم يثله في النزول (عام لمناسبة) بين التثنية والمثول كما في آية : ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجيب قائما إشارة إلى كعب ابن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حرّضوا المشركين على الأخذ بنارهم وعاربه النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه من أهدى سبيلا محمد وأصحابه أم نحن فقالوا أتم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم والتطبيق عليه وأخذوا الوائين عليهم أن لا يكتموه فكان ذلك أمانة لازمة لهم ولم يؤدوها حيث قالوا للمشركين ما ذكره حندا للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية هذا القول والتوعد عليه للمقيد للأمر بمقابله الشتم على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لقوله تعالى : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، فهذا عام في كل أمانة وذاك خاص بأمانة هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكره والعالم نال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول لست سنين مدة ما بين بدر وفتح مكة وإنما قال السبكي ويقرب منه كذا لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها .

[مسئلة : الأصح] أنه (إن لم يتأخر الخاص عن) وقت (العمل) بالعام المعارض له بأن تأخر الخاص عن ورود العمل قبل دخول وقت العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقا أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما (خصص) الخاص (العام) وقيل إن تقارنا تعارضا في قدر الخاص فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجعه قلنا الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض لأنه يجوز أن لا يرد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة إلى مرجعه وقالت الحنفية وإمام الحرمين العام المتأخر عن الخاص ناسخ له كمنكسه قلنا الفرق أن العمل بالخاص المتأخر لا ينافي العام بخلاف العكس والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا فإن جهل التاريخ بينهما فالوقف عن العمل بواحد منهما لا احتال كل منهما عندهم لأن يكون منسوخا باحتال تقدمه على الآخر مثال العام : فاقبلوا المشركين والخاص أن يقال لا تقبلوا الذي (و إلا) بأن تأخر الخاص عما ذكر (نسخه) أي نسخ الخاص العام بالنسخة لما تعارضا فيه وإنما لم يجعل ذلك تخصيصا لأن التخصيص بيان للبراد بالعام وتأخير البيان عن وقت العمل ممتنع (و) الأصح أنه (إن كان كل) من المتعارضين (عاما من وجه) خاصا من وجه (فالتراجع) بينهما من خارج واجب لتعادلهما تقارنا أو تأخر أحدهما أو جهل تاريخهما وقالت الحنفية المتأخر ناسخ للقديم مثال ذلك خبر البخاري « من بدل دينه قاتلوه » وخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء » فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحربيات والمرتدات وقد ترجح الأول بقيام القرينة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحاربيات .

وأن صورة السبب
قطعية الدخول فلا
تخصص بالاجتهاد
ويقرب منها خاص
في القرآن نلاه في
الرسم عام لمناسبة .
مسئلة

الأصح إن لم يتأخر
الخاص عن العمل
خصص العام وإلا
نسخه وإن كان كل
عاما من وجهه
فالتراجع .

[للطلق والمقيد]

أى هذا مبجئهما والراد للفظ السعى بهما (المختار أن المطلق) ويسمى اسم جنس كامة (ما) أى لفظ (دل على الماهية بلا قيد) من وحدة وغيرها فهو كل وقيل مادل على شائع في جنسه وقائله يوم النكرة غير العامة واحتج بذلك بأن الأمر بالماهية كالضرب من غير قيد أمر يجزئ من جزئياتها كالضرب بسوط أو عصا أو غير ذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تنبئ غالبا على الجزئيات لا على الماهيات المعقولة لاستحالة وجودها في الخارج ورده بأنها إنما يستحيل وجودها كذلك مجردة لامطلقا لأنها توجد بوجود جزئى لها لأنها جزؤه وجزء الموجود موجود فالأمر بالماهية أمر بإجداها في ضمن جزئى لها لأمر يجزئى لها وقيل الأمر بها أمر بكل جزئى منها لا شعار عدم التقييد بالتعميم وقيل هو إذن في كل جزئى أن يفعل ويخرج عن العهدة بواحد وعلى المختار اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد يسمى مطلقا واسم جنس أيضا كامة أومع قيد الشيوع يسمى نكرة والقائل بالثاني ينسكرا اعتبار الأول في معنى المطلق (والمطلق والمقيد كالعام والخاص) فإما رده فيأخص به العام بقيد به المطلق وما لا فلا لأن الطلاق عام من حيث المعنى فيجوز تقيد الكتاب به وبالسنة وبالسنة بهما بالكتاب وتقيدهما بالنسبة والفهمين وفعل النبي وتقر به بخلاف مذهب الراوى وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح في غير مفهوم للموافقة (و) يزيد المطلق والمقيد (أنهما في الأصح إن اتحد حكمهما وسببه) أى سبب حكمهما (وكانا مبنيين) أمرين كانا كأن يقال في كفارة الظهار في حل أعتق رقبة وفى آخر أعتق رقبة مؤمنة أو غيرها نحو تجزى * رقبة مؤمنة تجزى * رقبة أو أودهما أمر والآخـر خبر نحو تجزى * رقبة مؤمنة أعتق رقبة (فإن تأخر القيد) بأن علم تأخره (عن) وقت (العمل بالمطلق نسخه) أى المطلق بالنسبة إلى صدقه بغير القيد (وإلا) بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقا أو تقارنا أو جهل تاريخهما (قيد) أى المطلق جمعا بين الدليلين وقيل المقيد ينسخ المطلق إذا تأخر عن وقت الخطاب به كالأمر تأخر عن وقت العمل به فإقيدته كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه . قلنا الفرق بينهما أن مفهوم القيد حجة بخلاف مفهوم اللقب الذى ذكر فرد من العام منه كامة (وإن كان أحدهما مثبتا) أمرا أو خبرا (والآخر بخلافه) نهيا أو نفيا نحو أعتق رقبة لا تعتق رقبة كفرة أعتق رقبة لا تجزى * رقبة كفرة أعتق رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة تجزى * رقبة مؤمنة لا تجزى * رقبة (قيد المطلق بضد الصفة) في المقيد ليجتمعا فإقيد في الثالين الأولين بالإيمان وفي الأخيرين بالكفر (وإلا) بأن كانا منفيين أو منفيين أو أحدهما منفيًا والآخر نهيا نحو لا تجزى * عتق مكاتب لا يجزى * عتق مكاتب كان لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافر لا يجزى * عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا يجزى * عتق مكاتب كان لا تعتق مكاتب كافر (قيد المطلق (بها) أى بالصفة (في الأصح) من الخلاف في حجية مفهوم المخالفة وقيل يعمل بالمطلق بناء على عدم حجية المفهوم (وهي) أى المسئلة حينئذ (خاص وعام) لمعوم المطلق في سياق النفي الشامل للنهي ويكون المقيد مخصصا لا مقيدا وقولى إن كان إلى قولى في الأصح أعم مما عبر به (وإن اختلف حكمهما) مع اتحاد سببهما كما في قوله تعالى في التيمم : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ، وفي الرضوء فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إلى الرافق ، وسببهما الحدث مع القيام إلى الصلاة أو نحوها واختلف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيد بالمرقظ ظاهر إذ المسح خلاف الغسل (أو) اختلف (سببهما) مع اتحاد حكمهما (ولم يكن ثم مقيد) في علقين (بمتنافين) كما في قوله تعالى في كفارة الظهار

المطلق والمقيد
المختار أن المطلق
مادل على الماهية
بلا قيد
والمقيد كالعام والخاص
وأنهما في الأصح إن
اتحد حكمهما وسببه
وكانا مثبتين فإن
تأخر للمقيد عن العمل
بالمطلق نسخه وإلا
قيدته وإن كان
أحدهما مثبتا والآخر
خلافه قيد المطلق
بضد الصفة وإلا قيد
بها في الأصح وهي
خاص وعام وإن
اختلف حكمهما أو
سببهما ولم يكن ثم
مقيد بمتنافين

تحرير رقبة وفي كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة (أو) كان ثم مقيد كذلك و (كان) المطلق (أولى) بالتقييد (بأحدهما) من الآخر من حيث القياس كما في قوله تعالى في كفارة البين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (قيد) المطلق بالقيد أي حمل عليه (قياسا في الأصح) فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال الأول موجب الظهور وفي الثاني حرمة سبهما من الظهار والقتل وفي الثالث النهي عن البين والظهار حمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولى من حمله على صوم التمتع في التفریق لأحادهما في الجامع والتشثيل به إنما هو على قول قديم وقيل يحمل عليه في الأولين لفظا أي بمجرد وجود اللفظ للقيد من غير حاجة إلى جامع وقيل لا يحمل عليه في الثالثة بناء على أن الحمل لفظي وقال الحنفى لا يعمل عليه لاختلاف الحكم أو السبب فيبقى المطلق على خلافه . أما إذا كان ثم مقيد في محلين متنافيين ولم يكن للطلق في ثالث أولى بالتقييد بأحدهما من حيث القياس كما في قوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع مامر فيبقى المطلق على إطلاقه لا ممتنع تقييده بهما لتنافيهما وبواحد منهما لا تنفاه مرجعه فلا يجب في قضاء رمضان تنابع ولا تفریق والترجيح من زيادتي ولو اختلف سبهما وحكمهما كتنقييد الشاهد بالعدالة وإطلاق الرقبة في الكفارة لم يحمل المطلق على المقيد اتفاقا وقيل على الراجح .

الظاهر والمؤول

أي هذا مبنيهما (الظاهر) لغة الواضح واصطلاحاً (مادل) على المعنى (دلالة ظنية) أي راجحة بوضع الأمانة أو التبرع أو العرف فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً كما مر أوائل الكتاب الأول كالأسد راجح في الحيوان المفترس لغة مرجوح في الرجل الشجاع والصلاة راجحة في ذات الركوع والسجود شرعاً مرجوحة في الدعاء الموضوعه لغة والعائظ راجح في الخارج المستقذر عرفاً مرجوح في المكان المظلم الموضوع له لغة وخرج الحمل لتساوي الدلالة فيه والمؤول لأنه مرجوح والنص كزبد لأن دلالة قطعية (والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فإن حمل) عليه (لدليل فصحيح) الحمل (أو لما يظن دليلاً) وليس دليلاً في الواقع (ففساد أو لا شيء فاعب) لا تأويل (والأول) أي التأويل قسماً (قريب) يترجح على الظاهر بأدنى دليل نحو إذا قمتم إلى الصلاة أي عزمتم على القيام إليها وإذا قرأت القرآن أي أردت قراءته (وبعيد) لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه (كتأويل) الحنفية (أمسك) من قوله صلى الله عليه وسلم لتبيلن الماء على عشر نساء أمسك أو بما فارق سائرهن (بابتدئ) نكاح أربع منهن بتبذنه بقولي (في المعية) أي فيما إذا نكحهن معاً لبطانته كالسلم بخلاف نكاحهن مرتباً فيمسك الأربع الأوائل ووجه بعده أن الخطاب بمجمله وهو أمسك قريب عهد بالاسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل بتحديد نكاح منه ولأمن غيره عن أسلم مع كثرتهم وتوفر دواعي حمله التبرع على نقله أو وقع (و) كتأويلهم (ستين مسكيناً) من قوله تعالى فأطعم ستين مسكيناً (يستين مداً) بتقدير مضاف أي طعام ستين مسكيناً وهو ستون مداً فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً كما يجوز إعطاؤه لستين مسكيناً في يوم واحد لأن التقصد بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف (قوله إلا بأقوى منه) أي بحيث يقدم عليه لو عارضه وهذا البسط أقرب والبعد تبع فيه الشارح المحلى وهو تابع للزركشي والمصدق وضبطه غير ما بوجه آخر وهو أنه إن كان دليل إرادة الغنى ضعيفاً فهو التأويل البعيد وإن كان قوياً فهو التأويل القريب وعلى هذا انضبط جرى البرماوى اهـ من السكال

أو كان أولى بأحدهما
قيد قياساً في الأصح .
الظاهر والمؤول

الظاهر مادل دالة
ظنية والتأويل حمل
الظاهر على المحتمل
المرجوح فإن حمل
لدليل فصحيح أو لما
يظن دليلاً ففساد أو
لا شيء فاعب والأول
قريب وبعيد كتأويل
أمسك بابتدئ في
المعية وستين مسكيناً
بستين مداً

وأني فيه ما ذكر من عدد الساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء
للحسن (و) كُتِبُوا بِهِمْ خَيْرُ أُنَى دَاوُدَ وَغَيْرِهِ (لأصيام لمن لم يبيت) أي الصيام من الليل (بالقضاء
والنذر) لصحة غيرها بنية من النهار عندهم ووجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على نادر لندرة
القضاء والنذر (و) كُتِبُوا يَلِ أُنَى حَنِيفَةِ خَيْرِ بَنِي حَبَانَ وَغَيْرِهِ (ذكاة الجنين ذكأمة) بالرفع والنصب
(بالتشبيه) أي مثل ذكائها أو كذا كانتا فالمراد بالجنين الحي لحُرْمَةِ الْمَيِّتِ عنده وأحله أصحابه كالشافعي
ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ووجه استغنائه عنه على رواية الرفع وهي المحفوظة أن عرب
ذكاة الجنين خبرا لما بعده أي ذكاة أم الجنين ذكأته وعلى رواية النصب إن ثبت أن يجعل على الظرفية
أي ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكأته التي أحلتها فالمراد بالجنين الميت وأن ذكاة أمه أحلتها تبعاً لها .
[المجلد ما لم تتضح دلالاته]

من قول أوفعل كدعيامه صلى الله عليه وسلم من الرزمة الثانية بلانشهد لاحتمال العمد والسوء وخرج
المهمل إذ دلالة له والمبين لا يوضح دلالاته (فلا إجمال في الأصح - في آية السرقة) وهي - والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما - لا في اليد ولا في القطع وقيل مجلة فيها لأن اليد تنطق على العضو إلى
السكوع وإلى الرفق وإلى المنكب والقطع يطاق على الإبانة وعلى الجرح ولا ظهور لواحد من ذلك
وإبانة الشارع من السكوع مبنية لذلك قلنا لا نسلم عدم ظهور واحد لأن اليد ظاهرة في العضو إلى
المنكب والقطع ظاهر في الإبانة وإبانة الشارع من السكوع دليل على أن المراد من الكل البعض (و)
لا في (نحو حرمت عليكم الميتة) حرمت عليكم أمهاتكم وقيل مجمل إذ لا يصح إسناد التحريم إلى العين
لأنه إنما يتعلق بالعل فلا بد من تقديره وهو محتمل لأمر لاحاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها
فكان مجمل قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بأن المراد في الأول تحريم الأكل ونحوه وفي
الثاني تحريم التمتع بوطء ونحوه (و) لا في قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وقيل مجمل لتردده بين
مسح الكل والبعض ومسح الشارع الناصية مبين لذلك قلنا لا نسلم ترده بين ذلك وإتمامه لخطأ
السح الصادق بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبغيره ومسح الشارع الناصية من ذلك (و) لا في خبر
البيهقي وغيره (رفع عن أمي الخطأ) والنسيان وما استكرهوا عليه وقيل مجمل إذ لا يصح رفعها مع
وجودها حساً فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين أمور لاحاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها
فكان مجمل قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بأن المراد منه رفع المؤاخذه (و) لا في خبر
الترمذي وغيره (لأنكاح الإبولي) وقيل مجمل إذ لا يصح النفي لنكاح بلولي مع وجوده حساً فلا بد
من تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكان مجمل قلنا بتقدير
تسامي ذلك المرجح لنفي الصحة موجود وهو قريب من نفي الذات إذ ما انتفت محتمل لا يعتد به فيكون
كالمدوم بخلاف ما انتهى كاله (لوضح دلالة السكول) كما مر بيانه فلا إجمال في شيء منه (بل)
الاجمال (وفي مثل القوم) لتردده بين الطهور والحيض لا شراً كه بينهما وحمله الشافعي على الطهور والخفي

بتصرف اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وتظافر قلوبهم) كذا في العبد قال السعد تضافر
قلوبهم بالضاد العجاجة هو المتعارف والظاء من غلط الناسخ اه آيات ونص عبارة شيخنا محمد
الجوهري قوله وتظافر قلوبهم صوابه بالضاد المذمومة بمعنى تعاون قلوبهم قال في المصباح والضفر العدو
والسي وهو مصدر من باب ضرب أيضاً وتضافر القوم تعاونوا لأنه سمي وتضافرته عاوتته اه وفي مادة
ظفر شيء مما يناسب ذلك كما يظهر بمراجعة كتب اللغة وإن قال السعد إنه من غلط الناسخ اه (قوله
للحسن) أي المكفر لعل الله يفرّز ذنبه وقال العبد فيكون أقرب إلى الاجابة قال في النقود إذ قل
ما بخلاف جميع المسلمين عن ولي من أولياء الله تعالى يكون مستجاب الدعوة مقتضى المهمة اه منه .

ولا صيام لمن لم يبيت
بالقضاء والنذر ذكاة
الجنين ذكاة أمه
بالتشبيه .

المجلد ما لم تتضح
دلالاته

فلا إجمال في الأصح
في آية السرقة ونحو
حرمت عليكم الميتة
وامسحوا برؤوسكم
ورفع عن أمي الخطأ
ولا نكاح إلا بولي
لوضح دلالة السكول
بل في مثل القوم

على الحيض لما قام عندها (و) مثل (النور) لأنه صالح للعقل ونور الشمس مثلا لتشابههما في
 الانتهاء بكل منهما (و) مثل (الجسم) لأنه صالح للساء والأرض مثلا لتماثلهما معاً وعددا (و) مثل
 (الخنثار) كتمقاد لتردده بين اسم الفاعل والمفعول بإعلاله بقلب يائه للكسورة أو للفتوحة ألفا (و) مثل
 (قوله تعالى أو يعقوب الذي بيده عقدة النكاح) لتردده بين الزوج والوالى وحمله الثاني على الزوج
 ومالك على الولى لما قام عندهما (و) مثل قوله تعالى (إلا ما يئلى عليكم) للجهل بمعناه قبل نزول مبينه
 وهو حرمت عليكم اليتة الخ ويسرى الاجال إلى الستئى منه وهو أحلت لكم بهيمة الأنعام (و)
 مثل قوله تعالى (الراسخون) من قوله وما يعلى تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون أمتابه لتردده
 بين العطف والابتداء وحمله الجمهور على الابتداء لما قام عندهم (و) مثل (قوله عليه الصلاة والسلام)
 فى خبر الصحيحين وغيرها (لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه فى جداره) لتردد ضمير جداره بين
 عوده إلى الجار أو إلى الأحد وتردد الشانى فى النع كذا والمجيد النع خبر الحاكم بإسناد صحيح
 فى خطبة حجة الوداع لإيجال لأمري من مال أخيه لإمأعطاه عن طيب نفس وخشبه بلفظ الجمع
 والاضافة للضمير وروى خشبة بالانفراد والتثنية (و) مثل (قولك ز يدطبيب ماهر) لتردد ماهر بين
 رجوعه إلى طبيب وإلى زيد (و) مثل قولك (الثلاثة زوج وفرد) لتردد الثلاثة فيه بين انصافها بصفتها
 وانصاف أجزائها بما هو إن تعين الثانى نظرا إلى صدق التكلم به إذ جمعه على الأول يوجب كذبه (والأصح
 وقوعه) أى الجمل (فى الكتاب والسنة) للأمثلة السابقة منهما ومنعه داود الظاهرى قيل ويمكن أن
 ينفصل عنها بأن الأول ظاهر فى الزوج لأنه المالك للنكاح والثانى مقترن بفسره والثالث ظاهر فى
 الابتداء والرابع ظاهر فى عوده إلى الأبد لأنه محط الكلام (و) الأصح (أن السمسى الشرعى) لفظ
 (أوضح من) للسسمى (النفوى) له فى عرف الشرع لأن الذى بعث لبيان الشرعيات فيحمل على
 الشرعى وقيل لا فى النهى فقيل هو مجمل وقيل يحمله على النفوى والرد بالشرعى ما أخذت تسميته من
 الشرع صحيحا كان أو فاسدا لاما يكون صحيحا فقط (وقدمه) ذلك فى مسئلة اللفظ إما حقيقة أو
 مجاز وذكرهنا طوئنة لقولى (و) الأصح (أنه إن تعذر) أى السسمى الشرعى لفظ (حقيقة رد إليه
 بتجوز) محافظة على الشرع ما أمكن وقيل هو مجمل لتردده بين المجاز الشرعى والسسمى النفوى وقيل
 يحمله على النفوى تقدما للحقيقة على المجاز والترجيح من ز يادنى وهو ما اختاره فى شرح المختصر
 كغيره مثاله خبر الترمذى وغيره الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام تعذريه مسمى
 الصلاة شرعا فبدر إليه بتجوز بأن يقال كالأصالة فى اعتبار الطهر والتبى ونحوهما وقيل يحمله على
 السسمى النفوى وهو الدعاء بخبر اشتغال الطواف عليه فلا يعتبر فيه ما ذكر وقيل مجمل لتردده بين
 الأمرين (و) الأصح (أن اللفظ المستعمل لمتى تارة ولما نيين ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى
 على السواء وقد أطلق (بمجل) لتردده بين المعنى والمعينين وقيل يرجح المعينين لأنه أكثر فائدة
 (فإن كان) ذلك المعنى (أحدهما حمل به) جزما لوجوده فى الاستعمالين (ووقت الآخر) لتردد فيه
 وقيل يعمل به أيضا لأنه أكثر فائدة مثال الأول خبر مسلم لا ينيك الحرم ولا ينيك بناء على أن
 النكاح مشترك بين العقد والوطء فانه إن حمل على الوطء استفيد منه معنى واحد وهو أن الحرم
 لا يطأ ولا يوطئ أى لا يمكن غيره من وطئه أو على العقد استفيد منه معنيان بينهما قدر مشترك
 وهما أن الحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثانى خبر مسلم التيب أحق بنفسها من ولها أى
 بأن تعقد لنفسها أو بأن تعقد كذالك أو تأذن لولها فيعقد لها ولا يجبرها وقد قال تعقد لنفسها
 أبرد حذيفة وكذا بعض أصحابنا لكن إذا كان فى مكان لاولى فيه ولا حاكم .

والنور والجسم والخنثار
 وقوله تعالى أو يعقوب
 الذى يسده عقدة
 النكاح وإلا ما يئلى
 عليكم والراسخون
 وقوله عليه الصلاة
 والسلام «لا يمنع
 أحدكم جاره أن يضع
 خشبه فى جداره»
 وقولك زيد طبيب
 ماهر والثلاثة زوج
 وفرد والأصح وقوعه
 فى الكتاب والسنة
 وأن المسمى الشرعى
 أوضح من النفوى وقد
 مر وأنه إن تعذر
 حقيقة رد إليه بتجوز
 وأن اللفظ المستعمل
 لمتى تارة ولما نيين
 ليس ذلك المعنى أحدهما
 مجمل فإن كان أحدهما
 عمل به ووقت الآخر

[البيان]

بغية التبيين لغة الاظهار أو الفصل واصطلاحاً [إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي] أى
 الايضاح فالألتان بالظاهر من غير سبق إشكال لا يسمى بياناً اصطلاحاً (و إنما يجب) البيان (لمن أريد
 فهمه) للشكل لحاجته إليه بأن يعمل به أو يفقه به بخلاف غيره (والأصح أنه) أى البيان قد (يكون
 بالفعل) كالقول بولى لأنه أدل بيانه للمشاهدته وإن كان القول أدل حكماً لما يأتى وقيل لا لطول زمنه
 فتأخر البيان به مع إمكان تحجيلة بالقول وذلك بمنع . قلنا لا نسلم امتناعه والبيان بالفعل كقوله تعالى
 صفراء فاقع لونها بيان لقوله بقرة وبالفعل نخبّر صلوا كما رأيتونى أصل ففعله بيان لقوله تعالى أقيموا
 الصلاة وقوله صلوا إلخ ليس بياناً وإنما يدل على أن الفعل بيان ومن الفعل التفرير والاشارة والكتابة
 وقد قال صاحب الواضح من الحنفية فى الآخرين لا أعلم خلافاً فى أن البيان يقع بهما (و) الأصح أن
 (المظنون بين العاوم) وقيل لأنه دونه فكيف يبينه . قلنا لوضوحه (و) الأصح أن (التقدم) وإن
 جهلنا عنه (من القول والفعل هو البيان) أى اللين والآخر تأكيده وإن كان دونه قوة وقيل إن
 كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكدهما هو دونه . قلنا هذا فى التأكيدهما بغير المستقل أما بالمستقل
 فلا ، لأننى أن الجملة تؤكدهما (هذا إن اتفقا) أى القول والفعل فى البيان كأن طاف صلى الله
 عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتملة على الطواف طوافاً واحداً وأمر بطواف واحد (والا) بأن زاد الفعل
 على مقتضى القول كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافين وأمر بواحد أو بأن نقص الفعل
 عن مقتضى القول كأن طاف واحداً وأمر بثنين (فاقول) أى فالبيان القول لأنه يدل عليه بنفسه والفعل
 يدل عليه بواسطة القول (وفعله مندوب أو واجب) فى حقه دون أمته وإن زاد على مقتضى قوله (أو تخفيف)
 فى حقه إن نقص عنه سواء أكان القول متقدماً على الفعل أو متأخراً عنه جمعا بين الدليلين وقيل البيان
 المتقدم منهما كما لو اتفقا فإن كان للتقدم القول حكم الفعل مأمراً أو الفعل فاقول ناسخ للرائد منه وطالب
 لما زاده عليه . قات عدم النسخ بما قلناه أولى والقول أقوى دلالة وذكر التخفيف من زىادى .
 [مسئلة . تأخير البيان] لحمل أوطاها لم يرد ظاهره بقرينة ما يأتى (عن وقت الفعل غير واقع وإن
 جاز) وقوعه عند اثبتنا الجوز بن تكليف ما لا يطاق (و) تأخيره عن وقت الخطاب (إلى وقته)
 أى الفعل جائز (واقع فى الأصح) سواء أكان للين بينانه للفعل (ظاهر) وهو غير الحمل كأم
 يبين تخصيصه ومطابق يبين مقيدته ودال على حكم يبين نسخه أم لا وهو الحمل المشترك بين أحد
 معنييه مثلاً ومتواطىء يبين أحد ماصدقانه مثلاً وقيل بمنع تأخيره مطلقاً لإخلاله بفهم المراد عند
 الخطاب وقيل بمنع قبالة ظاهر لابقاعه المخطب فى فهم غير المراد بخلافه فى الجملة وقيل بمنع
 تأخير البيان الإجمالى دون التفصيلى فجاءه ظاهر مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا
 الحكم منسوخ لوجود المحذور قبله بخلاف الجملة فيجوز تأخير بيانه الإجمالى كالتفصيلى وقيل غير
 ذلك . وما يدل على الوقوع آية واعلموا أنما غنمتم من شئ فأنها عامه فيما يغنم مخصوصة عمومها بخبر
 الصحيحين من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه وبلاعموم بخبرها أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب
 أبى جهل لعاذر بن عمرو بن الجموح وآية إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فأنها مطلقة ثم يبين تقييدها
 بما فى أجوبة أسئلتهم (و) يجوز (الرسول) صلى الله عليه وسلم (تأخير التبليغ) لما أوحى إليه من
 قرآن أو غيره (إلى الوقت) أى وقت العمل ولوعلى القول بامتناع تأخير البيان عن وقت الخطاب
 لاتقاء المحذور السابق منه ولأن وجوب معرفته إنما هو للعمل ولا حاجة له قبل العمل وقيل لا يجوز
 على القول بذلك قوله تعالى - يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك - أى فوراً لأن وجوب التبليغ
 معلوم بالعقل فلا فائدة للأمر به إلا الفور . قلنا لا نسلم أن وجوبه معلوم بالعقل بل بالشرع ولو سلم

البيان

إخراج الشيء من حيز
 الاشكال إلى حيز
 التجلي وإيجاب
 أريد فهمه والأصح
 أنه يكون بالفعل
 والمظنون بين العاوم
 والمتقدم من القول
 والفعل هو البيان هذا
 إن اتفقا وإلا فقول
 وفعله مندوب أو
 واجب أو تخفيف .

مسئلة

تأخير البيان عن
 وقت الفعل غير واقع
 وإن جاز وإلى وقته
 واقع فى الأصح سواء
 أكان للبين ظاهر
 والرسول تأخير
 التبليغ إلى الوقت

قلنا فأنشدته تأيد العقل بالنقل (و يجوز أن لا يعلم) للكلف (لوجود) عند وجود المخصص (بالمخصص) بكسر الصاد (ولأنه مخصص) أى يجوز أن لا يعلم قبل وقت العمل بذات المخصص ولا يوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كأن يكون المخصص العقل بأن لا يسبب الله العلم بذلك (ولو على المنع) أى على القول بامتناع تأخير البيان وقيل لا يجوز على القول بذلك فى المخصص السمي لما فيه من تأخير إعلامه بالبيان قلنا المذخور إنما هو تأخير البيان وهو متف هنا وعدم علم الكلف بالمخصص بأن لم يبعث عنه تقصير منه ، أما العقلى فاتفقوا على جواز أن يسمع الله الكلف العالم من غير أن يعلمه بذات العقل بأن فقد ما يخصه وكولا إلى نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمي إلا بعد حين منهم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثها عما تركه أبوها لعموم قوله تعالى : يوصيكم الله فى أولادكم ، فاحتج عليها أبو بكر رضى الله عنه بما رواه لها من خبر الصحيحين « لا نورث ما تركناه صدقة » وبما تقرر على أن قولى ولو على المنع راجع إلى المستثنين .

[المنع]

لغة الإزالة كنسخة الشمس الظل أى أزالته والنقل مع بقاء الأول كنسخة الكتاب أى نقلته واصطلاحاً (رفع) تعلق (حكم شرعى) بفعل (بدليل شرعى) والقول بأنه بيان انتهاء أمده حكم شرعى يرجع إلى ذلك فلا خلاف فى المعنى وإن فرق بينهما بأنه فى الأول زال به وفى الثانى زال عنه وما فرق به من أن الأول يشمل النسخ قبل التحكم دون اثباتى مردود كما بينته مع زيادة فى الحاشية قال البرامى فإن قلت سياتى أن من أقسام النسخ ما ينسخ لفظه دون حكمه ولا رفع فيه لحكم قلت رفع اللفظ يتضمن رفع أحكام كثيرة كتعبد بتلاوة وإجراء حكم القرآن عليه من منع الجنب ونحوه من قراءته ومس المحدث وحمله وغير ذلك وخرج بالشرعى أى المأخوذ من الشرع رفع البراءة الأصلية أى المأخوذة من العقل وبدليل شرعى الرفع بالموت والجنون والغفلة والعقل والاجماع لأنه إنما يعتقد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتى وخالفه الجمع بين النص تضمن ناسخه وهو مستند إجماعهم وأما جعل الإمام الرازى رفع غسل الرجلين بالعقل عن قطعها نسخاً فتسمع وتعتبرى بذلك يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلًا وبه صرح التفتازانى فهو أولى من قول الأصل بخطاب قصوره على القول وشمل التعريف الإباحة الأصلية فإنها عندنا ثابتة بالشرع فرفعها يكون نسخاً كما ذكره التفتازانى (و يجوز فى الأصح نسخ

بعض القرآن) تلاوة وحكما أو أحدهما دون الآخر والثلاثة واقعة . روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها « كان فيما أنزل عشر رضعات فمنسوخ ففسخ بخمس معلومات » فهذا منسوخ التلاوة والحكم . وروى الشافعى وغيره عن عمر رضى الله عنه « لولا أن تقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبها الشيخ والشيخ » أى المصنفان « إذا زنيا فارجموها ألبسة » فأنها قد قرأتها . فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم لأمره صلى الله عليه وسلم بجمع المصنفين ورواه الشيخان وعكسه كثير كقوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية إلى آخره نسخ بقوله : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن إلى آخره لتأخره فى النزول عن الأول وإن تقدمه فى التلاوة وقيل لا يجوز نسخ منه كـ لا يجوز نسخ كله وقيل لا يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه لأن الحكم مدلول اللفظ فإذا قرأ انتفاء أحدهما لزم انتفاء الآخر قلنا إنما يلزم إذا روى وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك (و) يجوز فى الأصح نسخ (القول قبل التحكم) منه بأن لم يدخل وقته أو دخل ولم يرض منه ما يسهه وقيل لا لعدم استقرار التكليف قلنا يكفى للنسخ وجود أصل التكليف فينقطع به وقد وقع ذلك فى قصة التبيح فإن الخليل أمر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه يابى . إنى أرى فى التام أى أذبحك إلى آخره ثم نسخ ذبحه قبل التحكم منه بقوله : وقد نبأه بذبح عظيم

و يجوز أن لا يعلم
الموجود بالمخصص ولا
بأنه مخصص ولو على
المنع .

النسخ
رفع حكم شرعى
بدليل شرعى ويجوز
فى الأصح نسخ بعض
القرآن والفعل قبل
التحكم

واحتيال كونه بعدا لتسكن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأمر من مبادرتهم إلى فعل المأمور به (و) يجوز في الأصح (نسخ السنة بالقرآن) كمنسوخ تحريم مباشرة الصائم أهله ليلا بالسنة بقوله تعالى : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» وقيل لا يجوز نسخها به لقوله تعالى : «وأزنا إلىك الدكرتين للناس مازل إليهم جله مبينا للقرآن فلا يكون القرآن مبينا لسنة قلنا لا مانع لأهمان عند الله قال تعالى : وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ويدل للجواز قوله تعالى : وزنا عليك الكتاب نبينا لكل شيء (كبو) أي كما يجوز نسخ القرآن (به) جزما كما في التمثيل له بآية وفاة تعبيرى بذلك أولى معاصير به لإيهامه أن الخلاف جار في النسخ بالقرآن للقرآن وليس كذلك عند من يجوز نسخ بعضه (و) يجوز في الأصح (نسخه) أي القرآن (بها) أي بالسنة متواترة أو أحادا قال تعالى : لتبين للناس مازل إليهم وقيل لا يجوز لقوله تعالى : قل ما يكون لي أن أبتهل من تلقاى نفسي، والنسخ بالسنة بتدليل من تلقاى نفسه فانتعوا وما ينطق عن الهوى وقيل لا يجوز نسخ القرآن بالأحاد لأن القرآن مقطوع والأحاد مظنون قلنا على النسخ الحكم ودلالة للقرآن عليه ظنية (و) لكن نسخ القرآن بالسنة (لم) يقع إلا بالتواترة في الأصح) وقيل وقع بالأحاد كمنسوخ خبر الترمذي وغيره «لا وصية لوارث» الآية كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية قلنا لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للجهدين الحاكمين بالنسخ لقرهم من زمن الوحي وسكت كأصل عن نسخ السنة بها للعلم به من نسخ القرآن به فيجوز نسخ المتواترة بمثلهما والأحاد بمثلهما والمتواترة وكذا المتواترة بالأحاد على الأصح كما مر من نسخ القرآن بالأحاد (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فعما قرآن عاضلها) على النسخ بين توافقهما تقوم الحجة على الناس بهما، ولثلاثتهم أفراد أحدهما عن الآخر إذ كل منهما من عند الله (أو) نسخ السنة (بالقرآن فعه سنة) عاضدة له تبين توافقهما مامر «كأن في نسخ التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : قول وجهك شطر المسجد الحرام ودفعله صلى الله عليه وسلم (و) يجوز في الأصح (نسخ القياس) للوجود (في زمن النبي) صلى الله عليه وسلم (بمنسوخ أوقياس أجلى) من القياس الفسوخ به فالأول كأن يقول صلى الله عليه وسلم «للفاضلة في البر حرام لأنه مأطوم» فيقاس به الأرزم يقول يبعوا الأرض بالأرض متفاضلا والثاني كأن يأتي بعد القياس المذكور نص بجواز بيع الدرة بالثمن متفاضلا فيقاس به يبيع الأرض بالأرض متفاضلا وقيل لا يجوز نسخه لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه قلنا لا نسلم لزوم دوامه كالأبزم دوام حكم النص بأن ينسخ وخرج بالأجلى غيره فلا يكتفى بالأدون لا تنفاه المقاومة ولا السارى لا تنفاه المرجح وقيل يكفيان كالأجلى (و) يجوز في الأصح (نسخ الفحوى) أى مفهوم الموافقة بسميه الأولى والمساوى (دون أصله) أى النطوق بقيد زده بقول (إن تعرض لبقائه) أى بقاء أصله (وعكسه) أى أصل الفحوى ودوه إن تعرض لبقائه لأهماد لولان متغيران فإن فيهما ذلك كمنسوخ تحريم الضرب دون تحريم التأنيب والعكس وقيل لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ أحدهما دون الآخر لما نفا ذلك الزوم بينهما وقيل بمعنى الأول لا لمتاع بقاء المزوم مع نفي اللازم بخلاف الثاني لجواز بقاء اللازم مع نفي المزوم، أما نسخهما فيجوز اتفاقا فإن لم يتعرض للبقاء فمن الأول كثيرا لمتناع بناء على أن نسخ كل منهما يستلزم نسخ الآخر لأن الفحوى لازم لأصله وتابع له ورفع اللازم يستلزم رفع المزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل لا يستلزم نسخ كل منهما ذلك لأن رفع التابع لا يستلزم رفع المزوم ورفع المتبوع لا يستلزم رفع اللازم وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم بخلاف عكسه وقيل عكسه لما عرفت من تعليلهما وتصويرهما إذ كره أولى مما عبر به لإيهام التنافي وقد أوضحت ذلك مع الجواب عنه في الحاشية (و) يجوز في الأصح (النسخ به) أى بالفحوى كأصله وقيل لا بناء على أنه قياس وأن القياس لا يكون ناسخا وذكر الخلاف في هذين من زيادتي

ونسخ السنة بالقرآن
كبو به ونسخه بها ولم
يقع إلا بالتواترة في
الأصح وحيث وقع
بالسنة فعما قرآن
عاضلها أو بالقرآن
فعه سنة ونسخ
القياس في زمن
النبي بنس أو قياس
أجلى ونسخ الفحوى
دون أصله إن تعرض
لبقائه وعكسه
والنسخ به

(لانسخ النص بالقياس) فلا يجوز في الأصح حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجنة وعلى هذا جمهور أصحابنا وقوله أبو إسحاق الروزي عن النص وقال القاضي حسين إنه المذهب وقيل وصححه الأصل يجوز لاستناده إلى النص فكأنه التامسح وقيل يجوز بالقياس إلى دون الحق وقيل غير ذلك (و يجوز نسخ) مفهوم (المخالفة دون أصلها) كنسخ مفهوم خبر إنما الماء من الماء بخبر إذا التقى الختانان فقد وجب التمسح (لأعكسه) أى لانسح الأصل دونها فلا يجوز في الأصح لانسحها تابعة له فترفع بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها معه لامن حيث ذاته أما نسخهما معا بجائز اتفاقا كنسخ وجوب الزكاة في الساعة ونفيه في المعالفة ويرجع الأمر فيها إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام بعد الشرع من تحريم الفعل إن كان مضرة أو إباحته إن كان منفعة ويرجع في الساعة إلى ما مضى في مسئلة إذا نسخ الوجوب بقي الجواز (ولا) يجوز (النسخ بها) أى بالمخالفة (في الأصح) لضعفها عن مقاومة النص وقيل يجوز كالمنطوق وذكر الخلاف في هذه من زياتى (و يجوز نسخ الانشاء) الذى الكلام فيه (ولو) كان (بلفظ قضاء) وقيل لا بناء على أن القضاء إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو - وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - أى أمر (أو يصيغة خبر) نحو - وللطقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء - أى ليرتب بمن نظرا للمعنى وقيل لا يجوز نظرا للفظ (أو قيد بتأييد أو نحوه) كصوموا أبدا صوموا حتما صوموا دائما الصوم واجب مستمر أبدا إذا قاله انشاء وقيل لا لمناقة النسخ التقييد بذلك . قلنا لانسح وبنيين بورود النسخ أن المراد أفعلا إلى وجوده كما يقال لازم غريمك أبدا أى إلى أن يعطى الحق (و) يجوز نسخ (الإيجاب) (الأخبار بشئ) ولو ما لا يتغير بإيجاب الأخبار بنقيضه) كأن يوجب الأخبار بقيام زيد ثم يعلم قيامه قبل الأخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه ومنعت العتلة ذلك فيما لا يتغير كحدث العالم لأنه تكليف بالكذب فيزعه البارئ عنه لقولهم بالتقييد العقلى . قلنا لا نقول به وقد يدعو إلى الكذب غرض صحيح فلا يكون التكليف فيه قبيحا بل حسنا كما لو طالبه ظالم بوردية عنده أو مظلوم بخيائه عنده فيجب عليه إنكاره ويجوز له الحلف عنه وكفر عن يمينه ولو أكره على الكذب وجب والاشارة إلى هذا الخلاف بقول ولو ما لا يتغير من زياتى (لا) نسخ (الحجر) أى مدلوله فلا يجوز (وإن كان مما يتغير) لأنه يوم الكذب حيث يتغير بالشئ ثم بنقيضه وذلك محال على الله تعالى وقيل يجوز في المتغير إن كان خبرا عن مستقبل بناء على القول بأن الكذب لا يكون في المستقبل لجواز المحوقة فيما يقتره قال الله تعالى - يحو الله ما يشاء ويثبت - والأخبار يتبعه بخلاف الخبر عن ماض وقيل يجوز فيه عن الماضي أيضا لجواز أن يقول الله لبث نوح في قومه ألف سنة ثم يقول لبث ألف سنة إلا خمسين عاما وإلى الخلاف أشرت بقولى وإن إلى آخره (و يجوز عندنا النسخ ببدل) أنقل) كما يجوز بمساو وأخف وقال بعض المعتزلة لا إذ لامصلحة في الانتقال من سهل إلى صسر قلنا لانسح ذلك بعد تسليم رعاية الصلحة وقد وقع كنسخ وجوب السكف عن الكفار الثابت بقوله تعالى : ودع أذانهم بقوله أقتلوا المشركين (و) يجوز عندنا النسخ (بلا بدل) وقال بعض المعتزلة لا إذ لامصلحة في ذلك . قلنا لانسح ذلك بعد ما ذكر (و) لكنه (ليقع في الأصح) وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي الثابت بقوله - إذا ناجيت الرسول - الآية إذ لا بدل لوجوبه فيرجع الأمر إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام من تحريم الفعل إن كان مضرة أو إباحته إن كان منفعة . قلنا لانسح أنه لا بدل للوجوب بل بدله الجواز الصادق هنا بالاباحة أو التذب وقولى عندنا من زياتى . [مسئلة : النسخ] جائز (واقع عند كل السامعين) وخالف اليهود غير العيسوية بعضهم في الجواز وبعضهم

لانسح النص بالقياس
و يجوز نسخ المخالفة
دون أصلها لأعكسه
ولا النسخ بها في الأصح
و يجوز نسخ الانشاء
ولو بلفظ قضاء أو
بصيغة خبر أو قيد
بتأييد أو نحوه
والأخبار بشئ ولو ما
لا يتغير بإيجاب الأخبار
بنقيضه لا الحجر وإن
كان مما يتغير ويجوز
عندنا النسخ ببدل
أنقل و بلا بدل ولم
يقع في الأصح .

النسخ واقع عند كل
السامعين

في الوقوع واعتبرهما العيسوية وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني المعتزليون بعبئة نبينا عليه الصلاة والسلام إلى بني إسماعيل خاصة وهم العرب (وسماه أبو مسلم) الأصفهاني من المعتزلة (تخصيصا) وإن كان في الواقع نسخا لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان فهو تخصيص في الأزمان كالتخصيص في الأشخاص حتى قيل إن هذا منه خلاف في وقوع النسخ (والخالف) في نفيه النسخ (لفظي) لأن تسميته له تخصيصا يتضمن اعترافه به إذ لا يليق به إنكاره كيف وشريعة نبينا مخالفة في كثير لشرعية من قبله فعنده ما كان منيا في علم الله تعالى فهو كالمفيا في اللفظ وبسمى الشكل تخصيصا فيسوى بين قوله تعالى - وآتوا الصيام إلى الليل - وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بأنه سيتزل لانصوموا ليلا وعند غيره يسمى الأول تخصيصا والثاني نسخا (والمتأخر أن نسخ حكم أصل لا يبق مع حكم فرعه) لاتفاء العلة التي ثبت بها باتفاء حكم الأصل وقالت الحنفية بيبق لأن القياس مظهر له لا مثبت (و) المتأخر (أن كل شرعي يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل التكليف وبعضها حتى وجوب معرفة الله تعالى ومنعت المعتزلة والزياتى نسخ كل التكليف لتوقف العلم به المقصود منه على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكليف لا يتأخر نسخها . قلنا مسلم ذلك لكن بحصولها ينتهي التكليف بها فيصدق أنه لم يبق تكليف فلا خلاف في المعنى ومنعت المعتزلة أيضا نسخ وجوب معرفة الله تعالى لأنها عندهم حسنة لذاتها لاتتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمها النسخ . قلنا الحسن الذي باطل كالمس (ولم يقع نسخ كل التكليف وجوب المعرفة) أى معرفة الله تعالى (إجماعا) فلم أن الخلاف السابق إنما هو في الجواز أى العلى (و) المتأخر (أن الناسخ قبل تبليغ النبي) صلى الله عليه وسلم (الأمة) لهو بعد بلوغه لجبريل (لا يثبت) حكمه (في حقه) لعدم علمهم به وقيل بيبق بمعنى استقراره في الذمة لا بمعنى الامتثال كما في التام أما بعد التبليغ فثبت في حق من علمه وكذا من لم يبلغه أن تمكن من علمه وإلا فعلى الخلاف (و) المتأخر وهو ما عليه الجمهور (أن زيادة جزء أو شرط أو وصفة على النص) كزيادة ركعة أو ركوع أو غسل ساق أو عقد في الوضوء أو إيمان في رقبة الكفارة أو جلدات في جلد حد (ليست بنسخ) للزبد عليه وقالت الحنفية إنها نسخ ومشار الخلاف أنها هل رفعت حكما شرعيا فعندنا لا وعندهم نعم نظرا إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى . قلنا لانسل اقتضاء تركها بل للمقتضى له غيره وبنوا على ذلك أنه لا يعمل بأخبار الأحاد في زيادتها على القرآن كزيادة التعزير على الجلد الثابتة بخبر الصحيحين البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام بناء على أن التواتر لا ينسخ بالأحاد (وكذا نقضه) أى نقض جزء أو شرط أو وصفة من مقتضى النص كنقص ركعة أو وضوء أو الإيمان في رقبة الكفارة فقيل إنه نسخ لها إلى الناقص لجوازه أوجوبه بعد تحريمه وقال الجمهور لا والنسخ إنما هو للجزء أو الشرط أو الصفة فقط لأنه الذى يترك وقبل نقض الجزء نسخ بخلاف نص الشرط والصفة والصريح بذكرها من زيادتي وبما تقرر على أنه لا فرق في ذلك بين العبادة وغيرها وخرج زيادتي أولا الجزء والصفة وغيرها كعبادة مستقلة سواء أكانت بحجاسة كصلاة سادسة أم لا كزيادة الزكاة على الصلاة فليست نسخا في الثانية إجماعا ولا في الأولى عند الجمهور . [خاتمة] للنسخ يعلم بها الناسخ من المنسوخ (يعين الناسخ) لشيء* (تأخره) عنه (ويعلم) تأخره (بالإجماع) على أنه متأخر عنه وأنه ناسخ له (وقول النبي) صلى الله عليه وسلم (هذا ناسخ) لذلك (أو) هذا (بعد ذلك) أو سابق عليه (أو كنت نهيتكم) (عن كذا فافعلوه أو نصه على خلاف النص الأول) أى أن يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه أولا (أو قول الراوى هذا متأخر) عن ذلك أو سابق عليه وهو الذى ذكره الأصل فيكون ذلك فيه متأخرا (لا بوافقة أحد النصين للأصل) أى البراءة

وسماه أبو مسلم تخصيصا
فأخلف لفظي والمتأخر
أن نسخ حكم أصل
لا يبق مع حكم فرعه
وأن كل شرعي يقبل
النسخ ولم يقع نسخ كل
التكليف وجوب
المعرفة إجماعا وأن
الناسخ قبل تبليغ النبي
الأمة لا يثبت في حقه
وأن زيادة جزء أو شرط
أو وصفة على النص ليست
بنسخ وكذا نقضه .
خاتمة

يعين الناسخ بتأخره
ويعلم بالإجماع وقول
النبي هذا نسخ أو بعد
ذلك أو كنت نهيت
عن كذا فافعلوه أو نصه
على خلاف النص الأول
أو قول الراوى هذا
متأخر لا بوافقة أحد
النصين للأصل

الأصلية فلا يعلم التأخر بها في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل مخالفة الشرع لما فيكون المخالف سابقا على الموافق قلنا مسلم لكنه ليس ب لازم لجواز العكس (و) لا (ثبوت إحدى آيتين في المصحف) بعد الأخرى فلا يعلم التأخر به في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما مر في آيتين عدة الوفاة (و) لا (تأخر إسلام الراوى) لم يروى عن إسلام الراوى للأخر فلا يعلم التأخر به في الأصح لجواز أن يسمع متقدم الإسلام بعد متأخره وقيل يعلم لأنه الظاهر قلنا لكنه بتقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس كما مر (و) لا (قوله) أى الراوى (هذا ناسخ) فلا يكون ناسخا (في الأصح) وقيل يكون وعليه المحدثون لأنه لعدائته لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده . قلنا ثبوته عنده يجوز أن يكون باجتهاد لا يوافق عليه (لا) بقوله هذا (الناسخ) لما علم أنه منسوخ وجهل ناسخه فيعلم به أنه ناسخ له لضعف احتمال كونه حينئذ عن اجتهاد .

[الكتاب الثانى فى السنة]

(وهى أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كف عن الانكار والكف فعل كالمروءة وتقدمت مباحث الأقوال التى تشرك فيها السنة الكتاب من الأمر والنهى وغيرهما والكلام هنا فى غير ذلك ولتوقف حجية السنة على عصمة النبي بدأت كالأصل بها مع عصمة سائر الأنبياء زيادة للعائنة فقلت (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (معصومون حتى عن صغيرة سهوا) فلا يصدر عنهم ذنب لا كبيرة ولا صغيرة لاحكام ولا سهوا . فان قلت يشكل بأنه صلى الله عليه وسلم سها فى صلاته حيث نسي فصلى الظهر خمسا وسلم فى الظهر أو المصروع ركعتين وتكلم . قلت لا إشكال على قول الأكثر الآتى وبدل له خبر البخارى إلى أنسى كأنفسون فإذا نسيت فذكروني وأما على القول المذكور فيجيب عنه بأن المنع من السهو معناه المنع من استدامته لا من ابتدائه وبأن عمله فى القول مطلقا وفى الفعل إذا لم يترتب عليه حكم شرعى بدليل الخبر المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم بث لبيان الشرعيات ثم رأيت القاضى عياضا ذكر حاصل ذلك ثم قال إن السهو فى الفعل فى حقه صلى الله عليه وسلم غير مضاعفة للمعجزة ولا قاذح فى التصديق والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهوا إلا الدالة على الحصة كسرقة لقمة والتطفيف بجرة و ينهون عليها لو صدرت وإذا قرر أن نبيينا

(قوله حيث نسي الخ) فيه أن النسيان محال عليه وماررد فى البخارى وغيره مؤول بالسهو لاحقيقة النسيان الذى هو زوال الدرك من الحافظة والدركة وتأويله هنا فى عبارة الشرح بالسهو يؤدى إلى ركة فى العبارة إذ يشعل إلى قوله سها فى صلاته حيث سها فصلى إلا أن يقال إن الأول مطلق والثانى مقيد بترتب الصلاة عليه على الوجه المذكور وأن معنى سها الأول أنه سها عن كونه فى الصلاة والثانى أنه سها عن عدد ما صلا أو بالعكس فيتغايران بالنظر للالتصاق وعلى كل حال فى التعبير ينسب فى غير ما ورد من الأحاديث شئ لا يخلو على مستمسك يعرى الأدب فى حقه الشريف فليتأمل اه شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله) على قول الأكثر الآتى أى من جواز وقوع الصغيرة سهوا فيه دلالة على أن قطع الصلاة المفروضة من الصغر أثر وفى النفس منه شئ فليحذر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله) وبأن عمله الخ) يجاب عنه أسيابا أن عمله فى الحرام الذى دون العرضى إذا التسليم المذكور ليس بحرام إلا من حيث إبطاله للصلاة وهى لا تنبطل به إلا فى حال العمد فإذا وقع سهوا لم يبطل فلم يكن حراما بخلاف شرب الخمر مثلا فإنه حرام لإسكاره فلا ينعقد لسهوا ولا عمدا أو أنه صلى الله عليه وسلم لم يقع منه سهو بذلك وأعماه صورة سهوا مر به للتشريع وهذا خلاف جواب الشارح "اذ كوروقد أشار إليه القرطبي فى شرح مسلم وفى شرح سنن عبد العبيد بسطه بأزيد من ذلك فليراجع اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) فى القول مطلقا) فيه بحث لأن السلام من ركعتين مثلا محرم وهو قولى فكيف يسوغ له المنع مطلقا وقد نازعه صاحب الآيات فى ذلك فليراجع اه شيخنا من لفظه

وثبوت إحدى آيتين
فى المصحف وتأخر
إسلام الراوى وقوله
هذا ناسخ فى الأصح
لأن ناسخ .
الكتاب الثانى
فى السنة

وهى أقوال النبي وأفعاله
الأنبياء معصومون
حتى عن صغيرة سهوا

معصوم كثير من الأنبياء (فلا يقر نبينا) محمد صلى الله عليه وسلم (أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا) بأن علم به في الأصح وقيل إلا فعل من يبره الانكار بناء على سقوط الانكار عليه وقيل إلا الكافر بناء على أنه غير مكلف بالفروع وقيل إلا الكافر غير النافق (دليل الجواز للفاعل) بمعنى الإذن له فيه لأن سكوته صلى الله عليه وسلم على الفعل تقرير له (ولغيره في الأصح) وقيل لا لأن السكوت ليس بخطاب حتى يتم - قلنا هو كالخطاب فيعم (وفعله) صلى الله عليه وسلم (غير مكروه) بالمعنى الشامل للحرم وخلاف الأولى اعلمته وقلة وقوع المكروه وخلاف الأولى من التقى من أمته فكيف يقع منه ولا ينافيه وقوع المكروه لئلا ينافيه بيان جوازه لأنه ليس مكروها حينئذ بل واجب (وما كان) من أفعاله (جيبيا) أي واقعا بجهة جيلة البشر أي خلقهم كقيامه وقعوده وأكله وشربه (أو مترددا) بين الجبى والشمعى كجهره راكبوا جلسته للاستراحة (أو بيانا) كقطعه السارق من السكوع بيانا لحل القطع في آية السرقة (أو محصا به) كزكايته في النكاح على أربع نسوة (فواضح) أن الأربع لسنا متعبدن به على الوجه الذى تعبد هو به وأن غيره دليل في حقتنا لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيباح لنا في الأول وقيل يندب ويندب في الثانى وقيل يباح ويندب أو يجب أو يباح بحسب اللين في الثالث (وما سواه) أى سوى ما ذكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب أو ندب أو إباحة (فأتمته مثله) في ذلك (في الأصح) عبادة كان أولا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل كجهول الصفة وسياق (وتعلم) صفة فعله أى من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما ذكر فلا يشكل بذكر البيان هنا مع ذكره قبل (بص) عليها كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه وقد علمت جهته (ووقعه) بيانا أو أمثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة فيكون حكمه حكم اللين أو الممثل (وبخص الوجوب) عن غيره (أما أنه كالصلاة بأذان) لأنه ثبت باستقراء الشرعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف غيرها كصلاة العيد والحسوف (وكونه) أى الفعل (ممنوعا) منه (لو لم يجب كالحل) والختان إذ كل منهما عقوبة وقد يخاف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو والثلاوة في الصلاة (و) بخص (الندب) عن غيره (بمجرد قصد القرينة) بأن تدل قرينة على قصد هذا الفعل مجردا عن قيد الوجوب والفعل المجرد قصدتها كما صرح به الأصل كثير من صلاة وصوم وقراءة ونحوها من التطوعات (وإن جهات) صفته (فالوجوب في الأصح) في حقه وحقنا لأنه الأحوط وقيل للندب لأنه للتحقق ببد الطلب وقيل للإباحة لأن الأصل عدم الطلب وقيل بالوقف في السكوت لتعارض الأدلة وقيل في الأولين فقط مطلقا لانهما الغالب من فعل النبي وقيل فهما إن ظهر قصد القرينة وإلا فلا إباحة وسواء على غير هذا القول أظهر قصد القرينة أم لا وبجامعة القرينة للإباحة بأن يقصد بفعل اللباس بيان الجواز لازمة فينبأ على هذا التصديق (وإذا تعارض الفعل والقول) أى تخالفا بتخالف متضهما (ودل دليل على تكرار متضاه) أى القول (فان اخص) القول (به) صلى الله عليه وسلم كأن قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأطرق في سنة بعد القول وأقبله (فالناظر) من الفعل والقول بأن علم (ناسخ) للتقدم منهما في حقه فإن لم يدل دليل على تكرار ما ذكر في هذا القسم وتسميته الاثنين فلا نسخ لكن في تأخر الفعل لا في تقدمه لدلالته على الجواز المستمر (فان جهل) للناظر منهما (فالوقت) عن ترجيح أحدهما على الآخر في حقه إلى تعيين التارخ (في الأصح) لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر وقيل يرجح القول وعزى إلى الجمهور لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها والقول لإعمايد بقرينة لأنه لا محال وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى بيانا بدليل أنه يبين به القول قلنا البيان بالقول أكثر ولو سلم تساويهما لكن البيان بالقول أقوى دلالة كإساره ولأنه لا يختص بالوجود

فلا يقر نبينا أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا ولا ينافيه وقوع المكروه لئلا ينافيه بيان جوازه لأنه ليس مكروها حينئذ بل واجب (وما كان) من أفعاله (جيبيا) أي واقعا بجهة جيلة البشر أي خلقهم كقيامه وقعوده وأكله وشربه (أو مترددا) بين الجبى والشمعى كجهره راكبوا جلسته للاستراحة (أو بيانا) كقطعه السارق من السكوع بيانا لحل القطع في آية السرقة (أو محصا به) كزكايته في النكاح على أربع نسوة (فواضح) أن الأربع لسنا متعبدن به على الوجه الذى تعبد هو به وأن غيره دليل في حقتنا لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيباح لنا في الأول وقيل يندب ويندب في الثانى وقيل يباح ويندب أو يجب أو يباح بحسب اللين في الثالث (وما سواه) أى سوى ما ذكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب أو ندب أو إباحة (فأتمته مثله) في ذلك (في الأصح) عبادة كان أولا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل كجهول الصفة وسياق (وتعلم) صفة فعله أى من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما ذكر فلا يشكل بذكر البيان هنا مع ذكره قبل (بص) عليها كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه وقد علمت جهته (ووقعه) بيانا أو أمثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة فيكون حكمه حكم اللين أو الممثل (وبخص الوجوب) عن غيره (أما أنه كالصلاة بأذان) لأنه ثبت باستقراء الشرعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف غيرها كصلاة العيد والحسوف (وكونه) أى الفعل (ممنوعا) منه (لو لم يجب كالحل) والختان إذ كل منهما عقوبة وقد يخاف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو والثلاوة في الصلاة (و) بخص (الندب) عن غيره (بمجرد قصد القرينة) بأن تدل قرينة على قصد هذا الفعل مجردا عن قيد الوجوب والفعل المجرد قصدتها كما صرح به الأصل كثير من صلاة وصوم وقراءة ونحوها من التطوعات (وإن جهات) صفته (فالوجوب في الأصح) في حقه وحقنا لأنه الأحوط وقيل للندب لأنه للتحقق ببد الطلب وقيل للإباحة لأن الأصل عدم الطلب وقيل بالوقف في السكوت لتعارض الأدلة وقيل في الأولين فقط مطلقا لانهما الغالب من فعل النبي وقيل فهما إن ظهر قصد القرينة وإلا فلا إباحة وسواء على غير هذا القول أظهر قصد القرينة أم لا وبجامعة القرينة للإباحة بأن يقصد بفعل اللباس بيان الجواز لازمة فينبأ على هذا التصديق (وإذا تعارض الفعل والقول) أى تخالفا بتخالف متضهما (ودل دليل على تكرار متضاه) أى القول (فان اخص) القول (به) صلى الله عليه وسلم كأن قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأطرق في سنة بعد القول وأقبله (فالناظر) من الفعل والقول بأن علم (ناسخ) للتقدم منهما في حقه فإن لم يدل دليل على تكرار ما ذكر في هذا القسم وتسميته الاثنين فلا نسخ لكن في تأخر الفعل لا في تقدمه لدلالته على الجواز المستمر (فان جهل) للناظر منهما (فالوقت) عن ترجيح أحدهما على الآخر في حقه إلى تعيين التارخ (في الأصح) لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر وقيل يرجح القول وعزى إلى الجمهور لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها والقول لإعمايد بقرينة لأنه لا محال وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى بيانا بدليل أنه يبين به القول قلنا البيان بالقول أكثر ولو سلم تساويهما لكن البيان بالقول أقوى دلالة كإساره ولأنه لا يختص بالوجود

المحسوس ولأن دلالاته متفق عليها بخلاف الفعل في ذلك (ولانما راض) في حقا حيث دل دليل على تأسيينا به في الفعل لعدم تناول القول لنا (وإن اختص) القول (بنا) كأن قال يجب عليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما راض (فلا تمارض فيه) أي في حقه صلى الله عليه وسلم بين الفعل والقول لعدم تناوله له (وفينا للتأخر) منهما أن علم (ناسخ) للتقدم (إن دل) دليل على تأسيينا) به في الفعل (فإن جهل) للتأخر (عمل بالقول في الأصح) وقيل بالفعل وقيل الوقت لما راض وإنما اختلف التصحيح في المسئلتين لأننا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق به إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه فإن لم يدل دليل على تأسيينا به في الفعل فلا تعارض في حقا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقا (وإن عمننا راضه) القول كأن قال يجب على وعليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما راض (فحكهما) أي الفعل والقول (كأمر) من أن التأخر منهما إن علم ناسخ للتقدم في حقه وكذا في حقا إن دل دليل على تأسيينا به في الفعل ولا فلا تعارض في حقا وإن جهل للتأخر فالأصح في حقه الوقت وفي حقا تقدم القول (إلا أن يكون) القول (العام ظاهرا فيه) صلى الله عليه وسلم لانما كأن قال يجب على كل مكلف صوم عاشوراء إلى آخر ما راض (فالقول محض) للقول في حقه تقدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولا نسخ لأن التخصيص أهون منه لما فيه من إعمال الدليلين بخلاف النسخ نعم لو تأخر الفعل عن العمل بمقتضى القول فهو ناسخ كأمر آخر التخصيص ولو لم يكن القول ظاهرا في الخصوص ولا في العموم كأن قال صوم عاشوراء واجب في كل سنة فالظاهر أنه كالعام لأن الأصل عدم الخصوص أما تعارض القولين فسيأتي في التعادل والترجيح وأما الفضلان فلا يتعارضان كما جزم به ابن الحاجب وغيره لجواز أن يكون الفعل في وقت واجبا وفي آخر بخلافه لأن الأفعال لا عموم لها . [الكلام في الأخبار]

بفتح الهمزة جمع خبر وهو يطلق على صيغته وعلى معناها وهو اللفظ القائم بالنفس ولما كان الخبر مما يصدق به التركيب بدأت كالأصل به فكثيرا الفائدة فقلت (التركيب) من اللفظ (إنما جهل) بأن لا يكون له معنى (وليس موضوعا) اتفاقا (وهو موجود في الأصح) كدلول لفظ الهذيان فانه لفظ مركب مجهل كضرب من المحسوس أو غيره مما لا يقصد به الدلالة على شيء ونفاه الامام الرازي قائلا إن التركيب إنما يصار إليه للافادة فحيث انتفت انتفى مرجع خلافه إلى أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا (أو مستعمل) بأن يكون له معنى (والخيار أنه موضوع) أي بالنوع وقيل لا والموضوع مفرداته والمركب المستعمل للفيد يعبر عنه بالكلام (والكلام الساسي لفظ تضمن إسنادا مفيدا مقصودا لدنائه) فخرج الخط والرمز والعقد والإشارة والنصب والمفرد كزبد وغير المفيد كالنار حارة وتكلم رجل ورجل يتكلم وغير المقصود كالصادر من نائم والمقصود لغيره كصلة الموصول فهو جاء الذي قام أبوه فانها مفيدة بالضم إليه مع ما معه مقصودة لا يوضح معناه (و) الكلام (النفسي معنى في النفس) أي قام بها (يعبر عنه بالساني) أي بمصادقته وهذا من زيادتي (والأصح عندنا أنه) أي الكلام (مشترك) بين الساني والنفسي لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة قال الامام الرازي وعليه المحققون منا وقيل إنه حقيقة في النفساني مجاز في الساني واختاره الأصل قال الأشطل :

إن الكلام أي القول وإنما جعل اللسان على القول دليلا

وقالت المعتزلة إنه حقيقة في اللساني لتبادره إلى الأدهان دون النفساني الذي أثبتته الأشاعرة دون المعتزلة . ويحاج عما قاله الأشطل بأن مراده الكلام الأصلي بالكلام الساني ليس أمليا وإن كان حقيقة ودليلا على الأصل وعما قاله المعتزلة بأن تبادل الشيء وإن كان علامة للحقيقة لا يمنع كون

ولا تعارض وإن
اختص بنا فلا تعارض
فيه وفيما للتأخر
نسخ إن دل دليل
على تأسيينا فإن جهل
عمل بالقول في الأصح
وإن عمننا راضه
فحكهما كما مر إلا
أن يكون العام ظاهرا
فيه فالقول محض
الكلام في الأخبار
الركب إما مجهل
وليس موضوعا وهو
موجود في الأصح أو
مستعمل والخيار أنه
موضوع والكلام
الساسى لفظ تضمن
إسنادا مفيدا مقصودا
لدنائه والنفساني معنى
في النفس يعبر عنه
بالساني والأصح
عندنا أنه مشترك

ما تاتي فيه التبادر حقيقة أيضاً لأن العلامة لا يشترط فيها الانكسار والنفساني منسوب إلى النفس بزيادة
أنفونون للدلالة على العظمة كما في قولهم شعرائي لعظيم الشعر (والأصولي إما يتكلم فيه) أي في الساني
لأن بحثه فيه لافي المعنى النفسي (فإن أفاد) أي مصدق الساني (بالوضع طلباً فطلب ذكر الماهية) أي
فاللفظ الفريد لطلب ذكرها أي ذاتاً أوصفة (استفهام) نحو ما هذا ومن ذا أن يد أم عمرو (و) طاب
(تحصيلها أو تحصيل الكف عنها) أي اللفظ الفريد لذلك (أمر ونهي) نحو قوم ولاقم (ولو) كأن تحصيل
ذلك طاب (من ماتهس) أي مساو للطلوب منه رتبة (وسائل) أي دون المطلوب منه رتبة فإن اللفظ للفريد
لذلك منها يسمى أمراً ونهياً وقيل لأجل يسمى من الأول التماساً ومن الثاني سؤالاً وإلى الخلاف أشرت
بقولي ولو إلى آخره (ولاً) أي وإن لم يقد بالوضع طلباً (فما لا يحتمل) منه (صدقا وكذبا) في مدلوله
(تنبيه وإشلاء) أي يسمى بكل منهما سواء أفاد طلباً بالالزام كالنهي والترجي نحو * ليت الشباب يعود *
لمل الله يعفو عني أم لم يقد طلباً نحو أنت طالق (ومحتملها) أي الصدق والكذب من حيث هو
(خبر) وقد قطع بصدقه أو كذبه لأمر خارجة عنه كجاسيائي وأني قوم كما قاله الأصل تعريف الخبر
كما أبوا تعريف المم والوجود والعدم قيل لأن كلا منها ضروري فلا حاجة إلى تعريفه وقيل لعسر
تعريفه (وقد يقال) هولاء يابنين (الانشاء ما) أي كلام (يحصل به مدلوله في الخارج) كأن طالق
وقم ولا تقيم فإن مدلولهما من إيقاع الطلاق وطلب القيام وعدمه يحصل به لا يغيره فالانشاء بهذا المعنى
أعم منه بالمعنى الأول لشموله الطلاب بأقسامه السابقة بخلافه بالمعنى الأول فإنه قسم للطلاب بالوضع
وللخبر فلا يشمل الاستفهام والأمر والنهي (والخبر خلافه) أي ما يحصل بغيره مدلوله في الخارج بأن
يكون له خارج صدق أو كذب نحو قام زيد فإن مدلوله أي مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل
لأن يكون واقعاً في الخارج فيكون هو صدقاً وغير واقع فيكون هو كذباً (ولا يخرج له) أي للخبر من
حيث مضمونه (عن الصدق والكذب لأنه إما مطابق للخارج فالصدق (أولاً) فالكذب (فلا
واسطة) بينهما (في الأصح) وقيل بها وفي القول بها أقوال منها قول عمرو بن بحر الجاحظ: الخبر إن
طابق الخارج مع اعتقاد الخبر المطابقة فصدق أولم يطابقه مع اعتقاد عدمها فكذب وما هوها واسطة
بينها وهو أمر بمة أن يفتي باعتقاده المطابقة في المطابق بأن يعتقد عدمها أولم يعتقد شيئاً وأن يفتي باعتقاده
عدمها في غير المطابق بأن يعتقد عدمها أولم يعتقد شيئاً (ومدلول الخبر) في الإثبات أي مدلول ما صدقه (ثبوت
النسبة) في الخارج كقيام زيد في قام زيد وهذا ما رجحه السعد التفتازاني وردّ عاذه (إلا الحكم بها)
وقيل هو الحكم بها ورجحه الأصل وفاقاً للإمام الرازي مع مخالفتها له في الكتاب الأول حيث جعل ثم مدلول
اللفظ المعنى الخارجى دون المعنى الذهني خلافاً للإمام لأن يقال ما ذكرتم في غير لفظ الخبر ونحوه ويقاس
بالخبر في الإثبات الخبر في النفي فيقال مدلوله اتفاء النسبة لا الحكم به ثم ما ذكرنا في ما حقه المحققون
من أن مدلول الخبر أي ما صدقه هو الصدق والكذب إنما هو احتمال عقلي (ومورد الصدق والكذب)
في الخبر (النسبة التي تضمنها فقط) أي دون غيرها (كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بثبوت) لعمرو
أيضا لمورد الصدق والكذب في الخبر المذكور النسبة وهي قيام زيد لا بثبوت لعمرو فيه أيضاً لم يقصد به
إخبار بها (فالشهادة) بتوكيل فلان بن فلان فلا شهادة بالتوكيل فقط) أي دون نسب الوكيل كما هو
قول عندنا وقال به الإمام مالك (و) لكن (الراجح) عندنا أنها شهادة بالنسب) للوكيل (ضمننا
و بالتوكيل أصلاً) لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الوكيل لثبوت عن مجلس الحكم
[مسئلة الخبر] بالنظر لأمر خارجة عنه (إما مقطوع بكذبه) (إما قطعاً كالمعلم خلافه) (إما ضرورة)
نحو التقيضان يجتمعان أو يرتفعان (أو استدلالاً) كقول الفاسي العالم قديم وكبعض النسوب للنهي

والأصولي إنما يتكلم فيه فإن أفاد بالوضع طلباً فطلب ذكر الماهية استفهام وتحصيلها أو تحصيل الكف عنها أمر ونهي ولو من ملتمس وسائل وإلا فما لا يحتمل صدقاً وكذباً تنبيه وإنشاء ومحتملها خبر وقد يقال الانشاء ما يحصل به مدلوله في الخارج والخبر خلافه ولا يخرج له عن الصدق والكذب لأنه إما مطابق للخارج أو لا فلا واسطة في الأصح ومدلول الخبر ثبوت النسبة لا الحكم بها ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها فقط كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بثبوتها فالشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلا شهادة بالتوكيل فقط والراجح بالنسب ضمناً بالتوكيل أصلاً

مسئلة

الخبر إما مقطوع بكذبه قطعاً كالمعلم خلافه ضرورة أو استدلالاً

صلى الله عليه وسلم لأنه روى عنه أنه قال سيكذب عليّ فإن كان قاله فلا بدّ من وقوعه وإلا هو الواقع فانه
 غير معروف فقد كذب به عليه وهذا للثال جعل فيه الأصل خلافاً وإيس معروف بل صرح الأستاذي
 فيه بالقطع (وكن خبر) عنه صلى الله عليه وسلم (أوم باطلاً) أي أوقه في الوهم أي الدهن (ولم يقبل
 تأويله) هو إما (موضوع) أي مكذوب عليه صلى الله عليه وسلم اعصمته كبري أن تعالي خاق نفسه
 فهو كذب لا بهامه باطلاً وهو حدوثه وقد دل العقل القاطع على أنه تعالي منزّه عن الحدوث (أو نقص منه)
 من جهة راويه (مايزيل الوهم) الحاصل بالنقصان منه كما في خبر الصحيحين عن ابن عمر قال صلى بنا النبي
 صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايكم ليبتكم هذه على رأس مائة
 سنة منها لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد قال ابن عمر فوهل الناس في مقاتله أي غلطوا
 في فهم المراد منها حيث لم يسمعوا لفظة اليوم و يوافقه فيها خبر مسلم عن أبي سعيد لثاناً مائة سنة
 وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم وقوله منقوسة أي موقوفة احتزبه عن اللانكسة (وسبب وضعه)
 أي الخبر (نسيان) من الراوي لم يره فيذكر غيره ظاناً أنه مرويه (أو تنفير) كوضع الزنافة أخباراً
 تخالف العقل تنفيراً للعقل عن شريعته الطاهرة وقولي أو تنفير أولى من قوله أو انترأ لأن الانترأ
 قسم من الوضع لا سبب له (أو غلط) من الراوي بأن يسبق لسانه إلى غير مرويه أو يضع مكانه ما يظن
 أنه يؤدى معناه أو يروى ما يظنه حديثاً (أو غيرها) كما في وضع بعضهم أخباراً في الترغيب في الطاعة
 والترهيب عن العصية (أو) مقطوع بكذبه (في الأصح تكبر مدعى الرسالة) أي أنه رسول عن الله إلى
 الناس (بلا معجزة) تبين صدقه (و) لا (تصديق الصادق) له لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة
 والعادة تقضى بكذب من يدعى ما يخالفها بل دلائل وقيل لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه أما
 مدعى النبوة أي الإجماع إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله إمام الحرمين وظاهر أن عمله قبل نزول
 أنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين أما بعده فيقطع بكذبه لقيام الدليل القاطع على أنه خاتم النبيين وقولي
 وتصديق أولى من قوله أو تصديق لإبهامه أنه لا بدّ مع العجزة من تصديق لبي له وليس كذلك (وخبّر)
 نقب) يضم أوله وتشديد ثانيه وكسره أي نقش (عنه) في كتب الحديث (ولم يوجد عند أهله) من
 الرواة لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدق ناقله وهذا بعد استقرار
 الأخبار أما قبله كما في عصر الصحابة فلا حدم أن يروى ما ليس عند غيره كما قاله الامام الرازي
 (وما نقل أحاداً فيما تنوف الدواعي على نقله) نواترا إما لثرايته كسقوط الخطيب عن اللبث وقت
 الخطبة أو لثقله بأصل ديني كالنص على إمامة علي رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم له أنت
 الخليفة من بعدي فعدم تواتره دليل على عدم محتمه وقالت الرافضة لا يقطع بكذبه لتجوز العقل
 صدقه (وإما) مقطوع (بصدقه تكبر الصادق) أي الله تعالى لتنزهه عن الكذب ورسوله لعصمته عنه
 (و بعض النسب للنبي) صلى الله عليه وسلم وإن لم نلم عنه (والتواتر) معنى أو اظلالاً (وهو) أي التواتر
 (خبر جمع ينتج) عادة (تواطؤهم) أي توافقتهم (على الكذب عن محسوس) لاعتد معقول لجواز
 التلط فيه تكبر الفلاسفة بقدم العالم فإن اتفق الجميع للذكور في اللفظ والشيء فهو لفظي وإن اختلفوا
 فبهما مع وجود معنى كلي فهو معنوي كما لو أخبر واحد عن حمام بأنه أعطى دينارا وآخر بأنه أعطى
 فرساً وآخر بأنه أعطى بغيراً وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطاء وعن محسوس متعلق
 بتجرب (وحصول العلم) من خبر بمضمونه (آية) أي علامة (اجتماع شرائطه) أي للتواتر في ذلك الخبر
 أي الأمور المحققة له وهي كما يؤخذ من تعريفه كونه خبر جمع زكوتهم بحيث ينتج تطاوؤهم على
 الكذب وكونه عن محسوس (ولاشك في الأربعة) في عدد الجمع للذكور لاحتياجهم إلى التزكية
 فيها لو شهدوا بالزنا فلا يفيد قولهم العلم (والأصح أن مازاد عليها) أي الأربعة (صالح) لأن يكنى

وكل خبر أوم باطلاً
 ولم يقبل تأويله فموضوع
 أو نقص منه مايزيل
 الوهم وسبب وضعه
 نسيان أو تنفير أو غلط
 أو غيرها أو في الأصح
 كخبر مدعى الرسالة
 بلا معجزة وتصديق
 الصادق وخبر نقب عنه
 ولم يوجد عند أهله
 وما نقل أحاداً فيما تنوف
 الدواعي على نقله وأما
 بصدقه تكبر الصادق
 وبعض النسب للنبي
 والتواتر وهو خبر جمع
 ينتج تطاوؤهم على
 الكذب عن محسوس
 وحصول العلم آية اجتماع
 شرائطه ولا شك في
 الأربعة والأصح أن
 مازاد عليها صالح

في عدد الجمع المذكور (من غير ضبط) بعدد معين فأقل عدده خمسة وإن توقف القاضي فيها وقيل عشرة لأن مادونها أجاد وقيل اثنا عشر عدد النقباء الذين نسبهم موسى لبني إسرائيل ليعلموه بأحواهم أو بعلمهم للكنعانيين بالشام طليعة لبني إسرائيل بأحواهم التي لا تهرب وقيل عشرون لقوله تعالى - إن يكن منكم عشرون صابرون - وقيل أر بعون لقوله تعالى - يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين - وكانوا أر بعين رجلا وقيل سبعون لقوله تعالى - واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا - وقيل ثلثائة وبضعة عشر عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد يفتح ما بين الثلاث إلى التسع وهذه الأقوال ضعيفة إذ لا تعلق لشيء منها بالأخبار ولو سلم فليس فيها ما يدل على أن ذلك العدد شرط لتلك الواقعة ولا على كونه مفيدا للعلم (و) الأصح (أنه) أي للتواتر (لا يشترط فيه إسلام) في روايته ولا عداوتهم ولا اختلاف أنسابهم كما فهمنا بالأولى (ولا عدم احتواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا ونسفة وأقارب وأن يحويهم بلد - وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطؤهم على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم قلنا الكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب (و) الأصح (أن العلم فيه) أي للتواتر (ضروري) أي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر لحصوله لمن لا يتأق من النظر كالبلد والصبيان وقيل نظري بمعنى أنه متوقف على مقدمات حاصلية عند السامع وهي ما مر من الأمور المحققة لكون الخبر متواترا لا بمعنى الاحتياج إلى النظر عقب السماع فلا خلاف في الملقى في أنه ضروري إذ توقفه على تلك المقدمات لا يتأق كونه ضروريا (ثم إن أخبروا) أي أهل الخبر للتواتر كلامهم (عن محسوس لهم) بأن كانوا طبقة واحدة (فذاك) أي إخبارهم عن محسوس لهم واضح في حصول التواتر (ولأن) أي وإن لم يخبروا كلامهم عن محسوس لهم بأن كانوا طبقات فلم يخبر عن محسوس إلا الطبقة الأولى منهم (كفى) في حصول التواتر (ذلك) أي إخبار الأولى عن محسوس لها مع كون كل طبقة من غيرها جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب كما علم مما مر بخلاف ما لو لم يكونوا كذلك فلا يفيد خبرهم التواتر وهذا بان أن التواتر في الطبقة الأولى قد يكون آمدا فيما بعدها كما في القراءات الشاذة وتغيير بتم إلى آخره أولى من تغييره بمأذ كره كما لا يخفى على المتأمل وقد أوضحت ذلك في الحاشية (و) الأصح (أن علمه) أي للتواتر أي العلم الحاصل منه (للكثرة العدد) في روايته (متفق) للسامعين له فيجب حصوله لكل منهم (وللقرائن) الزائدة على أقل العدد الصالح له بأن تكون لازمة له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر به أو بالخبر عنه (قد يختلف) فيحصل لزبد دون غيره من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة عنه فليس بتواتر وقيل يجب حصول العلم من التواتر مطلقا لأن القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على السامع وقيل لا يجب ذلك مطلقا بل قد يحصل لكل منهم ولبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل لبعض بكثرة العدد كالقرائن (و) الأصح (أن الإجماع على وفق خبر) لا يدل على صدقه في نفس الأمر مطلقا لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آخر وقيل يدل عليه مطلقا لأن الظاهر استناد المجيعين إليه لعدم ظهور مستند غيره وقيل يدل إن تاقوه بالقبول بأن تعرضوا للاستناد إليه وإلا فلا يدل لجواز استنادهم إلى غيره (و) الأصح (أن بقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله) بأن لم يبطله ذو الدواعي مع سماعهم له آمدا لا يدل على صدقه وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حيثئذ قلنا الاتفاق على قبوله إنما يدل على ظنهم صدقه ولا يترتب منه صدقه في نفس الأمر مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه أنت مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لاني بعدي رواه الشيخان فان دواعي بني أمية قد سمعوه متوفرة على إبطاله لدلائله على خلافة علي رضي الله عنه كما قبل خلافة هرون عن موسى قوله اخلفني في قومي وإن مات قبله ولم يبطلوه وأجوبة ذلك

من غير ضبط وأنه لا يشترط فيه إسلام ولا عدم احتواء بلد وأن العلم فيه ضروري ثم إن أخبروا عن محسوس لهم فذاك والإكفي ذلك وإن علمه لكثرة العدد متفق وللقرائن قد يختلف وأن الإجماع على وفق خبر وبقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله

مذكورة في كتب أصول الدين (و) الأصح أن (افتراق العلماء) في خبر (بين مؤول) له (ومحتمل) به (لا يدل على صدقه) وقيل يدل عليه الاتفاق على قبوله حيثئذ قلنا جوابه ماضيا (و) الأصح (أن الخبر) عن محسوس (بحضرة عدد التواتر ولم يكذبوه ولا حامل) لهم (على سكوتهم) عن تكذيبه من نحو خوف أو طمع في شيء منه أو عدم علم بخبره صادق فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون الخبر صادقا وقيل لا إذ لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز سكوتهم عن تكذيبه لاشيء والتصریح بعد التواتر من زيادتي (أو) أي والأصح أن الخبر عن محسوس (بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم) أي بكان يسمعه منه النبي (ولا حامل) له (على سكوته) عن تكذيبه (صادق) فيما أخبر به دينيا كان أو دنويا لأن النبي لا يقر أحدا على كذب وقيل لا إذ لا يدل سكوته على صدق الخبر أما في الدين فلجواز أن يكون النبي بينه وآخر بيانه بما يخالف ما أخبر به الخبر وأما في الدينوى فاجواز أن لا يكون النبي يعلم حاله كما في إلتاح الدخيل روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلتحون فقال لو لم تفعلوا لصلح قال غرغ شيعيا فرم بهم فقال ما لتلخكم قالوا قات كذا وكذا قال أتم أعلم بأمر دنياكم . وقيل صادق في الدينوى بخلاف الدين وقيل عكسه وتوجيههما يعلم مما مر . وأجيب في الدين بأن سبق البيان أو تأخيره لا يبيح السكوت عند وقوع التكرار فيه من إيهام تغير الحكم في الأول وتأخير البيان عن وقت الحاجة في الثاني وفي الدينوى أنه إذا كان كذبا ولم يعلم به النبي يلمه الله به عصمة له عن أن يقر أحدا على كذب أما إذا وجد حامل على ما ذكر كأن كان الخبر عن يعاند ولا ينفع فيه الانكار فلا يكون صادقا قطعاً (وأما فظنون الصدق غير الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر) سواء أكان راو به واحدا أم أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أولا (ومنه) أي خبر الواحد (الستيفض هو الشائع) بين الناس (عن أصل) بخلاف الشائع لاعتن أصل (وقد يسمى) للستيفض (مشهورا) فهما بمعنى وقيل المشهور بمعنى التواتر وقيل قسم ثالث غير التواتر والأحاد وعند الحديث هو أعم من التواتر (وأقله) أي الستيفض أي أقل عدد راو به (اثنان) وهو قول الفقهاء (وقيل مازاد على ثلاثة) وهو قول الأصوليين وقيل ثلاثة وهو قول الحديث .

[مسئلة : الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينه] كما في إخبار رجل بموت ولده للشرف على الموت مع قرينة البكاء وإحضار الكفن والنش ولا يشترط في الواحد العدالة تمويل على القرينة وقيل لا يفيد العلم مطلقا وعليه الأكثر واختاره صاحب الأصل في شرح المختصر وقيل يفيد مطلقا بشرط العدالة لأنه حيث يجب العمل به كسماحي وإتباع العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى ولا تنف الماس لك به علم إن يبعون إلا الظن نهى عن اتباع غير العلم وذم على اتباع الظن . قلنا ذلك فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين كوحداية الله تعالى لما ثبت من وجود العمل بالظن في الفروع وقيل يفيد علما نظريا إن كان مسنفا مضاجله قائلة واسطة بين التواتر للفيد العلم الضروري والآحاد للفيد الظن (ويجب العمل به) أي بخبر الواحد (في الفتوى والشهادة) أي ما يفتى به للفقهاء ويحجده به الشاهد بشرطه وفي معنى الفتوى (قوله) قال أتم أعلم بأمر دنياكم (الح) فيه إشكال ظاهر لإيهامه نسبة الكذب إليه مع أنه مستعجل في حقه سواء كان في البلاغيات أو غيرها ويمكن أن يجاب بأن قوله لو لم تفعلوا لصلح في ظني كماله في قصة ذي الدين أو أن الراد لو لم تفعلوا أصلا بأن لم تتخذوه عادة من الأصل لصلح أو أن الراد لو لم تفعلوا هذا التأيير المخصوص الذي شاهدته لصلح لكم فعملتموه ثم أحجمتم عنه فلم يصلح أو أن الراد لو لم تفعلوا ذلك توكلوا على الله وتخلقا بصفة التوكل حقيقة لصلح لكنكم متنبئون بالأسباب الظاهرية فلم ينفعكم إلا إجراؤها على حسب مجاريها ابتداء فليتأمل اه محمد الجوهري .

وافترق العلماء بين مؤول ومحتج لا يدل على صدقه وأن الخبر بحضرة عدد التواتر ولم يكذبوه ولا حامل على سكوتهم أو يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا حامل على سكوته صادق وأما مظهر الصدق غير الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر ومنه الستيفض وهو الشائع عن أصل وقد يسمى مشهورا وأقله اثنان وقيل مازاد على ثلاثة .

مسئلة

الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينة ويجب العمل به في الفتوى والشهادة

الحكم (اجماعاً وفي باقي الأمور الدينية والدنيوية في الأصح) وإن عارضه قياس كالأخبار بدخول وقت الصلاة أو بتنجس الماء وكأخبار طيب أو غيره بمضرة شيء أو نفعه وقيل يمنع العمل به مطلقاً لأنه إما يفيد الظن وقد نهى عن اتباعه كالمسألة قلنا تقدم جوابه آنفاً وقيل يمنع العمل به في الحدود لأنها تدرك بالشبهة واحتمال الكذب في الأحاديث شبهة - قلنا لاسم أنه شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضاً وقيل يمنع قيامهم به بالبرهان أو خالفه راويه أو عارضه قياس ولم يكن راويه فيها وقيل غير ذلك وإذا قلنا بأنه يجب العمل به فيجب (سمعاً) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاديث إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام فلولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة (قيل وعقلاً) أيضاً وهو أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام الروية بالأحاديث ولا سبيل إلى القول بذلك وترجيح الأول من زباني.

[مسئلة: المختار أن تكذيب الأصل الفرع] فيارواه عنه (وهو حازم) به كأن قال رويت هذا عنه فقال ما رويته له (لا يستطرويه) عن القبول وقيل يسقطه لأن أحدهما كاذب ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه - قلنا يحتمل نسيان الأصل له بعد روايته للفرع فلا يكون واحدهما بتكذيب الآخر له مجروحاً (لأنهما لو اجتمعا في شهادة لم يرد) لأن كلامهما يظن أنه صادق والكذب على النبي في ذلك بتقدير إمساك العدل العادلة إذا كان عدداً وإذا لم يستطرويه الفرع بتكذيب الأصل له فيشك في أنه رواه له وأظنه أنه ما رواه له أولى وعليه الأكثر كإصرح به الأصل وقيل يسقط به قياساً على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل. قلنا باب الشهادة أضيق إذ يعتبر فيه الحرية والله كورة وغيرها ودخل بقيد وهو حازم ما لو جزم الأصل بنفي الرواية أو ظنه أو شك فيه وخرج به ما لو شك الفرع في الرواية أو ظنها فيسقط مرويه إلا إن ظنها الفرع مع ظن الأصل نفيها أو شك فيه. وبما تقر علم أن صور الحزم والظن والشك من الأصل والفرع تسع وأن المروي يسقط في أربع منها دون البقية (وزيادة العدل) فيارواه على غيره من العدل (مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده) لجواز أن يكون الثاني ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أو لم يعلم تعدده ولا اتحادها لأن الغالب في مثل ذلك التعدد (والأى) وإن علم اتحادها (فالمختار للنسب) أى منع قبولها (إن كان غيره) أى غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء أشهر من فجعها (مما علم عن مثاليها عادة أو كانت السواي تتوفر على نقلها) وإلا قبلت وقيل لا تقبل مطلقاً لجواز خطأ من زاد فيها وقيل تقبل مطلقاً وهو ما اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين لجواز غفلة من لم يزد عنها وقيل إن كان غير من زاد لا يغفل مما علم عن مثاليها عادة من تقبل وإلا قبلت وقيل بالوقف عن قبولها وعدمه (فإن كان السالك) عنها فيها إذا علم اتحاد المجلس (أضبط) عن ذكرها (أو صرح بنفيها على وجه يقبل) كأن قال ما سمعتها (تعارضاً) أى خبر الزيادة وخبر عدمها بخلاف ما إذا انفاه على وجه لا يقبل بأن محض الثاني فقال لا يقبلها النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا أثر لذلك (والأصح أنه لورواها) الراوى (مرة وتركها) أخرى أو انفرد بها (واحد عن واحد) فيها رويها (قبلت) وإن علم اتحاد المجلس لجواز السهو في الترك في الأولى ولأن مع راويه زيادة علم في الثانية وقيل لا يقبل لجواز الخطأ فيها في الأولى ولخالفه رفيقه في الثانية وقيل بالوقف في الأولى وقياسه يأتي في الثانية (و) الأصح (أنه إن غيرت) زيادة العدل (إعراب الباقي تعارضاً) أى الجبران لاختلاف المعنى حينئذ كالرورى في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من ترصف صاع وقيل تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الإعراب (و) الأصح (أن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعاقب به الباقي) فلا يجوز حذفه اتفاقاً لخلاله بالمعنى المقصود كأن يكون غاية أرسيتي بخلاف ما لا يتعاقب به الباقي فيجوز حذفه لانه لا يخبر مستقل وقيل لاحتمال أن يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق مثاله

إجماعاً وفي باقي الأمور الدينية والدنيوية في الأصح ممعاً قيل وعقلاً .

مسئلة

المختار أن تكذيب الأصل الفرع وهو جازم لا يسقط مرويه لانهما لو اجتمعا في شهادة لم يرد وزيادة العدل مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده وإلا لمختار للنسب إن كان غيره لا يغفل مثاليها عن مثاليها عادة أو كانت السواي تتوفر على نقلها فإن كان السالك أضبط أو صرح بنفيها على وجه يقبل تعارضاً والأصح أنه لورواها مرة وترك أخرى أو انفرد واحد عن واحد قبات وأنه إن غيرت إعراب الباقي تعارضاً وأن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعاقب به الباقي

قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته إذ قوله الحل ميتته لا يتعلق به بآفته (ولو أسند وأرسلوا) أي أسند الخبر إلى النبي واحد ووقف الباقي على الصحابي أو من دونه (فكان زيادة) أي فلا سند أو الرفع كان زيادة فيهم من التفصيل والخلاف وغيرهما ومعلوم أن التفصيل بين ما تتوفر له إجماع على نقله ولا تتوفر لا يمكن مجيئه هنا وتعدد مجلس السماع من الشيخ هنا كتعدد مجلس السماع من النبي ثم (وإذا حمل صحابي مروى على أحد محمله حمل عليه إن تنافيا) كالتفرع يحمل على الطهر أو الحيض لأن الظاهر أنه إنما حمل عليه لقرينة وتوقف الشيخ أبو اسحق الشيرازي فقال فيه نظر أي لاحتال أن يكون حمل لهما لاقفة رأيه لا لقرينة وخرج بالصحابي غيره وقيل مثله الثاني والفرق على الأصح أن ظهور أثر بنية للصحابي أقرب (إلا) أي وإن لم يتنافيا (فالكل مشترك في حمله على معنييه) وهو الأصح كما مر فيحمل المروي على محمله ولا يختص بحمل الصحابي إلا على القول بمنع حمل المشترك على معنييه (فإن حمله) أي حمل الصحابي مرويه فينا لوتنافي الحملان (على غير ظاهره) كأن حمل الناظر على معناه المجازي دون الحقيقي (حمل على ظاهره في الأصح) اعتبارا بالظاهر وفيه وفي أمثاله قال الشافعي كيف أثرك الحديث بقول من لأعصرته لحجته وقيل يحمله على حمله مطلقا لأنه لم يفعل إلا لدليل . قلنا في ظنه وليس لغيره اتباعه فيه وقيل يحمله على إن فعله لظنه أنه قصد النبي صلى الله عليه وسلم من قرينة شاهدها . قلنا ظنه ذلك ليس لغيره اتباعه فيه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا فإن ذكر دليله عمل به أما إذا لم يتنافيا فظاهر حمل على حقيقة ومجازه بناء على الراجح من استعمال اللفظ فيهما . [مسئلة : لا يقبل] في الرواية (عندل) في عقله كجنون وإن تقطع جنونه وكثير من جنونه وأثر في زمن إفاخته إذ لا يمكنه التحرز عن الحلل وتعيرى بمخل أعم من تعيره بمجنون (و) لا (كافر) وإن علم منه التدنن والتحرز عن الكذب إذ لا يوثق به في الجملة مع شرف منصب الرواية عنه (وكذا صبي) يميز (في الأصح) إذ لا يوثق به لأنه لمعلمه بعدم تكليفه قد لا يتحرز عن الكذب وقيل يقبل إن علم منه التحرز عنه ، أما غير المميز فلا يقبل قطعا كالجنون (والأصح أنه يقبل صبي) يميز (تحمل فيبلغ فأدى) ما تحمله لا تنفاه المذخور السابق وقيل لا إذ الصفرة ظنة عدم الضبط ويستمر المفظوظ بحاله ولو تحمل كافر فأسلم فأدى أو فاسق فتاب فأدى قبل (و) الأصح أنه يقبل (مبتدع يحرم الكذب وليس بداعية ولا يكفر ببدعته) لأنه من الكذب مع تأويله في لا بداع بخلاف من لا يحرم الكذب أو يكون داعية بأن يدعو الناس إلى بدعته أو يكفر ببدعته كتنكر حدوث العالم والبعث وعلم الله بالمعدوم والجزيئات فلا يقبل واحد من الثلاثة ومن روجه في الثاني ابن الصلاح والنووي وقال ابن حبان لأعلم فيه اختلافا وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وإن كان داعية لما مر وهو الذي روجه الأصل ومراده إذا لم يكفر ببدعته وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وإن كفر ببدعته وقيل لا يقبل مطلقا لا بداعية المفسقه (و) الأصح أنه يقبل (من ليس فقهيا وإن خالفه القياس) خلافا للحنفية فيما يخالفه لأن مخالفته ترجح احتمال الكذب . قلنا لانسلم (و) الأصح أنه يقبل (متساهل في غير الحديث) بأن يتساهل في حديث الناس ويحترز في الحديث النبوي لأن الخل في خلاف المتساهل فيه يفرد وقيل لا يقبل المتساهل مطلقا لأن التساهل في غير الحديث النبوي يجرى إلى التساهل فيه (ويقيل مكثر) من الرواية (وإن ندرت مخالطته لجدتين إن أمكن تحصيل ذلك القدر) الكثير الذي رواه (في ذلك الزمن) الذي خالطهم فيه فإن لم يمكن لم يقبل في شيء مما رواه لظهور كذبه في ضل لا نعلم عينه (وشرط الراوي العدالة وهي) لمة التوسط وشرعا بما في الشامل للرواة (ملكه) أي هيئة راسخة في النفس (منع اقتراف) أي ارتكاب الكبائر وصغار الحسة كسرة لقمة) وتطفيف تمر (والرذائل المباحة) أي الجائزة بالعلمي الأعم أي المأذون في فعلها لا بمعنى مستوية الطرفين (كبول بطريق) وهو مكروه والأكل في السوق لتبرسوق وغيرها

ولو أسند وأرسلوا
فكان زيادة وإذا حمل
صحابي مروى على أحد
محمله حمل عليه إن
تنافيا وإلا فكل مشترك
في حمله على معنييه
فإن حمله على غير
ظاهره حمل على ظاهره
في الأصح .

مسئلة

لا يقبل عندل وكافر
وكذا صبي في الأصح
والأصح أنه يقبل
صبي يحمل فيبلغ فأدى
ومبتدع يحرم الكذب
وليس بداعية ولا
يكفر ببدعته ومن
ليس فقهيا وإن خالف
القياس ومتساهل في
غير الحديث ويقبل
مكثر وإن ندرت
مخالطته لجدتين إن
أمكن تحصيل ذلك
القدر في ذلك الزمن
وشرط الراوي العدالة
وهي ملكة تمنع
اقتراف الكبائر
وصغار الحسة كسرة
لقمة والرذائل المباحة
كبول بطريق

بما يحتل البرودة . وللمنع يمنع اقرار كل فرد من أفراد ما ذكر فباقرار فرد ، منه تنقضي العدالة ، أما صائر غير الحصة ككذبة لا تتعلق بها ضرر ونظرة إلى أجنبية فلا يشترط المنع من اقرار كل فرد منها فلا تنقضي العدالة باقرار شيء منها إلا أن يصير عليه ولم تغلب طاعته وإذا تقرر أن العدالة شرط في الرواية (فلا يقبل في الأصح مجهول باطنا وهو المستور ، و) لا (مجهول مطلقا) أي باطنا وظاهرا (لا) (مجهول العين) كأن يقال عن رجل لانتفاء تحقق العدالة وقيل يقبلون اكتفاء بظن حصولها في الأول وتحسينا للظن بالآخرين وحكاية الأصل الاجماع على عدم قبولهما مردودة بنقل ابن الصلاح وغيره الخلاف فيها (فان وصفه) أي الأخير (نحو الشافعي) من أئمة الحديث الراوي عنه (بالثقة أو بنى التهمة) كقوله أخبرني الثقة أومن لأنهم (قبل في الأصح) وإن كان الثاني دون الأول رتبة وذلك لأن واصفه من أئمة الحديث لا يصفه بذلك إلا وهو كذلك وقيل لا يقبل لجواز أن يكون فيه جرح ولم يطلع عليه الواضف . قلنا يبعد ذلك جدا مع كون الواضف مثل الشافعي محتجا به على حكم في دين الله (كمن أقدم معذورا) بنحو تأويل أو مجهول خلا عن التدين بالكذب أو إكراه (على) فعل (مفسق . مظنون) كشرب نبيذ (أو مقطوع) كشرب خمر فيقبل في الأصح سواء اعتقد الإباحة أم لم يعتقد شيئا لعذره وقيل لا يقبل لارتكابه المفسق وإن اعتقد الإباحة وقيل يقبل في المظنون دون المقطوع وخرج بالمعذور من أقدم عالم بالتحريم باختياره أو تمتدنا بالكذب فلا يقبل قطوعا بما تقرر علم أن قولي « هذورا أولى من قوله جاهلا » (والختان أن الكبيرة مانوعة عليه) بنحو غضب أولم (بخصوصه) في الكتاب أو السنة (غالبا) وقيل هي مافيه حد قال الرازي وهم إلى ترجيح هذا أميل ولأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأوفق لما ذكره عند تفصيل السكائر ترى لعدهم منها أكل مال اليتيم والعقود وغيرها مما لا حد فيه وذكر الأصل أن المختار قول إمام الحرمين إنها كل جرعة تؤذي بقلة أكثرات من سكرها بالدين ورقة الديانة وإنما لم اختره لأنه يؤول صغائر الحصة مع أن الامام إنما ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي مطلقا لا الكبيرة التي الكلام فيها والسكائر بعد أكبرها وهو الكفر كما هو معلوم (كقتل) عمدا أو شبهه ظاهرا (وزنا) بارأى الآية : والذين لا يدعون مع الله إلها آخر (ولواط) لأنه مضيع لماء النسل بوطئه في فرج كالزنا (وشرب خمر) وإن لم يسكر لقاتها وهي للشئ من ماء العنب (ومسكر) ولو غير خمر كالشئ من نقيع الزبيب المسمى بالنبيذ لخبر صحيح ورد فيه ، أما شرب ما لا يسكر لقاته من غير الخمر فصغيرة حكما في حق من شر به معتقدا حله لقبول شهادته وإلا فهو كبيرة حقيقة لا يجابه الحد ولأنه عليه وفي معنى ذلك ما اختلف في تحريمه من مطبوخ عصر العنب (وسرقة) لر بع مثقال أو ما قيمته ذلك الآية والسارق والسارقة ، أما مرقعة مادون ذلك فصغيرة قال الحليعي إلا أن كان المسروق منه مسكينا لا غنى به عن ذلك فيكون كبيرة (وغصب) لمال أو نحوه لخبر الصحيحين « من ظلم قيد شرب من الأرض طوقه من سبع أرضين » وقيد العبادي وغيره بما يبايع قيمته لر بع مثقال كما يقطع به في السرقة (وقذف) محرمة بزنا أولواط الآية : إن الذين يرمون المحصنات ، نعم قال الحليعي قذف صغيرة وعملوك وحرمة متهمكة صغيرة لأن الإيذاء فيه دونه في الحرمة الكبيرة لاستترة أما القذف للباح كقذف الرجل زوجته إذا عاها زناها وظننه ظانما كدافيس كبيرة ولا صغيرة وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا إذا عاها بل هو واجب (ونجاسة) وهي تقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الانسداد بينهم لخبر الصحيحين « لا يدخل الجنة بجم » بخلاف نقل الكلام نصيحة للنقل إليه كما في قوله تعالى حكاية : يا موسى إن الملا يأثمون بك ليقشرك فانه واجب ، أما التوبة وهي ذكر كرك الانسان بما يكرهه وإن كان فيه نصيرة قاله صاحب العدة وأقره

فلا يقبل في الأصح مجهول باطنا وهو المستور ومجهول مطلقا ومجهول العين فان وصفه بنحو الشافعي بالثقة أو بنى التهمة قبل في الأصح كمن أقدم معذورا على مفسق مظنون أو مقطوع والختان أن الكبيرة مانوعة عليه بخصوصه غالبا كقتل وزنا ولواط وشرب خمر ومسكر وسرقة وغصب وقذف ونجاسة

الرائي ومن تبعه لعموم البولي بها ثم قال القرطبي في تفسيره إنها كبيرة بلا خلاف وبشملها تعريف الأكثر الكبيرة بما توعد عليه بخصوصه قال تعالى - أعجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - قال الزركشي وقد ظفرت بنص الشافعي في ذلك قالوا بل بأنها صغيرة ضعيف أو باطل . قلت ليس كذلك لا يمكن الجمع بعمل النص وما ذكر على ما إذا أصر على الغيبة أو قرنت بما بصيرها كبيرة أو اغتاب عدلا وقد أخرجتها بزيادتي غالبا وتباح الغيبة في ستة مواضع مذكورة في معانيها وقد نظمتها في بيتين فقلت :

تباح غيبة المستفت ومن رام إغاثة لرفع منكر

ومعترف منظم منكم في معان فسقا مع المحذر

(وشهادة زور) ولو بما قل لأنه صلى الله عليه وسلم عدها في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواها الشيخان (وبين فاجرة) خبر الصحيحين من حلف على مال امرئ . سلم بنير حقه لقي الله وهو عليه غضبان وخصل السلم جريا على الغالب والإفالكاف للمصوم كذلك (وقطعة رحم) خبر الصحيحين لا يدخل الجنة قاطع قال سفيان أي ابن عينة في رواية يني قاطع رحم وأقطعة فضيلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (وعقوق) الواو الذين أو أحدها لأنه صلى الله عليه وسلم عده في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواها الشيخان وأما خبرها الحالة بمنزلة الأم وخبر البخاري عم الرجل صنو أبيه أي ماله فلا بد لأن على أيهما كلاً من العقوق (وفرار) من الزحف لآية - ومن يؤمهم يومئذ دبره - ولأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان ثم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكابة في العدو لانتفاء إعزاز الدين بنباته (ومال يميم) أي أخذه بلا حق وإن كان دون ربع مثقال لآية - إن الدين يأكلون أموال اليتيم - وقد عدا كذا ما صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الخبر السابق وقيس بالأكل غيره وإنما عبر به في الآية والخبر لأنه أعم وجوه الانتفاع (وخيانة) في غير الشيء التافه بكيل أو غيره كوزن وغلول لآية - وليل للطفين - ولقوله تعالى - إن الله لا يحب الخائنين - والغلول الخيانة من النسيئة أو بيت المال أو الزكاة قاله الأزهري وغيره وإن قصره أبو عبيد على الخيانة من النسيئة أما في التافه فصغيرة كما مر (وتقديم صلاة) على وقتها (وتأخيرها) عنه بلا عن كسر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبار رواه الترمذي وتركها أولى بذلك (وكذب) عمداً (على نبي) قال صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان وغيره من الأنبياء . مثله في ذلك كما هو ظاهر قياسا عليه وقد شغل تعبير بني بخلاف تعبيره كثيره برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية أما الكذب على غير نبي فصغيرة إلا أن يقتن به ما بصيرها كبيرة كأن يعلم أنه يقتل به قاله ابن عبد السلام وعليه يحمل خبر الصحيحين إن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذابا (وضرب مسلم) بلاحق خبر مسلم صفان من أمق من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات يميلات رؤوسهن كأشنة البعث للناثاة لا يدخلون الجنة ولا يبعدون ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا وخرج بالمسلم الكافر فليس ضربه كبيرة بل صغيرة وزعم الزركشي أنه كبيرة (وسب محابي) خبر الصحيحين لا نسبوا المحابي فوالذي

(قوله في بيتين الخ) وقد نظمها الكمال بقوله أيضا :

القدح ليس نبيبة في ستة منظم ومعترف ومحذر

وظاهر فسقا ومستفت ومن طلب الإغاة في إزالة منكر

وشهادة زور وبمين
فاجرة وقطعة رحم
وعقوق وفرار ومال
يتم وخيانة وتقديم
صلاة وتأخيرها وكذب
على نبي وضرب مسلم
وسب محابي

نفسى بيده لو أن أحدكم أتفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه وروى مسلم لا نسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أتفق الخ والخطاب للصحية السابقين زلمهم لسبهم الذى لا يابق بهم منزلة غيرهم حيث عليه بما ذكره واستثنى من ذلك سب الصديق بنى الصحة فهو كفر لتكذيب القرآن أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة وخبر الصحيحين سب السمل فسوق معناه تكرار السب فهو إصرار على صغيرة فيكون كبيرة (وكم شهادة) قال تعالى: ومن يكتمها فإنه آثم قلبه أى عسوخ وخس بالذكر لأنه محل الإيمان ولأنه إذا أتم تبعه الباقي (ورشوة) بتلث الرأى وهى أن يبذل مالاً ليقبى بالمال أو يبطل حقاً لحجب الترمذى لعنة الله على الرأى والرأى زاد الحاكم والرائى الذى يسمى بينهما أمأبذله للتسكام في جائز مع سلطان مثلاً بفعالة جائزة فيجوز البذل والأخذ وبذله للتسكام في واجب كتخليص من حبس ظلماً وتولية قضاء طلبه من تعين عليه أو سن له جائز والأخذ فيه حرام (وديانة) بثلاثة قبل الهاء وهى استحسان الرجل على أهله خبر ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق والديه والديوث ورجلة النساء قال الذهبى استاده صالح (وقادة) قياساً على الديانة والراء بها استحسان الرجل على غير أهله وقد بسط الكلام عليه في الحاشية (وسعاية) وهى أن يذهب بشخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله له فحقه خبر الساعى مثلاً أى مهلك بسعائه نفسه والسعى به وإليه (ومنع زكاة) خبر الصحيحين «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفت له صفاً من نار فأحى عليه في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره» إلى آخره (وبأس رحمة) خبر الدارقطنى لكنه صوب وقفه من الكبار الأشرار بالله والأياس من روح الله والمراد بالياس من رحمة الله استبعاد العفو عن الذنوب لاستعظامها لإنكار سعة رحمته للذنوب فإنه كفر لظاهر قوله تعالى - إنه لا يأس من روح الله إلا الكافرون - إلا أن يحمل اليأس فيه على الاستبعاد والكفر على معناه العفوى وهو الأسر (وأمن مكر) بالاسترسال في المعاصى والانسكال على العفو قال تعالى فلا يأس من مكر الله إلا القوم الخامسون (وظاهر) كقوله لزوجه أنت على كظهر أى قال تعالى فيه: وإتهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أى كذباً حيث شبهوا الزوجة بالأذى في التحريم (ولحم ميتة وخنزير) أى تناوله بالضرورة لآية قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً

وكم شهادة ورشوة
وديانة وسعاية
ومنع زكاة وبأس رحمة
وأمن مكر وظاهر ولحم
ميتة وخنزير

(قوله والأخذ فيه حرام) أى إن تعين عليه وعبرة مر في شرحه وأفق للصنف فيمن حبس ظلماً فبذل مالاً من تسكام في خلاصه بجاهه أو غيره بأنها جعالة مباحة وأخذ عوضها حلال ونقل عن جماعة أى وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفاً ولم يتعقبه بشئ ولم يكتب عليه ع ش ولا رشيدى شيئاً ويؤخذ مما ذكره قبل أنه إن تعين عليه لم يحز له الأخذ وإلا جاز وبه صرح العلامة الشارح في الحاشية حيث قال أمأبذل مالاً للتسكام في جائز مع السلطان مثلاً بفعالة جائزة فيجوز فيه البذل والأخذ وشمل الجائز الواجب لكن إن تعين عليه امتنع الأخذ وإن جاز البذل ففي تخليص من حبس ظلماً يمنع الأخذ على من تعين عليه دون غيره وعلى غيره يحمل إطلاق النوى في تناوله الجواز وهذا هو المشهور في تقارير الشيوخ وهو مقتضى عبارة مر سابقاً ولاحقاً فليراجع وليحرر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله ورجلة النساء) ضبطه المنذرى بفتح الراء وكسر الجيم وفسرها بأنها المرأة المتشبهة بالرجال وفسر الديوث بأنه الذى يفرأه على الزنا مع علمه بهم انتهى كمال وفي المنازى على الجامع ضبطها بضم الجيم فابراجع وكأنه أخذ من قولهم امرأة رجله بمعنى أنها رأياً مصعب ويقال كانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى كما في المختار. وأنت خير بأن المراد هنا غير ذلك إذ المراد المتشبهة بالرجال ولأنك أن الحافظ المنذرى أضبط من النواوى وأثبت ولذلك جزم العلامة الشارح في حاشية الجلال بضبطه حيث قال ورجلة النساء هى بكسر الجيم المتشبهة بالرجال انتهى كاتبه ع ه .

وفي معنى الخبر الكلب وفرع كل منهما مع غيره (وفطر في رمضان) ولو يوم بلا غير خبر من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صيام الشهر وهو وإن تكلم فيه فله شواهد تجبره ولأن صومه من أركان الإسلام فطره يؤذن بقلة أكثر من تكلمه بالدين وتعيير بذلك أولى من قوله وفطر رمضان (وحراية) وهي قطع الطريق على السارين باخافهم لآية إتمامه الذين يجارون الله ورسوله (وسحر وربا) موحدة لأنه صلى الله عليه وسلم عدما من السبع الموبقات في الخبر السابق (وإدمان صغيرة) أي إصرار عليها من نوع أو أنواع بحيث لم تغلب طاعاته معاصيه وليست الكبائر منحصرة في المذكورات كما فهمه ذكر الكفاف في أولها وأما خبر البخاري الكبائر الأشهر بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين النמוש فمحمول على بيان المحتاج إليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وسعيد بن جبير هي إلى السبعائة أقرب يعني باعتبار أضاف أنواعها.

[مسئلة : الأخبار بعلم أي شيء : علم (رواية) كخاص التي صلى الله عليه وسلم وغيره إذ القصد منها اعتقاد خصوصيتها من اختصاص به وهو يعم الناس وما في الروي من أمر ونهي ونحوها يرجع إلى الخبر وتأويل فتأويل أقيمو الصلاة ولا تقرأوا الزنا مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام (و) الأخبار (بخاص) عند حاكم شهادة) بقيد زده بقول (إن كان حقا لخبر الخبر على غيره) فإن كان للخبر على غيره فدعوى أو لغيره عليه وإن لم يكن عندهما كفاقرار (والخبر أن أشهد إنشاء تضمن إخبارا) باليهود بنظرا إلى وجود مضمونه في الخارج، وإلى متعلقه وقبل محض إخبار نظر إلى متعلقه فقط وقبل محض إنشاء نظرا إلى اللفظ فقط قال شيخنا العلامة الحلبي وهو التحقيق فليتنووا ثلاثا على محل واحد ولا منافاة بين كون أشهد إنشاء وكون معنى الشهادة إخبارا لأنه صيغة مؤيدة لذلك المعنى بمتعلقه انتهى (و) الخبر (أن صيغ العقود والحلول كعت) واشترت (وأعتقت إنشاء) لوجود مضمونها في الخارج بها قال أبو حنيفة إنها إخبار على أصلها بأن يقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ بها وذلك كصير الحلول مع ماله من زيادتي (و) الخبر (أنه ثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة لا يشترط فيها إلا بعدد رغبة للتناسب فيها فإن الواحد قبل في الرواية دون الشهادة وقبل يشترط فيها إلا بعدد فزيادة في الرواية دون ذلك شهادة وقبل يكفي في ثبوتها فيها واحد نظرا إلى أن ذلك خبر والترجيح من زيادتي (و) الخبر (أنه يشترط ذكر سبب الجرح فيها) أي في الرواية والشهادة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (و) لكن (يكفي لإطلاقه) أي الجرح (في الرواية) كالتعديل كأن يقول الجرح فلان ضعيف أو ليس بشيء (إن عرف مذهب الجرح) من أنه لا يجرح إلا بقاض فعل أنه لا يكفي الإطلاق في الرواية إذ لم يعرف مذهب الجرح ولا في الشهادة مطلقا لتناق الخ فيهما المشهود له نعم يكفي ذلك فيهما لإفادة التوقف عن القبول إلى أن يثبت عن ذلك كذا كره في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينها وبين الشهادة . وقبل يشترط ذكر سببها في الرواية والشهادة ولومن العالم به فلا يكفي إطلاقهما فيها لاحتمال أن يجرح باليس بجرح وأن يبادر إلى التعديل عملا بظاهره وقبل يكفي ذلك ككتفاء بعلم الجرح والعمل بسببها وقبل يشترط ذكر سبب التعديل دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها يجوز الاعتدافيه على الظاهر (والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (إن زاد عدد الجرح على عدد المعدل) إجماعا (وكذا إن لم يزد عليه) بأن سواه أو تنص عنه (في الأصح) لإطلاع الجرح على مالم يطلع عليه المعدل وقضيته أنه لو اطلع للمعدل على السبب وعلم تو به منه قدم على الجرح وهو كذلك وقبل يطلب الترجيح في صورة عدم الزائد كما هو حاصل في صورة الزائد بالزيادة على وزانه قبل إن التعديل في صورة الناقص مقدم (ومن التعديل) شخص (حكم مشروط بالدالة) في الشاهد (بالشهادة) من ذلك الشخص إذ لو لم

وفطر في رمضان
وحراية وسحر وربا
وإدمان صغيرة .

مسئلة

الإخبار بعلم
وبخاص عند حاكم
شهادة إن كان حقا
لغير الخبر على غيره
والخبر أن أشهد إنشاء
تضمن إخبارا وأن
صيغ العقود والحلول
كعت وأعتقت إنشاء .
وأنه ثبت الجرح
والتعديل بواحد في
الرواية فقط وأنه
يشترط ذكر سبب
الجرح فيها ويكفي
إطلاقه في الرواية إن
عرف مذهب الجرح
والجرح مقدم إن
زاد عدد الجرح على
المعدل وكذا إن لم يزد
عليه في الأصح ، ومن
التعديل حكم مشروط
الدالة بالشهادة

يكن عدلا عنده لمحاكم شهادة (وكذا عمل العالم) للشرط للعدالة في الراوى برواية شخص تعدل
له في الأصح وإلا لماعمل بروايته وقيل ليس تعدل والعمل بروايته يجوز أن يكون احتياطا (و) كذا
(رواية من لا يروى إلا عن عدل) بأن صرح بذلك أو عرف من عاداته عن شخص تعدله (في
الأصح) كقولنا هو عدل وقيل يجوز أن يترك عاداته وتأخري في الأصح عن السائلين قبله أولى من
توسيط الأصل بينهما (وليس من المرح) لشخص (ترك عمل بمرويه و) لترك (حكم مشهوده)
لجواز أن يكون التارك لمعارض (ولاحظ) له (في شهادة زنا) بأن لم يكمل نصابها لأنه لا انتفاء النصاب
للافتى في الشاهد (و) لاقى (نحو شرب نبيذ) من للسائل الاجتهادية المختلف فيها كسكاح للتمتع
لجواز أن يعتقد بإباحة ذلك (ولا تدليس) فيمن روى عنه (بسمية غير مشهورة) له حتى لا يعرف إذ
لاخلل في ذلك (قيل) أى قال ابن السمعاني (إلا أن يكون بحيث لو سئل عنه (لهيبته) فإن صنيعه
حينئذ حرج له لظهور الكذب فيه . وأجيب بنع ذلك (ولا) تدليس (بإعطاء شخص اسم آخر تشبها
كقول صاحب (الأصل) أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ) به (باللهي تشبها باليهي) في قوله أخبرنا
أبو عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) لظهور المقصود وذلك صدق في نفس الأمر (ولا) تدليس
(بإيهام بالحق والرحلة) الأول ويسمى تدليس الاسناد كأن يقول من عاصر الزهري مثلا ولم يلقه : قال
الزهري أوعى الزهري موها أنه سمعه والثاني كأن يقول حدثنا فلان وراء التهرموها جيحون والمراد
تهرموها كأن يكون الجبزة لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه (أمامداس للتون) وهو من يدسج
كلامه معها بحيث لا يميزان (فجروح) لا يقاغه غيره في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم .
[مسئلة : الصحابي] أى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع مؤثنا) عيزا (بالتنبي) في حياته
(وإن لم يرو) عنه شيئا (ولم يطل) أى اجتاعه به أو كان أنى أو أوعى كان أم يكتوم فخرج من اجتماع
به كافر أو غير يميز أو بعد وفاة النبي لكن قال البرماری في غير الميز إنه محتمل وإن اختار جماعة
خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية ولو لحديث وإطالة الاجتاع نظرا في الإطالة
إلى العرف وفي الرواية إلى أنها المقصود الأعظم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الأحكام وقيل
يشترط الغزومعه ومضى عام على الاجتاع به لأن لصحته شرفا عظيما فلا ينال إلا باجتاع طويل بظهوره
الحاق المطبوع عليه الشخص كالنزول للشمع على السفر التي هوقطة من العذاب والعالم للشمع
على الضول الأربعة التي تخاف فيها الأمزجة واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا
كعبده بن خطل ولا يسمى صحابيا بخلاف من مات بعد رده . سلما كعبده الله بن مرس . وأجيب
بأنه كان يساء قبل الردة ويكنى ذلك في حجة التعريف إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن النافي المعارض
(كالتنبي معه) أى مع الصحابي فيكنى في صدق اسم التنابي على الشخص اجتاعه مؤثنا بالصحابي
في حياته وهذا ما رجحه ابن الصلاح والنووي وغيرها وقيل لا يكتفى بذلك من غير إطالة للاجتاع به
وبه جزم الأصل سيما للخطيب البغدادي وفرق بأن الاجتاع بالنبي يؤثر من النور القلبي أضاف ما يؤثره
الاجتاع الطويل بالصحابي وغيره من الأخبار (والأصح أنه لو أدعى معاصر) للنبي صلى الله عليه وسلم
(عدل محبة قبل) لأن عدالته تنم عن الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لأدعائه لنفسه رتبة هو فيها منهم
كقولنا أنا عدل (و) الأصح (أن الصحابة عدول) فلا يبحث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة لأنهم
خير الأمة لقوله تعالى كنتم خيرا مما أخرجت للناس وقوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فان المراد بهم
الصحابة ولحق الصحابين خيرا أمي قرني وقيل هم كبرهم فيبحث عن عدالتهم في ذلك إلا من كان
ظاهر العدالة أو مقلوعها كالشيخين رضي الله عنهما وقيل م عدول إلى حين قتل عثمان رضي الله عنه
فيبحث عن عدالتهم بعده لوقوع الفتن بينهم من حينئذ مع إسالك بعضهم عن خوضها وقيل هم

وكذا عمل العالم
ورواية من لا يروى
إلا عن عدل في الأصح
وليس من المرح ترك
عمل بمرويه وحكم
بمشهوده ولا حد في
شهادة زنا ونحو شرب
نبيذ ولا تدليس
بسمية غير مشهورة
قيل إلا أن يكون
بحيث لو سئل لم يبينه
ولا بإعطاء شخص اسم
آخر تشبها كقول
الأصل أبو عبد الله
الحافظ يعني اللهبي
تشبها باللهبي يعني
الحاكم ولا بإيهام بالحق
والرحلة ، أما مدلس
التون فجروح .

مسئلة

الصحابي من اجتمع
مؤمن بالنبي وإن لم يرو
أو لم يطل كاتبيا معه
والأصح أنه لو ادعى
معاصر عدل صحبة
قبل وأن الصحابة
عدول

عدول إلا من قائل عليا رضى الله عنه فهم فسقة لخروجهم على الإمام الحق ورد بأنهم مجتهدون في قتالهم له فلا يأثمون وإن أخطأوا بل يؤجرون كما سألني على كل قول من طرأ له منهم قادح كسفرة أو زنا عمل بمقتضاه لأنهم وإن كانوا عدولا غير معصومين .

[مسئلة] (المرسل) المشهور عند الأصوليين والفقهاء وبعض المحدثين (مرفوع غير محكي) تابعيا كان أومن بعده (إلى النبي) صلى الله عليه وسلم مسقط لو اسقط بينه وبين النبي وعند أكثر المحدثين مرفوع تابعي إلى النبي وعند بعض الفضل مسقط منه أو يأن فأكثر والنقطع مسقط منه من غير الصحابة راو وقيل مسقط منه أو فأكثر (والأصح أنه لا يقبل) أى لا يحتج به للجهل بعدالة الساقط وإن كان محابيا لاحتمال أن يكون ممن طرأ له قادح (إلا إن كان مرسله من كبار التابعين) كقيس بن أقياس أو حازم وأبي عثمان الهذلي (وعضده كون مرسله لا يروى إلا عن عدل) كأن عرف ذلك من عادته كآنى سبعة ابن عبد الرحمن يروى عن أبي هريرة (وهو) حينئذ (مسند) كما ناسط العدل كذكرة (أو عضده قول محكي أو فطه أو قول الأكثر) من العلماء لأصحابي فيهم (أو مسند) سواء أسنده المرسل أم غيره (أو مرسل) بأن مرسله آخر يروى عن غير شيوخ الأول (أو انتشار) له من غير تكبير (أو قياس أو عمل) أهل (العصر) على وقته (أو نحوها) ككون مرسله إذا شارك الحفظ في أحداث واقفهم فيها ولم يخالفهم إلا بنقص لفظهم ألقاظهم بحيث لا يتخلل به المعنى فإن المرسل حينئذ يقبل لاشتقاق المحدث وقيل يقبل مطلقا لأن العدل لا يسقط لو اسقط إلا هو عدل عنده إلا كان ذلك تابعيا قادحاه وقيل لا مطلقا لما روي وقيل يقبل إن كان المرسل من أئمة النقل كسعيد بن المسيب والشعبي بخلاف من لم يكن منهم فقد ينظر من ليس بعدل عدلا فيسقطه لظنه (والجموع) من المرسل وعاضده (حجة) لا مجرد المرسل ولا مجرد عاضده لضعف كل منهما مفردا ولا يترجم ذلك ضعف الحجج ولا أنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن هذا (إن لم يحتج بالعاضة) وحده (والأصح) بأن كان محتج به كسند صحيح (فهما) (دليلان) إذ العاضد حينئذ دليل برأسه والمرسل لما اعتضده صار دليلا آخر فيرجع بهما عند معارضة حديث واحد لهما والتقييد بكبار التابعين من زيادتي (أو) (الأصح) أنه نى المرسل بقيد زده بقول (باعتضاده) أى مع اعتضاده (ضعيف أضف من السند) الخرج به وقيل أقوى منه لأن العدل لا يسقط إلا من يجزم بعدالته بخلاف من يذكره فيجيل الأمر فيه على غيره . قلنا لأنهم ذلك أما إذا اعتضد بصحيح فلا يكون أضعف من مسند يعارضه بل هو أقوى منه كما علم مما مر أما مرسل صغار التابعين كالزهري فيبقى على عدم قبوله مع عاضده لشدة ضعفه وقيد القبول بكبار التابعين لأن غالب رواياتهم عن الصحابة فينبط على الظن أن الساقط محكي فإذا انضم إليه عاضد كان أقرب إلى القبول وعليه ينبغي ضبط الكبير بمن أكثر رواياته عن الصحابة والصغير بمن أكثر رواياته عن التابعين على أن ابن السلاح والنزوى لم يقيدا بالكبار وهو أقوى وهذا كما في مرسل غير محكي كما عرفت أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب لأن أكثر رواية الصحابة عن الصحابة وكاهم عدول كما مر (فإن تجرد هذا المرسل عن عاضده) (ولا دليل) في الباب (سواء) ومدلوله انتع من شيء (فالأصح) أنه يجب (الانكشاف) عن ذلك الشيء (لأنه) أى المرسل احتياطا لأن ذلك يحدث شبهة توجب التوقف وقيل لا يجب لأنه ليس بحجة حينئذ أما إذا كان ثم دليل سواء فيجب الانكشاف قطعا وإن وافقه وإلا عمل بمقتضى الدليل .

[مسئلة] (الأصح جواز نقل الحديث بالمعنى لعارفي) بمعنى الألفاظ وموافق الكلام الذي أراده به إنشاء أو خبر بأن يأتي باللفظ بدل آخر مساو له في الراد الفهم وإن لم ينس اللفظ الآخر لم يرد لأن المقصود

مسئلة

المرسل مرفوع غير محكي إلى النبي والأصح أنه لا يقبل إلا إن كان مرسله من كبار التابعين وعضده كون مرسله لا يروى إلا عن عدل وهو مسند أو عضده قول محكي أو فطه أو قول الأكثر أو مسند أو مرسل أو انتشار أو قياس أو عمل العصر أو نحوها والجموع حجة إن لم يحتج بالعاضة وإلا فدليلان وأنه باعتضاده ضعيف أضعف من السند فإن تجرد ولا دليل سواء فالأصح الانكشاف لأجله .

مسئلة

الأصح جواز نقل الحديث بالمعنى لعارفي

للعنى واللفظ آله وقيل لا يجوز إن لم نس لفوت الفصاحة في كلام النبي وقيل إنما يجوز بافظ مرادف بخلاف
غير المرادف لأنه قد لا يوفى بالمقصود وقيل لا يجوز إطلاقاً حذر من التفاوت وإن ظن الناقل عدمه فإن العلماء
كثيراً ما يختلفون في معنى الحديث المراد. قدما الكلام في معنى اللفظ لا في باختلاف فيه كأنه ليس الكلام
ما سجد بألفاظ كالآذان والشهد والسلام والتكبير ولا غير ذلك أمّا غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ
قطعا (و) الأصح (١) يحتاج بقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ظاهر في سماعه منه
وقيل لا احتمال أن يكون بينهما واسطة من تابعي أو صحابي قلنا نبهت عن عدالة الصحابة (٢) يقول
(عنه) أي عن النبي لما روي للظهوره في واسطة (٣) يقول (سمعتُه أمر ونهى) لظهوره في صدور
أمر ونهى منه وقيل لا جواز أن يطلقهما الراوي على ما ليس بأمر ولا نهي تسمعا (أو) يقول (أمرنا
ونحوه) عما ينفى للفعول كنهينا أو أوجب أوجزتم علينا أو رخص لنا الظهور أن فاعلها النبي وقيل
لا احتمال أن يكون الأمر والنهي بعض الولادة والاحتياج والتحرير والترخيص استنباطا من قوله (و) يقول
(من السنة) كذا الظهور في سنة النبي وقيل لا جواز إرادة سنة البلد (سكننا معاشر الناس) فعمل في
عهده صلى الله عليه وسلم (وكان الناس يفعلون) في عهده صلى الله عليه وسلم (فكنا نفعل في عهده صلى
الله عليه وسلم) ظهوره في تقر برأى النبي عليه وقيل لا جواز أن لا يعمله (فكنا الناس يفعلون) فكنا
لا يفعلون في الشيء (الثاني) فإنه عائشة رضي الله عنها الظهور ذلك في جميع الناس الذي هو إجماع
وقيل لا جواز إرادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالذات إشارة إلى أن كل صورة دون ما قبلها رتبة ولهذا
كان تعبير في عنه وسمعتُه بالفاء أولى من تعبيره فيها بالواو ووجه كون الأخيرتين دون ما قبلهما
عدم التصريح بكون ذلك في عهده صلى الله عليه وسلم ووجه كون الأخيرة دون ما قبلها عدم
التصريح بما يعود عليه ضمير كانوا .

[خاتمة] في مراتب التحمل (مستند غير الصحابي) في الرواية إحدى عشرة (قراءة الشيخ) عليه
(املاء) من حفظه أو من كتابه (تحدثنا) بلا إملاء (فقراءته عليه) أي على الشيخ (فجاءه)
بقراءة غيره على الشيخ يسمى هذا والذي قبله بالعرض (فثارة أو مكتوبة مع إجازة) كأن يدفع له
الشيخ أصل سماعه أو رعا مقابلا به أو يكتب شيئا من حديثه لحاضر عنده أو غائب عنه ويقول له
أجرت لك روايته عنى (فاجازة) بلا مناول ولا مكتوبة (لخاص في خاص) كأجرت لك رواية البخاري
(نقص في عام) كأجرت لك رواية جميع مسموعاتي (فعام في خاص) كأجرت لمن أدركت رواية
مسلم (عام في عام) كأجرت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي (فالان ومن يوجد من نسله)
تبعاله (فثارة أو مكتوبة) بلا إجازة إن قال معها هذا من سماعي (فأعلام) بلا إجازة كأن يقول هذا
الكتاب من مسموعاتي على الان (فوصية) كأن يوصي بكتاب إلى غيره ليو به عنه عند سفره
أو موته (فجادة) كأن يجد حديثا أو كتابا بخط شيخ معروف (والخاتمة جواز الرواية بالمذكورات)
التصريح بهذا من زيادتي والقول بامتناع الرواية بالاربعة التي قبل لوجده مردود بأنها أرفع من
الوجادة والرواية بها جائزة عند الشافعي وغيره فالاربعة أولى (لا إجازة من يوجد من نسل فلان)
ولا يجوز وقيل يجوز وقيل لا يجوز الرواية بالاجازة بأقسامها وقيل لا يجوز في العامة أما إجازة من
توجد من غير قيد فمجموعة كتابهم بالأولى وصرح به الأصل ونقل في الإجماع (والألفاظ الأداء من
صناعة المحدثين) فلتطلب منهم ومنها على ترتيب ما مر أملى على حديثي قرأت عليه قرئ عليه
وأنا أسمع أخبرني إجازة ومناولة أو مكتوبة أخبرني إجازة أنبأت مناولة أو مكتوبة أخبرني إعلاما
أوصى إلى وجدت بخطه وقد أوضحت الكلام على ذلك مع مراتب التحمل في شرح ألبنية العرق
وقولي أو مكتوبة في الموضوعين مع إعادته تأخر الحديث عن الاملاء من زيادتي .

وأنه يحتاج بقول
الصحابي قال النبي ففعله
فسمعتُه أمر ونهى
أو أمرنا أو نحوه ومن
السنة فكنا معاشر
الناس أو كان الناس
فعلون فكنا نفعل
في عهده صلى الله
عليه وسلم فكنا
الناس يفعلون فكنا
لا يفعلون في الشيء .

خاتمة

مستند غير الصحابي
قراءة الشيخ إملاء
تحدثنا فقراءته عليه
فسمعتُه فثارة أو
مكتوبة مع إجازة
فاجازة لخاص في خاص
نقص في عام فعام في
خاص في عام فلان
ومن يوجد من نسله
فثارة أو مكتوبة
فأعلام فوصية فوجادة
والخاتمة جواز الرواية
بالمذكورات لا إجازة
من يوجد من نسل
فلان وألفاظ الأداء
من صناعة المحدثين .

[الكتاب الثالث في الإجماع ، وهو اتفاق مجتهدي الأمة]

الكتاب الثالث

في الإجماع

وهو اتفاق مجتهدي

لأمة بعد وفاة محمد

في عصره على أي أمر

ولو بلا إمام معصوم

أو بلوغ عدد تواتر أو

عدول أو غير محابي

أو قصر الزمن فلم

اختصاصه بالمجتهدين

فلا عبرة باتفاق غيرهم

قطعا ولا بوقافه لهم

في الأصح والمسلمين

وأنه لا بد من الشكل

وهو الأصح وعدم

انقاده في حياة محمد

وأنه لو لم يكن إلا

واحد لم يكن قوله

إجماعا وليس حجة

على المخار وأن

انقراض العصر

لا يشترط وأنه قد

يكون عن قياس وهو

الأصح فيها وأن

اتفاق السابقين غير

إجماع وليس حجة في

الأصح وأن اتفاقهم

على أحد قولين قبل

استقرار الخلاف جائز

ولو من الحادث بعد

ذوي القولين

بالقول أو الفعل أو التقرير (بعد وفاة محمد) صلى الله عليه وسلم (في عصره على أي أمر) كان من دفين ودينوي وعقلى ولغوى كاسيائي بيانه (ولو بلا إمام معصوم) وقالت الروا نص لا بد منه ولا يتخلو الزمان عنه وإن لم تعلم عينه والحجة في قوله فتقطو غيره تبعه (أو بلا) (بلوغ عدد تواتر) صدق في مجتهدي الأمة بدونه وقيل يشترط نظر العادة (أو بلا) (عدول) بناء على أن العدول ليس تركنا في المجتهدي وهو الأصح وقيل يعتبرون بناء على أنها ركن فيه فعليه لا يعتبر وفاقا أو ائساق وقيل يعتبر في حق نفسه دون غيره وقيل يعتبر إن بين مأخذ في مخالفته بخلاف ما إذا لم يبينه إذ ليس عنده ما يمنعه أن يقول شيئا من غير دليل (أو) كان المجتهد (غير محابي) فلا يخص الإجماع بالصحة لصدق مجتهدي الأمة في عصر بنبرهم قالت الظاهرية يخص بهم لسكونه غيرهم كثرة لا تنضب فيبعد اتفاقهم على شيء (أو قصر الزمن) كان مات الجمعون عقب إجماعهم بخروج سقف عليهم وقيل يشترط طوله في الإجماع الظن بخلاف التقضي (فلم) من الحد زيادة على ماضي (اختصاصه) أي الإجماع (بالمجتهدين) بأن لا يتجاوزهم إلى غيرهم فلا عبرة باتفاق غيرهم قطعا ولا بوقافه لهم في الأصح) وقيل يعتبر مطلقا وقيل يعتبر في المشهور دون الحق كدقائن الفقه وقيل يعتبر بوقاف الأصول لم في الفروع لتوقف استنباطها على الأصول قلنا هو غير مجهد بالنسبة إليهم (و) علم اختصاصه (بالمسلمين) لأن الإسلام شرط في المجتهد للآخوذ في حده فلا عبرة بوقاف الكافر ولو بدعة ولا يتخلله (و) علم (أنه لا بد من شكل) أي وقهم لأن إضاهة مجتهدي الأمة نفيد العموم (وهو الأصح) فيضر مخالفة الواحد ولو بايعا بأن كان مجتهدا وقت اتفاق الصحابة وقيل بضر مخالفة الاثنين دون الواحد وقيل مخالفة الثلاثة من الأقل منهم وقيل من بلغ عدد التواتر دون من لم يباينه إذا كان غيرهم أكثر منهم وقيل يكتفى باتفاق كل من أهل مكواهل المدينة وأهل الحرمين وقيل في ذلك فلم أن اتفاق كل من هؤلاء ليس بحجة في الأصح وهو ما صرح به الأصل لأنه اتفاق بعض مجتهدي الأمة لا كلهم (و) علم (عدم انقاده في حياة محمد) صلى الله عليه وسلم لأنه إن وافقهم فالحجة في قوله وإلا فلا اعتبار بقولهم دون (و) علم (أنه لو لم يكن) في العصر (إلا) مجتهد (واحد) لم يكن قوله إجماعا) ذاقول ما يصدق به اتفاق مجتهدي الأمة اثنان (وليس) قوله (حجبا على المختار) لاتقاء الإجماع عن الواحد وقيل حجة وإن لم يكن إجماعا لانحصار الاجتهاد فيه (و) علم (أن انقراض) أهل (العصر) يؤثرهم (لا يشترط) في انقراض الإجماع لصدق حده مع بقاء الجمعيين ومعاصريهم وهو الأصح كما يأتي وقيل يشترط انقراضهم وقيل غالبهم وقيل علمائهم وقيل غير ذلك (و) علم (أنه) أي الإجماع (قد يكون عن قياس) لأن الاجتهاد للآخوذ في حده لا بد له من مستند كاسيائي والقياس من جماته (وهو الأصح) وقيل لا يجوز أن يكون عن قياس وقيل يجوز في الجلي دون الحق وقيل يجوز لكنه لم يقع وذلك لأن القياس لسكونه ظاهريا لا يغلب يجوز مخالفته لأرجح منه فلو جاز الإجماع عنه لجاز مخالفة الإجماع فأنافنا يجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع على ما ثبت به وقد أجمع على تحریم أو كل شحم الخنزير قياسا على لحمه (فيهما) أي ما ذكره هو الأصح في السلتين كما تقرر (و) علم (أن اتفاق) الأمم (السابتين) على أمه محمد صلى الله عليه وسلم (غير إجماع وليس حجة) فلمته (في الأصح) لاختصاص دليل حجية الإجماع بأمة محمد بن ماجه وغيره إن أمق لا يجمع على ضلالة وقيل إنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وسيأتي بيانه (و) علم (أن اتفاقهم) أي المجتهدين في عصره على أحد قولين) لهم (قبل استقرار الخلاف) بينهم بأن قصر الزمن بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من الحادث بعد ذوي القولين) بأن ماتوا ونشأ غيرهم لصدق حد الإجماع

بكل من الاتفاقيين ولجواز أن يظهر مستند جليّ يجتمعون عليه وقد أجمعت الصحابة على دفنه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر (وكذا اتفاق هؤلاء أي ذوى التوليين (لأمن بعدهم بعده) أي بعد استقرار الخلاف بأن طال زمنه فانه جائز لاتفاق من بعدهم) (في الأصح) أما الأوّل فاصدق حد الاجماع به وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم وقيل لا لأن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شق الخلاف باجتهاد أو تقليد فيمتنع اتفاقهم على أحدهما . قلنا تضمن ما ذكره مشروط بعدم الاتفاق على أحدهما فإذا وجد فلا اتفاق قبله وقيل يجوز إلا أن يكون مستندهم في الاختلاف قاطعا فلا يجوز حذرا من إلقاء القاطع والخلاف مبني على أنه لا يشترط انقراض العصر فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقا قطعا والترجيح من زباني وأما الثاني فلا أنه لو اقتدح وجه في سقوط الخلاف لظهر للختافين لطول زمنه وقيل يجوز لجواز ظهور سقوطه لغير المختافين دونهم (و) علم (أن التمسك بأقل ما قيل) من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه (حق) لأنه تمسك بما أجمع عليه مع كون الأصل عدم وجوب مازاد عليه باختلاف العلماء في دية الذبيحة السكتاني فقيل كدبة السلم وقيل كنصفها وقيل كثلثها فأخذ به الشافعي لذلك فإن دلّ دليل على وجوب الأكثر أخذ به كفسلات ولوغ السكب قيل إنها ثلاث وقيل سبع ودلّ عليه خبر الصحيحين فأخذ به (و) علم (أنه) أي الاجماع قد (يكون في ديني) كصلاة وزكاة (ودنيوي) كتدبير الجيوش وأمور الرعية (وعقل لا نتوقف صحته) أي الاجماع (عليه) كحدوث العالم ووحدة الصانع فإن توقفت صحة الاجماع عليه كشوب الباري والنبوة لم يحتاج إليه بالاجماع . ولا لزم الدور (ولنوي) من زيادتي ككون الفاء للتعقيب (و) علم (أنه) أي الاجماع (لا بد له من مستند) أي دليل وإلا لم يكن لقيده الاجتهاد للأخوذ في حده معنى (وهو الأصح) لأن القول في الأحكام بلا مستند خطأ وقيل يجوز حصوله بغير مستند بأن يلهمو الاتفاق على صواب هذا كله في الاجماع القولي (أما السكوتي بأن يأتي بعضهم) أي بعض المجتهدين (بحكم ويسكت الباقون عنه وقد علموا به وكان السكوت مجردا عن أمانة رضا وسخط) بضم السين وإسكان الحاء وفتحهما خلاف الرضا (والحكم اجتهادي تكليفي ومضى مهلة النظر عادة فاجماع وحجة في الأصح) لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة وقيل ليس بالاجماع ولا حجة لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والهابة والتردد في الحكم وعزى هذا للشافعي وقيل ليس بالاجماع بل حجة لاختصاص مطاق اسم الاجماع عند هذا القائل بالقطعي أي اللقطة فيه بالموافقة وإن كان هو عنده إجماعا حقيقة كما يفيد كونه حجة عنده وقيل حجة بشرط الانقراض وقيل حجة إن كان قنيا لاسكتا لأن الفتيا يبحث فيها عادة فالسكوت عنها رضا بخلاف الحكم وقيل عكسه لصدور الحكم عادة بعد البحث مع العلماء واتفاقهم بخلاف الفتيا وقيل حجة إن كان الساكتون أقل من الثقاتين وقيل غير ذلك وخرج بما ذكره ما لو لم يعلم الساكتون بالحكم فلا يس من عمل الاجماع السكوتي وليس بحجة لاحتمال أن لا يكون خاضرا في الخلاف وقيل حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقيل غير ذلك وترجيح عدم حجتيه من زيادتي وهو ما عليه الأكثر وإن اقتضى كلام الأصل ترجيح حجته وخرج أيضا . والواقتن السكوت بأمانة الرضا فاجماع قطعا أو بأمانة السخط فأيس بالاجماع قطعا . وما لو كان الحكم قطعا لا اجتهاديا أو لم يكن تكليفيا نحو عمار أفضل من حذيفة أو عكسه فالسكوت على القول بخلاف المعلوم في الأولى وعلى ما قيل في الثانية لا يدل على شيء . وما لو لم يعض زمن مهلة النظر عادة فلا يكون ذلك إجماعا .

وكذا اتفاق هؤلاء .
لأمن بعدهم بعده في
الأصح وأن التمسك
بأقل ما قيل حق وأنه
يكون في ديني ودنيوي
وعقلى لا نتوقف
صحته عليه ولنوي
وأنه لا بد له من
مستند وهو الأصح . أما
السكوتي بأن يأتي
بعضهم بحكم ويسكت
الباقيون عنه وقد علموا
به وكان السكوت
مجردا عن أمانة رضا
وسخط والحكم
اجتهادي تكليفي
ومضى مهلة النظر
عادة فاجماع وحجة
في الأصح

[مسئلة: الأصح إمكاه] أى الاجماع وقيل لا يمكن عادة كالاجماع على أكل طعام واحد: قول كلمة واحدة في وقت واحد. قلنا هذا الاجماع لهم عليه لا اختلاف شهواتهم ودرابهم بخلاف الحكم الشرعى إذ يجمعهم عليه الدليل الذى يشقون على مقتضاه (و) الأصح (أنه) بعد إمكاه (حجة) شرعية (و) نقل أحادا قال تعالى: ومن يشاقق الرسول الآية، نوعدهم على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم أو فعلهم فيكون حجة وقيل لا لقوله تعالى: فان تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله: الرسول - اقتصر على الرادى الكتاب والسنة. قلنا وقد دل الكتاب على حجيته كما مرأ فقا وقيل لا لأن نقل أحادا لأنه قياى فلا يثبت بخبر الواحد (و) الأصح (أنه) بعد حجيته (قطعى) فيها (إن اتفق المعتبرون) على أنه إجماع (لا إن اختلفوا) فى ذلك (كالسكونى) فإنه ظنى وقيل ظنى مطابقا إذ لجمعهم عن ظن لا يتبع خطوهم والاجماع قطع غير محقق (وخرقه) أى اجماع الظنى وكذا الظنى عند من اعتبره بالحجاة (حرام) للتوعد عليه بالتوعد على إناع غير سبيل المؤمنين فى الآية السابقة (نعم) من حرمة خرقة (تحريم) أحداث) قول (ثالث) فى مسئلة اختلف أهل عصره فيها على قولين (و) إحداهما (تفصيل) بين مسئلتين لم يفصل بينهما أهل عصر (إن خرقة) أى إن خرقت الثالث والتفصيل الاجماع بأن خلافا ما اتفق عليه أهل عصر بخلاف ما إذا لم يخرقه وقيل بما خارقا من مطلقا لأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدل عنهم وعدم التفصيل بين مسئلتين يستلزم الاتفاق على امتناعه. قلنا الاستلزام ممنوع فيه مثال الثالث خارقا ما قيل إن الأخ يسقط الجذوق إذا خدات الصعبة فيه على قولين قيل يسقط الجذوق قيل يشترك كخ فاسقاط الجذبة خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيبا ومثاله غير خارق ما قيل إنه يحل متروك التسمية سهوا لا عمدا وعليه الحنفى وقيل يحل مطلقا وعليه الشافعى وقيل يحرم مطلقا فالخارق موافق لمن لم يخرق فى بعض مآله ومثال التفصيل خارقا ما قيل بثوريث الأمة دون الخالة أو عكسه وقد اختلفوا فى ثوريثهم مع اتفاقهم على أن الأمة فيه أو فى عدمه كونهما من ذوى الأرحام فتورث أحداها دون الأخرى خارق للاتفاق ومثاله غير خارق ما قلنا إنه يجب الزكاة فى مال العبيد دون الحلى البياح وقيل يجب فيها ما وقيل لا يجب فيها فافصل. وافق لمن لم يفصل فى بعض مآله (و) علم أنه يجوز أحداث) أى اظهار (دليل) الحكم (أو تأويل) للدليل ليوافق غيره (أو علة) لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والألة لجواز تعدد الذكورات (من لم يخرق) ما ذكره بخلاف ما إذا خرقة بأن قالوا لا دليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكرناه وقيل لا يجوز أحداث ذلك مطلقا لأنه من غير سبيل المؤمنين التوعد على اتباعه فى الآية. قلنا التوعد عليه ما خالف سبيلهم لأم لا تعرضوا له كما نحن فيه (و) علم (أنه) يمنع ارتداد الأمة) فى عصر (سما) لخرقة اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان وقيل لا يمنع سما كما لا يمنع عقلا قطعا (لا انقضاء) أى الأمة فى عصر (على جهل ما) أى شئ (لم يتسكف به) بأن لم تعلمه كالنفيل بين عمار وحذيفة فلا يمنع إذا خطأ فيه لعدم التكليف به وقيل يمنع والالكان الجهل سبيل لها فيجب اتباعه وهو باطل. قلنا يمنع أنه سبيل لها ليسبيل الشخص ما يتعاره من قول أو فعل لا ما يعلمه أما اتفاقها على جهل ما كانت به متنع قطعا (ولا انقسامها) أى الأمة (فرقتين) فى كل من مسئلتين متشابهتين (كل) من الفرقتين (يخطئ) فى مسئلة) من المسئلتين كانفق إحدى الفرقتين على وجوب الترتيب فى الوضوء وعلى عدم وجوبه فى الصلاة الفاتحة والأخرى على العكس فلا يمنع نظرا فى ذلك إلى أنه لم يخطئ ولا يعضها بالنظر إلى كل مسئلة على حديثها وقيل يمنع نظرا إلى أنها أخطاء فى مجموع المسئلتين والخطأ متى عنها الخبر السابق والصحيح فى هذه العلوم عايات من زيادى (و) علم (أن) الاجماع لا يضاد اجماعا أى لا يجوز انقاده على ما يضاد ما اعتقد عليه اجماع (قبله) لاستلزامه

مسئلة

لأصح إمكاه وأنه حجة وإن نقل أحادا وأنه قطعى إن اتفق المعتبرون لأن اختلفوا كالسكونى وخرقه حرام فصل تحريم إحداهما ثالث وتفصيل إن خرقة وأنه يجوز أحداث دليل أو تأويل أو علة وإن لم يخرق وأنه يمنع ارتداد الأمة سما لا اتفاقا على جهل ما لم يتسكف به ولا انقسامه فرقتين كل يخطئ فى مسئلة وأن الاجماع لا يضاد اجماعا قبله

تعارض قاطعين ودل يجوز إذ لا مانع من كون الأول مغنياً للثاني (وهو الأصح في السلك) أي كل من المسائل الست كما تقرر (ولايعارضه) أي الإجماع بناء على الأصح أنه قطعي (دليل) قطعي ولا ظني إذ لا تعارض بين قاطعين لاستحالة إذ التعارض بين شيئين يقتضي خطأ أحدهما ولا بين قاطع ومظنون لانعاض المظنون في مقابلة الناطع أما الإجماع الظني فيجوز معارضته بظني آخر (وموافقه) أي الإجماع (خبراً لاتدل على أنه عنه) لجواز أن يكون عن غيره ولم ينقل لنا استثناء بنقل الإجماع عنه (لكنه) أي كونه عنه هو (الظاهر إن لم يوجد غيره) بمعناه إذ لا بد له من مساند كأمس فإن وجد فلا لجواز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير، وقيل موافقته له تدل على أنه عنه قال بعضهم ومحل الخلاف في خبر الواحد أما للتواتر فهو عنه بلا خلاف وفيه نظر .

[خاتمة]

(جاحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول تشكيك كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا، الخ (كافر) قطعاً (إن كان فيه نص) لأن جده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وماؤه كلام الأمدى ومن تبعه من أنه فيه خلافاً ليس برادهم (وكذا) إن لم يكن) فيه نص جاحده كافر (في الأصح) لما مر وقيل لا لعدم النص؛ خرج المجمع عليه غيره وإن كان فيه نص وبالمعلوم ضرورة غيره كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف وإن كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت لقضاء النبي صلى الله عليه وسلم به بكارهه لا بخاري بالدين المجمع عليه بالمعلوم من غيره ضرورة كوجود بغداد فلا يكفر جاحدها ولا جاحد شيء مما هو أن اشتهر بين الناس هذا حاصل ما في الروضة كإصلاها في باب الردة وهو للتعمد وإن خالفه ما في الأصل كإثباته أو ضحته في الحاشية .

[الكتاب الرابع في القياس]

من الأدلة الشرعية (وهو) لغة التقدير وإنساواة . واصطلاحاً (حمل معلوم على معلوم) بمعنى متصور أي إلحاقه به في حكمه (لمساواته) له (في علة حكمه) بأن توجد تجامها في المحمول (عند الحامل) وهو المجتهد مطلقاً أو مقيداً وافق ما في نفس الأمر أولاً بأن ظهر غلظه فتناول الحد القياس الفاسد كالصحيح (وإن خص) المحدود (بالصحيح حذف) من الحد (الأخير) وهو عند الحامل فلا يتناول حينئذ إلا الصحيح لا تصرف المساواة للطلاقة إلى ما في نفس الأمر والفاسد قبل ظهور فساده معمول به كالصحيح وحديثاً: السكالكين المهام القياس بأنه مساواة محل لا خرف علة حكم شرعي له وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه أخصر من الحد الأول وأقرب إلى مدلول القياس القوي الذي مر بيانه وسالم بما أورد على الأول من أن الحمل فعل المجتهد فيكون القياس فعله مع أنه دليل نصبه الشرع نظراً في المجتهد ولا كائن لكن جواب الإبراد أنه لا تنافي بين كونه فعل المجتهد ونصب الشارع إياه دليلاً (وهو) أي القياس (حجة) في الأمور الدنيوية) كالأغذية (وكذا في غيرها) كالشرعية (في الأصح) لعمل كثير من الصحابة به متكرراً شاملاً مع سكوت البائتين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفاق عادة وقوله تعالى - فاعتبروا - والاعتبار قياس الشيء بالشيء فيجوز القياس في ذلك وقيل يمنع فيه عقلاً وقيل شرعاً وقيل بمنع فيه إن كان غير جلي وقيل بمنع في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات وقيل غير ذلك والأصح الأول فهو جائز فإذ كرر (إلا في العادة والخلقية) أي التي ترجع إلى العادة والخلقية كمثل الحيف أو النفس أو المحل وأما كثره فيمنع ثبوتها بالقياس في الأصح لأنها لا يدرك المعنى فيها بل يرجع فيها إلى قول من يوثق به وقيل يجوز لانه قد يدرك المعنى فيها (وإلا في كل الأحكام) فيمنع ثبوتها بالقياس في الأصح لأن منها لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاتلة وقيل يجوز حتى إن كلاً من الأحكام صالح لأن

وهو الأصح في السلك ولا يعارضه دليل وموافقه خبراً لاتدل على أنه عنه لكنه الظاهر إن لم يوجد غيره .

خاتمة

جاحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة كافر إن كان فيه نص ، وكذا إن لم يكن في الأصح .

الكتاب الرابع في القياس

وهو حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل وإن خص بالصحيح حذف الأخير وهو حجة في الأمور الدنيوية وكذا في غيرها في الأصح إلا في العادة والخلقية وإلا في كل الأحكام

ثبت بالقياس بأن يدرك معناه ووجوب الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو إعانة الجاني فيها هو معذور فيه كإيعان الغارم لإصلاح ذات البين بما يصرف إليه من الزكاة (والأقياس على منسوخ فيمنع) فيه (في الأصح) لاكتفاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز فيه لأن القياس مظهر لحكم النوع الكمين ونسخ الأصل ليس نسخا للفرع وقول من ز يادق فيمنع تنبيه على أن الخلاف إنما هو في امتناع القياس لافي عدم حجيته (وليس النص على العلة) لحكم ولو في جانب الكف (أمر بالقياس) أي ليس أمرا به (في الأصح) لافي جانب الفعل غير الكف كما كرم زيد لعله ولا في جانب الكف نحو الحجر حرام لاسكارها وقيل إنه أمر به في الجانبين إذ لأفائدة ذكر العلة لذلك. قلنا لا نسلم الحصر لجواز كون الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون أوقع في النفس وقيل إنه أمر به في جانب الكف دون غيره لأن العلة في الكف للفائدة وإنما يحصل الفرض من انعدامها بالكف عن كل فرد عما تصدق عليه العلة والعلة في غيره بالمصاحفة يحصل الفرض من حصولها بفرد. قلنا قوله عن كل فرد إلى آخره ممنوع بل يكتفى بالكف عن كل فرد عما يصدق عليه محل المال (وأركان) أي القياس (أربعة) مقيس عليه ومقيس ومعنى مشترك بينهما وحكم القياس عليه يتعدى بواسطة المشترك إلى المقيس (الأول) وهو للمقيس عليه (الأصل) أي يسمى به كما يسمى المقيس بالفرع كما سيأتي ولكون حكم الأصل غير حكم الفرع باعتبار المحل وإن كان عينه بالحقيقة صح تفرع الثاني على الأول باعتبار دليليهما وعلم المجتهد بهما لا باعتبار ما في نفس الأمر إذ الأحكام فدية ولا تفرع في القديم (والأصح أنه) أي الأصل للمقيس عليه (على الحكم المشبه به) بالرخصة المحل أي القياس عليه وقيل هو حكم المحل وقيل دليل الحكم (و) (الأصح) (أنه لا يشترط) في الأصل المذكور (دال) أي دليل (على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه) وقيل بشرط أن فعلى اشتراط الأول لا بقاس في مسائل البيع مثلا إلا إذا قام دليل على جواز القياس فيه بنوعه أو شخصه وعلى اشتراط الثاني لا بقاس فيا اختلف في وجود العلة فيه بل لابد من الاتفاق على ذلك بعد الاتفاق على أن حكم الأصل معلى وكل منهما مردود بأنه لا دليل عليه (الثاني) من أركان القياس (حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو إجماعا) إذ لو ثبت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لتو لا استثناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الأول وعند اختلافها غير معتقد لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في علة الحكم فلا اتحاد كقياس التفاح على البر في البر بوجبة الطعم ثم قياس السفرجل على التفاح فيا ذكر وهو لتو لا استثناء عنه بقياس السفرجل على البر والاختلاف كقياس الرق وهو انسداد على الوطء على جب الذكر في فسخ النكاح بجامع فوات التمتع ثم قياس الجماد على الرق فيا ذكر وهو غير معتقد لأن فوات التمتع غير موجود فيه وقيل لا ثبت جماع أيضا لأن يعلم أن مستند نص يستند القياس إليه ورد بأنه لا دليل عليه ولا يضر احتمال أن يكون إجماعا عن قياس لأن كون حكم الأصل حيث تدن قياس مانع من القياس وأصل عدم المانع (وكونه غير متعبد به بالقطع) أي اليقين (في قول) لأن ما تعبد فيه باليقين إنما يقاس على علمه ما يطلب فيه اليقين كالعقائد والقياس لا يشيد اليقين ورد بأنه يشيد إذا علم حكم الأصل وما هو العلة فيه ووجوده في الفرع وزدت في قول ليوافق ما رجحته كالأصل قبل من جواز القياس في العقليات (وكونه من جنس حكم الفرع) فيشترط كونه شرعيا إن كان المطلوب إثباته حكما شرعيا وكونه عقليا إن كان المطلوب إثباته حكما عقليا وكونه لتو بإذن كان المطلوب إثباته حكما لتويا (وأن لا يعدل) أي حكم الأصل (عن سنن القياس) فسا عدل عن سننه أي خرج عن طريقه لا يقاس على عمله لتو التعدية حيث لا كنهاده خزيمة بن ثبت وحده فلا قاس به غيره وإن فاته رتبة كما صدق رضى الله عنه

ولا القياس على منسوخ فيمنع في الأصح وليس النص على العلة أمرا بالقياس في الأصح. وأركانه أربعة الأول الأصل والأصح أنه على الحكم المشبه به وأنه لا يشترط دال على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه. الثاني حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو إجماعا وكونه غير متعبد به بالقطع في قول وكونه من جنس حكم الفرع وأن لا يعدل عن سنن القياس

وقصة تشهدتروها ابن خزيمة، وحاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساناً أعرابي فجده البيع وقال هم شهيداً يشهد على نفسه عليه خزيمة أي وحده فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على هذا ولم تكن حاضر افتراق صدقتك اجتثت به وعلمت أنك لا تقول إلا الحق فقال صلى الله عليه وسلم من شهده خزيمة أو شهد عليه نفسه رروها أو رداوداً أيضاً وقال النبي صلى الله عليه وسلم شهدته بشهادة رجلين (و) أن (لا يكون دليله) أي دليل حكم الأصل (شاملاً لحكم الفرع) للاستغناء عن حيثخذ عن القياس مع أنه ليس جعل بعض الصور للشموله أصلاً لبعضها أولى من العكس كما لو استدل على روية البر بخبر مسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل ثم قيس عليه القدرة بجامع الطعام فإن الطعام يشمل القدرة كالبز سواء وسياً أنه لا يشترط في العلة أن لا يشمل دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه في الأصح وفارق ما هنا بما فهم من المعية السابقة (وكونه) أي حكم الأصل (متفقاً عليه جزماً) وإلا احتيج عند منعه إلى إثباته فينتقل إلى مسألة أخرى وينتشر الكلام ر يفوت المقصود وذلك ممنوع منه إلا أن يروم الاستدلال بإثباته فليس ممنوعاً كما يعلم مما يأتي (بين الخصمين فقط في الأصح) لأن البحث لا يهدوا وقيل بين كل الأمتح في لا يتأني التبع أصلاً (والأصح أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط (اختلاف الأمة) غيرهما في الحكم بل يجوز اتفاهم عليه كهما وقيل يشترط اختلافهم فيه ليتأني لخصم منعه إذ لا يتأني له منع التتفق عليه وبجواب بأنه يتأني له منعه من حيث العلة كاهو المراد وإن لم يتأني له منعه من حيث هو (فإن اتفاقاً عليه مع منع الخصم أن عاتيه كذا) كما في قياس على البالغة على الصبية في عدم وجوب الزكاة فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلة فيه عندنا كونه حلياً مباحاً وعندنا كونه مال صبية (في القياس) المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل) مما به تركيب الحكم فيه أي بنائه على علق الأصل بالنظر للخصمين (أو) اتفاقاً عليه مع منع الخصم (وجودها في الأصل) كما في قياس إن تكحت فلانة فبى طالق على فلانة التي أنكحها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد الكاح فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلة تأنيق الإطلاق قبل نكاحه والحنفى يمنع وجودها في الأصل ويقول هو تنجز (في القياس) المشتمل على الحكم المذكور (مركب الوصف) مما به تركيب الحكم فيه أي بنائه على الوصف الذى منع الخصم وجوده في الأصل وقول الأصل في الأول فإن كان متفقاً بينهما ولكن لعلتين وفي الثاني لعله يوم أن الاتفاق لأجل العاليتين أو العلة وليس مراداً فتعيرى بما ذكر سالم من ذلك (ولا يقبلان) أى القياسان المذكوران (في الأصح) لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثاني وقيل يقبلان نظراً لاتفاق الخصمين على حكم الأصل (ولو سلم) الخصم (العله) للاستدلال أى سلم أنها ما ذكره (فأثبت الاستدلال وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) أى سلم وجودها (الخصم انقضض الدليل) عليه لاعترافه بوجودها في الثاني وقيام الدليل عليه في الأول (وإن لم يتفق) أى الخصمان (عليه) (لا) على علته ورواى الاستدلال بإثباته بدليل (ثم) إثبات (العله) بطريق (فالأصح بقوله) في ذلك لأن إثباته كاه عراف الخصم بموقيل لا يقبل بل لا بد من اتفاقهما على ما صونا للكلام عن الانتشار (الأصح) أنه (لا يشترط) في القياس (الاتفاق) أى الإجماع (على أن حكم الأصل معال أو النص على العلة) المستلزم لتعليقه إذ لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي إثبات التعاميل بدليل وقيل يشترط ذلك وقد مر أنه لا يشترط الاتفاق على أن علة حكم الأصل كذا على الأصح وبما فارق كالأصل بين اللستين لمناسبة الماهين وإلما أن أسست من هذه عن تلك مع أنها تستلزمها لبيان المقابل للأصح فهما لأنها لا تستلزم المقابل في تلك (الثالث) من أركان القياس (الفرع وهو المحل المشبه) بالأصل

ولا يكون داله شاملاً لحكم الفرع وهو متفقاً عليه جزماً بين الخصمين فقط في الأصح والأصح أنه لا يشترط اختلاف الامة فإن اتفاقاً عليه مع منع الخصم أن عاتيه كذا فركب الأصل أو وجودها في الأصل فركب الوصف ولا يقبلان في الأصح ولو سلم العلة فأثبت الاستدلال وجودها أو سلمه الخصم انقضض الدليل وإن لم يتفق عليه وعلى علته ورواى الاستدلال بإثباته ثم العلة فالأصح بقوله والأصح لا يشترط الاتفاق على أن حكم الأصل معال أو النص على العلة - الثالث الفرع وهو المحل المشبه

(في الأصح) وقبل حكمه ولا يأتي قول كالأصل بأنه دليل الحكم لأن دليله القياس (والتحارير قول المعارض فيه) أي في الفرع (بمقتضى نقض الحكم أوضده) وقبل لا يقبل وإلا لا نقب منصب للمناظرة إذ يصير المعارض مستقلاً وبالعكس وذلك خروج بمقاصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله إلى غيره قلنا قصد من المعارضة هدم دليل للمستدل لإثبات مقتضاها الذي إلى مامته . وصورتها في الفرع أن يقول المعارض للمستدل ماذا كرت من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فمندی وصف آخر يقتضى نقيضه أوضده فالنقض نحو السح ركن في الوضوء فيسن ثلثيته كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسن ثلثيته كمسح الحف والصد نحو الوتر واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالنقض فيقول المعارض مؤقت بوقت صلاة من الخمس فيسن كالنقض وخرج بالمقتضى لنقض الحكم أوضده المعارضة بالمقتضى بخلاف الحكم فلا يقدر لعدم منافاته الدليل للمستدل كما قال الميمن الغموس قول مؤقتة فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول مؤكد للباطل يظن به حقيقته فيوجب التزير بركه هادة الزور (و) المختار في دفع المعارضة المذكورة زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء (دفعها بالترجيح) لوصف المستدل على وصف المعارض بمرجح مما يأتي في محله لتعين العمل بالراجح وقيل لا تدفع به لأن المعترض فيها حصول أصل الظن لاسوائه لظن الأصل وأصل الظن لا يتدفع بالترجيح ورده بأنه لو صح ذلك لاقضى منع قبول الترجيح مطلقاً وهو خلاف الإجماع (و) المختار بناء على الأصل (أنه لا يجب الإجماع إليه) أي إلى الترجيح (في الدليل) ابتداء لأن ترجيح وصف المستدل على وصف معارضة خارج عن الدليل وقيل يجب لأن الدليل لا يتم بدونه دفع المعارض قلنا لا معارض حينئذ لا حاجة إلى دفعه قبل وجوده (وشرطه) أي الفرع (وجود تمام العلة) التي في الأصل (فيه) بلا زيادة أو بها كالإسكار في قياس التبييض بالبحر والابيض في قياس الضرب بالتأفيف فيمتدئ الحكم إلى الفرع (فإن كانت) أي العلة (قطعية) بأن قطع كونها علة في الأصل ووجودها في الفرع كالإسكار والابيض فصار (فقطعي) قياسها حتى كأن الفرع فيه شتمه دليل الأصل فإن كان دليله ظنياً لحكم الفرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بأن ظن كونها علة في الأصل وإن قطع وجودها في الفرع (فقطعي وأدون) أي قتياسها ظني وهو قياس الأدون والتصریح بأنه ظني من زباني (كتفاح) أي كقياسه (بير) في باب الربا (بجماع الطعم) فإنه العلة عندنا في الأصل مع احتمال ما قيل إنها التوت أو السكيل وليس في التفاح إلا الطعم فثبوت الحكم فيه أدون من ثبوته في البراءة المشتمل على الأوصاف الثلاثة والأول الذي هو القطعي يشمل قياس الأولى والمساوي (وأن) أي وشرط الفرع ماذا كروا (لا يعارض) أي معارضة لا يتأتى دفعها كإمارة بالتواضع به والتصریح بهذا من زباني (و) أن (لا يقوم القاطع على خلافه) أي خلاف الفرع في الحكم إذ لا صحة للقياس في شيء مع قيام دليل قاطع على خلافه (وكذا خبر الواحد) أي وأن لا يقوم خبر الواحد على خلافه (في الأصح) لأنه مقدم على القياس في الأصح كإمارة في بحث الخبر (إلا لتجربة) أي تمرين (النظر) من المستدل فيجوز القياس المخالف لأنه لا يمتنع في نفسه ولم يعمل بالمعارضة ماذا كرهه وبذل لصحته قولهم إذا تعارض النص والقياس قدم النص (و) أن (يتحد حكمه) أي الفرع (بحكم الأصل) في المعنى كأنه يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه كإمارة فإن لم يتحد به لم يصح القياس لانتفاء حكم الأصل عن الفرع وجواب عدم الاتحاد فماذا كركبون ببيان الاتحاد فيه كما يعلم مما يأتي في محله كأن يقيس الشافعي ظاهراً الذي يظهر السلم في حرمة وطء الزوجة فيقول الحنفى الحرمة في السلم تنتهي بالكفارة والكافر ليس من أهلها إذ لا يكره الصوم منها لفساد نيته فلا تنتهي الحرمة في حقه فاختار الحكم ولا يصح القياس فيقول الشافعي بكمه الصوم بأن يعلم ثم يصوم ويصح إعاقته وإطعامه مع الكثرة اتفاقاً فهو من أهل الكفارة فالحكم متحد والقياس صحيح

في الأصح والمختار
قبول المعارضة فيه
بمقتضى نقض الحكم
أوضده ودفعها
بما ترجح وأنه لا يجب
الإجماع إليه في الدليل
وشرطه وجود تمام
العلة فيه فإن كانت
قطعية فقطعي وأظنية
فقطعي وأدون كتفاح
بير بجماع الطعم وأن
لا يعارض ولا يقوم
القاطع على خلافه
وكذا خبر الواحد في
الأصح إلا لتجربة
النظر ويتحد حكمه
بحكم الأصل

(و) أن (لا يتقدم) حكم الفرع (على حكم الأصل) في الظهور للكلف (حيث لا دليل له) غير القياس على المختار قياس الوضوء بالتيميم في وجوب التيمم بتقدير أن لا دليل للوضوء غير القياس فإنه تعديده قبل الهجرة والتميم إنما تعديده بعدها إذ لجواز تقدم حكم الفرع لازم ثبوته حال تقدمه بلا دليل وهو ممتنع لأنه تكليف بما لا يعلل نعم إن ذكر إلزامنا الخصم جاز كقول الشافعي للحنفي القائل بوجود التيمم في التيمم دون الوضوء طهارتان أي يفتقران لاتحاد الأصل والفرع في المعنى فإن كان له دليل آخر جاز تقدمه لا انتفاء المحذور السابق وبناء على جواز تعدد الدليل وقيل لا يجوز تقدمه (لا يثبت) أي حكم الفرع (بالنص جملة) فلا يشترط على المختار وقيل يشترط ويطلب بالقياس تفصيله فالولا العلم بورود ميراث الجذخلة لما جاز القياس في تور يشمع الأخوة والأخوات ورد اشتراط ذلك بأن العلماء قاسوا أنت على حرām بالطلاق والظهار والإبلاء بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نص لاجملة ولا تفصيلا (ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق) القياس في الحكم فلا يشترط بل يجوز القياس مع موافقتهما أو أحدهما (على المختار) بناء على جواز تعدد الدليل وقيل يشترط اتفاقهما وإن جاز تعدد الدليل نظرا إلى أن الحاجة إلى القياس إنسان يدعو عند تعدد النص والإجماع قنأندلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك وعلى الأول جرى الأصل لكنه مخالفه قبل في النص يجري فيه على الثاني (الرابع) من أركان القياس (الالة) ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الأصل والفرع وفي معناها شرعا أقوال يبنى عليها مسائل تأتي (الأصح) أنها أي العلة (المعرف) للحكم فمعنى كون الاسكار مثالا أنه معرف أي علامة على حرمة السكر وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته في الحكم بناء على قاعدتهم من أنه يتبع المصاحبة أو للفسدة وقيل هي المؤثر فيه يجعله تعالى بالآلات وقيل هي الباعث عليه ورد بأنه تعالى لا يبعثه شيء ومن عبره من الفقهاء عنها بالبائع أراد بكفال السبكي أنها باعثة للكلف على الامتنال (و) (الأصح) (أن حكم الأصل) على القول بأنها المعرفة (ثابت بها) لا بالنص وقالت الخنافية ثابت بالنص لأنه المفيد للحكم قلنا لم يفده بقيد كون عمله أصلا يقاس به الذي الكلام فيه المفيد للالة لأنها منشأ التعديدية المحقة للقياس فالمراد بثبوت الحكم بهامعرفه لا بشما معرفه (وقد تكون) العلة (دافعة) للحكم أي لتعاقبه كالعلة دافعة فالتام تدفع حل النكاح من غير صاحبها ولا ترفعه كأن كانت عن شبهة (أو أرافعة) له كالطلاق فإنه يرفع حل التمتع ولا يدفعه لجواز النكاح بعده (أو فاعلة) لها أي الدفع والرفع كالزواج فإنه يدفع حل النكاح ورفعه وتكون العلة (وصفا حقيقيا) وهو ما يتعقل في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (ظاهرا منضبطا) لا خفيا أو مضطربا كالظلم في الر بوى (أو) وصفا (عرفيا مطردا) أي لا يتخلف باختلاف الأوقات كالشرع والحسنة في الكفاءة (وكذا) تكون (في (الأصح) وصفا (لغويا) كتعجيل حرمة التنبذ بتسميته خيرا بناء على ثبوت اللغة بالقياس وقيل لا يعلل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي (أو حكما شرعيا) سواء أكان المألول كذلك كتعجيل جواز رهن المشاع بجواز بيعه أم أمرا حقيقيا كتعجيل حياة الشعر بحرمته بالطلاق وحله بالنكاح كاليدوقيل لا تكون حكما لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لالة ورد بأن العلة بمعنى المعرفة ولا يمتنع أن يعرف حكم حكما أو غيره وقيل لا تكون حكما شرعيا إن كان الملول أمرا حقيقيا (أو) (وصفا (مركبا) كتعجيل وجود القود بالقتل العمد العدوان لمكافئ وقيل لا يكون علة لأن التعليل بالمركب يؤدي إلى محال إذ بانتفاء جزء منه تنتفي عابته فبانتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل لأن انتفاء الجزء علة لعدم العاية قلنا إنما يؤدي إلى ذلك في الملل العاية لا العرفات وكل من الاتفاق هنامعرف لعدم العاية والاستحالة في اجتماع معرفات على شيء واحد وقيل يكون علم ما لم يرد على خمسة أجزاء (وشرط (اللاحق) بحكم الأصل (بها) أي بسبب العلة (أن تشمل على حكمه) أي مصاحبة مقصودة من شرع الحكم (تبعث) أي تحمل المكلف حيث يطاع عليها (على الامتنال) وتصح

ولا يتقدم على حكم الأصل حيث لا دليل له لاثبوته بالنص جملة ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق على المختار .
الرابع العلة الأصح أنها المشرّف وأن حكم الأصل ثابت بها وقد تكون دافعة للحكم أو أرافعة أو فاعلة لهما وصفا حقيقيا ظاهرا منضبطا أو عرفيا مطردا وكذا في الأصح لغويا أو حكما شرعيا أو مركبا وشرط لللاحق بها أن تشمل على حكمه تبعث على الامتنال وتصلح

شاهدنا لاناطة الحكم) بالعلة كحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجود القود على علته السابقة فان من علم أن من قتل اقتص منه انكف عن القتل وقد لا ينكشف عنه توطينا لنفسه على تلفها وهذه الحسكة تبعث المكلف من القاتل وولى الأمر على امتثال الأمر الذى هو إيجاب القود بأن يمكن كل منهما وارث القاتل من القود ويصلح شاهدا لاناطة وجوب القود بعلمته فيلحق حينئذ القتل بمقتل بالقتل بمجرد وجوب القود لاشتراكهما فى العلة الشاملة على الحسكة المذكورة فعلى اشتغالها عليها كونها ضابطا لها كالسفر فى حل القصر مثلا (وامانها) أى العلة (وصف وجودى يغفل بمكنها) كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة على الدين فانه وصف وجودى يغفل بحكمة العلة لوجوب الزكاة للعلل بملك التصابوى الاستغناء بملكه إذ للدين لا يستغنى بملكه لاحتياجه إلى وفاء دينه به ولا يضر خلل المثال عن الاخلاق الذى الكلام فيه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به لما بينته فى الحاشية (ولا يجوز فى الأصح كونها الحسكة إن لم تنضب) كالشقة فى السفر لعدم انضباطها فان انضبطت جاز كل راجعه الأمدى وإن الحاجب وغيرها لا تنفاه المذخور وقيل يجوز مطلقا لأنها الشروع لها الحكم وقيل لا يجوز مطلقا وقضية كلام الأصل ترجيحه ومحل الخلاف إذا لم تحصل الحسكة من ترتيب الحكم على الوصف يقينا أو ظنا كما سيأتى إيضاحه فى مبحث النسابة (و) لا يجوز فى الأصح وفاقا لابن الحاجب وغيره (كونها عدمية) ولو بعدمية جزئها أو بضافتها بأن يتوقف تعطلها على تعطل غيرها كالأبوة (فى) الحكم (الثبوتى) فلا يجوز حكمت بكذا لعدم كذا أولاً أبوة بناء على أن الاضاق عدوى كما سيأتى تصحيحه أواخر الكتاب وذلك لأن العلة بمعنى العلامة يجب أن تكون أجل من المعلل والعلمى أخفى من الثبوتى وقيل يجوز اصحة أن يقال ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره . وأوجب بمنع محبة التعليل بذلك وإنما يصح بالكف عن امتثاله وهو أمر ثبوتى والخلاف فى العدم المضاف بخلاف العدم المطلق لا يجوز التعليل به قطعا لأن نسبته إلى جميع المحال على السواء فلا يعقل كونه علة ويجوز وفاقا تعليل الثبوتى بثله كتعليل حرمة الخمر بالاسكار والعلمى بثله كتعليل عدم محبة التصرف بعدم العقل والعلمى بالثبوتى كتعليل ذلك بالامسراف (و) يجوز التعليل بما لا يطالع على حكته) كتعليل الرى بوى الطعم أو غيره (وبثبت الحكم فيما يقطع بانتفائها به للظنة فى الأصح) لجواز القصر بالسفر لمن ركب سفينة قطعت به مسافة القصر فى لحظة بلامشقة وقيل لا يثبت وعليه الجدليون إذ لا عبرة بالظنة عند تحقق انتفاء اللثة وعلى الأول يجوز الإلحاق للظنة كالحاق القطر بالقصر فيما ذكر فامر من أنه يشترط فى الإلحاق بالعلة اشتغالها على حكمة شرط فى الجملة أو لقطع بجواز الإلحاق ثم ثبوت الحكم فيما ذكر غير مطرد بل قد يفتنى كن قام من النوم متيقنا طهارة يده فلا تثبت كراهة غمسها فى ماء قليل قبل غسلها لثلاثا بل يفتنى خلافا لآمام الحرمين والترجيح من زى يادى (والأصح جواز التعليل به بالعلة (القاصرة) وهى التى لا تعدى محل النص (لكونها محل الحكم أوجزه) الخاص بأن لا توجد فى غيره (أو وصفه الخاص) بأن لا ينصف به غيره فالأول كتعليل حرمة الربا فى الذهب بكونه ذهباً وفى الفضة كذلك والثانى كتعليل نقض الرضوء فى الخارج من السبيلين بالخروج منهما والثالث كتعليل حرمة الربا فى التقدين بكونهما قيم الأشياء وخروج الخاص فى صورتين غيره فلا قصور فيه كتعليل الخنفيه بالنقض فإذا ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من الفصد ونحوه وكتعليل روى به البر بالطعم وقيل بمنع التعليل بالقاصرة مطلقا لعدم فائدتها وقيل بمنع إن لم تكن ثابتة بنص أو إجماع لذلك (و) نحن لان ذلك بل (من فوائدها معرفة النسابة) بين الحكم وعمله فيكون أدعى للقبول (وتقوية النص) الدال على مماولها بأن يكون ظاهرا لا قاطعيا (و) الأصح جواز التعليل (باسم لقب) كتعليل الشافى نجاسة

شاهدنا لاناطة الحكم
وامانها وصف وجودى
يغفل بمكنها ولا يجوز
فى الأصح كونها
الحسكة إن لم تنضب
وكونها عدمية فى
الثبوتى ويجوز التعليل
بما لا يطالع على حكته
وبثبت الحكم فيما
يقطع بانتفائها فيه
للظنة فى الأصح
والأصح جواز التعليل
بالقاصرة لكونها محل
الحكم أوجزه أو وصفه
الخاص ومن فوائدها
معرفة النسابة وتقوية
النص باسم لقب

بول ما يؤكل لحمه بأنه بول كبول الآدمي وقيل لا يجوز لأننا علم بالضرورة أنه لا أثر في حرمة الحمر لتسميته
 حمرًا بخلاف مسماه من كونه حمارًا للعقل فإنه تعليل بالوصف (و) الأصح جواز التعليل (بالمشتق)
 المأخوذ من فعل كالسارق في قوله تعالى - والسارق والسارقة - الآية أو من صفة كأبيض فإنه مأخوذ
 من البياض وقيل يمنع فيما وزعم الأصل الاتفاق على الجواز في الأول والتعليل بالثاني من باب الشبه
 الصوري كدعوى الخيل على البغال في عدم وجوب الزكاة وسياق الخلاف فيه (و) الأصح جواز التعليل
 شرعًا وعقلًا للحكم الواحد الشخصي (بعل شرعية) فثبتين فأكثر مطلقًا لأنها إعلانات ولا مانع من
 اجتماع علامات على شيء واحد (وهو واقع) كما في المس والس والبول لوجوب كل منها للحديث وقيل
 يجوز ذلك في العلل المنصوصة دون المستنبطة لأن الأوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلة يجوز أن يكون
 مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل منها بالعلة بخلاف ما نص على استقلالها - وأجيب بأنه
 يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضًا وقيل يمنع شرعًا مطلقًا إن لوجاز شرعًا لوقع لكنه لم يقع . قلنا بتقدير تسليم
 الزوم لا نسلم عدم وقوعه لما مر من علل الحديث وقيل يمنع عقلًا وهو الذي صححه الأصل وقيل يجوز
 في التعاقب دون العلة لزوم الحال الآتي لها بخلاف التعاقب لأن الذي يوجد فيه الثانية مثل الأولى
 لأعيته وعلى منع التمدد فأي ذكره المميز من التعدد إما أن يقال فيه العلة مجموع الأمور أو أحدها لا يعينه
 أو يقال فيه الحكم متعدد بمعنى أن الحكم المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخر وإن اتفقا نوعًا كما
 قيل بكل من ذلك أما العلل العقلية فيمنع تعددها مطلقًا لزوم الحال منه كالجمع بين التقيضين فإن الشيء
 باستناده إلى كل منها يستغنى عن الباقي فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منها وغير مستغن عنه وذلك جمع
 بين التقيضين . يلزم في التعاقب عقال آخر وهو تحصيل الحاصل حيث يوجد بما عدا الأولى عين ما وجدها
 وفارقت العال العقلية الشرعية على الأصح بأن الحال المذكور إنما يلزم فيها لأفادتها وجودها لعل بخلاف
 الشرعية التي هي معارف فأنها إنما تنفذ بالبره سواء أفسر المرفع بما يحصل به الثمر بفأما من شأنه
 الثمر بف (وعكسه) وهو تعليل أحكام بهلة (جائز وواقع) جزم بناء على الأصح من تفسير العلة بالمرفع
 (إثباتا كالسرقة) فأنها علة لوجوب القطع ولوجوب القرم إن تلف السرقة (ونفيا كالحيض) فإنه علة
 لعدم جواز الصوم والصلاة وغيرها أما على تفسير العلة بالباعث فكذلك على الأصح وقيل يمنع تعليلها
 بهلة بناء على اشتراط المناسبة فيها لأن مناصبتها الحكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم عليها فلوانسبت
 آخر لزم تحصيل الحاصل . قلنا لا نسلم ذلك لجواز تعدد المقصود كما في السرقة المرتب عليها القطع جزا عنها
 والقرم جبر المانف من المال وقيل يمنع ذلك إن تضادت الأحكام كالتأيد لصحة البيع وبطال الاجارة
 لأن الشيء الواحد لا يناسب المتضادات (و) شرط (اللاحق) بالعلة (أن لا يكون ثبوتها متأخرًا عن ثبوت
 حكم الأصل في الأصح) سواء أفسرت بالباعث أم بالمرفع لأن الباعث على الشيء أو المرفع لا يتأخر عنه
 وقيل يجوز تأخر ثبوتها بناء على تفسيرها بالمرفع كما يقال عرق الكلب نجس كلامه لأنه مستغفر لأن
 استغفاره إنما ثبت بعد ثبوت نجاسته . قلنا قوله بناء على تفسيرها بالمرفع إنما يتبع تفسير المرفع بما من
 شأنه الثمر بف لا بتفسيره بما يحصل به الثمر بف الذي هو المراد لليلزم عليه ثمر بف المرفع وعلى تفسيره
 بالأول ثمر بف المتأخر للتقدم جائز وواقع إذا الحادث يعرف القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى (و) شرط
 اللاحق بالعلة (أن لا تعود على الأصل) الذي استنبطت منه (بالإبطال) لحكمه لأنه منشؤها فيبطلها
 إبطال لها كتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فإنه يجوز لأخراج قيمة الشاة مفض
 إلى عدم وجوبها عينا بالتخير بينها وبين قيمتها (ويجوز عودها) على الأصل (بالتخصيص) له (في
 الأصح غالبًا) فلا يشترط عدمه كتعليل الحكم في آية : أولاستم النساء بأن المس مظنة التمتع أي التلذذ

وبالمشتق وبالع
 شرعية وهو واقع
 وعكسه جائز وواقع
 إثباتا كالسرقة ونفيا
 كالحيف واللاحق أن
 لا يكون ثبوتها متأخرًا
 عن ثبوت حكم الأصل
 في الأصح وأن لا تعود
 على الأصل بالإبطال
 ويجوز عودها
 بالتخصيص في الأصح
 غالبًا

فانه يخرج من النساء المحارم فلا ينقض لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك فيشترط عدم التخصيص فينقض لمس المحارم الوضوء عملاً بالعموم والتصحيح من زيادتي وخرج بالتخصيص التعميم فيجوز العود به قطعاً كتمليل الحكم في خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان بشو يشي الفكر فانه يشمل غير الغضب أيضاً ويزاد في غالباً تمايل نحو الحكم في خبر النهي عن بيع اللحم بالحيوان بأنه بيع ر بوى بأصله فانه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من ما كول وغيره كما هو أحد قولي الثاني لكن أظهرهما للتع نظرًا للعموم (و) شرط الإلحاق بالعلة (أن لا تكون) العلة (للسنينة معارضة بمناف) لمقتضاها (موجود في الأصل) إذ لا عمل لها مع وجوده إلا يرجح ومثله بقول الحنفى في نفي وجوب التبيت في صوم رمضان صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الثاني بأنه صوم فرض فيحتاج فيه بخلاف النفل وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافي ولا موجوداً في الأصل وخرج بالأصل الفرع فلا يشترط انتفاء وجود ذلك فيه لمصلحة العلة وقيل يشترط أيضاً ومثله بقولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء فيسن تلبسه كمنسل الوجه فيعارضه الحضم بقوله مسح فلا يسن تلبسه كالمسح على الخفين وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافي وإيضاً هذا الشرط وإن ثبت الحكم في الفرع عند انتفائه لأن الكلام في شرط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع لا للعلة التي للكلام فيها وإجماعاً للمعارض بالمانى لأنه قد لا ينافى كسبائى فلا يشترط انتفاءه ويجوز أن يكون هو علة أيضاً بناء على جواز التعليل بطل (و) شرط للإلحاق بالعلة (أن لا تخالف نسا أو إجماعاً) لتقدمهما على القياس بخلافه النص كقول الحنفى المرأة مالهكة لبعضها فيصبح نكاحها بغير إذن ولها قياساً على بيع سلمتها فانه مخالف لجوابي داود وغيره أمّا امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها نكاحها بطل ومخالفة الإجماع كقياس صلاة السائر على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر الشاق فانه مخالف للإجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن (لا تتضمن) العلة (الاستنباط زيادة عليه) أى على النص أو الإجماع (منافية مقتضاه) بأن يدل النص مثلاً على غاية وصف ويزيد الاستنباط قيداً فيه منافية للنص فلا يجعل بالاستنباط لتقسم النص عليه والتقيد بالاستنباط من زيادتي (و) شرط للإلحاق بالعلة (أن تتعين) في الأصح فلا تنفى للبهمة لأن العلة منشأ التعبدية المحققة للقياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل أن يكون معيناً فكذا منشأ المحقق له وقيل يمكنى للبهمة من أمرين فأكثر للشركة بين القيس والقيس عليه (لأن لا تكون) العلة (وصفاً مقدراً) فلا يشترط في الأصح كتمثيل جواز التصرف بالملك الذي هو معنى مقدس شرعى فيعمل التصرف وقيل يشترط ذلك ووجه الأصل تبعاً للامام الرازى (ولأن لا يشمل دليلها حكم الفرع لمصومه أو خصومه) ولا يشترط في الأصح لجواز تعدد الأدلة وقيل يشترط ذلك للاستثناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل ووجه الأصل مثال الدليل في العموم خبر مسلم «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» فانه دال على غاية الطعام فلا حاجة على هذا القول في إثبات ر بوية انتفاع مثلاً إلى قياسه على البر بجماع العلم للاستثناء عنه بعموم الخبر ومثاله في الخصوص خبر من فاه أو رعب فليتوضاً فانه دال على غاية الخارج التجنى في نفس الوضوء فلا حاجة للعنفى إلى قياس القى أو الرعاف على الخارج من السبيلين في نفس الوضوء بجماع الخارج التجنى للاستثناء عنه بخصوص الخبر (ولا القطع في) صورة العلة (المستنبطة بحكم الأصل) بأن يكون دليله قطعياً من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع قطعى (ولا القطع بوجودها في الفرع ولا انتفاء مخالفتها مذهب الصحابي) فلا تشترط في الأصح بل يكفى الظن بذلك لأنه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل وقيل يشترط القطع بهما لأن الظن بضعف بصيرة القدماء فر بما يزول وأما مذهب الصحابي فليس بمحجة فلا يشترط انتفاء مخالفة

وأن لا تكون السنينة
معارضة بمناف موجود
في الأصل وأن لا تخالف
نسا أو إجماعاً ولا
تتضمن السنينة
زيادة عليه منافية
مقتضاه وأن تتعين
لأن لا تكون وصفاً
مقدراً ولا أن لا يشمل
دليلها حكم الفرع
لمصومه أو خصومه
ولا القطع في السنينة
حكم الأصل ولا القطع
بوجودها في الفرع
ولا انتفاء مخالفتها
مذهب الصحابي

العلة له وقيل يشترط لأن الظاهر استناده إلى النص الذي استنبطت منه العلة (ولا انتفاء العارض لها) في الأصل فلا يشترط (في الأصح) بناء على جواز تعدد العال كاهور أى الجمهور وقيل يشترط بناء على منع ذلك ولأنه لا عمل للعلة حينئذ إلا بجمع والتقييد بالمستنبطة في الأربع من ز يادى (والعارض هنا) بخلافه فيها مريح وصف بالمشا فى (وصف صالح للعلة كصلاحية العارض) بفتح الراء لها (ومنفذ للاختلاف) بين المتناظرين (في الفرع كاطعم مع الكيل في البر) فنكل منهما صالح للعلة فيه منفذ للاختلاف بين المتناظرين (في التفاح) مثلاً فعندنا ر بوى كابر بعله الطعم وعند الخصم للعارض بأن العلة الكيل ليس بر بوى لا انتفاء الكيل فيه وكل منهما يحتاج إلى ترجيح وصفه على وصف الآخر (والأصح) أنه لا يلزم المعارض نفي وصفه أى بيان انتفائه (عن الفرع) مطلقاً لحصول مقصوده من هدم ما جعله الاستدلال العلة بمجرد المعارض وقيل يلزمه ذلك مطلقاً ليفقد انتفاء الحكم عن الفرع الذى هو المقصود وقيل يلزمه إن صرح بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم فقال مثلاً لا باقى التفاح بخلاف البر عارض عليه الطعم فيه لأنه يتصرف به بالفرق التزمه (و) أنه (لا) يلزمه (إيداء أصل) يشهد لوصفه بالاعتبار لما لم يقل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كأن يقول العلة في البر الطعم دون القوت بدليل للمح فالتفاح مثلاً ر بوى (وللستدل الدفع) أى دفع المعارض بأوجه ثلاثة وإن عددها الأصل أربعة (بالمع) أى منع وجوب الوصف للعارض به في الأصل ولو بالقدح كأن يقول في دفع معارضة الطعم بالكيل في الجوز مثلاً لانسلم أنه مكيل لأن العبارة بعبادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان إذ ذاك موزوناً أو معدوداً وكان يقدح في عالية الوصف ببيان خفائه أو عدم انضباطه أو غير ذلك من مقسّدات العلة (وببيان استقلال وصفه) أى الاستدلال (في صورة ولو) كان البيان (بظاهر عام) كما يكون بالاجماع أو بالنص القاطع أو بالظاهر الخاص (إن لم يتعرض) أى للستدل (للتعميم) كأن يبين استقلال الطعم للعارض بالكيل في صورة غيره سلم الطعام بالطعام مثلاً مثل والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعميم كقوله فتثبت ر بوى كل مطعم خرج عن إثبات الحكم بالقياس الذى هو يصد الدفع عنه إلى إثباته بالنص وتبقى المعارضة سالمة من القدح فلا يتم القياس (و بالمطالبة) للمعارض (بالتأثير) لوصفه إن كان مناسباً (أو الشبه) إن كان غير مناسب هذا (إن لم يكن) دليل للستدل على العلية (سبباً) بأن كان مناسباً أو شبيهاً لتحصل معارضته بمثله فان كان سبباً فلا مطالبة له بذلك إذ مجرد الاحتمال قاذح فيه (ولو قال) المستدل للمعارض (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع انتفاء وصفك) الذى عارضته وصفى عنها (لم يكف) في الدفع (وإن وجد) ولو برفض المتناظرين (معه) أى مع انتفاء وصف المعارض عنها (وصفه) أى وصف المستدل فيها لاستوائهما في انتفاء وصفيهما إن لم يوجد مع ما ذكر وصف المستدل وبناء على جواز تعدد العلل مطلقاً وقيل يكفى في الشق الثانى بناء على امتناع تعدد العلل بخلافه في الأول لا يكفى لاستوائها فيها مرة وهذا وجه الأصل ثم ذكر في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الاكتفاء بمنية على ما صححه من امتناع التعليل بعلمتين - وحاصلها مع الإيضاح أن المستدل ينقطع بمقاله لاعتراضه فيه بالفاء وصفه حيث ساوى وصف المعارض فيا قدح هو به فيه (ولو أبدى المعارض) في الصورة أى أثنى وصفه فيها المستدل (ما) أى وصفاً (بخلاف الملقى مسمى) ما أبداه (تعدد الوضع) لتعدد ما وضع : أى بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر (وزالت) بما أبداه (قائدة الانباء) وهى سلامة وصف المستدل عن القدح فيه (ما لم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو) دعوى (ضعف معنى المظنة) العلل بها أى ضعف المعنى الذى اعتبرت المظنة له (وسلم) المستدل (أن الخلف مظنة) وذلك بأن لم يتعرض المستدل لالغاء الخلف أو تعرض له بدعوى قصوره أو بدعوى ضعف

ولا انتفاء العارض لها في الأصح والمعارض هنا وصف صالح للعلة كصلاحية المعارض ومنفذ للاختلاف في الفرع كاطعم مع الكيل في البر في التفاح والأصح لا يلزم المعارض نفي وصفه عن الفرع ولا إيداء أصل وللستدل الدفع بالمنع وبيان استقلال وصفه في صورة ولو بظاهراً لم ينل يتعرض للتعميم وبالمطالبة بالتأثير أو الشبه إن لم يكن سبباً ولو قال ثبت الحكم مع انتفاء وصفك لم يكف وإن وجد معه وصفه ولو أبدى المعارض ما يخلف الملقى مسمى تعدد الوضع وزالت قاعدة الانباء ما بلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو ضعف معنى المظنة وسلم أن الخلف مظنة

معنى اللظة فيه وسلم ما ذكر بخلاف ما إذا ألقاه بغير الدعوتين أو بالثانية ولم يسلم ما ذكر فلا تزول فائدة إلقائه (وقيل دعواهما) أى القصور وضعف معنى اللظة مع التسليم (إلقاء) للخلف أيضاً بنائى الأولى على امتناع التعليل بالقاصرة وفى الثانية على تأثير ضعف المعنى فى المظنة فلا تزول فيها فائدة الإلقاء الأول مثال تعدد الوضع ما يأتى فيما يقال يصبح أمان العبد للحر فى كالحق بجماع الإسلام والتكليف فانهما مظنتا إظهار مصاحبة الإيمان من بذل الأمان فيعترض الحنفى باعتبار الحرية معها فانها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقة لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيأتى الشافعى الحرية بثبوت الأمان بدونها فى العبد للأذن له فى القتال اتفاقاً فيجيب الحنفى بأن الأذن له خلف الحرية لأنه مظنة بذل وسعه فى النظر فى مصلحة القتال والإيمان (ولا يكتفى) فى دفع المعارضة (رجحان وصف المستدل) على وصفها بمرجح ككونه أنسب أو أشبه من وصفها بناء على جواز تعدد العلل فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة وقيل يكتفى بناء على منع التعدد ورجحه الأصل (وقد يعترض) على الاستدلال (بإختلاف جنس الحكمة) فى الفرع والأصل (وإن اتحد الجامع) بين الفرع والأصل كما يأتى فيما يقال يحذف اللاتط كالزنى بجماع إبلاح فرج فى فرج مشتبه طبعاً محرم شرعاً فيعترض بأن الحكمة فى حرمة اللواط الصيانة عن رذيلته وفى حرمة الزنا دفع اختلاط الأنساب المؤدى هو إليه وهما مختلفتان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يعصر الحد على الزنا فيكون خصوصه معتبراً فى علة الحد (فيجيب) عن الاعتراض (بحذف) خصوص الأصل عن الاعتبار) فى العلة بطريق من طرق إبطالها فيسلم أن العلة هى التقدير المشترك فقط كإمرة فى المال لأمع خصوص الزنا فيه (والعلة إذا كانت وجود مانع) من الحكم كأبوة القاتل للمانة من وجوب قتله بولده (أو انتفاء شرط) كعدم إحصان الزانى المشترط لوجوب رجه (لانتسازم وجود للقضى فى الأصح) وقيل تنتزعه وإلا كان انتفاء الحكم انتفاء المقضى لالما فرض من وجود مانع أو انتفاء شرط قلنا يجوز أن يكون انتفاؤه لما يفرض أيضاً لجواز تعدد العلل .

[مسالك العلة]

أى هذا مبحث الطرق الدالة على علية الشيء (الأول الإجماع) كالإجماع على أن العلة فى خبر الصحيحين «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» تشويش الغضب للفكر فيقاس بالغضب غيره بما يشويش الفكر نحو جوع وشبع مغرطين وكالاجماع على أن العلة فى تقديم الأخ الشقيق فى الإرث على الأخ للأب اختلاط النسبين فيه فيقاس بتقديمه عليه فى ولاية النكاح وصلاة الجنازة ونحوهما (الثانى) من مسالك العلة (النص الصريح) بأن لا يحتمل غير العلة (كاملة كذا فليسبب) كذا (فن أجل) كذا (فنجو) التعليلية (وإذن) كقوله تعالى : من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، إذا لا ذلك ضعف الحياة وضعف الملمات وفيما عطف بإلقاء هنا وفيما يأتى إشارة إلى أنه دون ما قبله رتبة بخلاف ما عطف بالواو (و) النص (الظاهر) بأن يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً (كالظاهر) نحو : كتاب آتيناك إليك نتخرج الناس من الظلمات إلى النور (فمقدرة) نحو : ولا تنطق كل حلاف إلى قوله : أن كان ذا مال وبين أى لأن (قالباً) نحو : فبإمره من الله أى أهلها لت لهم (فأفاه) فى كلام الشارع) وتكون فيه فى الحكم كقوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وفى الوصف كخبر الصحيحين فى الحرم الذى وقصته ناقته «لا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فانه يبيث يوم القيامة ملياً» (ففى كلام (الراوى الفقيه) فى كلام (الراوى غير الفقيه) أى غير الفقيه وتكون فيما فى الحكم فقط وقال بعض المحققين فى الوصف فقط لأن الراوى يحكى ما فى الوجود وذلك كقول عمران بن حصين «سها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقيل دعواهما إلقاء ولا يكتفى رجحان وصف المستدل وقد يعترض باختلاف جنس الحكمة وإن اتحد الجامع فيجيب بحذف خصوص الأصل عن الاعتبار والعلة إذا كانت وجود مانع أو انتفاء شرط لانتسازم وجود المقضى فى الأصح .

مسالك العلة

الأول الإجماع الثانى النص الصريح كالة كذا فليسبب فن أجل فنجو كى و إذن والظاهر كالام ظاهرة فتسدره قالباً فالقاء فى كلام الشارع فالراوى الفقيه فغيره

مسجد « رواء أبوداود وغيره وكل من التولين صحيح وإن كان الأول أظهر معنى والثاني أدق كما
يشتبه في الحاشية (فإن) الكسورة للشدة كقوله تعالى : رب لا تدرك الأرض من الكافرين
الآية وتعبيرى بالغاء في الأخيرة من ز يادى (وإن) تخوضرت العبد إذ أساء أى لاسامته (وما مر) في
مبعت (الحروف) مما يرد للتعليل غير اللذ كورهنما وهو بيد وحى وعلى وفى ومن فتراجع وإنما
لم تكن للذكورات من الصريح لجيئها لتبر التعليل كالعاقبة في اللام والتعديبة في الباء ومجرد المطف
في الغاء ومجرد التأكيدي في إن وأنبدل في إذ كما مر في مبعت الحروف (الثالث) من مسالك العلة
(الإيماء وهو) لغة الإشارة الخفية واصطلاحاً (اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو) كان الحكم
(مستنبطاً) كما يكون ملفوظاً (للم يكن للتعليل هو) أى الوصف (أو نظيره) لنظير الحكم حيث
يشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أى لو لم يكن ذلك من حيث اقتترانه بالحكم لتعليل الحكم به
(كان) ذلك الاقتران (بعيدا) من الشارع لا يلبق بفصاحته وإتيانه بالألفاظ في محالها والإيماء
(حكيمه) أى الشارع (بعد سماع وصف) كما في خبر الأعرابي « واقت أهلى في نهار رمضان فقال
النبى صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة » إلى آخره رواء ابن ماجه بمعناه وأصله في الصحيحين فأمره
بالاعتاق عند ذكر الوقاع يدل على أنه علة له والإخلا السؤال عن الجواب وذلك بعيد في قدر السؤال
في الجواب فكأنه قال واقعت فأعتق (وذكره في حكم وصفا لو لم يكن علة) له (لم يفد) ذكره كقوله
صلى الله عليه وسلم « لا يعحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » فتقييده للنوع من الحكم بحالة الغضب
الشوش للفكر يدل على أنه علة له والإخلا ذكره عن الفائدة وذلك بعيد (و تفرقه بين حكمين بصفة)
إما (مع ذكرهما) كخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين وللرجل » أى صاحبه
« سهماً » فتفرقه بين هذين الحكمين بهاتين الصفتين لو لم يكن لعالية كل منهما لكان بعيداً (أو) مع
(ذكر أحدهما) فقط كخبر الترمذى القائل لا يرث أى بخلاف غيره المعلوم إرثه فالتفريق بين عدم
الارث للذكور والارث للمعلوم بصفة القتل في الأول لو لم يكن لعالية له لكان بعيداً (أو) تفرقه
بين حكمين إما (بشرط) كخبر مسلم « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر » والشير بالشير
والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف
شئتم إذا كان يدا يدا » فالتفريق بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلاً وجوازه عند اختلاف
الجنس لو لم يكن لعالية الاختلاف للجواز لكان بعيداً (أو غاية) كقوله تعالى : ولا تفرقوا بين
يطهرون أى فإذا تطهرون فلا منع من قربانهم كما صرح به عقبه بقوله : فإذا تطهرون فاتوهم
فتفرقه بين المنع من قربانهم في الخيض وجوازه في الطهور لو لم يكن لعالية الطهور للجواز لكان
بعيداً (أو استثناء) كقوله تعالى : فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أى الزوجات عن النصف فلا شئ
لهن فتفرقه بين نبوت واتقاه عند عفوهن عنه لو لم يكن لعالية العفو للاتقاء
لكان بعيداً (أو استدراك) كقوله تعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم إلى آخره فتفرقه
بين عدم المؤاخذة بالإيمان والمؤاخذة بما عند تعقيدها لو لم يكن لعالية التعقيد للمؤاخذة لكان
بعيداً (وترتيب حكم على وصف) كما كرم العلماء بترتيب الإكرام على العلم لو لم يكن لعالية العلم
له لكان بعيداً (ومنه) أى الشارع (عما قد يفوت المطلوب) كقوله تعالى : فاسعوا إلى ذكر
الله وذروا البيع فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذى قد يفوتها لو لم يكن لحظة تفويتها لكان
بعيداً وهذه الأمثلة أسلم ما اتفق على أنه إيماء وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين ومخرج
بالملفوظ أى فعلاً أو قوة الوصف المستنبط فليس اقتترانه بالحكم إيماء قطعاً إن كان الحكم مستنبطاً

فإن وإذ وما مر
في الحروف ، الثالث
الإيماء وهو اقتران
وصف ملفوظ بحكم
ولو مستنبط لو لم يكن
للتعليل هو أو نظيره
كان بعيداً حكمه
بمسند سماع وصف
وذكره في حكم
وصفا لو لم يكن علة لم
يفد وتفرقه بين
حكمين بصفة مع
ذكرهما أو ذكر
أحدهما أو بشرط أو
غاية أو استثناء أو
استدراك وترتيب
حكم على وصف ومنه
عما قد يفوت المطلوب

أيضا وإلا فليس بإيماء في الأصح بخلاف عكسه وهو الوصف للفظ والحكم المستنبط له فإنه كما علم إيماء في الأصح تنزيلا للمستنبط منزلة للفظ وقارق ما قبله باستلزام الوصف الحكم فيه بخلاف ما قبله لجواز كون الوصف أعم مثاله قوله تعالى - وأحل الله البيع - فله مستلزم أصحته ومثال ما قبله تعليل حكم الربويات بالطم أو غيره والزراع كإقلال العضد اقتضى مبنى على تفسير الإيماء وأما مثال النظير فكخبر الصحيحين أن امرأة قالت يارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها فقال أ رأيت لو كان على أمك دين فقتلته أ كان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فعصمى عن أمك أى فاته يؤدى عنها سأله عن دين الله على الميت وجواز قضائه عنه فذكر لها دين الآدمي عليه وأقرها على جواز قضائه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيها لعالية الدين له لكان بعيدا (ولا تشتط) في الإيماء (مناسبة) الوصف (المسمى إليه) للحكم (في الأصح) بناء على أن العلة بمعنى المرف وقيل تشتط بناء على أنها بمعنى الباعث وقيل وهو مختار ابن الحاجب تشتط إن فهم التعليل منها كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القضى وهو غضبان لأن عدم المناسبة فيها شرط فيه لمناسبة تناقض بخلاف ما إذا لم يفهم منها لأن التعليل يفهم من غيرها قال المصنف في شرح المختصر تبعا للعقد والرد من المناسبة ظهورها وأما نفسها فلا بد منها في العلة الباعثة دون الأمانة المجردة ومرادها بالعلة الباعثة العلة الشاملة على حكمة ثبت على الامتنان (الرابع) من مسالك العلة (السبر) وهو لغة الاختيار (والتقسيم) وهو إظهار الشيء الواحد على وجوه مختلفة (وهو) أى ما ذكر من السبر والتقسيم اصطلاحا (حصر أوصاف الأصل) المقتبس عليه (وإبطال ما يصلح) منها للعالية (فيتعين البقي) لما كان يحصر أوصاف البر في قياس القرة عليه في الطم وغيره ويبطل ما عدا الطم بطريقة فيتعين الطم للعالية (ويكتفى) في دفع منع المعارض حصر الأوصاف التي ذكرها المستدل (قول المستدل) في المناظرة في حصرها (بحث فلم أجد) غيرها لعدمه مع أهلية النظر (والأصل عدم غيرها) فيندفع عنه بذلك منع الحصر وتعبيرى بأو كما في مختصر ابن الحاجب وبعض نسخ الأصل أولى من تعبيره في أكثرها بالواو (والناظر) لنفسه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى ظنه) فيأخذ به ولا يكابر نفسه (فإن كان الحصر والإبطال) أى كل منهما (قطعا) فهذا المسالك (قطعى) (وإلا) بأن كان كل منهما ظنيا أو أحدهما قطعيا والآخر ظنيا (قطعى وهو) أى الظنى (حجة) للناظر لنفسه والمناظر غيره (في الأصح) لوجوب العمل بالظن وقيل لبس بحجة مطلنا لجواز بطلان الباقي وقيل حجة لهما إن أجمع على تعليل ذلك الحكم في الأصل حذرا من أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجهمين وقيل حجة للناظر دون المناظر لأن ظنه لا يقوم حجة على خصمه (فإن أبدى المعارض) على الحصر الثانى (وصفا زائدا) على الأوصاف (لم يكف ببيان صلاحيته للتعليل) لأن بطلان الحصر بأبدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به (ولا ينقطع المستدل) بأبدائه (حتى يعجز عن إبطاله في الأصح) لأنه لم يقع القطع في الحصر فتأية إيداء الوصف منع المقدمة من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع لكن يلزمه دفعه ليم دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدي عن أن يكون علة فإن عجز عن إبطاله انقطع وقيل ينقطع بأبدائه لأنه ادعى حصرا وقد أظهر المعارض بطلانه قلنا لا يظهر إلا بالعجز عن دفعه وذكر الخلاف من ز يادى (فإن اتفقا) أى المتناظران (على إبطال غير وصفين) من أوصاف الأصل واختافا في أهمها العلة (كفاه) أى المستدل (الترديد بينهما) من غير احتياج إلى ضم غيرها إليهما في الترديد لاتفاقهما على إبطاله فيقول العلة إما هذا أو ذاك لا جائز أن تكون

ولا تشتط مناسبة
المسمى إليه في الأصح .
لرابع السبر والتقسيم
وهو حصر أوصاف
الأصل وإبطال ما
لا يصلح فيتعين الباقي
ويكتفى قول المستدل
بحث فلم أجد والأصل
عدم غيرها والناظر
يرجع إلى ظنه فإن
كان الحصر والإبطال
قطعا فقطعى وإلا
قطعى وهو حجة
في الأصح فإن أبدى
المعارض وصفا زائدا
لم يكف ببيان صلاحيته
للتعليل ولا ينقطع
المستدل حتى يعجز
عن إبطاله في الأصح
فإن اتفقا على إبطال
غير وصفين كفاه
الترديد بينهما

ذاك لكذا تعين أن تكون هذا (ومن طرق الإبطال) لعلية الوصف (بيان أن الوصف طردى)
 أى من جنس ما علم من الشارع إلغاؤه إمامطلقا (كالطول) والقصر في الأشخاص فانهما لم يعتبر
 في شيء من الأحكام فلا يعمل بهما حكم (و) إما مقيدا بذلك الحكم (كالكورة) والأثونة (في
 العتق) فانهما لم يعتبرا فيه فلا يعمل بهما شيء من أحكامه الدنيوية وإن اعتبر في الشهادة والقضاء
 والآثر وغيرها وفي العتق بالنظر لأحكامه الأخروية فقد روى الترمذى «من أعتق عبدا مسلما
 أعتقه الله من النار ومن أعتق أمتين مسلماتين أعتقه الله من النار» وتعبير هنا وفيما يأتي في
 السادس بالطردى أولى من تعبيره فيما بالطرد لأن الطرد من مسالك العلة على رأى كى سياتى
 (و) من طرق الإبطال (أن لا تظهر مناسبة) الوصف (المحذوف) أى الذى حذفه المستدل عن
 الاعتبار للحكم بعد بحثه عنها لاتقاء مثبت العلية بخلافه في الإلغاء (ويصفى) في عدم ظهور
 مناسبه (قول المستدل بحث فلم أجده) فيه (موم مناسبة) أى ما يوم مناسبه لعدالته مع أهلية
 النظر (فإن ادعى العترض أن) الوصف (البقي) أى الذى بقاه المستدل (كذلك) أى لم يظهر مناسبه
 (فليس للمستدل بيان مناسبه) لأنه انتقل من طريق السبر إلى طريق المناسبة وذلك يؤدى إلى
 الانتشار المحذور (لكن له ترجيح سبره) على سبر العترض الثاني لعلية البقي كغيره (بموافقة
 التعدية) لسبره حيث يكون المبقى متعديا إذ تعدية الحكم محله أفيد من قصوره عليه . (الخامس)
 من مسالك العلة (المناسبة) وهى لغة الملاعبة واصطلاحا ملازمة الوصف المعين للحكم أو ما يعلم من
 تعريف المناسب الآتى ويسمى هذا المسلك بالأحالة أيضا كاذكره الأصل سعى بها ذلك لأن بمناسبه
 الوصف بخال أى يظن أن الوصف علة ويسمى بالمصاحبة والاستدلال وبرعاية المقاصد أيضا (ويسمى
 استخراجها) أى العلة المناسبة (تخرج المناط) لأنه إبداء ما ينطبق به الحكم فللمناط من النوط وهو
 التعاين أمانتقح المناط وتحقيقه فسيأتيان (وهو) أى تخرج المناط (تعين العلة بإبداء) أى
 إظهار (مناسبة) بين العلة المعنية والحكم (مع الاقتران بينهما كالاسكار) في خبر مسلم «كل مسكر
 حرام» فهو لازائمه العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن بها وخرج بإبداء المناسبة
 ترتيب الحكم على الوصف الذى هو من أقسام الإلغاء وغير ذلك كالطرد والشبه والاقتران إبداء
 المناسبة في المستبقي في السبر (ويحقق) بإبناء للمفعول (استقلال الوصف) المناسب في العلية (بعدم
 غيره) من الأوصاف (بالسبر) لا بقول المستدل بحث فلم أجده غيره والأصل عدمه بخلافه في السبر
 لأنه لا طريق له ثم سواه ولأن المقصود هنا إثبات استقلال وصف صالح لعلية وثمرته مالا يصلح لها
 (والمناسب) المتأخذ من المناسبة المتقدمة (وصف) ولو حكمة (ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب
 الحكم عليه ما يصاحبه كونه مقصودا للشارع) في شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة أودفع
 قوله الملاعبة) أى الموافقة كما في نهاية ابن الأثير وعبارته فيها مانعه وفي حديث ابن أم مكتوم ولى
 قائله لا يلاومنى كذا جاء في رواية بالواو وأصله الحمز من الملاعبة وهى الموافقة يقال هو يلاومنى بالهمز
 ثم يخفف فيصير ياء وأما الواو فلا وجه لها إلا أن يكون ضاعا عنى من اللوم ولا معنى له في هذا الحديث
 انتهى بالحرف وبهامش هذه النسخة أيضا ماصورته قوله الملاعبة قال في القاموس المناسبة المشاكسة
 ونسب بينهما نسبة أقبل وأدبر بالقيمة وغيرها وقال في فصل اللام من باب الميم ولأمه ملاعبة وافقه
 ومهم لأم أى عليه ريش لزام أى يلائم بعضها بعضا أو هو للثمة وللثمة بكسرها أى مثله وشبهه
 وجمعهما لآم واثم إلى أن قال والاثم بالكسر الصلح والاتفاق والفتح الشخص واسم واللزام
 كغراب الحاجة إلج وظاهره أن الملاعبة بالهمز فليراجع وليحذر انتهى شيخنا محمد الجوهري .

ومن طرق الإبطال
 بيان أن الوصف
 طردى كالطول
 وكالكورة في العتق
 وأن لا تظهر مناسبة
 المحذوف ويكتفى قول
 المستدل بحث فلم
 أجده موم مناسبة فإن
 ادعى العترض أن
 المبقى كذلك فليس
 للمستدل بيان مناسبه
 لكن له ترجيح سبره
 بموافقة التعدية .
 الخامس المناسبة
 ويسمى استخراجها
 تخرج المناط وهو
 تعيين العلة بإبداء
 مناسبة مع الاقتران
 بينهما كالاسكار
 ويحقق استقلال
 الوصف بعدم غيره
 بالسبر والمناسب وصف
 ظاهر منضبط يحصل
 عقلا من ترتيب الحكم
 عليه ما يصلح كونه
 مقصودا للشارع من
 حصول مصلحة أودفع

مفسدة) والوصف فيه شامل للعلة إذا كانت حكما شرعيا لأنه وصف للفعل القائم هو به وشامل للحكمة فيكون
 للحكمة إذا عمل بها حكمة كحفظ النفس فإنه حكمة للاتجار التي هو حكمة لترتب وجوب القصاص على
 القتل عدوانا وإن جاز أن يكونا حكمتين له وخرج يحصل الخ الوصف المبق في السبر والمذار في الدوران
 وغيرهما من الأوصاف التي تصلح للعلة ولا يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليها ما ذكره قيل هو للام لأفعال
 العقلاء عادة واختاره الأصل وقيل هو ما يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً وقيل هو ما لو عرض على العقول لثقلته
 بالقبول وهذا الأقوال مقاربة للأول وإنما اخترته على ما اختاره الأصل لأنه قول المحققين ولأنه أنسب
 بقول كفتري (فإن كان الوصف خفياً أو غير منضبط اعتبر ملازمه) الذي هو ظاهر منضبط (وهو
 للظنة) له فيكون هو العلة كالوطء مظنة لشغل الرحم للرب عليه وجوب العدة في الأصل حفظاً للنسب
 لكنه لما خفي نيط وجوبها بظنته وكالسفر مظنة للشقة للرب عليها الترخص في الأصل لكنها لما لم
 تنضبط نيط الترخص بظنتها (وحصول المقصود من شرع الحكم قد يكون يقينا كالملك في البيع) لأنه
 المقصود من شرع البيع ويحصل منه يقينا (و) قد يكون ظنا كالاتجار في القصاص) لأنه المقصود من
 شرع القصاص ويحصل منه ظنا فإن المتنعين عنه أكثر من اللدنيين عليه (و) قد يكون (متملا)
 كاحتال انتفائه إما (سواء كالاتجار في حد الحرج) على تناولها لأنه المقصود من شرع الحد عليه وحصول
 الاتجار منه وانتفاؤه متساويان بشاري المتنعين عن تناولها والمقدمين عليه فبا يظهر لنا (أو مرجوحا)
 لأرجحية انتفائه (كالتوالد في نكاح الأمة) لأنه هو المقصود من شرع النكاح وانتفاؤه في نكاحها
 أرجح من حصوله (والأصح جواز التعليق بالأخيرين) من الأربعة أي بالمقصود المتساوي الحصول
 والانتفاء وللمقصود المرجوح الحصول نظرا إلى حصولها في الجملة وقياسا على السفر في جواز القصر
 لثرفه في سفره المنق في فيه المشقة التي هي حكمة الترخص نظرا إلى حصولها في الجملة وقيل لا يجوز التعليق
 بهما لأن أولهما مشكوك الحصول وثانيهما مرجوح أما أول الأربعة وثانيها في جواز التعليق بهما
 قطعا (فإن فات) المقصود من شرع الحكم (قطعا) في بعض الصور (فالأصح) أنه (لا يعتبر) فيه
 المقصود للقطع بانتفائه وقالت الحنفية يعتبر حتى يثبت فيه الحكم وما يرتب عليه كما سيظهر (سواء) في
 الاعتبار وعدمه (ما) أي الحكم الذي (فيه) تعبد كاستبراء أمة اشتراها بأثمها) رجل منه (في المجلس)
 أي مجلس البيع فالمقصود من استبراء الأمة المشتراة من رجل وهو معرفة براءة رحمها منه المسبوبة
 بالجهل بها ثابت قطعا في هذه الصورة لانتهاء الجهل فيها قطعا وقد اعتبره الحنفية فيها تقدرا حتى
 يثبت فيها الاستبراء وغيرهم لم يعتبره وقالوا بالاستبراء فيها تعديدا كما في المشتراة من امرأة لأن الاستبراء
 فيه نوع تعبد كما عالج في محله (وما) أي الحكم الذي (لا) تعبد فيه (كالحقوق نسب وله المهرية بالشرق)
 عند الحنفية حيث قالوا من تزوج بالشرق امرأة وهي بالمغرب فأنث بولد يلحقه فالمقصود من التزويج
 وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل العلق فيأخذ النسب فأنث قطعا في هذه الصورة للقطع عادة بعدم
 تلاقى الزوجين وقد اعتبره الحنفية فيها لوجود مظنته وهو التزويج حتى يثبت الحقوق وغيرهم لم يعتبره
 وقالوا بغيره بظنته مع القطع بانتفائه وعدم التعبد فيه فلا لحوق (والمناسب) من حيث شرع الحكم
 ثلاثة أقسام (ضروري) ظاهري تحسینی) قطعا مع ما يأتي في أقسام الضروري بقاء ليقيد أن كلامها
 دون مقابلة في الرتبة (والضروري) وهو ما اتصل الحاجة إليه إلى حد الضرورة (حفظ الدين) المشروع
 له قتل الكفار (فالنفس) أي حفظها المشروع له التود (فالعقل) أي حفظه المشروع له حد السرقة وحد قطع
 (فالنسب) أي حفظه المشروع له حد الزنا (فالمال) أي حفظه المشروع له حد السرقة وحد قطع
 الطريق (فالعرض) أي حفظه المشروع له عقوبة القذف والسب وهذا زاده الأصل كالطريق على

مفسدة فإن كان
 الوصف خفياً أو غير
 منضبط اعتبر ملازمه
 وهو المظنة وحصول
 المقصود من شرع
 الحكم قد يكون يقينا
 كالملك في البيع وظنا
 كالاتجار في القصاص
 ومحتال انتفائه إما
 في حد الحرج أو مرجوحا
 كالتوالد في نكاح الأمة
 والأصح جواز التعليق
 بالأخيرين فإن فات
 قطعا فالأصح لا يعتبر
 سواء ما فيه تعبد
 كاستبراء أمة اشتراها
 بأثمها في المجلس ومالا
 كالحقوق نسب وله
 المهرية بالشرق
 والمناسب ضروري
 ظاهري تحسینی
 والضروري حفظ الدين
 فالتقسيم فالتقسيم
 فالتقسيم فالتقسيم

الحسنة السابقة للسما بالمقاصد والكليات التي قالوا فيها إنها لم تنبع في ملة من الملل والاراد مجموعها
 وإلا فافترأ ببيت في صدر الاسلام وعطى للعرض بالفاء أولى من عطف الأصل بالطوق له بأواو
 (ومثله) أي الضروري (مكمله) فيكون في رتبته (كالحلج) تناول (قليل السكر) إذ قائله يدعو إلى
 كثيره الفتوت لحفظ العقل فيولغ في حفظه بالمتع من القليل والحد عليه كالسكر وكعقوبة الداعين
 إلى البدع لأنها تدعو إلى الكفر للفتوت لحفظ الدين وكالقود في الأطراف لأن إزالتها تدعو إلى القتل
 للفتوت لحفظ النفس (والحاجي) وهو ما يحتاج إليه ولا يصل إلى حد الضرورة (كالبائع فالاجارة)
 الشروعين لذلك المحتاج إليه ولا يفوت بفواته لولم يشرا شي من الضرورات السابقة وعطفت الاجارة
 بالفاء لأن الحاجة إليها دون الحاجة إلى البيع (وقد يكون) الحاجي (ضروريا) في بعض صورته
 (كالاجارة لتربية الطفل) فان ملك للزينة فيها وهي تربته يفوت بفواته لولم تشرع الاجارة حفظ نفس
 الطفل (و) مثل الحاجي (مكمله بخيار البيع) للشروع للتزويج كمل به البيع لسل عن الدين (والتحسين)
 وهو ما استحسنت عادة من غير احتياج إليه فسمان (معارض للقواعد) الشرعية أي لشي منها
 (كالكتابة) فانه غير محتاج إليها إذ لو منعت ماضر لكتنه مستحسنة عادة لتتوسل بها إلى ذلك الرقة
 من الرق وهي خاتمة لقاعدة امتناع بيع الشخص بعض ماله ببعض آخر إذ ما يحصله السكاب في قوة
 ملك السيد له بتعجزه نفسه (وغيره) أي وغير المعارض لشي من القواعد (كسب العبد أهلية
 الشؤدة) فانه غير محتاج إليه إذ لو ثبت للعبد الأهلية ماضر لكتنه مستحسنة عادة لتقص الرقيق عن
 هذا المنصب الشريف للزمن لا لتوق بخلاف الرواية (ثم المناسب) من حيث اعتباره وجودا وعدمه
 أربعة أقسام مؤثر وملائم وغير مرسل لانه (إن اعتبر عني في عين الحكم بنص أو إجماع فالمؤثر)
 لظهور تأثيره بما اعتبر به والمراد بالعين النوع لا الشخص منه فالاعتبار بالنص كتعميل نقض الوضوء
 بس الذكائه مستفاد من خبر الترمذي وغيره من مس ذكره فليتوضأ والاعتبار بالإجماع كتعميل
 ولاية المال على الصغير بالصغر فانه يجمع عليه (أو) اعتبر عني في عين الحكم (بترتيب الحكم على
 وقفه) حيث ثبت الحكم معه بأن أوردته الشرع على وقفه لا بأن نص على العلة أو أوجها إليها وإلا
 لم تكن العلة مستفادة من المناسبة (فان اعتبر) بنص أو إجماع (العين في الجنس أو عكسه أو الجنس
 في الجنس) وكل منهما أعلى مما بعده (فالملائم) للملائمة للحكم (وإلا) أي وإن لم يعتبر بما ذكرته
 من ذلك (فالغريب) وهذا من زبادي تبعنا لابن الحاجب ومثله بتعليل توريث الميتونة في مرض
 الموت بالقتل المحرم لغرض قاسد وهو الطلاق البائن لغرض عدم الارث قياسا على قاتل مورثه حيث
 لم يرته بجاءع ارتكاب فعل محرم وفي ترتيب الحكم عليه تحصيل مصلحة وهو تنهما عن الفعل الحرام
 لكن لم يشهد له أصل بالاعتبار بنص أو إجماع ومثال الأول من أقسام الملائم تعليل ولاية النكاح
 بالصغر حيث ثبتت معه وإن اختلف في أنها له واللبكارة وألها وقد اعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر
 في ولاية المال بالإجماع كأمه ومثال الثاني تعليل جواز الجمع حالة المطر في الحضر بالخروج حيث اعتبر
 معه وقد اعتبر جنسه في جوازه في السفر بالنص إذ الحرج جامع لحرج السفر والمطر ومثال الثالث
 تعليل القود في القتل بمقتل بالقتل العمد العدوان حيث ثبتت معه وقد اعتبر جنسه في جنس القود حيث
 اعتبر في القتل بمقتل بالجمع إذ القتل العمد العدوان جاء للقتل بمقتل ويحدد والقود جامع للقود
 بالقتل بالحد (وإن لم يعتبر) أي المناسب (فان دل دليل على إقامته) فهو ملغى (فلا يعمل به) قطعاً كما
 في جماع ملائمه رمضان فان حاله يناسب التكفير ابتداء بالصوم لم يرتفع به دون الاعتناق إذ سهل عليه
 بذل المال في شهوة الفرج وقد أتى يحيى بن يحيى بن كثير الباقى المغربي المالكي مسكاً بالمغرب جامع

ومثله مكمله كالحد
 بقايل السكر والحاجي
 كالبيع فالاجارة وقد
 يكون ضروريا
 كالاجارة لتربية الطفل
 ومكمله كخيار البيع
 والتحسين معارض
 للتقاعد كالكتابة
 وغيره كسب العبد
 أهلية الشهادة ثم
 المناسب إن اعتبر عني
 في عين الحكم بنص
 أو إجماع فالمؤثر أو
 بترتيب الحكم على
 وقفه فان اعتبر العين
 في الجنس أو عكسه
 أو الجنس في الجنس
 فالملائم وإلا فالغريب
 وإن لم يعتبر فان دل
 دليل على إقامته فلا يعمل

في نهار رمضان بصوم شهرين متتابعين نظرا إلى ذلك لكن الشارع ألغاه بإجابه الاعتناق ابتداء من غير تفرقة بين ملك وغيره وفي الحاشية زيادة على ذلك ويسمى هذا القسم بالقرب لبعده عن الاعتبار (وإلا) أي وإن لم يدل دليل على إلغائه كما يدل على اعتباره (فالمرسل) لارساله أي لإطلاقه عما يدل على اعتباره أو إلغائه ويعبر عنه بالصالح الرسالة وبالاتصال وبالمناسب الرسل (ورده الأكثر) من العلماء مطلقا لعدم ما يدل على اعتباره وقوله الامام مالك مطلقا رعاية للمصلحة حتى يجوز ضرب التهم بالسرقة ليقتر وعورض بأنه قد يكون بريئا وترك الضرب لمذنب أهون من ضرب بريء ورده قوم في المبادات إذ لا نظر فيها للمصلحة بخلاف غيرها كالبيع والنكاح والحد وعمل الخلاف المذكور إذا علم اعتبار العين في الجنس أو عكسه أو الجنس في الجنس وإلا فهو مردود قطعاً كما ذكره العبد تبعاً لابن الحبيب (وليس منه) أي من المناسب الرسل (مصاحبة ضرورية كناية) أي متعلقة بكل الأمة (قطعية أرضية قريبة منها) لدلالة الدليل على اعتبارها (فهى حق كلى قطعا) واشترط التزالي للقطع بالقول بالمناسب الرسل لا لأصل القول به لجعلها منه مع القطع بقبولها مثلها رضى السكاك للترسين بأمرنا في الحرب للوذى إلى قتل الترس معهم إذا قطع أو ظن ظنا قريبا من القطع بأنهم إن لم يرموا استأصلوا بالقتل الترس وغيره وبأنهم إن رموا سلم غير الترس فيجوز رميهم لحفظ باقي الأمة بخلاف رضى أهل قلة ترسوا بمسلمين لأن فتحها ليس ضروريا ورى بعضنا من سقينة في بحر لنجاة الباقي لأن نجاتهم ليست كباي ورى للترسين في الحرب إذا لم يقطع أو لم يظن ظنا قريبا من القطع باستصالحهم لنا فلا يجوز الرى في شيء من الثلاث وإن أقرع في الثانية لأن القرعة لأصل لما شرعا في ذلك (والناسبة تنخرم) أي تبطل (بمفسدة تازم) الحكم (راجحة) على مصالحته (أومساوية لها في الأصح) لأن دره الفاسد مقدم على جلب الصالح وقال الامام الرازى ومتابعوه لا تنخرم بهما مع موافقتهما على اتقاء الحكم فهو عندهم لوجود المانع وعلى الأصل لانتفاء مقتضى فالحلف لفظي (السادس) من مسائل العلة (الشبه وهو مشابه وصف العناب والطردي) وهذا التفسير من ز يادى (ويسمى الوصف بالشبه أيضا وهو منزلة أي ذومنزلة (بين منزلتهما) أي منزلي المناسب والطردي (في الأصح) لأنه يشبه الطردى من حيث إنه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث التفات الشرع إليه في الجملة كالكورة والأنثى في القضاء والشهادة وقيل هو المناسب بالتبع كالطهارة لاشتراط النية فانها إنما تناسبه بواسطة أنها عبادة بخلاف المناسب بالذات كالاسكار لحزمة الحجر (ولا يصار إليه) بأن يصار إلى قياسه (إن أمكن قياس العلة) لتشتمل على المناسب بالذات (وإلا) بأن تعذرت العلة بتعدد المناسب بالذات بأن لم يوجد غير قياس الشبه (فهو حجة في غير الشبه (الصورى في الأصح) نظرا لشبهه بالمناسب وقد احتج به الشافى في مواضع منها قوله في إيجاب النية في الوضوء كالتييم طهارة أن أتى تغرقان وقيل مردود نظرا لشبهه بالطردي (وأعلاء) أي قياس الشبه (قياس ما) أي شبه (له أهل واحد) كأن يقول في إزالة الخبث طهارة للصلاة فيعتين الماء كطهارة الحدث فطهارة الخبث تشبه الطردى من حيث عدم ظهور للناسبة بينهما وبين تعين الماء وتشبهه المناسب بالذات من حيث إن الشرع اعتبر طهارة الحدث بالماء في الصلاة وغيرها (ف) قياس (غلبة الأشياء في الحكم والصفة) وهو إلحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالأخر فبيها كالحاق العبد بالماء في إيجاب القربة بقتله بالغة ما بلغت لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحر فبيها أما الحكم فلكونه بيع ويؤجر ويغار ويودع ويثبت عليه البند وأما الصفة فلتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة وتعلق الزكاة بقيمته إذا أبحر فيه

وإلا فالمرسل ورده الأكثر وليس منه مصلحة ضرورية كلية قطعية أرضية قريبة منها فهى حق كلى قطعا والناسبة تنخرم بمفسدة تازم راجحة أومساوية لها في الأصح . السادس الشبه وهو مشابه وصف للناسب والطردي ويسمى الوصف بالشبه أيضا وهو منزلة بين منزلتهما في الأصح ولا يصار إليه إن أمكن قياس العلة وإلا فهو حجة في غير الصورى في الأصح وأعلاء قياس ماله أصل واحد فظنية الأشياء في الحكم والصفة

فالحكم فالصفة .
 السابع الدوران بأن
 يوجد الحكم عند
 وجود وصف ويعلم
 عند عدمه وهو
 يفيد ظنا في الأصح
 ولا يلزم المستدل به
 بيان انتفاء ماهو
 أولى منه ويترجح
 جانبه بالتعدي إن
 أبدى المترض وصفا
 آخر والأصح إن
 عدى وصفه إلى
 الفرع واتحد مقتضى
 وصفهما أو إلى فرع
 آخر لم يطلب ترجيح
 الثامن الطرد بأن
 يقارن الحكم الوصف
 بلا مناسبة ورده
 الأكثر . التاسع
 تنقيح المناط بأن يدل
 نص ظاهر على تعليل
 بوصف فيحذف
 خصوصه عن الاعتبار
 بالاجتهاد وبناط الأعم
 أو تكون أوصاف
 فيحذف بعضها وبناط
 بباقيها وتحقيق المناط
 إثبات العلة في صورة
 كاثبات أن النبش
 سارق ونحوه مرة
 العاشر إلغاء الفارق
 كالحاق الأمة بالعبد
 في السرية

(١) قياس غلبة الأشياء في (الحكم) قياس غلبتها في (الصفة) وهذا مع الأول ومع الترجيح والتقدير
 بغير الصورى من زيادى ، أما الصورى كقياس الجلب على البغال والجرى في عدم وجوب الزكاة
 للشبه الصورى بينهما فليس بحجة في الأصح (السابع) من مسالك العلة (الدوران بأن يوجد الحكم)
 أى تعلقه (عند وجود وصف ويعلم) هو أولى من قولوه ويعلم (عند عدمه) والوصف يسمى مدارا
 والحكم دأرا (وهو) أى الدوران (يفيد) العلية (ظنا في الأصح) وقيل لا يفيدها لجواز أن يكون
 الوصف ملازما لها لانفسها كراثة لسكر المخصوصة فانها دائرة مع الاسكال وجودا وعدما بأن يصير
 للسكر خلا وليست علة وقيل يفيدها قطعاً وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالاسكال لحزمة الحجر
 (ولا يلزم المستدل به بيان انتفاء ماهو أولى منه) بإفادة العلية بل يصح الاستدلال به مع إمكان الاستدلال
 بما هو أولى منه بخلاف مأمرة في الشبه (ويترجح جانبه) أى المستدل (بالتعدي) لوصفه على جانب
 المترض حيث يكون وصفه قاصرا (إن أبدى المترض وصفا آخر) أى غير المدار (والأصح) أنه
 (إن تعدى وصفه) أى المترض (إلى الفرع) للتنازع فيه بقيد زدته بقولى (واتحد مقتضى وصفهما)
 أى المستدل والمترض (أو إلى فرع آخر لم يطلب ترجيح) بناء على جواز تعدد العلل وقيل يطلب
 الترجيح بناء على منعه وبه جزم الأصل في الثانى بناء على ما رجحه من منع تعدد العلل ، أما إذا
 اختلف مقتضى وصفيهما كأن اقتضى أحدهما الحل والآخر الحرمة فطلب الترجيح (الثامن) من
 مسالك الدلة (الطرد بأن يقارن الحكم الوصف بلا مناسبة) لإلانات ولا يتبع كقول بعضهم في الحل
 مانع لابتنى القنطرة على جنبه فلا تزال به النجاسة كالدهن أى بخلاف الماء فبناء القنطرة وعدمه
 لا مناسبة فهما للحكم وإن كان مطردا لا نقض عليه وقولى بلا مناسبة من زيادى وخرج به بقية
 المسالك (ورده الأكثر) من العلماء لا تنفاه المناسبة عنه قال علماءنا قياس المعنى مناسب لاشتغاله على
 الوصف المناسب وقياس الشبه تقرب وقياس الطرد تحكم فلا يفيد وقيل يفيد المناظر دون الناظر لنفسه
 لأن الأول دافع والثانى مثبت وقيل إن قارنه فبما عدا صورة النزاع أفاد العلية فبيد الحكم في صورة
 النزاع وقيل تسفى مقارنته له في صورة واحدة غير صورة النزاع (التاسع) من مسالك العلة (تنقيح
 المناط بأن يدل نص ظاهر على التعليل) لحكم (بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد
 وبناط) الحكم (بالأعم) كاحذف أبو خنيفة ومالك من خبر الأعرابي الذى واقع زوجته في نهار
 رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار وأناط الكفارة بطلاق الانفطار (أو) بأن (تكون) في محل
 الحكم (أوصاف فيحذف بعضها) عن الاعتبار بالاجتهاد (و بناط) الحكم (بباقيها) كما حذف
 الشافى في الخبر المذكور غير الوقاع من أوصاف المحل ككون الواطى أعرايا وكون الموطوءة
 زوجة وكون الوطء في التنبل عن الاعتبار وأناط الكفارة بالوقاع ولإنياف التمثيل بالخبر لما هنا
 التمثيل به فيأمره للإيماء لاختلاف الجهة إذ التمثيل للإيماء بالنظر لاقتران الوصف بالحكم ولما هنا
 بالنظر للاجتهاد في الحذف (وتحقيق المناط إثبات العلة في صورة) خنى وجودها فيها (كاثبات أن
 النبش) وهو من ينش القبور وأخذ الأكفان (سارق) بأنه وجد منه أخذ المال خفية من
 حرز مثله وهو السرقة فيقطع خلافا للحنفية (ونحوه) أى المناط (مرة) بيانه في مبحث المناسبة
 وقرنت كالأصل بين اثلاثة كعادة الجدلين ويعرف من تعاريفها الفرق بينها (العاشر) من
 مسالك العلة (إلغاء الفارق) بأن يبين عدم تأثيره في الفرق بين الأصل والفرع فيثبت الحكم لما
 اشترك فيه سواء أكان الإلغاء قطعيا كالحاق صبّ البول في الماء الراكد بالبول فيه في السكراة
 الثابتة بخبر « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » أم ظنيا (كالحاق الأمة بالعبد في السرية) الثابتة

بغير من أعتق شركاه في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والإفقد عتق عليه ما عتق قالفارق في الأول الصب من غير فرج وفي الثاني الأئونة ولا تأثير لهما في منع الكراهة والسرابة فثبتان لما يشارك فيه الأصل والفرع وإنما كان الثاني ظنيا لأنه قد يتخيل فيه أحوال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغيرها مما لا دخل للأئنة فيه وقوله في الخبر عن العبد أي عن مالكه العتق منه (وهو) أي إلغاء الفارق (والدوران والطرء) على القول به (ترجم) ثلاثها (إلى ضرب شبه) للعلة لاعلة حقيقة لأنها تحصل الظن في الجلة ولا تمنع جهة المصلحة المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تدرك بواحد منها بخلاف بقية المسالك . [خاتمة] في نفي مسلكين ضعيفين (ليس تأتي القياس بعلة وصف ولا العجز عن إفساده دليلها في الأصح) فيهما نعم قتل نعم فيهما أما الأول فلأن القياس مأمور به بقوله تعالى فاعتبروا وابتدروا عليه الوصف يخرج بقباسه عن عبدة الأمر فيكون الوصف علة . قلنا إنما يتعين عليه لولم يخرج عن عبدة الأمر إلا بقباسه وليس كذلك وأما الثاني فكما في العجزة فإنها إنما دلت على صدق الرسول للعجز عن معارضتها . قلنا الفرق أن العجز ثم من الحاق وهذا من الخصم .

[القواعد]

أي هذا مبنيها وهي ما يقدح في الدليل علة كان الدليل أو غيرها (منها تخلف الحكم عن العلة المستنبطة) إن كان التخلف (بلا مانع أو قد شرط في الأصح) بأن وجدت في بعض صور بدون الحكم لأنها لو كانت علة للحكم ثبت حينئذ بخلاف للنصوص إذ لا تنقض معها كما بينته في الحاشية وبخلاف ما إذا كان التخلف مانعا أو فقد شرط لأن العلة عند التخلف تتجاع كلا منهما وهذا ما اختاره ابن الحاجب وغيره من المحققين وعايه يحمل إطلاق الشافعي القدر بالتخلف وقيل يقدح مطلقا ورجحه الأصل إذ لو صححت العلية مع التخلف لزم الحكم في صورة التخلف ضرورة استزمام العلة لمعولها وقيل لا يقدح مطلقا وقال به أكثر الحنفية وسموه تخصيص العلة وقيل يقدح في العلة المستنبطة دون للنصوص وقيل عكسه وقيل يقدح إلا أن يكون مانعا أو قد شرط وعليه أكثر فقهاءنا وقيل غير ذلك (والخالف) في القدر (معنوي) خلافا لابن الحاجب ومن تبعه في قولهم إنه لفظي مبني على تفسير العلة إن فسرت بالمؤثر وهو ما يتلزم وجوده وجود الحكم فالتخلف قاذح أو بالباعث أو بالمعرف فلا (ومن فروعه) أي فروع أن الخلف معنوي (الانقطاع) للمستدل فيحصل إن قدح التخلف وإلا فلا يحصل ويسمع قوله أردت العلية في غير ما حصل فيه التخلف (وأخراجه المناسبة بمفسدة) فيحصل إن قدح التخلف وإلا فلا لكن ينتفي الحكم لوجود المانع (وغيرها) بالرفع أي غير المذكورين كتخصيص العلة فيمنع إن قدح التخلف وإلا فلا (وجوابه) أي التخلف على القول بأنه قاذح (منع وجود العلة) فبا اعتراض به (أو) منع (اتقاء الحكم) في ذلك (إن لم يكن اتقاؤه مذهب المستدل) وإلا فلا يتأتى الجواب (أو بيان المانع أو) بيان (فقد الشرط) مثال ذلك يجب القود بالقتل بمقتل كاتل بمجده فإن نقص بقتل الأصل فرعه حيث تخلف الحكم فيه عن العلة فجوابه منع وجود العلة في ذلك إذ يعتبر فيها عدم أصلية القاتل وأن التخلف لمانع وهو أن الأصل كان سببا لإيجاد فرعه فلا يكون هو سببا لأعدام أصله (وليس للمعترض) بالتخلف (استدلال على وجود العلة) فبا اعتراض به (عند الأكثر) من النظار ولو بعد منع المستدل وجودها (لاستتاله) من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له ذلك إن لم يكن ثم دليل أولى من التخلف بالقدح وإلا فلا وقيل له ذلك ما لم تكن العلة حكما شرعيا (ولول) المستدل (على وجودها) أي العلة فيما عالج حكمه بها (بدليل) (موجود في محل النقص

وهو الدوران والطرء
ترجع إلى ضرب شبه .
خاتمة

ليس تأتي القياس
بعلة وصف ولا العجز
عن إفساده دليلها
في الأصح .
القواعد

منها تخلف الحكم
عن العلة المستنبطة
بلا مانع أو قد شرط
في الأصح . والخالف
معنوي ومن فروعه
الانقطاع وأخراجه
المناسبة بمفسدة
وغيرها وجوابه منع
وجود العلة أو اتقاء
الحكم إن لم يكن
اتقاؤه مذهب
المستدل أو بيان
المانع أو قد شرط
وليس للمعترض
استدلال على وجود
العلة عند الأكثر
لاستتاله ولول على
وجودها بوجود
في محل النقص

ثم منع وجودها) في ذلك المحل (فقال) له المعارض (ينقض دليلك) الذي أقمته على وجودها حيث وجد في محل النقض دونها على مقتضى منعك وجودها فيه (إسمع) قول المعارض (لا تنقله من نقضها إلى نقض دليلها) والانتقال ممنوع قال ابن الحاجب وفيه نظر لأن التقديح في الدليل تدح في المدلول بمعنى أن التقديح فيه يحوج إلى الانتقال إلى إثبات المدلول بدليل آخر وإلا كان قولاً بلا دليل فلا يمنع الانتقال إليه فإن ردّ دين الأمرين فقال يلزمك انتقاض العلة أو انتقاض دليلها الدال على وجودها في الفرع فلا تثبت عنك مع قوله اتفاقاً إذ لا انتقال (وليس له) أي المعارض (استدلال على تخلف الحكم) فيما عترض به ولو بعدم منع الاستدلال تخلفه (في الأصح) لما مر من الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال للؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له ذلك إن لم يكن ثم طريق أولى من التخلف بالتقديح والأفلا (ويجب الاحتراز منه) أي من التخلف بأن يذكر في الدليل ما يخرج محله ليسلم من الاعتراض (على المناظر مطلقاً) عن الاستثناء الآتي (وعلى الناظر) لنفسه (إلا فيما اشتهر من المستثنيات) كالمرأى لأنه لشتهرته كالمذكور فلا يجب الاحتراز منه وقيل يجب عليه ذلك مطلقاً وغيره كورليس كالمذكور وقيل يجب عليه ذلك إلا في المستثنيات ولو كانت غير مشهورة فلا يجب ذلك للعلم بأنها غير مرادة وقيل لا يجب مطلقاً واختاره ابن الحاجب وغيره (وإثبات صورة) معينة أو مهمة (أو نفياً) بنقض بالنفي أو الإثبات العامين) يعني السالبة والموجبة الكليتين (وبالعكس) أي النفي العام والإثبات العام ينتقضان بإثبات صورة معينة أو مهمة أو بنفيها فنحو زيد كاتب أو إنسان ما كاتب يناقضه لأشئ من الإنسان بكاتب ونحو زيد ليس بكاتب أو إنسان ما ليس بكاتب يناقضه كل إنسان كاتب أما الأولى بشقيها فتحقق المناقضة بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية وأما الثانية كذلك فتحقق المناقضة بين السالبة الجزئية والموجبة الكلية (ومنها) أي من القوادح (الكسر) فإنه قادح (في الأصح) لما يعلم من تعريفه الآتي وقيل ليس بقادح (وهو) أي الكسر ويسمى بنقض المعنى أي المعلل به (لغالب بعض العلة) بوجود الحكم عند انتقائه إما (مع إبداله) أي البعض بغيره (أولاً) مع إبداله (ونقض باقياً) أي العلة والتصریح بأول الخ من زيادتي (كأيقال) في إثبات صلاة (الخوف) هي صلاة يجب قضاؤها لو لم تفعل (فيجب أدائها كالأمن) فإن الصلاة فيه كالجب قضاؤها لو لم تفعل يجب أدائها (فيعترض) بأن خصوص الصلاة: ما بأن يقال الحج يجب أدائه لقضائه (فلا يبدل) خصوص الصلاة (بالعبادة) ليندفع الاعتراض وكأنه قيل عبادة الحج (ثم ينقض) هذا القول (بصوم الحائض) فإنه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها بل يحرم (أولاً) يبدل خصوص الصلاة (فلا يبقى) للاستدلال (إلا) قوله (يجب قضاؤها) فيجب أدائها كالأمن (ثم ينقض بما مر) بأن يقال ليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي بدليل صوم الحائض فإنه يجب عليها قضاؤه دون أدائه وعبر ابن الحاجب عن هذا القادح بالنقض المكسور وعرف الكسر قبيله بما لزم منه أن الراجع أنه لا يقدح وعن محل آخر بما يقتضي أنه تخلف الحكم عن العلة فعنده أن الكسر مشترك لفظي وبما تقرر أولاً علم أن الكسر لا يكون إلا في العلة المركبة وأن مفاده تخلف الحكم عن العلة فهو قسم من أقسام القادح السابق (ومنها) أي من القوادح (عدم العكس) بأن يوجد الحكم بدون العلة وإعما قدح (عند ما منع تعدد العلل) بخلاف مجوزة لجواز أن يكون وجود الحكم لعلّة أخرى ومثاله يعلم من القادح الآتي (والعكس انتفاء الحكم) لا بمعنى انتفائه نفسه بل (بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لا انتفاء العلة) وإعماى ذلك لأنه لا يلزم من عدم الدليل الذي من جماته العلة عدم المدلول للقطع بأن الله تعالى لو لم يخلق العالم الدال على وجوده لم ينف وجوده وإعما ينفى العلم به (فإن ثبت مقابله) أي مقابل العكس وهو الطرد أي ثبوت

ثم منع وجودها فقال
ينقض دليلك لسمع
لا تنقله من نقضها إلى
نقض دليلها وليس له
استدلال على تخلف
الحكم في الأصح
ويجب الاحتراز منه
على المناظر مطلقاً وعلى
الناظر إلا فيما اشتهر
من المستثنيات وإثبات
صورة أو نفيها ينتقض
بالنفي أو الإثبات
العامين وبالعكس
ومنها الكسر في
الأصح وهو إلغاء
بعض العلة مع إبداله
أولاً ونقض باقياً كما
يقال في خوف صلاة
يجب قضاؤها فيجب
أدائها كالأمن
فيعترض فليبدل
بالعبادة ثم ينقض
بصوم الحائض أو
لا يبدل فلا يبقى الإيجب
قضاؤها ثم ينقض بما
مر ومنها عدم العكس
عند ما منع تعدد العلل
والعكس انتفاء الحكم
بمعنى انتفاء العلم أو
الظن به لا انتفاء العلة
فإن ثبت مقابله

فأبلغ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم رأيتم لو وضعها في حرام أكان (١٢٩) عليه وزر فكذا ذلك إذا

الحكم لثبوت الالة أبدا (فأبلغ) في العكسية مما لم يثبت مقابله بأن ثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض السور لأنه في الأول عكس لجميع السور وفي الثاني لبعضها (وشاهده) أي العكس في صحة الاستدلال باتباع الالة فيه على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) لبعض أصحابه في خبر مسلم الماعد وجوه البر بقوله وفي يضع أحدكم صدقة الخ (أرأيتم لو وضعها) أي الشهوة (في حرام أكان عليه وزر) فكأنهم قولوا لم يقال (فكذا ذلك) إذا وضعها في الحلال كان له أجر في جواب قولهم (أي أني أحدنا شهوته وله فيها أجر) استنتج من ثبوت الحكم أي الوزر في الوطء الحرام انتفاده في الوطء الحلال الصادق بمحصل الأجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام إلى الحلال لما كس حكمهما في العلة وهو كون هذا مباحا وذاك حراما وهذا الاستنتاج يسمى بقياس العكس الآتي في الكتاب الخامس وإعنا ذكرنا مع العكس وإن كان اللبث في القبح بعدمه أما العكس فلتوقف معرفة عدمه على معرفته وأما قياسه فلكونه شاهدا له (ومنها) أي من التواضع (عدم الثاني) أي نفي مناسبة الوصف الثانية للحكم (فيخص) التدحس به (بقياس معنى علمته مستنبطة مختلف فيها) للاشتغال على المناسب بخلاف غيره كالشبه بقياس المعنى الذي علمته منصوصة أو مستنبطة مجم عليها فلا يأتي في ذلك (وهو) أقسام (أربعة) القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طرديا أو شها) والمعنى عدم تأثيره أصلا كقول الحنفية في الصباح صلاة لا تنصرف لا يقدم أذانها كالمغرب لعدم القصر بالنسبة لعدم تقديم الأذان طرديا لمناسبة فيه ولا شبه وعدم التقييد بوجود فيها بقصر كقول المستدل بقياس المعنى في وضوء طهارة فتفتقر إلى انية كالبنداء فطهارة بالنسبة لا تقتار الوضوء إلى النية شبه المناسبة فيه بالذات والمناسبة الذاتية له كون الوضوء عبادة . وحاصل هذا التسم طلب مناسبة عليه الوصف وقول أو شبهه من زبادي (و) الثاني عدم التأثير (في الأصل) بإبداء علة الحكمه (على مرجوح) وهو منع تعدد العمل (مثل) أن يقال في بيع الغائب (مبيع غير مرئي) فلا يصح كالطير في الهواء فيقول) لتعرض (لا أثر لكونه غير مرئي) في الأصل (إذ العجز عن التسليم) فيه (كاف) في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرؤية . وحاصله معارضته في الأصل بإبداء غير ما علل به وزدت على مرجوح ليوافق ما اعتمدت من جواز تعدد العمل (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم) وهو (أضرب) ثلاثة أعضائها (ما) أي وصف اشتملت عليه العلة (لا فائدة له ذكره كقولهم) أي المحصور الحنفية (في المرتدين) للثلاثين ما لنا بدار الحرب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون) أنلوا ما لا بدار الحرب فلا ضمان عليهم (كالخرفي) للثلاث ما لنا (فدار الحرب عندهم) أي المحصور كاهو عندنا وصف (طردى) فلا فائدة له ذكره لأن من نفي الضمان في انلاف المرتد مال للمسلم كالحنفية فناه وإن لم يكن الانلاف بدار الحرب ومن أثبتته كالثانية أثبتته وإن لم يكن الانلاف بدار الحرب (فيرجع) الاعتراض في ذلك (الأول) من الأقسام لأن المفترض يطلب المستدل بتأثير كون الانلاف بدار الحرب لاغيرها (و) الضرب الثاني (ما) أي وصف اشتملت عليه الالة (له) أي ذكره (على) الأصح فائدة ضرورة كقول معتبر المدعي الاستجار بالأحجار (عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجار) أي كرمها (فقله لم يتقدمها معصية عدم التأثير) في حكم الأصل والفرع (لكنه) أي معتبر العدد (مضطرة له ذكره ثلاثا بنقض ما علل به) ولم يذكر فيه (الرجم) للحسن فانه عبادة متعلقة بالأحجار ولم يعتبر فيها العدد والضرب الثالث ما ذكرته بقول (أو غير ضرورية) أي أو ماله على الأصح فائدة غير ضرورية (مثل) أن يقال (الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر) في إقامتها (إلى) إذن الامام الأعظم (كالظاهر فإن) قولهم (مفروضة) حشو إذ لو حذف ما علل به (لم ينتقض) أي (قوله على مرجوح) بل على الرجح أيضا كما صرح به المحلى على الأصل .

[١٧ - غاية الوصول] مثل الجمعة مفروضة فلم تفتقر إلى إذن الامام كالظاهر فإن مفروضة حشو إذ لو حذف لم ينتقض

الباقى نه شئى. إذ الشك كالفرض وذلك (لكنه ذكر تقرب الفرع) وهو الجملة (من الأصل) وهو الظاهر (بتقوية الشبهة بينهما إذ الفرض بالفرض أشبه) به من غيره وقيل عدم التأثير لا يكون قادحا فيها له فائدة قسمها وقيل يكون قادحا في تأنيها دون أولهما (و) القسم الرابع عدم التأثير (في الفرع) على مرجوح. يعم قولى بعد في الفرض والأصح جوازه (مثل) أن يقال تزوج المرأة نفسها (زوجت نفسها غير كف فلا يصح) الزوج (كما لو زوجت) بالبناء للقول أى زوجها وليها له (وهو) أى الرابع (كالثاني) فإنه إبداء علة وهي هذا المثلل تزوج المرأة نفسها لا تزويجها من غير كف (إذ لا أثر فيه للتقييد بغير الكف) فانه وإن ناسب البطلان لكنه غير مطرد في جميع صور المدعى وهو أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقا كما لا أثر للتقييد في مثال الثاني بكونه غير مرنى وإن كان نفى الأثر هنا بالنسبة إلى الفرع وثم بالنسبة إلى الأصل (و يرجع) هذا القسم (إلى المناقشة في الفرض وهو) أى الفرض (تخصيص بعض صور الأزواج بالحجاج) كما فعل في المثال إذ المدعى فيه منع تزويجها نفسها مطلقا والاحتجاج على منعه من غير كف (والأصح جوازه) أى الفرض مطلقا فقد لا يساعده الدليل في كل الصور ولا يقدر على دفع الاعتراض في بعضها فيستفيد بالفرض غرضا صحيحا وقيل لا يجوز لأن جوازه لا يذعن اعتراض الخصم وقيل يجوز بشرط بناء غير على الفرض على محله كأن يقاس عليه بجامع بينهما أو لى ثبت الحكم في بعض الصور فابقيت في باقيها إذ لا قائل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال حيث جوزوا تزويجها نفسها من غير كف (ومنها) أى من القوادح (القلب) وهو نوعان خاص بالقبض وعرفوه بأن يربط الاعتراض خلاف قول المستدل على علته لحاقا بالأصل الذى جعله مقياسا عليه وعام يعترضه على القياس وغيره من الأدلة (وهو في الأصح دعوى) المعارض (أن ما استدلت به) المستدل (وصح) دليل (عليه) أى على المستدل وإن دله باعتبار آخرته يبرى بذلك أولى من قوله عليه لاه (في المسئلة) للتنازع فيها لاقى مسئلة أخرى وقول الأصل على ذلك الوجه لاجابة إليه كما ينته في الحاشية وقد تدبى عليه على ما بعده أولى من تأخير الأصل عنه (له) بسبب التقييد بصحة ما استدلت به (بمكن معه) أى مع القلب (تسليم محته) وقيل القلب تسليم محته مطلقا سواء أكان ما استدلت به صحيحا أم لا وقيل هو إفساده مطلقا لأن الغالب من حيث جعله على المستدل مسل لصحته وإن لم يكن صحيحا ومن حيث لم يجعله مفسده وإن كان صحيحا وعلى كلا القولين لا بد كرى في الحد قيد الصحة وإنما ذكر في الأول لأن عدم ذكره فيه يخل بموضوعة إمام صحاح المذهب للعرض أو مبطل المذهب المستدل كما سيأتى فموقيد لا حتراز عن الفاسد إذ لا يحصل به شئ من ذلك وعلى الأصح من إمكان التسليم مع القلب (فهو) أى القلب (مقبول في الأصح) وهو إما معارضة عند التسليم لصحة دليل المستدل فلا يكون القلب حينئذ قادحا بل يجب عنه بالجميع وإما اعتراض (قالتح عند عدمه) أى عدم تسليم الصحة وقيل هو شاهد زور يشهد على الغالب وله حيث سلم فيه الدليل واستدل به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل (وهو) أى القلب باعتبار آخر (قسان) القسم (الأول) القلب (لتصحيح مذهب المعارض) في المسئلة وإبطال مذهب المستدل فيها سواء أكان مذهب المستدل مصححا به في الاستدلال أم لا فالأول (كما يقال) من جانب المستدل كالشامى في بيع الفضولى (عقد بلا ولاية) عليه (فلا يصح كالشراء) أى كشرائه الفضولى فلا يصح لمن سماه (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (عقد فيصح كالشراء) أى كشرائه الفضولى فيصح له ولفظ تسميته لغيره وهو أحد وجهين عندنا إذا لم يشتر بعين مال من عقده ولم يضاف العقد إلى ذمته (و) الثاني (مثل) أن يقول الحنفى الشرط للصوم في الاعتكاف (لثب فلا يكون بنفسه قربة كوقوف عرفه) فانه قربة ضميعة الاحرام فكذا الاعتكاف يكون قربة بضميعة

لكنه ذكر لتقرب
الفرع من الأصل
بتقوية الشبهة بينهما إذ
الفرض بالفرض أشبه
وفي الدرر مثل زوجت
نفسها غير كف فلا
يصح كالزوجت وهو
كالثاني إذ لا أثر فيه
للتقييد بغير الكف
ويرجع إلى المناقشة في
الفرض وهو تخصيص
بعض صور الزوج
الحجاج والأصح جوازه
ومنها القلب وهو
في الأصح دعوى أن
ما استدلت به صح عليه
في المسئلة فيمكن معه
تسليم محته فهو مقبول
في الأصح معارضة
عند التسليم قادح عند
عدمها وهو قسان
الأول لتصحيح مذهب
المعارض وإبطال مذهب
المستدل كما يقال عقد
بلا ولاية فلا يصح
كالشراء فيقال عقد
فيصح كالشراء ومثل
لثب فلا يكون بنفسه
قربة كوقوف عرفه

فيقال لبث فلا يشترط فيه الصوم كمررة الثاني لا بطلان مذهب للمستدل (١٣١) بصراحة عضو وضوء فلا يكفي

عبادة إليه وهي الصوم لأنه المتنازع فيه (فيقال) من جانب المعارض كاشافني لا عتسكاف (لبث فلا يشترط فيه الصوم كمررة) لا يشترط الصوم في وقوفها في هذا إبطال المذهب الخصم لدى هواشرط الصوم ولم يصرح به في الدليل . القسم (الثاني) القلب (لا بطلان مذهب المستدل) وإبطاله بما (بصرحة) كأن يقول الحنفى في مسح الرأس (عضو وضوء فلا يكفي) في مسحه (أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه) لا يكفي في غسله ذلك (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي عضو وضوء (فلا يقدر بالربع كالوجه) لا يقدر غسله بالربع (أو بالترام) كأن يقول الحنفى في بيع الغائب (عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالتسكاح) يصح مع الجهل بالرجوع أى عدم رؤيتها (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي (فلا يثبت) فيه (خيار) لزومية كالتسكاح) ففي الثبوت يلزمه في الصحة إذا القائل هاتفا لا بثبوت قول فلا يثبت أولى من قوله فلا يشترط لأن اللازم للصحة عند القائل بها ثبوت ما ذكره لا اشتراطه (ومنه) أى من القلب لا بطلان مذهب المستدل بالالتزام (قلب المساواة فيقبل في الأصح) وهوان يكون في جهة الأصل حكمان أحدهما منتف عن جهة الفرع باتفاق الخصمين والآخر متنازع فيه بينهما فإذا أثبت المستدل في الفرع قياسا على الأصل يقول المعارض فيجب التسوية بين الخصمين في جهة الفرع كما في جهة الأصل (مثل) قول الحنفى في الوضوء والغسل كل منهما (طهر بمائع فلا تجب فيه التنية كالنجاسة) أى إزالتها لا يجب فيها التنية بخلاف التيمم يجب فيه التنية (فيقال) من جانب المعارض كاشافني (يستوى جامده ومائمه) أى الطهر (كالنجاسة) يستوى جامد طهرها ومائمه في جميع أحكامها وقد وجبت التنية في التيمم فوجب في الوضوء والغسل وقيل لا يقبل قلب المساواة لأن التسوية في جهة الفرع غيره في جهة الأصل وأجاب الأكثر بأن هذا الاختلاف لا يضر في القياس لأنه غير مناف لأصل الاستواء في الوضوء الذي جعل جامعاه هو الطهارة (ومنها) أى من التواضع (القول بالموجب) بفتح الجيم أى بما اقتضاه الدليل ولا يخص بالقياس وشاهده قوله تعالى - ولله المزة ورسوله - في جواب ليخرجن الأعز منها الأذل المحكى عن المنافقين أى صحيح ذلك لكنهم الأذل ولله ورسوله الأعز وقد أخرجه الله ورسوله (وهو تسليم) مقتضى (الدليل مع بقاء النزاع) بأن يظهر عدم استلزام الدليل لحل النزاع وورد ذلك على ثلاثة أنواع . أحدها أن يستنتج المستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو لا يزلمه ولا يكون كذلك . والثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مذهب مذهب الخصم والخصم يمنع أنه مأخذه . والثالث أن يستكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة . فالأول (كما يقال في) القود يقتل (للقول) من جانب المستدل كالشافعي (قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي القود كالأحراق) بالنار لا ينافي القود (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (سلطنا عدم النفاة) بين القتل بالمثل وبين القود (لكن لمقت) إن القتل بالمثل (يتضمنه) أى القود وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل . (و) الثاني (كما يقال) في القود بالمثل أيضا (التفاوت في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القود كاتوسل إليه) من قتل وقاع وغيرهما لا يمنع تفاوت القود (فيقال) من جانب المعارض (وسلم) أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون مانعا منه (لكن لا يلزم من إبطال مانع اتقاء اللوانع ووجود الشرائط والقتلى) وثبوت القود متوقف على جميعها (والله أرشدني المعارض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذى عينته باستدلالك نعر يضاهى من منع تفاوت في الوسيلة للقود (مأخذى) في في القود لأن عدالته تمنحه من الكذب في ذلك لأنه أعلم بمذهبه وقيل لا يصدق لا يبين مأخذ آخر لأنه قد يعاند بما قاله . والثالث ما ذكره بقول (ورر بما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة للنع) له الصرح بها (فرد) يسكوته عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط التنية في الوضوء والغسل ماهو قرينة

أقل ما ينافي عليه الاسم كالوجه فيقال فلا يقتصر بالربع كوجه أو بالترام عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالتسكاح وقال فلا يثبت خبر الرؤية كالتسكاح منه قلب المساواة فيقبل في الأصح مثل طهر بمائع فلا تجب فيه التنية كالتجاسة فيقال يستوى جامده ومائمه كالتجاسة . ومنها القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع كما يقال الشقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي القود كالأحراق فيقال سلطنا عدم النفاة لكن لمقت يقتضيه وكما يقال التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود كاتوسل إليه فيقال مسلم لكن لا يلزم من إبطال مانع اتقاء اللوانع ووجود الشرائط والقتلى المختار تصديق المعارض في قوله ليس هذا مأخذى وربما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة للنع فبطل النزاع بقوله بالموجب

يشترط فيه النية كاصلاة ويسكت عن الصغرى وهي الوضوء والغسل قرينة فيقول المعترض مسلم أن ما هو قرينة يشترط فيه النية لسكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء والغسل فإن صرح المستدل بأنها قرينة ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب أما المشهورة فكذلك كورة فلا يتأتى فيها القول بالموجب (ومنها) أى من القوادح (القدح في المناسبة) الوصف للمال به الحكم (وفي صلاحية إضفاء الحكم إلى المقصود) من شرعه (وفي الانضباط) للوصف المذكور (وفي الظهور) له بأن يفتى كلا من الأربعة بأن يبدى أو تلهما فسد راجعة أو مساوية لما سر من أنها تنخرم بذلك وبين في ثانياً: ثم اعدم الصلاحية للإضفاء وفي ثالثها عدم الانضباط وفي رابعها عدم الظهور (وجوابه) أى القدح بشيء منها (بالبیان) له . الأول ببيان رجحان للصلاحية على الفسدة كأن يقال التخييل للإبادة أفضل من التسكين لما فيه من تزكية النفس فيعترض بأن تلك الصلحة تفوت أضعافاً كثيرة كإحداك وكف النظر وكسر الشهوة فيجاب بأن تلك الصلحة أرجح عما ذكر لأنها لحظ الدين وما ذكر لحفظ الفل والثاني ببيان إضفاء الحكم إلى المقصود كأن يقال تحريم المحرم بالمصاهرة مؤيداً صالح لأن يفتى إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم فيعترض بأنه ليس صالحاً لذلك بل للإضفاء إلى الفجور لأن النفس مائلة إلى المنوع فيجاب بأن تعريضها للمؤبد يستدعي الطمع فيها بحيث يصير غير مشبهة كالأهم والثالث ببيان انضباط الوصف بنفسه أو بوصف معه يضبطه كالسفر للشقة والراح بيان ظهوره بأن يبينه بصفة ظاهرة كأن يعال في القود بالرضا فيعترض بأن الرضا أمر خفي فلا يعال به فيجاب ببيان ظهوره بصفة ظاهرة تدل عليه وهي الصيغة (ومنها) أى من القوادح (الفرق) بين الأصل والفرع (والأصح أنه معارضة بأبداء قيد في عليّة) حكم (الأصل أو) إبداء (مانع في الفرع) يمنع من ثبوت حكم لأصل فيه (أو بهما) أى بالأبداءين معاً وقيل هو الثالث فقط مثاله على الشئ الأول أن يقول الشافعي يجب النية في الوضوء كالنعم بجامع الطهارة عن حدث فيعترض الحنفى بأن المألف في الأصل الطهارة بالتراب وعلى الثاني أن يقول الحنفى في قباله السلم بالذبح كغير السلم بجامع القتل لعدم العدولان فيعترض الشافعي بأن الإسلام في الفرع مانع من القود وعلى الثالث أن يعارض بالأبداءين ومعارضته به الفرق أولى من تعريض الأصل له بأنه راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع وقيل إليهما لأنه أحاطه على ما لم يذكره مع إيهام أن المعارضة لأبداءين ليست فرقا هنا فاقا وليس كذلك (و) الأصح (أنه) أى الفرق (قادح) وإن قيل إنه بالثالث أو بالضعيف سؤالان أو قلنا يجوز تعدد العلل لأنه يؤثر في جميع المستدل ولأنه لو لم يقدح لم يمنع الحكم اللازم باطل وقيل اس بقادح وقيل كذلك على القول بأنه بالثالث سؤالان لا سؤال واحد ذمعي الأسئلة المختلفة غير مقبول ومعنى كونه سؤالاً واحداً اتخاذ المقصود معناه وهو قطع الجمع ومعنى كونه سؤالين إشماله على معارضة عدة الأصول بعة وعلى معارضة الفرع بأخرى مستتبطة (وجوابه) أى الفرق (بالبينة) كأن يمنع كون المبدى في الأصل جزءاً من المألف وفي الفرع مانع من الحكم وهذا من زباني (و) لأصح (أنه يجوز تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس عليها لقوة الظن به وصحة ابن الحاجب وغيره وهو الموافق لجواز تعدد العلل وقيل يمنع تعدد العلل إن جوز تعدد العلل لاقتشار البحث في ذلك مع إمكان حصول المقصود بواحد منها وصحة الأصل (فلا فرق بين الفرع وأصل منها كنى) في القدح فيها (في لأصح) لأنه يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكتفى لاستقلال كل منها وقيل يكتفى إن قصد الإلحاق بجمعها لأنه يظلم بخلاف ما ذكره فتدبكل ما (في إزاء ما المستدل على جواب أصل) واحد منها وقد فرق للمعترض بين جميعها (قولان) أحدهما يكتفى لحصول المقصود بالدفع عن واحد منها والثاني لا يكتفى لأنه لا يلزم إجماع الجميع بل يلزم الدفع عنه وهذا هو الوجه الموافق لأصح تبلي (ومنها) أى من القوادح

ومنها القدح في المناسبة
وفي صلاحية إضفاء
الحكم إلى المقصود
وفي الانضباط وفي
الظهور وجوابه بالبيان
ومنها الفرق والأصح
أنه معارضة بأبداء
قيد في عليّة أو مانع
الفرع أو بهما وأنه
قادح وجوابه بالجمع
وأنه يجوز تعدد
الأصول فلا فرق بين
الفرع وأصلها كفى
في الأصح في قصار
المستدل على جواب
أصل قولان . ومنها

(فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم) عليه كأن يكون صالحا لصد ذلك الحكم أو نقيضه (كشأن) أى استنتاج (التخفيف من التغايط والتوسيع من التضييق والاثبات من النفي) وعكسه (وثبوت اعتبار الجامع) فى قياس الاستدلال (بأن أو إجماع فى نقيض الحكم) أو ضده فى ذلك القياس فالأول كقول الحنفية القتل عمد جناية عظيمة لا يجب له كفارة كالردة معظم الجناية يناسب تنليظ الحكم لا تخفيفه بعدم وجوب الكفارة والثانى كقولهم الزكاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية على العاقلة فاتراخي للوسع لا يناسب دفع الحاجة للضيق والمثال كأن يقال فى العاطاة فى غير المحقر لم يوجد فيها مع الرضا صيغة فيعتد بها البيع كفى المحقر على اقول بانقاه بهافيه بعدم الصيغة يناسب عدم الاعتقاد لا الاعتقاد والراعى كأن يقال فى العاطاة فى المحقر وجد فيها الرضا فقط فلا يعتد بها بيع كغير المحقر فالرضا الذى هو مناط البيع يناسب الاعتقاد لاندومه والخاص فى الجامع ذى النص قول الحنفية المهر مبيع فصوره نجس كالكسب يقال البيعة باعتبارها الشارع علة للظاهرة حيث تدعى إلى دار فيها كسب فاستمع وإلى أخرى فيها سنور فأجاب فقبله فقال السنور مبيع رواه الامام أحمد وغيره وفى الجامع ذى الاجماع قول الشافعية فى مسح الرأس فى الوضوء مسح فيسن تكراره كالاتجار حيث يسن للآثار فيه فيتال المسح فى الحنف لا يسن تكراره اجماعا فيما قبل (وجوابه) أى فساد الوضع (بتقرير نفيه) عن الدليل بأن يقرر كونه صالحا لترتيب الحكم به كأن يكون له جهتان يناسب باحدهما التوسيع وبالأخرى التضييق فينظر للمستدل فيه من احدهما والمتعرض من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة فى مسألة الزكاة وينجذب على الكفارة فى القتل بأنه غلط فيه بالقول فلا يغلظ فيه بالكثرة وعن العاطاة فى الثالث بأن الاعتقادها مرتب على الرضا لا على عدم الصيغة وعن العاطاة فى الرابع بأن عدم الاعتقادها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا وعن ثبوت اعتبار الجامع بقسميه فى نقيض الحكم ثبوت اعتباره فى ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نقيضه لما منع فى أصل المتعرض كما فى مسح الخفافان تكراره يفسده كمنه (ومنه) أى من القواعد (فساد الاعتبار بأن يخالف الدلائل) (نصا) من كتاب أوسنة (أو إجماعا) كأن يقال فى أداء الصوم الواجب صوم واجب فلا يصح نيته من النهار كقضائه فيعترض بأنه يخالف قوله تعالى - والصائمات - الخ فإنه رتب فيه الأجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبديت فيه وذلك مستلزم لصحته بدونه وكان يقال لا يصح قرض الحيوان لعدم انضباطه كالتخاطب فيعترض بأنه يخالف الخبر مسلم عن أنى رافع أنه صلى الله عليه وسلم استألف بكرا ورد ربا عيا وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء والكبر بفتح الباء الصغير من الابل والر باعى بفتح الراء ما دخل فى السنة السابعة وكان يقال لا يجوز للرجل أن يسفل زوجته للتمتع بالنظر إليها كالأجنبية فيعترض بأنه مخالف للاجماع السكونى فى تفسيره على فاطمة رضى الله عنها (وهو) أى فساد الاعتبار (أنهم من فساد الوضع) من وجه صدقه فقط بأن يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم عليه وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل كذلك ولا يعارضه نص ولا إجماع وصدقهما معا بأن لا يكون الدليل كذلك مع معارضة نص أو إجماع له (له) أى للمعرض فساد الاعتبار (تقديمه على النواع) فى التقديمات (وتأخيره عنها) لجامعته لها من غير مانع من تقديمه وتأخيره (وجوابه) كالطعن فى سنده أى سند الأثر أو الاجماع بإرسال أو غيره (والعارضة) لأن نص ينص آخر فيساقطان ويسلم دليل الاستدلال (ومنه الظهور) له فى مقصد للمعرض (والثاويل) له بدليل وزدت الكاف لدفع توهم حصر الجواب فيما ذكره لأنه لا ينحصر فيه إذ منه غيره كالقول بالموجب كما بينته فى الحاشية (ومنها) أى من القواعد (منع عليه الوصف)

فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم كمثل التضييق من التغايط والتوسيع من التضييق والاثبات من النفي ثبوت اعتبار الجامع نص وإجماع فى نقيض الحكم وجوابه بتقرير نفيه ومنها فساد الاعتبار بأن يخالف نصا أو إجماعا وهو أنهم من فساد الوضع وله تقديمه على النواع وتأخيره عنها وجوابه كالطعن فى سنده والمعارضة ومنه الظهور والتأويل ومنها منع عليه الوصف

وتسمى المطالبة أى منع كونه العلة (وتسمى المطالبة) أى تصحيح العلة للتبادر عند اطلاق المطالبة (والأصح قبوله) ولا لأدلى الحال إلى تمسك المستدل بمشاهد من الأوصاف لأنه المنع وقيل لا يقبل لأدائه لى الانتشار بمنع كل ما يدعى عليه (وجوابه بانياتها) أى العلية بمسالك من مسالك العلة المتقدمة (ومن المنع) اللطيق (منع وصف العلة) أى منع اعتباره فيها وهو مقبول جزئيا (كقولنا فى إفساد الصوم بغير جماع) كإكمال من غير كفارة (الكفارة) شرعت (للزجر عن الجماع المذخور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحل) فانه شرع للزجر عن الجماع زنا وهو محض ذلك (يقال) لانسلل أنها شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه (بل عن الإفطار المذخور فيه) أى فى الصوم بجماع أو غيره (وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية) أى خصوصية الوصف فى العلة كأن يبين اعتبار الجماع فى الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث أوجبها من سألته عن جماعه كما مر (كأن للمعرض) بهذا الاعتراض (يتضح الناطق) بحذف خصوص الوصف عن اعتباره فى العلة (وللمستدل بحقه) ببيان اعتبار خصوصية الوصف فيقدم لرجحان تحقيق الناطق فانه يرفع النزاع (د) من المنع اللطيق (منع حكم الأصل والأصح أنه مسموع) كمنع وصف العلة كأن يقول الحنفى الإجارة عقد على منفعة فيبطل بالموت كالتكاح فيقال له لانسلل حكم الأصل إذ التكاح لا يبطل بالموت بل ينتهى به وقيل غير مسموع لأنه لم يعترض المقصود (د) الأصح (أن المستدل لا ينقطع به) أى يمنع الحكم لأنه منع مقدمة من مقدمات القياس فله إثباته كسائر المقدمات وقيل ينقطع للاستدلال عن إثبات حكم الفرع الذى هو بصدده إلى غيره وقيل ينقطع به إن كان ظاهره يعرفه أكثر الفقهاء ولم يقل المستدل فى استدلاله إن سلمت حكم الأصل ولا نقلت الكلام إليه بخلاف ما لا يعرفه إلا خو صهم أو قال المستدل ذلك وقيل غير ذلك (د) الأصح (أنه) أى المستدل (إن دل) أى استدلال (عليه) أى على حكم الأصل بدليل (لم ينقطع المعرض) بمجرد ذلك (بل له أن يعترض) نائبا للدليل لأنه لا قد لا يكون صحيحا وقيل ينقطع فليس له أن يعترض لخروجه باعتراضه عن المقصود (قد يقال) من طرف المعرض فى الإتيان بمنوع مترتبة (لانسلل حكم الأصل سلمنا) (ه) (ولا نسلم أنه مما يقاس فيه) لجواز كونه مما اختلف فى جواز القياس فيه والمستدل لإبراه (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أنه معال) لجواز كونه تعديدا (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أن هذا الوصف علة) لجواز كونها غيره (سلمنا) ذلك (ولا نسلم وجوده فيه) أى وجود الوصف فى الأصل (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أنه) أى الوصف (متعدد) لجواز كونه قاصرا (سلمنا) ذلك (ولا نسلم وجوده بالفرع) فلهذه سبعة منوع تتعان الثلاثة الأولى منها بحكم الأصل والأربعة الباقية باللعن الأصل والفرع فى بعضها وقد بينت ذلك فى الحاشية (فيجاب) عنها (بالدفع) لها على ترتيبها السابق (بما عرف من الطرق) المذكورة فدفعها إن أراد بذلك ولا فيكفى الاقتصار على دفع الأخير منها (د) بسبب جواز تعدد المنوع (يجوز إيراد اعتراضات) هو أولى من قوله معارضات (من نوع) كالنقض أو المعارضات فى الأصل أو الفرع لأنها كسؤال واحد مترتبة كانت أولا (وكذا) يجوز إيراد اعتراضات (من أنواع) الأصح (كالنقض وعدم التأثير والمعارضة) وإن كانت مترتبة أى يستدعى تأليها تسليم مثله وذلك لأن تسليمه تقديري لتحقيقه وقيل لا يجوز من أنواع الانتشار وقيل يجوز فى غير المترتبة دون المترتبة لأن ما قبل الأخير فى المترتبة مسلم قد كره ضائع ورد بأن تسليمه تقديري لتحقيقه كما مر مثال النوع فى الاعتراضات المترتبة أن يقال ما ذكر أنه علة منقوض بكذا ولئن سلم فهو منقوض بكذا ومثاله فى غير المترتبة أن يقال ما ذكر أنه علة منقوض بكذا ومنقوض بكذا ومثال الأنواع مترتبة أن يقال هذا الوصف من الوصف غير موجود فى الأصل ولئن سلم فهو معارض بكذا ومثاله غير مترتبة أن يقال هذا الوصف

منقوض بكذا أو غير مؤثر لكذا (ومنها) أي من القواعد (اختلاف ضابطي الأصل والفرع) أي اختلاف عاقي حكمهما بدعوى العترض وإما كان اختلافهما قادحا لعدم الثقة فيه بالجامع وجودا ومساواة كان يقال في شهود الزور بالقتل تسبوا في القتل فعليه القود كالسكر وغيره على القتل فعترض بأن الضابط في الأصل الأكره والفرع الشهادة فأي الجامع بينهما وإن اشترك في إفضاء إلى المقصود فأي مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك (وجواب) أي جواب الاعتراض باختلاف الضابط (بأنه) أي الجامع بينهما (التقدير للشرك) بين الضابطين كالتسبب في القتل فيها مروهو مضطرب عرفا (أو بأن الإفضاء) أي إفضاء الضابط في الفرع إلى المقصود (سواء) أي مساو لإفضاء الضابط في الأصل إلى المقصود كحفظ النفس فيها مروهو كالمساوي لذلك الأرجح منه كافهم بالأولى (لإلغاء التفاوت) بين الضابطين بأن يقال التفاوت بينهما ملنى في الحكم فلا يحصل الجواب به لأن التفاوت قد يباين في كافي العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلقى كما في الحر لا يقتل بالعبد (ومنها) أي من القواعد (التقسيم) هو راجع للاستفسار مع منع للمعارض أن أحد احتيا للفظ العلة (وهو ترديد اللفظ) المورد في الدليل (بين أمرين) مثلا على السواء (أحدهما ممنوع) دون الآخر المراد مثاله أن يقل في مثال الاستفسار للأجل فبإتقن الرضوء النطافة أو الأعمال المخصوصة الأولى ممنوع أنه قربة والثاني مسلم أنه قربة لكنه لا يفيد العترض من وجوب النية (والمختار قبوله) لعدم تمام الدليل معه وقيل لا لأنه لا يعترض الراد (وجوابه) أن اللفظ موضوع في الراد (ولو عرفا) كما يكون لعة (أو) أنه (ظاهر) ولو بقرينة (في الراد) كما يكون ظاهرا بغيرها وبين الوضع والظهور (والاعتراضات) كلها (راجعة إلى المنع) قال كثير أو المعارضة لأن فرض للمستدل من إثبات مدعاه بدليله صحة مقدماته ليصلح للشهادة له وسلامته من المعارض لتدني شهادته وغرض المعارض من هدم ذلك القدرح في صحة الدليل بمنع مقدمته من أعمارضته ببقائه والأصل كعضهم رأى أن المعارضة من العلة عن الجريان فاقصر عليه وتبعته فيه (ومقدمها) بكسر الهمزة وبجوز فتحها كما مر أي للتقدم أو التقديم على الاعتراضات (الاستفسار) فهو طاعة لها كطاعة الجيش (هو طلب ذكر معنى اللفظ للفرابة أو إجمال) فيه (و بيانها) أي الفرابة والأجل (على المعارض في الأصح) لأن الأصل عدمها وقيل على للمستدل بيان عدمها ليعترض عليه (ولا يكلف) المعارض بالأجمال (بيان ناسي المحامل) المحتق الأجمال لعدم ذلك عليه (ويكفيه) في بيان ذلك إن أراد التبرع به أن يقول (الأصل) بمعنى الراجع (عدم تفاوتها) أي المحامل وإن عارضه للمستدل بأن الأصل عدم الأجمال (فيبين للمستدل عدمها) أي عدم الفرابة والأجمال حيث تم الاعتراض عليه بما بأن بين ظهور اللفظ بمقصوده بنقل عن لعة أو عرف شرعي أو غيره أو بقرينة كما إذا عارض عليه في قوله الرضوء قربة فلتجب فيه النية بأن الرضوء يطلق على النطافة على الأعمال المخصوصة فيقول حقيقته الشرعية الثاني (أو يفسر اللفظ بمحتمل) منه فتح اليم الثانية (قبل و بغيره) أي بغير محتمل منه إذ غاية الأمر أنه ناطق بلفظ جديدة ولا يحذور في ذلك بناء على أن النية اصطلاحية وردت بأن فيه فتح باب لاستبدال المختار) أنه (لا يقبل) من المستدل إذا وافق العترض بأجمال اللفظ على عدم ظهوره في غير مقصده (دعواه الظهور) (في مقصده) بكسر الصاد (بالقتل) عن لعة أو عرف (أو قرينة) كأن يقول يلزم ظهوره في مقصدي لأنه غير ظاهر في الآخر اتفاقا فلم

(قوله لا يستبد) بسين ثم تاء فوقية وعبرة المحلى ينسد بنون ثم سين وهما بمعنى واحد قال في القاموس واستند عبون الحز استند فاستند وجه عدول الشارح إلى هذا دون عبارة أصله مع عافلتها عليها كما ذكره أولا ه جوهري .

ومنها اختلاف ضابطي الأصل والفرع وجوابه بأنه القدر المشترك أو بأن الإفضاء سواء لا إلغاء التفاوت. ومنها التقسيم وهو ترديد اللفظ بين أمرين أحدهما ممنوع والمختار قبوله وجوابه أن اللفظ موضوع ولو عرفا أو ظاهر للراد والاعتراضات راجعة إلى المنع ومقدمها الاستفسار وهو طاب ذكر معنى اللفظ للفرابة أو إجمال و بيانها على عترض في الأصح ولا كلف بيان ناسي المحامل ويكفيه الأصل عدم تفاوتها فيبين للمستدل عدمها أو يفسر اللفظ بمحتمل قبل وبغيره ولا يقبل دعواه الظهور في مقصده بلا نقل أو قرينة

بكن ظاهره في مقصدى لزوم الاجمال وإنما لم يقل لأنه لا أثر لها بعد بيان المعترض الاجمال وقيل نقبل دفعا للاجمال التي هو خلاف الأصل ومجمله إذا لم يشتر للفظ للاجمال فإن اشتهر به كالمبين والقرء لم يقبل ذلك جزا وما زجيج عدم القبول من ز يادى وهو ما اعتمد شرجنا السك لن الهمام وغيره وقول بلا نقل أوفر بنه أظهر في الرادمن قوله دفعا للاجمال (ثم المنع) أى الاعتراض بمنع أو غيره (لأى فى الحسابة) أى كناية المستدل للأقوال فى السئلة البحوث فيها حتى يختار منها قولاً ويستدل عليه (بل) أى (فى الدليل) إما (قبل تمامه) أو (بما يأتى فى مقدمة معينة منه) (أو بعده) أى بعد تمامه (والأول) وهو التعليل قبل تمام (إما) منع (بجد أو) منع (مع السند) وهو ما بين عليه النع والمنع مع السند (كلا نسلم كذا ولم لا يكون) الأمر (كذا أو) لا يلزم كذا و (إنما يلزم كذا لو كان) الأمر (كذا وهو) أى الأول بتسميه من المنع المجرد والمنع مع السند (للتناقضة) أى يسمى بها ويسمى بالنقض التفصيلى (فإن احتج) السانع (لالتقاء المقدسة) التى منعها (فغصب) أى فاحتجاجة لذلك يسمى غصبا لأنه غصب لنسب السندل (لا يسمعه المحققون) من النظار لاستلزامه الحبط فلا يستحق جواباً وقيل يسمع يستحقه (والثانى) وهو النع بعد تمام الدليل (إما بمنع الدليل) بمنع مقدمة معينة أو بهيمة (للتخلف حكمه) فالنقض التفصيلى (أى يسمى به) إن كان النع لمعية كائسى مناقضة (أو) النقض (الاجمالى) أى يسمى (بأن كان لهيمة أو لجة لدليل كأنه فى صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه فى كذا ووصف بالاجمال لأن جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيلى وذكر كذا التفصيلى فى الثانى من ز يادى (أو بتسميه) أى الدليل (مع) منع المدلول و (الاستدلال بما ينافى ثبوت المدلول فالعارضه) أى يسمى بها (فيقول) فى صورتها المعترض للمستدل (ماذا كرت) من الدليل (وإن دل) على ماذا كرت (فندى ما ينفيه) أى ماذا كرت به يذكره (ويقاب) المعترض بها (مستدلاً والمستدل معترضاً) أما لو منع الدليل لا للتخلف أو المدلول ولم يستدل بما ينافى ثبوته فالتنكير (وعلى المستدل لدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) ليسلم دليله الأصل ولا يكفي المنع (فإن منع) أى الدليل الثانى بأن منعه المعترض (فكأمر) من المنع قبل تمام الدليل وبعد تمامه الخ (وهكذا) أى المنع ثالثاً ورابعاً مع لدفع وهم (بأن إجماله) أى المستدل بأن اقطع بالنع (أو لزوم المنع) بأن انتهى إلى ضرورى أ يقين مشهور من جانب المستدل .

[حاشية] لكتاب القياس (الأصح أن القياس من الدين) لأنه ما موره به قوله تعالى - فاعتبروا بأولى الأبصار - وقيل ليس منه لأن اسم الدين إنما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج إليه وقيل منه إن تعين بأن لم يكن للسئلة دليل غيره بخلاف ما إذا لم تعين اهدم الحاجة إليه (و) (الأصح) (أنه) أى القياس (من أصول الفقه) كأعرف من حده وقيل ليس منه وإنما بين فى كتبه لتوقف غرض الأصولى من إثبات حجتيه للتوقف عليها الفقه على بيانه (وحكم القياس يقال) نبي (إنه دين الله) شرعه (لا) يقال (بأنه) لأنه مستند لا منصوص وقول لا نبيه من زيادى (ثم القياس فرض كناية) على المجتهدين (ويعين) أى يصير فرض عين (على مجتهد احتج إليه) بأن لم يجد غيره فى راحة (هو) أى القياس بالنظر إلى قوته وضعفه (سكان) (جلى) (وهو) باقطع فيه بنى الفارق أى بالثبات (أو) ما (أزب منه) بأن كان ثبوت الفارق أى تأثيره فيه ضعيفاً بعيداً كل البعد كقياس الأمة على العبدى تقويم حصة الشرىك على شريكه المعتقد المورس وعقته أعلىه كما مر وكقياس العبياء على الموراء فى المنع من التضحية الثابت بخبر أيع لا يجوز فى الأصاحى العوراء البين عورها الخ (وحنى) (وهو) (عخلان) أى بخلاف الجلى فهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه إما قوياً أو احتمال فى الفارق أقوى منه وإما ضعيفاً وليس بعيداً كل البعد كقياس القتل بثقل على القتل بمحدد فى وجوب القود وقد قال أبو حنيفة بعدم رجوعه فى النقل

ثم النع لا يأتى فى الحكاية بل فى الدليل قبل تمامه أو بعده والأول إما مجرد أو مع السند كلا نسلم كذا ولم لا يكون كذا أو إنما يلزم كذا لو كان كذا وهو للتناقضة فإن احتج بالتناقض المقدمة فغصب لا يسمعه المحققون .

والثانى إما بمنع الدليل لتخلف حكمه فالنقض التفصيلى أو الاجمالى أو بتسميه مع الاستدلال بما ينافى ثبوت المدلول فالعارضه فيقول ماذا كرت وإن دل فندى ما ينفيه وينقلب مستدلاً على المستدل الدفع بل فإن منع فكما مر بهكذا إلى إجماله أو لزوم السانع .

(وقيل فيهما) أى الجلى والحفى (غير ذلك) قيل الجلى ما ذكر فى تعريفه والحفى بالشبه والواضح بينهما وقيل الجلى القياس الأول كقياس الضرب على التأنيف فى التحريم والواضح الساوى كقياس إحرق مال اليتيم على أكله فى التحريم والحفى الآدون كقياس التفاح على البر فى الرأثم الجلى على الأولين يصدق بالأولى كالمسارى (و) ينقسم القياس باعتبار علته ثلاثة أقسام (قياس العلة) وهو (ما صرح فيه بها) بأن كان الجامع فيه نفسها كأن يقال يحرم التبيذ كالخمر للاسكار (وقياس للدلالة) وهو (ما جمع فيه بلازمها فأثرها فى حكمها) الضار للعلة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الأخيرين منها دون مقبله بدلالة الغاء . فالأول كأن يقال التبيذ حرام كالخمر بجامع الراحة المشتدة وهى لازمة للاسكار . والثانى كأن يقال القتل بمثل بوجب القود كالقتل بمعدد بجامع الائم وهو أثر العلة وهى القتل العمد العدوان . والثالث كأن يقال يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم بذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التى هى المقطع منهم فى المقتس والقول منهم فى المقيس عليه . وحاصل ذلك استدلال بأحد موجبات الجنابة من القود والدية الفارق بينهما العمد على الآخر (والقياس فى معنى الأصل) وهو (الجمع بنى الفارق) ويسمى بالجلى كما مر وبالغاء الفارق وبتفكيح الناطق كقياس البول فى إنباء وصبه فى الماء الزاكد على البول فيه فى اللع بجامع أن لا يفارق بينهما فى مقصود اللع الثابت بخبر مسلم عن جابر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يبال فى الماء الزاكد» .

[الكتاب الخامس فى الاستدلال]

(وهو دليل ليس بص) من كتاب أوسنة (ولا إجماع ولا قياس شرعى) وقد تقدمت فلا يقال التعريف المشتمل عليها تعريف بالجمل (فدخل) فيه (قطعا) القياس (الاقترانى) و (أقياس) (الاستثنائى) وهما نوعا القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضايما على ما تلتزم عنه لدانته قول آخر وهو النتيجة فإن كان اللازم أو يقضيه مذكور فيه بالفعل فهو الاستثنائى وإلا فالاقترانى فالاستثنائى نحو إن كان التبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام أو إن كان التبيذ مباحا فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح والاقترانى نحو كل تبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل تبيذ حرام وهو مذكور فيه بالواحد بالفعل وسعى القياس استثنائيا لاشتغاله على حرف الاستثناء وهما ولكن واقترايا لاقتران أجزائه (و) دخل فيه قطعا (قولهم) أى العلماء (الدليل يقتضى أن لا يكون) الأمر (كذا خولف) الدليل (فى كذا) أى فى صورة مثلا (لمنى مفقود فى صورة النزاع فتبقى) هى (على الأصل) الذى اقتضاه الدليل كأن يقال الدليل يقتضى امتناع تزويج المرأة مطلقا وهو ما فيه من إذلالها بالوطء وغيره الذى تأباه الإنسانية لشرفها خولف هذا الدليل فى تزويج الولي لها فإن إسكان عقله وهذا المعنى مفقود فيها فتزويجها نفسها الذى هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع (و) دخل فيه (فى الأصح قياس العكس) وهو إثبات عكس حكم شئى لمثله لتما كسهما فى العلة كما مر فى خبرنا أى أحدنا شهورته وله فيها أجر قال أرى نتم لو وضعها فى حرام أو كان عليه وزر وقيل ليس بدليل كما حكي عن أصحابنا وذكر الخلاف فى هذا من زى يادنى (و) دخل فيه فى الأصح (عدم وجود دليل الحكم) هو أولى من قوله اتقاء الحكم لا تناء مدركه ذلك بأن لم يجد الدليل لم يجد بعد الفحص الشديد فهو دليل على اتقاء الحكم وقيل ليس بدليل إذ لا يلزم من عدم وجود الدليل عدمه وذلك (كقولنا) انخصم فى إبطال الحكم الذى ذكره فى مسألة (الحكم يستدعى دليلا أو لا يلزم تكليف الغافل) حيث وجد الحكم بدون دليل مفيد له (ولادلى) على حكمك (بالسر) فأناس برنا لا دلالة فى نجد ما يدل عليه (أو الأصل) فإن الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فيبقى هو أيضا ودخل فيه الاستقراء والاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي والأهواء الآتية وإنما أورد كل منها لآلة بجملة لما فيه من التفصيل وقوة الخلاف مع طول بعضه (للقولهم) أى الفقهاء (وجد المتقضى أو المانع أو فقد اشترط)

ولا يدخل في استدلال حال كونه (محملاً) في الأصل ولا يكون دليلاً بل دعوى دليل وإنما يكون دليلاً إذا عين المتقاضى والمنافع والشرط وبين وجود الأولين ولا حاجة إلى بيان فقد الثالث لأنه طى وفق الأصل وقيل يدخل في الاستدلال ورجحه الأصل فيكون دليلاً على وجود الحكم بالنسبة إلى المتقاضى وعلى انتفاءه بالنسبة إلى الآخرين وقبل دليل وليس باستدلال إن ثبت بص أو إجماع أو قياس وإلا فهو استدلال .

قد بينت ما فيه في الحاشية وخرج بزيادتي محملاً ما لو كان معينا فيكون استدلالاً ودليلاً كما علم بمعامر [مسئلة : الاستقراء بالمعنى على السكلى] بأن يتبع جزئيات كل ليثبت حكمها (إن كان تاماً) بأن كان بكل الجزئيات الصورة النزاع (ف) هو دليل (قطعي) في إثبات الحكم في صورة النزاع (عند الأكثر) من العلماء وقال الأئمة منهم ليس بقطعي لاختلاف مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد . قلنا هو منزل منزلة لعدم (أو) كان (ناقصاً) بأن كان بأكثر الجزئيات الحالية عن صورة النزاع (قطعي) فيها لا قطعي لاحتفال مخالفتها للمستقر (و) يسمى (هذا عند الفقهاء (الحاق الفرد) التادر (بالأغلب) الأعم ويتخالف فيه الظن باختلاف الجزئيات فكما كان الاستقراء فيها أكثر كان أقوى ظناً .

[مسئلة] في الاستصحاب وقد اشتهر أنه حجة عندنا دون الحنفية بأقسامه الآتية على خلاف عندنا في الأخير منها وعند غيرنا في الأولين أيضاً (الأصح أن استصحاب عدم الأصل) وهو نفي مانفاه العقل ولم يشبهه الشرع كوجوب صوم رجب (و) استصحاب (العموم أو الأصل) استصحاب (مادل الشرع) على ثبوته لوجود سببه) كثبوت المالك بالشراء (إلى ورود الغير) لها من إثبات الشرع مانفاه العقل ومن محض أو ناسخ أو سبب عدم مادل الشرع على ثبوته أى كل من للذكوريات (حجة) مطلقاً فيعمل به إلى ورود الغير وقيل ليس بحجة مطلقاً وقيل الأخير منها حجة في الدفع به عما ثبت دون الرابع به لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم بموته فانه دافع للارث منه وليس برافع لعدم الارث من غيره لشك في حياته فلا يثبت استصحابها له ملكاً جديداً إذ الأصل عدمه وقيل هو حجة إن عارضه ظاهر وإلا قدم الظاهر وقيل فيه غير ذلك والأصح الأول فيقدم الأصل على الظاهر (إلا إن عارضه ظاهر غالب ذوسبب ظن أنه أقوى متغيراً واحتمل تغيره به) وتغيره بغيره مما لا يضر كطول المكث (وقرب العهد) بعدم تغيره فان استصحاب طهارته التي هي الأصل عارضته نجاسته الظاهرة الثابتة ذات السبب التي ظن أنها أقوى فقدمت على الطهارة عملاً بالظاهر بخلاف ما لم يظن أنه أقوى بأن بعد العهد في المثال بعدم التغير قبل وقوع البول أو لم يكن عهد وتأخيرى الثابتة عن المذكورات أولى من تقديمها على الأخير وذكر الخلاف في الأولين مع التصريح بقول ظن أنه أقوى من زيادتي (و) الأصح أنه لا يحتاج باستصحاب حال الإجماع في محل الخلاف) أى إذا جمع على حكم في حال ثم اختلف فيه في حال آخر لا يحتاج باستصحاب ذلك الحال في هذا الحال وقيل يحتاج مثاله الخارج النجس من غير السبيلين لا يتقضى الإضواء عندنا استصحاباً لما قبل الخروج من بقائه المجمع عليه (فلا استصحاب) الشامل لأنواع السابقة وينصرف الاسم إليه (ثبوت أمر) الزمن (الثاني لثبوته في الأول فقد ما يصلح للتغيير) من الأول إلى الثاني فلا زكاة عندنا فيها حال عليه الحول من عشرين ديناراً ناقصة تروج رواج السكامة بالاستصحاب (أما ثبوته) أى الأمر (في الأول) لثبوته في الثاني (ف) استصحاب (مقالب) كان يقال في السكيات الوجود الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي إذ الأصل موافقة الماضي للحال والاستدلال به حتى قال السبكي إنه لم يقل به الأصحاب إلا يمين اشترى شيئاً فداعاه غيره وأخذه بحجة مطلقاً فثبت له الرجوع بالنجس على الباقي عملاً باستصحاب المالك الذي ثبت الآن فيها قبل ذلك لأن البيئة لا توجد المالك بل تظهره فيجب أن يكون سابقاً على إقامتها وتقدر له لحظة لطيفة ومن المحتمل انتقال المالك من

محملاً

مسئلة

الاستقراء بالمعنى على السكلى إن كان تاماً فقطعي عند الأكثر أو ناقصاً قطعي ويسمى الحق الفرد بالأغلب .

مسئلة

الأصح أن استصحاب عدم الأصل وأعموم أو النقص ومادل الشرع على ثبوته لوجود سببه إلى ورود المبرحجة إلا إن عارضه ظاهر غالب ذوسبب ظن أنه أقوى فيقدم كبول وقع في ماء كثير فوجد متغيراً واحتمل تغيره به وقرب العهد ولا يحتاج باستصحاب حال الإجماع في محل الخلاف فالاستصحاب ثبوت أمر في الثاني لثبوته في الأول فقد ما يصلح للتغيير أما ثبوته في الأول فقلوب

وقد يقال فيه لو لم يكن

اثبات اليوم ثابتا بأس
لكان غير ثابت
فيقتضى استحباب
أمس بأنه اليوم غير
ثابت وليس كذلك
مدل على أنه ثابت .

مسئلة

لخار أن الثاني يطلب
بدليل إن لم يعلم النبي
ضرورة وإلا فلا وأنه
لا يجب الأخذ بالأخف
ولا بالتأخر .

مسئلة

الخيار أنه صلى الله عليه
وسلم كان متعبا قبل
البيعة بشرع والوقت
عن تعيينه وبعدها
المنع وأن أصل المنافع
الحل والمضار
التحريم .

مسئلة

الخيار أن الاستحسان
ليس دليلا ونفس
بدليل ينقدح في نفس
الجهل تنقص عنه
عبارة وردت بأنه إن
تحقق فعتبر وبعده
عن قياس إلى أقوى
والخلاف فيه أوعن
الدليل إلى العادة وردت
بأنه إن ثبت أنها حق
فقد قام دليلها وإلا
ردت فإن تحقق
استحسان مختلف فيه
فن قال به فقد

شرع وليس منه

اشتري إلى اللذي وسكهم استصحبوا مقابوا وهو عدم الانتقال منه على أن هذه الصورة وجه
مشهورا بعدم الرجوع واعتمد البلقيني وقال إنه الصواب للتعين والمذهب الذي لا يجوز غيره
(وقد يقال فيه) أي في الاستصحاب القلوب ليظهر الاستدلال به لرجوعه في المعنى إلى الاستصحاب
للمستقيم (لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت) أمس إذ لا واسطة بين الثبوت وعدمه
(فيقتضى استحباب أمس) الخالي عن الثبوت فيه (بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك) لأنه
مفروض الثبوت اليوم (فدل) ذلك (على أنه ثابت) أمس أيضا .

[مسئلة : الخيار أن الثاني] شيء (يطلب بدليل) على انتفاء (إن لم يعلم النبي) أي انتفاء الشيء (ضرورة)
بأن علم نظرا أو ظنا لأن غيرا ضروري بدليله فيطلب بدليله لينظر فيه وقيل لا يطلب به وقيل يطلب به
في العقليات لا للشرعيات (وإلا) أي وأن علم انتفاء ضرورة (إلا) يطلب بدليل على انتفائه لأن
الضروري لا يشبهه حتى يطلب بدليله لينظر فيه وتعميري بما ذكرنا أولى معاصر به كما بينته في الحاشية (و)
الخيار (أنه لا يجب الأخذ بالأخف ولا بالأثقل) في شيء بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب وقيل
يجب الأخذ بالأخف لقوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقيل يجب الأخذ بالأثقل لأنه
أكثر ثوبا وأحوط والترجيح من زبادي وتقدم في الإجماع ما يؤخذ منه أنه يجب الأخذ بأقل ما قيل .
[مسئلة : الخيار] كما قال ابن الحاجب وغيره (أنه صلى الله عليه وسلم كان متعبا) ففتح الباب كسر هائي
مكنا ومكنا نفسه بالعبادة (قبل البيعة بشرع) لما في الأخبار من أنه كان متعبا كان يحلى كان يطوف
وتلك أعمال شرعية يعلم ممن مارسها قصد موافقة أمر الشرع ولا يتصور من غير تعبد فإن العقل مجرده
لا يحسنه وقبل لم يكن متعبا وقيل بالوقف وهو اختاره الأصل (و) الخيار (لوقف عن تعبيه) أي تعيين
الشرع تعيين من نسب إليه وقيل هو آدم وقيل نوح وقيل إبراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت
أنه شرع من غير تعيين أي (و) الخيار (بعدها) أي بعد البيعة (المنع) من تعبد بشرع من قبله لأن
له شرعا يخصه وقبل تعبد بالبيعة من شرع من قبله أي ولم يرد فيه رحى له استصحابا لتعبد به قبل البيعة
(و) الخيار بعد البيعة (أن أصل المنع الحل المضار التحريم) قال تعالى : خلق لكم ما في الأرض جميعا
ذكره في معرض الامتنان ولا يعين إلا بالجائر وقال صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه
 وغيره وزاد الطبراني في الإسلام وقبل الأصل في الأشياء الحل وقيل الأصل فيها التحريم ، أمالحكم للمنافع
والمضار قبل البيعة فتقدم أوائل الكتاب حيث قيل لاحكم قبل الشرع بل الأمر موقوف إلى وروده .

[مسئلة : الخيار أن الاستحسان ليس دليلا] إذ لا دليل يدل عليه وقيل هو دليل لقوله تعالى : وتبعوا
أحسن ما أنزل إليكم لنالوا الراد بالأحسن لأظهر والأولى لا الاستحسان (ونفس بدليل ينقدح في نفس الجمع
نقص عنه عبارة وردت بأنه) أي هذا الدليل (إن تحقق) ففتح الباب عند الجهد (فعتبر) ولا يضرب تصور
عبارة عنه قطعا وإن لم يتحقق عنه فردد قطعا (و) فسر أيضا (بعدول عن قياس إلى) قياس (أقوى)
منه (والخلاف فيه) بهذا المعنى إذ أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعا (أو) بعدول (عن الدليل
إلى العادة) لمصاحبة كدخول الحمام بالإثنين أجره وزن مك فيه وقدر ماء وكشرب للماء من السماء
بلا تعيين قدره مع اختلاف أحوال الناس في استعمال الماء (وردت بأنه إن ثبت أنها) أي العادة (حق)
لجر بانها في زمنه على الله عايمه وسلم أو بعده بالإسكار ولأمن الأئمة (فقد قام دليلها) من السنة أو الإجماع
فيعمل بها قطعا (وإلا) أي وإن لم يثبت حقيقتها (ردت) قطعا لم يتحقق بما ذكر استحسان عند
فيه (فإن تحقق استحسان مختلف فيه فن قال به فقد شرع) بالتخفيف وقيل بالتشديد أي وضع شرعا
من قدا نفسه وليس له ذلك لأنه كفر أو كبيرة (وليس منه) أي من الاستحسان المختلف فيه أن تحق

(استحسان الشافعي) تخلف بالمصنف الخط في الكتابة) شيء من نحوهما (ونحوهما) كاستحسانه في المنة ثلاثين درهما وأساق ذلك لأدلة فقهية مبنية في معالها ولا ينكر التعبير به عن حكم ثبت بدليل .

[مسألة : قول الصحابي] المهني (غير حجة على) محبان (آخر وفاقا) (على غيره) كتنامي (في الأصح) لأن قول الصحابي ليس حجة في نفسه والاحتجاج به في الحكم المتعدد من حيث إنه من قبيل الرفوع لظهور أن مسنده فيه التوقيف لا من حيث إنه قول صحابي وقيل قوله على غير الصحابي حجة فوق القياس حتى يقدر عليه عند التعارض وقيل حجة دون القياس فيقدم القياس عليه وقيل حجة إن أنشئ من غير ظهور وتخالل له إسناده حينئذ إجماع سكوني فأحتج الفقهاء به من حيث إنه إجماع سكوني

لا من حيث إنه قول صحابي كما لو وقع من مجتهد غير صحابي قول بأجتهاد وسكت عليه الباقي وقيل حجة إن خالف القياس وقيل قول الشيخين أبي بكر وعمر حجة بخلاف غيرهما وقيل غير ذلك وعلى القول بأنه حجة لاختلاف صحابيان في مسألة فتولاهما كدليلين فخرج أحدهما بمرجح (والأصح) ما عليه المحققون (أنه) أي الصحابي (لا يثبت) بفتح اللام أي ليس المبرر أن يقلده لأنه لا يوثق بمذهبه إذ لم يدون بخلاف مذهب غيره من الأئمة الأربعة وقيل يقلد بناء على جواز الانتقال في المذاهب والتصريح بالترجيح من زيادتي (أما وفق الشافعي زياد في الفرائض) حتى تردد حيث تردد (فقد قيل لا تقليدا) لزيد بأن وافق اجتاده اجتهاده .

[مسألة : لأصح أن الأهمام وهو] لمة إقطاع ثني في القلب (بطعن له الصدر يخص به الله تعالى) بعض أصفياه غير حجة) إن ظهر (من غير معصوم) لعدم الثقة بخواتمه لأنه لا يأمن من دسيسة الشيطان فيها وقيل هو حجة في حقه فقط وقيل مطلقا لأدلة لا تجبدي أما من المعصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره إذا تعلق بهم كالوحي .

[خاتمة : للاستدلال]

(مبنى الفقه على) أربعة أمور وإن لم يرجع أكثره إليها إلا بتكليف (أن اليقين لا يرفع) من حيث استحباب حكمه (بالشك) بمعنى مطاني التردد ومن مسأله من تيقن الطهر وشك في الحدث يأخذ بالطهر (و) أن (ضرر يزال) وجوبا ومن مسأله وجوب رد الغصوب وضمانه بالتلف (و) أن (أشدة تجلب التيسير) ومن مسأله جواز القصر والجمع واقطر في السفر بشرطه (و) أن (العادة محكمة) بفتح الكاف المشددة أي للمول بها شرعا ومن مسأله أقل الحيز وأكثره وزاد بعضهم على الأربعة أن الأمور بمقاصدها ومن مسأله وجوب النية في الطهر ورجعه صاحب الأصل في قواعده إلى الأول فإن الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حصوله .

[الكتاب السادس في التعادل والتراجيح]

بين الأدلة عند تعارضها وسواء أتى بياهما (يتمتع تعادل قاطعين) أي تقابلهما بأمر يدل كل منهما على منافي ما يدل عليه الآخر إذ لو جاز ذلك ثبت مدلولهما فيجتمع التناقضات فلا وجود لقاطعين متناقضين عقليين أو تقايين أو عذلي ونقلى والكلام في التقايين حيث لا نسخ كما يعلم عما سيأتي (١) تعادل (قطعي وطني تقايين) فلا يتمتع لبقاء دلائلهما وإن اتفق الظن عند القطع بالتقيض تقدم القطعي حينئذ يخرج بالتقايين غيرهما كأن ظن أن زيدا في الدار لسكون مركبه وخدمه بياهما ثم شهد خارجا فيتمتع تعادلهما لا تفاد لالة الظن حينئذ وعاليه يحمل قول ابن الحاجب لا تعارض بين قطعي وطني (وكذا أمارتان) لا يتمتع تعادلهما ولو بلا مرجح لاحدهما (في الواقع في الأصح) إذ لو امتنع لكان لدليل والأصل عدمه وهذا ما عليه ابن الحاجب نبيالجمهور وإن لم يصرحوا بقيد الواقع وقيل يتمتع بالمرجح ورجعه الأصل حذر من التعارض في كلام الشارع وأجاب الأول بأنه لا محذور في ذلك أما تعارضهما في ذهن المجتهد فواقع قطعاه وهو منشأ تردد وعلى

استحسان الشافعي التحايل بالمصنف والخط في الكتابة ونحوهما .

مسألة

قول الصحابي غير حجة على آخر وفاقا وغيره في الأصح والأصح أنه لا يثبت أما وفق الشافعي زيادا في الفرائض فلا يثبت

مسألة

الأصح أن الأهمام وهو يطعن له الصدر يخص به الله بعض أصفياه غير حجة من غير معصوم .

خاتمة

مبنى الفقه على أن اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال والمشقة تجلب التيسير والعادة محكمة .

الكتاب السادس

في التعادل والتراجيح

يتمتع تعادل قاطعين

لاقطعي وطني تقايين

وكذا أمارتان في

الواقع في الأصح .

الأول (فان تعادلتا) ولا مرجح (فالمختار التساقط) كافي تعارض البينتين وقيل بخبر بينهما في العمل وقيل
 بوقف عن العمل بواحدة منهما وقيل بخبر بينهما في الواجبات ويساقطان في غيرها والترجيح من ز يادى
 (و إن نقل عن مجتهد قولان فان تعاقبا فالأخير) منهما (قوله) للمستمر والتقدم مرجوع عنه (والا)
 أى وإن لم يتعاقبا بأن فالهما معا (فما) أى قوله المستمر منهما (مأذركه) المجتهد (مشرا بترجيحه)
 على الآخر كقوله هذا أشبه وكثيره عليه (ولا) أى وإن لم يذكر ذلك (فهو تردد) بينهما فلا ينسب
 إليه ترجيح أحدهما وفي معنى ذلك ما لو جهل تعقيهما أو علم وجهل التأخر أو نسي (ووقع) هذا
 التردد (لأشافي) رضى الله عنه (في بضعة عشر مكانا) ستة عشر أو سبعة عشر كما تردد فيه القاضي
 أبو حامد الزروردي (ثم قبل) أى قال الشيخ أبو حامد الأسفراينى في ترجيح أحد قولى الشافعى
 للتردد بينهما (مخالف أبى حنيفة) منهما (أرجح من موافقه) فان الشافعى إنما خالفه لدليل (وقيل
 عكسه) أى موافقه أرجح وهو قول القفال وصححه النووي لقوته بتعدد قائله ورد بأن القوة إنما
 تنشأ من الدليل فلذلك قلت كالأصل (والأصح الترجيح بالنظر) فما اقتضى ترجيحه منها فهو
 الراجح (فان وقف) عن الترجيح (فأوقف) عن الحكم برجحان واحد منهما (وإن لم يعرف
 المجتهد قول في مسألة لكن) يعرف له قول (في نظيرها فهو) أى قوله في نظيرها (نوله المخرج
 فيها في الأصح) أى خرجه الأصحاب فيها لمخالفا لها بنظيرها وقيل ليس قولاه فيها لاحتمال أن
 يذكر فرقا بين المسائلين لوروع في ذلك (والأصح) على الأول (لا ينسب) القول فيها (إليه مطلقا
 بل) ينسب إليه (مقيدا) بأنه مخرج حتى لا يلتبس بالمتخصص وقيل لأحاجة إلى تقييده لأنه جعل
 قوله (ومن معارضة نص آخر للنظير) أى انصت في نظير المسئلة (تنشأ الطرق) وهي اختلاف
 الأصحاب في نزل المذهب في المسائلين فمنهم من يقرر التنصيص فيهما ويفرق بينهما ومنهم من
 يخرج نص كل منهما في الأخرى فيمكن في كل قولين متضوفا وعرجا وعلى هذا فتارة ترجح في كل
 منهما نصها ويفرق بينهما وتارة ترجح في أحدهما نصها وفي الأخرى المخرج وبذكر ما يرجحه
 على نصها (والترجيح بقوة أحد الدليلين) بوجه من وجوه الترجيح الآتى بعضها فيكون راجح
 وتعتبر بالدليلين أولى من تعبيره بالطريقين (والعمل بالراجح واجب) وبالمرجوح ممتنع سواء
 أكان الرجحان قطعي أم ظاهري (في الأصح) وقيل لا يجب إن كان الرجحان ظاهري فلا يعمل بواحد
 منهما لفقد للرجح القطعي وقيل بخبر بينهما في العمل إن كان الرجحان ظاهري (ولأرجح في 'قطعيات'
 إذا تعارض بينهما ولا لاجتماع التنافيان كما مر وكذا لأرجح في الظنى مع الخطى غير القائلين
 أخذا مما مر (والتأخر) من النصين للتمارضين (باسخ) للتقدم منهما إن قبل النسخ آيتين كما
 أخبر بن آية وخبر (وإن نقل) للتأخر (بالأحاد) فانه ناسخ فيعمل به لأن دوامه بأن لا يعارض
 مظنون ولبعضهم احتمال المانع لأن الجواز يؤدي إلى إسقاط المتواتر بالأحاد في بعض الصور
 (والأصح) أن العمل بالتعارضين ولو من وجه) أو كان أحدهما سنة والآخر كتابا (أولى من إلغاء
 أحدهما) بترجيح الآخر عليه وقيل لا فيصير إلى الترجيح مثله خبر 'أما إهاب دبغ فقد طهر'
 مع خبر 'لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب' الشامل للإهاب المدبوغ وغيره فحملناه على غير المدبوغ
 الخاص عند كبريجهما بين الدليلين وتقدم بيان بسط الحل في آخر بحث الخاص (و) (أصح
 أنه لا يقدم) في ذلك (الكتاب على السنة ولا عكسه) أى ولا السنة على الكتاب وقيل يقدم الكتاب
 (قوله المروردي) بفتح الميم والواو الأولى وبضم الراء الثانية المشددة آخره معجمة نسبة إلى
 مروء، والروذ أشهر مدن خراسان اه أنساب السبوطى .

فان تعادلتا فالمختار
 التساقط وإن نقل عن
 مجتهد قولان فان
 تعاقبا فالأخير قوله
 وإلا فما ذكر فيه
 مشرا بترجيحه وإلا
 فهو متردد ووقع
 للشافعى في بضعة عشر
 مكانا ثم قبل مخالف
 أبى حنيفة أرجح من
 موافقه وقيل عكسه
 الأصح الترجيح
 بالنظر فان وقف
 فأوقف وإن لم يعرف
 المجتهد قول في مسألة
 لكن في نظيرها فهو
 قوله المخرج فيها
 في الأصح والأصح
 لا ينسب إليه مطلقا
 بل مقيدا ومن معارضة
 نص آخر للنظير تنشأ
 الطرق والترجيح
 بقوة أحد الدليلين
 والعمل بالراجح واجب
 في الأصح ولا ترجيح
 في القطعيات والمتأخر
 ناسخ وإن نقل بالأحاد
 والأصح أن العمل
 بالتعارضين ولو من
 وجه أولى من إلغاء
 أحدهما وأنه لا يقدم
 الكتاب على السنة
 ولا عكسه

لحرم معاذ الشتمل على أنه يقضى بكتاب الله فإن لم يجد فبسنه رسول الله ورضي رسول الله بذلك وقيل
يقدم السنة لقوله تعالى لتبين للناس مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته
مع قوله تعالى قل لأجد فيها أوحى إلى محرمنا إلى قوله وأولم خنزير وكل منهما يشمل خنزير البحر
فعلمنا الآية على خنزير البر المتبادر إلى الأذهان جمعا بين الدليلين (فإن تعذر العمل) بالمتعارضين بأن
لا يمكن بينهما جمع (فإن علم المتأخر) منهما في الواقع أي ولم ينس (فناسخ) للتقدم منهما (وإلا)
أي وإن لم يعلم ذلك بأن تقارنا أوجهل التأخر أو للتأخر أو علم ونسى (رجع إلى مرجح) فإن تعذر
فإن لم تقارنا وقبلنا النسخ (طلب) الناظر (غيرها) لتميز العمل بواحد منهما فإن لم يجد غيرها توقف
(وإلا) بأن تقارنا ولم يقبلنا النسخ (يخير) الناظر بينهما في العمل (إن تعذر الترجيح) فإن لم يتعذر
طلب مرجحا والتقييد بقبول النسخ في صورتى جهل المتأخر ونسيانه من زيادته .

[مسئلة : يرجح بكثرة الأدلة و] بكثرة (الرواة في الأصح) لأن كثرة كل منهما تفيد القوة وقيل
لا كالتبيين وفرق بأن مقصود الشهادة فصل الخصومة لئلا تطول فضببط بنصاب خاص بخلاف
الدليل فإن مقصوده ظن الحكم والمجتهد في مهلة النظر وكلما كان الظن أقوى كان اعتباره أولى
(وبه يلو الإسناد) في الأخبار أي قلة الوسايط بين الراوى للمجتهد وبين النبي صلى الله عليه وسلم
(وقته الراوى ولفته ونحوه) لقلة احتمال الخطأ مع واحد من الأربعة بالنسبة إلى مقابلتها (وورعه
وضبطه وفطنته وإن روى) الخبر (الرجوح بالفظ) والراجح بواحد مما ذكر باللفظ (وقطنته
وعدم بدعته وشهرته عدالته) لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة إلى مقابلتها (وكونه
مركب بالاختيار) من المجتهد فيرجح على الزكي عنده بالأخبار لأن العيان أقوى من الخبر (أو)
كونه (أكثر مزكين ومعروف النسب قليل ومشهوره) لشدة الوثوق به والشهرة زيادة في العرفه
والأصح لالترجيح بها . وقال الزركشى الأنوى الأول لأن من ليس مشهور النسب قد يشاركه
ضئيف في الاسم (وصريح التزكية على الحكم بشهادته والعمل بروايته) فيرجح خبر من صرح
بتركيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجملة لأن الحكم والعمل قد يبينان
على الظاهر بلا تزكية (وحفظ الراوى) فيرجح مروى الحافظ له على مروى غيره الراوى له بنحو
تلقيح لاعتناء الأول بمرويه (وذكر السبب) فيرجح الخبر المشتمل على سببه على ما لم يشتمل
عليه لاهتمام راوى الأول به وعمله في الخاصين بقرينه ما يأتى في العامين (والتعويل على الحفظ
دون الكتابة) فيرجح خبر الموعول على الحفظ فيما يرويه على خبر الموعول على الكتابة لاحتمال
أن يزداد في كتابه أو ينقص منه واحتمال النسيان والاشتباه في الحافظ كالعلم (وظهور
طريق روايته) كالعالم بالنسبة إلى الاجازة فيرجح السمع على المجاز وقد مر بأن طرق

(قوله مسئلة يرجح الخ) هذا أول اشروع في ترجيحات وهي أنواع أولها الترجيح بحسب السند
وأفراد هذا النوع سبعة وعشرون والثاني بحسب المتن أي بحسب حل الراوى وهو من قوله والقول
فاعقل إلى قوله وقيل عكسه والثالث الترجيح بحسب للدلول وهو من قوله والناقل في الأصل إلى
قوله والوضي على التكايف والرابع الترجيح لأمر الخارجية وهي من قوله والوافي دليلا آخر إلى
قوله تعالى والخامس ترجيح الاجماع إلى قوله ويرجع التماس والسادس ترجيح الأقبسة إلى
قوله ويرجع الوصف الحق في فالعرفي والسابع ترجيح المال وهو من قوله وكذا ذات أصلين إلى
قوله في لأصح والثامن الترجيح في الحدود وهو من قوله ومن الحدود السمعية الأعراف على الأختى إلى
آخر الكتاب وهذا النوعان أسقطهما العلامة الشارح في حاشيته على الجلال والعلامة الكمال كأنهما
أدخلهما في السادس فقلبا وذكرهما العلامة خاله انتهى من املاء شيخنا العلامة محمد الجوهري .

فإن تعذر العمل فإن
علم التأخر فناسخ
وإلا رجع إلى مرجح
فإن تعذر فإن لم تقارنا
وقبلنا النسخ طلب
غيرها وإلا يخير إن
تعذر الترجيح .

مسئلة
يرجح بكثرة الأدلة
والرواة في الأصح وبه
الاسناد وقته الراوى
ولفته ونحوه وورعه
وضبطه وفطنته
وإن روى المرجوح
باللفظ ويقطنه وعدم
بدعته وشهرته عدالته
وكونه مركب بالاختيار
أو أكثر مزكين
ومعروف النسب قليل
ومشهوره وصريح
التزكية على الحكم
بشهادته والعمل
بروايته وحفظ الراوى
وذكر السبب والتعويل
على الحفظ دون الكتابة
وظهور طريق روايته

الرواية ومرواها آخر الكتاب الثاني (ومعناه بالاحجاب) ويرجع السموع بالاحجاب على السموع من وراء احجاب لأمن الأول من تطرق الحلال في الثاني (وكونه ذكرنا وحرا في الأصح) فيوماً يرجع خبر كل منهما على خبر غيره لأن الله كرا ضبط من غيره في الجملة والحر اشرف منصبه يحترز عمالاً يحترز عنه غيره وقيل ويرجع خبر الله كرا في غير أحكام النساء بخلاف أحكامهن لأنهن أضبط فيها وقيل لا ترجيح بالله كورة ولا بالحرية وصوبه الزركشي في الأولى والبرماوى فيهما ونقله عن ابن السمعاني فيهما ونقل عن غيره الاتفاق عليه في الأولى وذكر الخلاف في الثانية من زيادتي (و) كونه (من) أكاير الصحابة أى رؤسائهم فيرجع خبر أحدهم على خبر غيره لشدة دياتهم وقر بهم مجلسا من النبي صلى الله عليه وسلم (و) كونه (متأخر الاسلام) فيرجع خبره على خبر متقدم الاسلام (في الأصح) لظهور تأخر خبره وقيل عكسه لأن متقدم الاسلام لأصلاته فيه أشد تحريزا من متأخره (و) كونه (متحملا بعد التكليف) ولوحال الكفر لأنه أضبط من المتحمل قبل التكليف (وغير مدلس) لأن الوثوق به أقوى منه بالمدلس للقبول وتقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير ذى اسمين) لأن صاحبه يتطرق إليه الحلال بأن يشاركه ضعيف في أحدهما (ومباشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) للروية لأن كلا منهما أعرف بالحال من غيره فالأول كخبر الترمذي عن أبي رافع «أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا قال وكنت الرسول بينهما» مع خبر الصحيحين عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو عجمي» والثاني كخبر أبي داود «عن ميمونة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف» مع خبر ابن عباس المذكور (وروايا بالنظر) لسلامة للروى باللفظ من تطرق الحلال في المروى بالمعنى (و) كون الخبر (لم يشكره) الراوى (الأصل) فيرجع خبر الفرع الذي لم يشكره أصله بأن قال ما رويته لأن الظن الحاصل من الأول أقوى وتعبيرى بمما ذكرنا أوضح من قوله ولم يشكره راوى الأصل (و) كونه (في الصحيحين) أقوى أحدهما لأنه أقوى من الصحيح في غيرها وإن كان على شرطهما لتأني الأئمة لهما بالتبول (والقول فالفعل فالتقرير) فيرجع الخبر الناقل لقول النبي على الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لأن القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لأن الفعل محتمل للتخصيص به صلى الله عليه وسلم وهو أقوى من التقرير لأنه وجودى محض والتقرير محتمل لما لا يحتمله الفعل (ويرجع النصيب) على غيره لتطرق الحلال إلى غيره باحتيال أن يكون مرويا بالمعنى (وكذا زائد النصيحة) على النصيب (في قول) مرجوح لأنه صلى الله عليه وسلم أنصح العرب فيبعد نطقه بغير الأصح فيكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الحلال والأصح لأنه صلى الله عليه وسلم ينطق بالأصح والنصيب لاسيا إذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (و) يرجع (المشتمل على زيادة) على غيره (في الأصح) لما فيه من زيادة العلم وقيل يرجع لأقل ربه أخذ الحنفية لانفاق الدليلين عليه كخبر التكثير في العيد سبعا مع خبر التكثير في أربعة رويهم أبو داود والأولى منه عندهم لانتهاج وذكر الخلاف في هذه من زيادتي (والوارد بلفظة قريش) لأن الوارد بغيرها محتمل أن يكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الحلال (والمدنى) على المسكى لتأخره عنه والمدنى ماورد بعد الهجرة والمسكى قبلها وهذا أولى من القول بأن المدنى مازل بالمدينة والمسكى مازل بمكة (والشمر يعاوثان النبي صلى الله عليه وسلم) لتأخره عمالاً بشعر بذلك (وما) ذكر (فيه) الحكم مع العلة على ما فيه الحكم فقط لأن الأول أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني كخبر البخارى «من بذل دينه فأتاه» مع خبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل

(قوله والقول الخ) هذا هو النوع الثاني وهو الترجيح بحسب المتن اهـ .

ومعناه بلا حجاب
وكونه ذكرا وحرا
في الأصح ومن أكاير
الصحابة ومتأخر
الاسلام في الأصح
ومتحملا بعد التكليف
وغير مدلس وغير
ذى اسمين ومباشرا
وصاحب الواقعة
وروايا بالنظر ولم
يشكره لأصل وفي
الصحيحين والقول
فالفعل فالتقرير
ويرجع النصيب
وكذا زائد النصيحة
في قول والمشتمل على
زيادة في الأصح
والوارد بلفظة قريش
والمدنى والشمر يعاوثان
شأن النبي صلى الله
عليه وسلم وما فيه
الحكم مع العلة

النساء والصبيان » نيط الحكم في الأول بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني لحملنا النساء فيه على الحريات (وما قدم فيه ذكرها عليه) أي ذكر العلة على الحكم على عكسه (في لأصح) لأنه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه وقيل عكسه لأن الحكم إذا تقدم تطلب نفس السامع العلة فإذا سمعها ركنت ولم تطلب غيرها والوصف إذا تقدم تطلب النفس الحكم فإذا سمعته قد تكنت في علمه بالوصف المتقدم إذا كان شديد للنسبة كجافي والسارق الآية وقد لا تكنت به بل تطلب علة غيره كافي : إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا الآية فيقال تعظيما للعبود (وما فيه تهديد أو تأكيد) على الخالي عن ذلك

فالأول كخبر البخاري عن عمر « من صام يوم الشك فقد عصي أيا القامص صلى الله عليه وسلم » فيرجح على الأخبار المرغبة في صوم النفل والثاني كخبر أبي داود « أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل » مع خبر مسلم « الأيم أحن بنفسها من وليها » (والعام) محموما (مطلقا) على العام (ذی السبب إلا في السبب) لأن الثاني باحتمال إرادة قصره على السبب كقيل بذلك رد المطلق في التوبة إلا في صورة السبب فهو فيها أقوى لأنها قطعية الدخول على الأصح كامر (والعام الشرطي)

كمن وما الشرطيتين (على النكرة النفية في الأصح) لإفادته التعليل دونها وقيل العكس لبعد الاختصاص فيها بقوة عمومها دونه ويؤخذ من ذلك ترجيح النكرة الواقعة في سياق الشرط على الواقعة في سياق النفي (وهي على الباقي) من صيغ العموم كالعرف باللام أو الإضافة لأنها أقوى منه في العموم لأنها تدل عليه بالوضع في الأصح كامر وهو إنما يدل عليه بالقرينة اتفاقا (والجمع المعرف) باللام أو الإضافة (على من وما) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لأنه أقوى منهما في العموم لامتناع أن يخص إلى الواحد منهما على الأصح في كل منهما كامر (وكذا) أي الجمع المعرف ومن وما (على الجنس المعرف) باللام أو الإضافة لاحتماله العهد بخلاف من وما فلا يحتملانه وبخلاف الجمع المعرف فيبعد احتمال له (وما لم يخص) على ما خص لضعف الثاني بالخلاف في حجتيه بخلاف الأول ولأن الثاني مجاز والأول حقيقة وهي مقدمة عليه قطعاً وقال الأصل كاصفي الهندي وعندي عكسه لأن ما خص من العام هو الغالب والغالب أولى من غيره (والأقل تخصيصاً) على الأكثر تخصيصاً لأن الضعف في الأقل

دونه في الأكثر (والاقتضاء فالإيحاء فالإشارة) لأن المدلول عليه بالاول مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة وبالتالي مقصود لا يتوقف عليه ذلك وبالتالي غير مقصود كما علم ذلك من محله فيكون كل منها أقوى دلالة مما بعده وترجيح الثاني على الثالث من زيادتي (ويرجحان) أي الإيحاء والإشارة (على المفهومين) أي الموافقة والخالة لأن دلالة الأولين في محل النطق بخلاف المفهومين (وكذا الموافقة على المخالفة) في الأصح لضعف الثاني بالخلاف في حجتيه بخلاف الأول وقبل عكسه لأن الثاني يفيد تأسيبا بخلاف الأول (و) كذا (التاقل عن الأصل) أي البراءة الأصلية على المقرر له في الأصح لأن الأول فيه زيادة على الأصل بخلاف الثاني وقبل عكسه بأن يقتدر تأخر المقرر الأصل ليدفع تأسيبا كما أفاده انتقاله فيكون ناسخا له مثال ذلك خبر الترمذي « من مس ذكره فليتوضأ » مع خبره « أنه صلى الله عليه وسلم سأه رجل من مس ذكره أعليه وضوءه قال لا أعاهو بضعة منك » (و) كذا (الثبت) على الثاني (في

الأصح) لما صرح وقيل عكسه وقيل هما سواء وقيل غير ذلك (والخبر) المتضمن للتكليف على إنشاء لأن الطلب به لتحقق وقوع مناهة أقوى من انقاع الدليلان خبراً أو إنشاء (فالخبر) على الإيجاب لأنه لدفع الفسدة والإيجاب جلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (فالإيجاب على

(قوله نأسيبا) وهو إثبات شيء غير موجود اه (قوله وكذا التاقل الخ) هذا هو النوع الثالث وهو الترجيح بحسب المدلول انتهى جوهري .

وما قدم فيه ذكرها عليه في الأصح وما فيه تهديد أو تأكيد والعام مطلقا على ذی السبب إلا في السبب والعام الشرطي على النكرة النفية في الأصح هي على الباقي والجمع المعرف على من وما كلها على الجنس المعرف وما لم يخص إلا في تخصيصا والاقتضاء فالإيحاء فالإشارة ويرجحان على المفهومين وكذا الموافقة على المخالفة والتاقل عن الأصل والثبت في الأصح والخبر فالخبر فالإيجاب

السكرامة للاحتياط (فالسكرامة) على التدب لدفع اللوم (عندب) على الإباحة للاحتياط بإطاب
 (فالإباحة في الأصح في بعضها) وهو تقديم كل من الحظر والإيجاب والدب على الإباحة وقيل العكس
 في الثلاث لا اعتضاد الإباحة بالأصل وقيل هما سواء في الأولى والقياس يحجه في الباقيتين ويحتمل خلافه
 وذكر الخلاف في الثانية مع تقديم الإيجاب على السكرامة من زيادتي (و) الخبر (المقول معناه) على ما لم
 يعقل معناه لأن الأول ادعى للاقتياد وأفيد للقياس عليه (وكذا نافي العقوبة) هو أعم من قوله
 ونافي الحد في الوجه لها في الأصح لما في الأول من اليسر وعدم الحرج للوافق لقوله تعالى - يريد الله
 بكم اليسر - ما جعل عليكم في الدين من حرج - وقيل عكسه لإفادة اللوجب التأسيس بخلاف الثاني
 (و) كذا الحكم (الوضعي) أي مثبتته (على) مثبت (التسكين في الأصح) لأن الأول لا يتوقف
 على التهم والتسكن من الفعل بخلاف الثاني وقيل عكسه لترتب الثواب على التسكين دون الوضعي
 (و) الدليل (الوافق دليلا آخر) على ما لم يوافقه لأن الظن في الموافق أقوى (وكذا) الموافق
 (مرسلا) أو محاييا أو أهل المدينة أولا (أكثر) من العلماء على ما لم يوافق واحدا عمدا ذكر (في الأصح)
 لذلك وقيل لا يرجح بواحد من ذلك لأنه ليس بحجة وقيل إنما يرجح بوافق الصحابي إن كان
 الصحابي قد ميزه نص فيها فيه الموافقة من أبواب الفقه كزيد في الفرائض وقيل غير ذلك (و) يرجح
 كما قال الشافعي فيما إذا وافق كل من الدليلين محاييا وقد ميز النص أحد الصحابين بهذا ذكر (و) وافق
 زيد في الفرائض فعاد فيها (فعلى) فيها (ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعلى) في تلك الأحكام
 فالتمراضان في مسألة في الفرائض يرجح منهما الموافق لزيد فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ
 فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لعلي والتمراضان في مسألة في غير الفرائض يرجح منهما الموافق لمعاذ
 فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لعلي وذلك لخبر أفرضكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأقضاكم
 علي فقوله أفرضكم زيد على عموميه وقوله وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ يعني في غير الفرائض وكذا
 قوله وأقضاكم علي واللفظ في معاذ أصرح منه في علي فقدم عليه مطلقا (والاجماع على النص) لأنه
 يؤمن فيه النسخ بخلاف النص (و) إجماع السابقين على إجماع غيرهم فيرجح اجماع الصحابة على
 إجماع من بعدهم من التابعين وغيرهم وإجماع التابعين على إجماع من بعدهم وهكذا أشرف السابقين
 لقرهم من النبي صلى الله عليه وسلم وخبر «خبر القرون قرني ثم الذين يلونهم» وتعبيرى كابر ماوى
 بالسابقين أعم من تعبير الأصل بالصحابة (و) إجماع الكل) الشامل للعوام (على ما خالف فيه العوام)
 لضعف الثاني بالخلاف في حجته على ما حكاه الأمدى (و) الإجماع (المنقرض عصره على غيره)
 لضعف الثاني بالخلاف في حجته (وكذا ما) أي الإجماع الذي (لم يسبق) بخلاف على غيره (في الأصح)
 لذلك وقيل عكسه لزيادة اطلاع الجمع بين في الثاني على المآخذ وقيل هما سواء (والأصح تساوى
 المتواترين من كتاب وسنة) وقيل يرجح الكتاب عليها لأنه أشرف منها وقيل ترجح السنة عليه
 لقوله تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم - أما المتواتران من السنة فمتساويان قطعاً كالآيتين (و) يرجح
 القياس على قياس آخر (بقوة دليل حكم الأصل) كأن يدل في أحد القياسين بالمنطوق وفي الآخر
 بالمفهوم أو يكون في أحدهما قطعياً وفي الآخر ظنيا لقوة الظن بقوة الدليل (وكونه) أي القياس
 (على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله) فيرجح على قياس ليس كذلك لأن المجلس بالجنس

(قوله والدليل الموافق) هذا هو النوع الرابع وهو الترجيح بحسب الأمور الخارجية كما مر الإشارة إليه
 بالهاتش (قوله والاجماع على النص) هذا هو النوع الخامس وهو الترجيح بالاجتماعات كما مر الإشارة
 إليه أيضا (قوله ويرجح القياس) هذا هو النوع السادس وهو الترجيح بالانقياس كما مر الإشارة إليه آنفاً

أشبهه قبياسنا مادون أرش الموضحة على أرشها حتى تحمله العاقلة مقدم على قياس الحنفية له غرامات الأموال حتى لا تتحمله (وكذا) ترجع علة (ذات أصلين) مثلا بأن عللاها (على ذات أصل) في الأصح وقيل لا لخلاف في الترجيح بكثره الأدلة مثاله وجوب الضمان بيد المستام علناه بأنه أخذ العين لفرضه بلا استحقاق كإلحاله به وجوب الضمان بيد العاصب ويد المستعير وعلله الحنفية بأنه أخذها ليتملكها ولم يعال به نظير ذلك (و) كذا ترجع علة (ذاتية) للحل كالطعم والاسكار (على) علة (حكيمية) كالحرمة والنجاسة في الأصح لأن الثانية أزم وقيل عكسه لأن الحكم بالحكم أشبه (و) كذا (كونها أقل أوصافا في الأصح) لأن القليلة أسلم وقيل عكسه لأن السكينة أكثر شيئا (و) ترجع (المتفضية احتياطاً في فرض) لأنها أنسب به ما لاقتضيه وذكر الفرض لأنه محل الاحتياط إذ لا يحتاج في التنبؤ وإن احتيط به كإمارة هذا مع أن الاحتياط قد يجري في غير الفرض كما إذا شك له غسل وجهه في الوضوء ثلاثاً أو اثنين فإنه يسأل له غسلة أخرى وإن احتمل كونها رابعة احتياطاً (وعامة الأصل) بأن يوجد في جميع جزئياته لأنها أكثر فائدة مما لا يمتد كالطعم الذي هو علة عندنا في باب الرأفاته موجود في الرمي مثلاً قليله وكثيره بخلاف التوت الذي هو علة عند الحنفية فلا يوجد في قليله يجوزوا بيع الحنفية منه بالحفتين (و) ترجع العلة (المتفق على تحليل أصلها) المأخوذة منه أضعف مقابلاً بخلاف فيه (و) العلة (الموافقة لأصول) شرعية (على الموافقة لواحد) لأن الأولى أقوى بكثره ما يشهد لها (وكذا) ترجع العلة (الموافقة لعدة أخرى) في الأصح وقيل لا لخلاف في الترجيح بكثره الأدلة والترجيح من زبدي (وما) أي وكذا القياس الذي (ثبتت علته باجماع فخص قطعين فظننمين) أي باجماع قطعي فخص قطعي فاجمع قطعي فخص ظني (في الأصح) لأن النص يقبل النسخ بخلاف الاجماع وقيل عكسه لأن النص أصل الاجماع لأن حججه إنما ثبتت به (فايماء فسبر فتناسبة فشبهه فندوران وقيل دوران فتناسبة) ومقابلها وما يعدها كما مر فكل من المعطوفات دون مقابله ورجحان كل من الأيماء والتناسبة على ما يليه ظاهر من تعاريفها السابقة ورجحان السبر على المناسبة بما فيه من إبطال ما لا يصالح العلية والشبه على الدوران بقربه من المناسبة ومن رجع الدوران عليها قال لأنه يفيد اطراد العلية وانعكاسها بخلاف المناسبة ورجحان الدوران أو الشبه على بقية المسالك يؤخذ من تعاريفها وما ذكرهنا يعني عما صرح به الأصل من الترجيح بالقطع بالعلة أول الظن الأغلب ويكون مسلكها أقوى (و) رجع (قياس المعنى على) قياس (الدلالة) لاشتغال الأول على المعنى المناسب والثاني على لازمه أو أثره أو حكمه كما علم ذلك في بحث الطرد وفي خاتمة الفئاس (وكذا) رجع (غير المركب عليه) أي على المركب (في الأصح إن قيل) أي المركب لضعفه بخلاف في بقوله المذكور في بحث حكم الأصل وقيل عكسه لقوة المركب بانفاق الخصمين على حكم الأصل فيه (و) رجع (الوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي) لأن الحقيقي لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متوقف عليه بخلاف الشرعي كما مر (الوجودي) ما ذكر (فالعدمي قطعاً البسيط) منه (فالمركب في الأصح) لضعف العدمي والمركب بخلاف فيهما وقيل المركب فالعديمي قطعاً البسيط وقيل هما سواء وذكر

وكذا ذات أصلين
على ذات أصل وذاتية
على حكيمة وكونها أقل
أوصافا في الأصح
والمقتضية احتياطا
في فرض وعامة الأصل
والتفتى على تحليل أصلها
والموافقة لأصول على
الوافقة لعللة أخرى
وما ثبتت علته باجماع
مخصص طعنين فظنيين
في الأصح فبإياه فبر
فئسانسة شبه فدروران
وقيل دوران فئسانسة
على الدلالة
وكذا غير المركب
عليه في الأصل إن
وقبل الوصف الحقيقي
فاشعرى
الوجودى فاهدى فقطعا
البسيط فالركب
في الأصح

الحلاف

الخلاف من زيادى (والباعثة على الامارة) اظهر مناسبة الباعثة و (المطرودة المنعكسة) على المطردة فقط اضعف الثانية بالخلاف فيها (فالمطرودة) فقط (على المنعكسة) فقط لأن ضعف الثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الأولى بعدم الانكاس (وكذا) ترجح (المتعدي) على القاصرة فى الأصح لأنها أبعد بالحقاق بها وقيل عكسه لأن الخطأ فى القاصرة أقل وقيل هما سواء لتساويهما فيما يفردان به من الخلق فى التعدي وعدمه فى القاصرة (و) كذا يرجح (الأكثر فروعا) من المتعديتين على الأقل فروعا (فى الأصح) وقيل عكسه كما فى التعدي والقاصرة ولا يأتى التساوى هنا لاتقاء عاتيه والترجيح فى المستلزمين من زيادى (و) يرجح (من الحدود السعوية) أى الشرعية (الأعرف على الأخرى) منها لأن الأول أنفى إلى مقصود التعريف من الثانى (والدائى على العرضى) لأن التعريف بالأول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثانى (والصرح) من اللفظ على غيره بتجويز أو اشتراك لتطرق الحال إلى التعريف بالثانى (وكذا) يرجح (الأعم) على الأخص طلقا (فى الأصح) لأن التعريف بالأعم أفيد لكثرة المسمى فيه وقيل عكسه أخذا بالحق فى الحدود وذكر الخلاف من زيادى أما الأعم والأخص من وجه فالظاهر فيهما التساوى (و) يرجح (موافق نقل السمع واللغة) لأن انتعريف بما يتخالفهما إما يكون لنقل عنهما والأصل عدمه (و) يرجح (ما) أى الحد الذى (طريق اكتسابه أريج) من طريق اكتساب حد آخر لأن الظن بحد أقوى منه بصحة الآخر إذ الحدود السعوية مأخوذة من النقل وطرق النقل تقبل القوة والضعف (والمرجحات لانتحصر) فبإدراكها (ومثارها غلبة الظن) أى قوته وسبق كثير منها منه تقديم بعض مفاهيم المخالفة على بعض وبعض ما يخل بالهضم على بعض كالحاجز على الاشتراك وتقديم اللفى الشرعى على العرفى والعرفى على الثانوى فى خطاب الشارع ومن غيره أرجحية ما يرجح به من التقديم بالتركية بالحكم بشهادة الراوى على التركية بالعمل بروايته وتقديم من علم أنه عمل برواية نفسه على من علم أنه لم يعمل أو لم يعلم أنه عمل .

[الكتاب السابع فى الاجتهاد]

لرأى عند الاطلاق أى الاجتهاد فى الفروع (ومامعه) من التقليد وأدب الفقيه وعلم الكلام للفتح بمسئلة التقليد فى أصول الدين المحتتم بما يناسبه من خاتمة التصوف (الاجتهاد) لغة افتعال من الجهد بالفتح والضم وهو الطاقة والشقة واصطلاحا (استفراغ الفقيه الوسع) بأن يبذل تمام طاقته فى نظره فى الأدلة (لتحصيل الذائق بالحكم) أى من حيث إنه فقيه فلا حاجة إلى قول ابن الحالج شرعى مخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلى والفقيه فى الحد بمعنى التبيين لفقته مجزا شاملا ويكون بما يصحده فقهيا حقيقة ولذا قلنا كالأصل (والجهنم الفقيه) كما قالوا الفقيه المجهنم لأن ماصدقهما واحد (وهو) أى المجهنم وأدب الفقيه الصادق به (البائع) لأن غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر قوله (العاقل) لأن غيره لا يتميز له بمهتدى به لما يقوله حتى يعتبر (أى ذو ملكة) أى هيئة راسخة فى النفس (يدرك بها العلوم) أى ما من شأنه أن يعلم (فالعقل) هو هذه (الملكة فى الأصح) وقيل هو نفس العلم أى الإدراك ضرورى باكان أو نظرا وقيل هو العلم الضرورى فقط وبعضهم غير ذلك العلم الضرورى وهو الأولى لللا يلزم أن من فقد العلم بمذكر لعدم الإدراك غير عاقل (فقيه النفس) أى شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام لأن غيره لا يأتى منه الاستنباط المقصود بالاجتهاد (وإن أنكر القياس) فلا يخرج بانكاره عن فقه النفس وقيل يخرج فلا يعتبر قوله وقيل لا يخرج إلا الجلى فيخرج بانكاره لظهور جوده (العارف بالدليل العقلى) أى البراءة الأصلية والتكليفية فى المحبة كما مر أن استصحاب (قوله) ويرجح من الحدود السعوية (الح) هذا هو النوع الثامن وهو الترجيح فى الحدود كما تقدم

والباعثة على الامارة
المطرودة المنعكسة
فالمطرودة على المنعكسة
وكذا المتعدي والاكتر
فروعا فى الأصح ومن
الحدود السعوية
الأعرف على الأخرى
والدائى على العرضى
والصرح وكذا الأعم
فى الأصح وموافق
نقل السمع واللغة
وما طريق اكتسابه
أريج والمرجحات
لانتحصر ومثارها
غلبة الظن .

الكتاب السابع
فى الاجتهاد ومامعه
الاجتهاد استفراغ
الفقيه الوسع لتحصيل
الظن بالحكم والمجهنم
الفقيه وهو البالغ
العاقل أى ذو ملكة
يدرك بها العلوم فالعقل
الملكة فى الأصح فقيه
النفس وإن أنكر
القياس العارف
بالدليل العقلى

العدم الأصلية حجة فيتمسك به إلى أن يصرف عنه دليل شرعي (وذو الدرجة الوسطى عربيه) من أمة ونحو
وصرف ومعان وبيان وإن كان أقسام العربية أكثر من ذلك كما بينتها في حاشية المطول أعانني الله على
إكمالها (وأصولا) للفقهاء (ومتعلقا بالأحكام) بفتح اللام أى متعلقان هي به بدلائله عليها (من كتاب
وسنة وإن لم يحفظ) أى الوسط في هذه العلوم (متنالها) وذلك ليتأقلى الاستنباط المقصود بالاجتهاد أما
علمه بآيات الأحكام وأخبارها أى مواقعهما وإن لم يحفظها فلأنها السنن مطبوعة وأما علمه بأصول فلأنه يعرف
به كيفية الاستنباط وغيرها مما يحتاج إليه فيه وأما علمه بالباقي فلأنه لا يفهم للراصد من السنن مطبوعة إلا به
لأنه عربي بليغ وبالغ التقي السبك فلم يكتب بالوسط في تلك العلوم حيث قال كان نقله الأصل عنه المجتهد من
هذه العلوم ماسكة له وأخطأ بمظالم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع
(ويعتبر للاجتهاد) لا ليكون صفة للجهل (كونه خيرا بواقع الاجماع) وإلا فقد تخلفه بمخالفته
وقرعه حرام كالمس لا عربيته ولا يشترط حفظ مواقعه بل يكفي أن يعرف أن ما استنبطه ليس مخالفا للاجماع
بأن يعلم موافقته لعالم أو يظن أن واقعه حادث لم يسبق فيها لأحد من العلماء كلام (والناسخ والنسوخ)
لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خيرا إجماعا قد يعكس (أسباب التزول) إذ الحجة بها أثر شدي إلى فهم
المراد (والتواتر والآحاد) لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خيرا إجماعا قد يعكس وتعتبر بربط ذلك
أولى من قوله وشرط للتواتر والآحاد كما بينته في الحاشية (والصحيح وغيره) من حسن وضعيف ليقدم
كل من الأولين على ما بعده لأنه إذا لم يكن خيرا بذلك قد يعكس (وحال الرواة) في القبول والرد ليقدم
المقبول على المردود مطلقا والأكثر والأعلم من الصحابة على غيرها في متعارضين لأنه إذا لم يكن خيرا
بذلك قد يعكس (ويكنى) في الحجة بحال الرواة (في زمنا للرجوع لأئمة ذلك) من المحدثين كالإمام
أحمد والبخاري ومسلم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما في زمنا لا بواسطة وهم أولى من
غيرهم والمراد بتجريحه بالذكورات خبرته بها في الواقعة المجتهد فيها لاقى جميع الوقائع (ولا يعتبر) لاقى
الاجتهاد ولا في المجتهد (علم الكلام) لا يمكن استنباط من يحجز بعقيدة الاسلام تقليدا كما يعلم مما سأتى
(و) لا (تفاريق الفقهاء) لأنها إنما يمكن بعد الاجتهاد فكيف تعتبر فيه (و) لا (الكورة والحريه)
لجواز أن يكون للنساء قوة الاجتهاد وإن كن ناقصات عقل وكذا العبيد بأن ينظروا حال التفرغ من
خدمة السادة (وكذا العدالة) لا تعتبر فيه (في الاصح) لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد وقيل
يعتبر ليعتمد على قوله وتعقب بأنه لا تخاف بين القولين إذا اعتبار العدالة لاعتماد قوله لا ينافى عدم اعتبارها
لاجتهاد إذ الفاسق يعمل باجتهاد نفسه وإن لم يعتمد قوله اتفاقا ومحابا بها واعتبرت بالنسبة لغيره أما
المتقي فيعتبر فيه العدالة لأنه أخص شرطه أغلظ (وليبحث عن المعارض) كالخصص والمقيد والناسخ
والقرينة الصارفة للفظ عن ظاهره ليسل ما يستنبطه من تطرق الحديث إليه ولم يبحث وهذا أولى
لا واجب ليوافق ما مر من أنه يتمسك بالعلم قبل البحث عن المخصص على الاصح ومن أنه يجب اعتقاد
لوجوب بصيرة افضل قبل البحث مما يصرفها عنه وزعم الزركشي ومن تبعه أنه واجب وأنه لا يخاف
مامر لان ذلك في جواز التسليم بالظاهر المجرى عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد
ثبوته عنده بقرينه (ودونه) أي دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطابق (مجتهد المذهب وهو المتمكن
من تخرج الجوه) التي يبدئها (على نصوص إمامه) في المسائل (ودونه) أي دون مجتهد المذهب
(مجتهد الفتيا وهو المتبحر) في مذهب إمامه (المتمكن من ترجيح قول) له (على آخر) أطلقهما
(والاصح جواز تجزئ الاجتهاد) بأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد (في بعض الابواب)
كالفرائض بأن يعلم أدلتها وينظر فيها وقيل يتمتع لاحتمال أن يكون فيها لم يعلمه من الادلة

ذو الدرجة الوسطى
عربية وأصولا ومتعلقا
للاحكام من كتاب
وسنة وإن لم يحفظ
متنالها ويعتبر
للاجتهاد كونه خيرا
بواقع الاجماع والناسخ
والمسوخ وأسباب
التزول والتواتر
والآحاد والصحيح
وغیره وحال الرواة
ويكنى في زمنا
الرجوع لأئمة ذلك
ولا يعتبر علم الكلام
وتفاريق الفقه
والكورة والحريه
وكذا العدالة في الاصح
وليبحث عن المعارض
ودونه مجتهد المذهب
وهو المتمكن من
تخرج الجوه على
نصوص إمامه ودونه
مجتهد الفتيا وهو
المتبحر المتمكن من
ترجيح قول على آخر
والاصح جواز تجزئ
الاجتهاد في بعض
الابواب

معارض لما عمله بخلاف من أحاط بالكل ونظر فيه وردّ بأن هذا الاجتهاد فيه بعيد (و) الأصح (جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوفه) لقوله تعالى : ما كان لنبي أن يكون له أمرى حتى يشئن في الأرض ، عفا الله عنك لم أذنت لهم - عوّب على استبناه أمرى بدر بالفداء وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة نبوك ، والعتاب لا يكون فيها صدرين وحى فيكون عن اجتهاد وقيل غير جائز له قدرته على اليقين بالتلقى من الوحي بأن ينتظره وردّ بأن إزال الوحي ليس في قدرته وقيل جائز له وواقع في الآراء والحروب دون غيرهما جميعا بين الأدلة السابقة (و) الأصح (أن اجتهاده) صلى الله عليه وسلم (لا يخفى) تنزيل المنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخفى لكن ينه عليه مريعا المأمرة في الآيتين ويجب بأن التنبيه فيهما ليس على خطأ بل على ترك الأولى إذ ذاك (و) الأصح (أن الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه صلى الله عليه وسلم وردّ بأنه لو كان عنده وحى في ذلك لباعه للناس وقيل جائز بذاته وقيل جائز للبعد عنه دون القرب لسهولة مراجعته وقيل جائز لولادة حفظا لمنصبهم عن استنفاص الرعية لهم لو لم يجز لهم بأن يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيها وقع لهم بخلاف غيرهم (و) الأصح على الجواز (أنه وقع) لأنه صلى الله عليه وسلم حكمه مدبر معاذ في بنى قريظة فقال تقتل مقاتلتهم وتسبي ذرئهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله رواه الشيخان وقيل لم يقع بالحاضر في قطره صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره وقيل بالوقف عن القول بالوقوع وعدمه .

[مسئلة : المصيب] من المختلفين (في القليبات واحد) وهو من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع كحدوث العالم بوجود البرارى وصفاته وبعثة الرسل (والخطيئة) فيها (آثم) إجماعا لأنه لم يصادف الحق فيها (بل كافر) أيضا (إن نفي الاسلام) كله أو بضه كنفائ بعثة محمد صلى الله عليه وسلم قال قول بأن كل مجتهد في القليبات مصيب وأن الخطيئة غير آثم خارق للإجماع والتصريح باعتدائهم المخطيئة في غير نفي الاسلام من ز يادى (والمصيب في قليبات فيها قاطع) من نص أو إجماع واختلاف فيها لعدم الوقوف عليه (واحد قطعا) وقيل على الخلاف (الآتي) فيها لا قاطع فيها (والأصح أنه) أى المصيب في القليبات (ولا قاطع) فيها (واحد) وقيل كل مجتهد فيها مصيب (و) الأصح (أن الله فيها حكما معينا قبل الاجتهاد) وقيل حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد فباطنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مئذنه وقيل فيها شيء لو حكم الله فيها لم يحكم إلا بذلك الشيء وقيل وهذا حكم على القيب وور بماعبر عن هذا إذا لم يصادف المجتهد ذلك الشيء بأنه أصاب فيه اجتهادا وابتداء وأخطأ فيه حكما وانتهاء (و) الأصح (أن عليه) أى الحكم (أمانة) أى دليلا ظاهريا وقيل عليه دليل قطعى وقيل لا ولا بل هو كدفين يصادفه من شاء الله (و) الأصح (أنه) أى المجتهد (يكلف إصابته) أى الحكم لا مكنها وقيل لا لعمومه (وأن الخطيئة) في القليبات بقسميها (لا يآثم بل يؤجر) لبذله وسعه في طلبه وقيل يآثم لعدم إصابته المكلف وذكر الأجر في القسم الأول من ز يادى وبدل تلك في القسمين خبر «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد» (ومضى قصر مجتهد في اجتهاده) (آثم) لتقصيره بتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه .

[مسئلة : لا ينقض الحكم في الاجتهادات] لأن الحاكم به لا من غيره إذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقض وهي فيوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات (فإن خالف) الحكم (نصا أو إجماعا أو قياسا جابيا) نقض لمخالفته الدليل للذكور (أو حكم) حاكم (بخلاف اجتهاده) بأن قد غيره نقض لمخالفته اجتهاده وامتناع تقليده فيها اجتهد فيه (أو) حكم حاكم (بخلاف نص إمامه) ولم يقه غيره من الأئمة (أو) قلده (و لم يجز) لأنه إمام تقليد غيره وسأى بيان ذلك (نقض) حكمه لمخالفته نص

وجواز الاجتهاد للنبي
صلى الله عليه وسلم
وقوعه وأن اجتهاده
لا يخفى وأن الاجتهاد
جائز في عصره وأنه
وقع .

مسئلة

المصيب في القليبات
واحد والخطيئة آثم
بل كافر إن نفي الاسلام
والمصيب في قليبات
فيها قاطع واحد قطعا
وقيل على الخلاف
الآتي والأصح أنه ولا
قاطع واحد وأن الله
فيها حكما معينا قبل
الاجتهاد وأن عليه
أمانة وأنه مكلف
إصابته وأن الخطيئة
لا يآثم بل يؤجر متى
قصر مجتهد آثم .

مسئلة

لا ينقض الحكم في
الاجتهادات فإن
خالف نصا أو إجماعا
أو قياسا جابيا أو حكم
بخلاف اجتهاده أو
بخلاف نص إمامه
ولم يقه غيره أولم يجز
نقض

إمامه الذي هو في حقه لا تزامه تقليده كالدليل في حق المجتهد فإن قلد في حكمه غير إمامه وجازله تقليده لم ينقض حكمه لأنه لعدالته إما حكم به لرجحانه عنده ونقض الحكم مجاز عن إظهار بطلانه إذ لا حكم في الحقيقة حتى ينقض (ولو نسكح) امرأة (غير ولي) باجتهاد منه أو من مقلده يصحح نسكحه (ثم تغير اجتهاده أو اجتهاده مقلده) إلى بطلانه (فالأصح نحوها) عليه لظنه أو ظن إمامه حينئذ البطلان ، وقيل لا يحرم إذا حكم حاكم بالصفة للتأدي إلى نقض الحكم بالاجتهاد وهو ممتنع ويرد بأنه يمتنع إذا نقض من أصله وليس مرادها (ومن تغير في اجتهاده) بعد إثباته (أعلم) وجوب (الاستفقي) بتغيره (ليكتف) عن العمل إن لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) إن عمل لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما مر (ولا يضمن) المجتهد (التلف) بإثباته باتلافه (إن تغير) اجتهاده إلى عدم إتلافه (للاقطاع) لأنه معذور بخلاف ماذا تغير لقاطع كنص قاطع فانه ينقض معموله ويضمن متلفه للفق لتقصيره .

[مسئلة : المختار أنه يجوز أن يقال] من قبل الله تعالى (لشيء أو علم) على لسان نبي (حكم بماتشاء) في الواقع من غير دليل (فهو حق) أي موافق لحكمي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من هذا الجواز (و يكون) أي هذا القول (مدركا شرعيا ويسمى التفويض) لدلالته عليه وقيل لا يجوز ذلك مطاقا وقيل يجوز لشيء دون العالم لأن رتبته لا تبلغ أن يقال له ذلك والمختار بعد جوازه (أنه لم يقع) وقيل وقع خبر الصحيحين «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» أي لأوجبته عليهم قلنا هذا لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خبره أي خبري في إيجاب السواك وعدمه أو يكون ذلك القول بوحى لامن تلقاه نفسه (وأنه يجوز تعليق الأمر باختيار المأمور) نحو انصل كذا إن شئت أي فعله وقيل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التنافي . قلنا لانافي إذ التخير قرينة على أن الطاب غير جازم والترجيح في هذا من زيادتي .

[مسئلة : التقليد أخذ قول الغير] بمعنى الرأي والاعتقاد الدال عليها القول اللفظي أو الفعل أو التقرير (من غير معرفة دليله) نخرج أخذ قول لا يختص بالبر كالمعلوم من الدين بالضرورة وأخذ قول الغير معرفة دليله فليس بتقليد بل هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لأن معرفة الدليل من الوجه الذي باعتبار به فبذلك الحكم لا يكون إلا للمجتهد وعرف ابن الحاجب وغيره التقليد بالعمل بقول الغير من غير حجة وقد بينت التفاوت بين التعريفين في الحاشية ومع ذلك فلا مشاحة في الاصطلاح (و يلزم غير المجتهد) المطلق عاميا كان أو غيره أي يلزمه بقيد زده بقولي (في غير العقائد) التقليد للمجتهد (في الأصح) الآية : فاسألوا أهل الذكر ، وقيل يلزمه بشرط أن يتبين له صحة اجتهاد المجتهد بأن يتبين له مستنده ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ الجائر عليه وقيل لا يجوز في القواطع وقيل لا يجوز لاسالم أن يقتل لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي ، أما التقليد في العقائد فيمتنع على المختار وإن صح مع الجزم كما سيأتي وقضية كلام الأصل هنا لزومه فيها أيضا (ويحرم) أي التقليد (على ظان الحكم باجتهاده) لخالفته به وجوب اتباع اجتهاده (وكذا) يحرم (على المجتهد) أي من هو بصفات الاجتهاد التقليد فيما يقع له (في الأصح) لتكسبه من الاجتهاد فيه الذي هو أصل للتقليد ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتيمم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن وقيل يجوز للتقاضى لحاجته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاحه بخلاف غيره وقيل يجوز تقليد من هو أعلم منه وقيل يجوز عند ضيق الوقت لما يسأل عنه وقيل يجوز له فيما يخصه دون ما يخص غيره .

[مسئلة : الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر

ولو نسكح بغير ولي ثم تغير اجتهاده أو اجتهاده مقلده فالأصح نحوها ومن تغير في اجتهاده أعلم للستفقي ليكتف ولا يقض معموله ولا يضمن التلف إن تغير لقاطع .

مسئلة

المختار أنه يجوز أن يقال لشيء أو علم أحكم بما نشاء فهو حق ويكون مدركا شرعيا ويسمى التفويض وأنه لم يقع وأنه يجوز تعاقب الأمر باختيار المأمور .

مسئلة

التقليد أخذ قول الغير من غير معرفة دليله ويلزم غير المجتهد في غير العقائد في الأصح ويحرم على ظان الحكم باجتهاده وكذا على المجتهد في الأصح .

مسئلة

الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر

دليل يدل له والدليل الأول لعدم تذكره لائقة ببقاء الظن منه وقبل لا يجب تجديده بناء على قوة الظن السابق فيعمل به لأن الأصل عدم رجحان غيره أما إذا كان ذا كرا للدليل فلا يجب تجديده النظر لإحالة الحاجة إليه (أو) أى والأصح أنه لو تكررت واقعة (لماى استفتى علما) فيها (وجب إعادة الاستفتاء) لمن أفتاه (ولو كان) العالم (مقلد ميت) بناء على جواز تقليد الميت وإفتاء المقلد كما سأتى إذ لو أخذ بجواب السؤال الأول من غير إعادة لكان أخذاً بشئ من غير دليل وهو في حقه قول للفق وقوله الأول لائقة ببقائه عليه لاحتمال مخالفته له بإطلاعه على ما يخالفه من دليل إن كان مجتهدا ونص لإمامه إن كان متفداً وقبل لا يجب وذكر الخلاف في الصوريين من زياى وقول الأصل في الشق الأول من الأولى قطعا أى عند أصحابنا لا عند الأصوليين وعمل الخلاف في الثانية إذا عرف أن الجواب عن رأى أو قياس أو شك والفقى حتى فإن عرف أنه عن نص أو إجماع أو مات للفق فلاحاجة للسؤال ثانياً كما جزمه بالرافى والنووى [مسئلة : المختار جواز تقليد الفضول] من المجتهدين (لمعتقده غير مفضل) بأن اعتقده أفضل من غيره أو مساوياً له بخلاف من اعتقده مفضلاً عملاً باعتقاده وجمعاً بين الدليلين الآتين وقيل يجوز مطلقاً ورجعه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهراً مشكراً من غير انكار وقيل لا يجوز مطلقاً لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول النافض وإذا جاز تقليد الفضول لمن ذكر (فلا يجب البحث عن الأرجح) من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من لم يجوز مطلقاً وبما ذكر علم ماصح به الأصل من أن العاى إذا اعتقد رجحان واحد منهم تعين لأن يقلده وإن كان مرجوحاً في الواقع عملاً باعتقاده (و) المختار (أن الراجح علماً) في الاعتقاد (فوق الراجح ورعاً) فيه لأن زيادة العلم تأثراً في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل العكس لأن زيادة الورع تأثراً في التثبت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوى لأن لكل مرجحاً (و) المختار جواز (تقليد الميت) لبقاء قوله كما قال الشافى رضى الله عنه للذاهب لا موتاً أبهاً وقبل لا يجوز لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف وعورض بحجية الإجماع بعد موت الجميع وقيل يجوز إن فقد الحى للحاجة بخلاف ما إذا لم يفقد (و) المختار جواز (استفتاء من عرفت أهليته) للاقاء باشتهاره بالعلم والعدالة (وطلبت) باتصافه والناس مستفتون له (ولو) كان (قاضياً) وقيل القاضي لا يفتى في المعاملات للاستغناء بقضائه فيها عن الفتاء (فإن جهلت) أهليته علماً أو عدالة (فالمختار الاكتفاء باستفاضة علمه و بظهور عدلته) وقيل يجب البحث عنهما بأن يسأل الناس عنهما وعليه فالأصح الاكتفاء بخبر الواحد عنهما وقبل لا بد من اثنين وما اخترته من الاكتفاء باستفاضة علمه هو ما نقله في الروضة عن الأصحاب خلاف ما صححه الأصل من وجوب البحث عنه (ولما سؤاله) أى المفق (عن مأخذه) فيها أفتاه (استرشاداً) أى طلباً لارشاد نفسه بأن يذعن للقبول ببيان المأخذ لا نعمتنا (ثم عليه) أى الملقى ندباً لا وجوباً (بيانه) أى المأخذ لسائله المذكور تحصيلاً لارشاده (إن لم يخف) عليه فإن خفى عليه بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له صوتاً لنفسه عن التعب فيما لا يقيد ويعتذر له بخفاء ذلك عليه .

[مسئلة : الأصح أنه يجوز لمقلد قادر على الترجيح] وهو مجتهد الفتوى (الافتاء بمذهب إمامه) مطلقاً لوقوع ذلك في الأعصار متكرراً شافياً من غير انكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه وقيل لا يجوز له لاتقاء وصف الاجتهاد المطلق والتسكن من تخرج الوجه على نصوص إمامه عنه وقيل يجوز له عند عدم المجتهد المطابق والتسكن بما ذكره الحاجة إليه بخلاف ما إذا وجد أو أحدهما وقيل يجوز للمقلد وإن لم يكن قادراً على الترجيح لأنه ناقل لما يفتى به عن إمامه وإن لم يصح نقله عنه وهذا هو الواقع في الأعصار

أو لماى استفتى علماً
وجب إعادة الاستفتاء
ولو كان مقلد ميت .
مسئلة

المختار جواز تقليد
المفضول لمعتقده غير
مفضول فلا يجب البحث
عن الأرجح وأن
الراجح علماً فوق
الراجح ورعاً وتقليد
الميت واستفتاء من
عرفت أهليته أو طلت
ولو قاضياً فإن جهلت
فالمختار الاكتفاء
باستفاضة علمه
و بظهور عدلته
ولما سؤاله عن
مأخذه استرشاداً ثم
عليه بيانه إن لم يخف .

مسئلة
الأصح أنه يجوز لمقلد
قادر على الترجيح
الافتاء بمذهب إمامه

للتأخرة أما القادر على التخرج وهو مجتهد المذهب فيجوز له الافتاء قطعا كما ذكره الزركشي والبرماوى وغيرهما تبعاً للصنف في شرح المختصر وهو للتجديد خلافاً لما اقتضاه كلام الأمدى من أن الخلاف في مجتهد المذهب إذ قضية ذلك عدم جواز الافتاء لمجتهد الفتوى وهو بعيد جداً مخالفاً لما أفاده النووي في مجموعته (و) الأصح (أنه يجوز خلّو الزمان عن مجتهد) بأن لا يبق فيه مجتهد وقيل لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز إن تدعى الزمان ينزل القواعد بأن أتت أشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها (و) الأصح بعد جوازها (أنه يقع) لخبر الصحابين إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وخبر مسلم إن بين يدي الساعة أياما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ونحوه خبر البخارى إن من أشرط الساعة أن يرفع العلم أى يقبض أهله ويثبت الجهل وقيل لا يقع لخبر الصحابين أيضاً بطرق لا تزال طائفة من أممٍ ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال البخارى وم أهل العلم . وأوجب بأن الراد بالساعة في هذا ما قرب منها جمعاً بين الأدلة والترجيح من ز يادى وعبارة الأصول والمختار لم يثبت وقوعه وهو متردد بين الوقوع وعدمه (و) الأصح (أنه لو أفتى مجتهد عامياً في حادثة فلا الرجوع عنه فيها إن لم يعمل) بقوله فيها (وتم مفت آخر) وقيل يلزمه العمل به بمجرد الافتاء فليس له الرجوع إلى غيره وقيل يلزمه العمل به بالشروع في العمل به بخلاف ما إذا لم يشروع وقيل يلزمه العمل به إن التزمه وقيل يلزمه العمل به إن وقع في نفسه حجة وخرج بقول فيها غيرها فلا الرجوع عنه فيه مطلقاً وقيل لأنه لا يؤول المجتهد وقبول قوله التزم مذهب وقيل يجوز في عصر الصحابة والتابعين لأبي العاصم الذى استقرت فيه المذاهب وبقولى إن لم يعمل ما إذا عمل فليس له الرجوع جزماً وبقولى وتم مفت آخر ما لو لم يكن ثم مفت آخر فليس له الرجوع والتصريح في هذه بالترجيح بقيد الأخير من ز يادى (و) الأصح (أنه يلزم المقلد) عامياً كان أو غيره (التزام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (ويعتقده أرجح) من غيره (أو مساوياً) له وإن كان في الواقع مرجوحاً على المختار السابق (و) لكن (الأولى) في السارى (السبب) في اعتقاده أرجح) ليحسن اختياره على غيره وقيل لا يلزمه التزامه فله أن يأخذ بما يقع له بما شاء من المذاهب قال النووي هذا كلام الأصحاب والذي يقضيه الدليل القول بالثاني (و) الأصح بعد لزوم التزام مذهب معين للمقلد (أن له الخروج عنه) فيما لم يعمل به لأن التزامه لا يلزمه غير ملزم وقيل لا يجوز لأنه التزمه وإن لم يلزمه التزامه وقيل لا يجوز في بعض المسائل ويجوز في بعض توسطاً بين القولين والترجيح في هذه من ز يادى (و) الأصح (أنه يمتنع تتبع الرخص) في المذاهب بأن يأخذ من كل منها الأهلون فما يقع من المسائل سواء التزم وغيره ويؤخذ منه بتقييد الجواز السابق فيها بما لم يؤد إلى تتبع الرخص وقيل يجوز بناء على أنه لا يلزم التزام مذهب معين .

[مسئلة] تتعلق بأصول الدين (المختار) قول الكثير (أنه يمتنع التقليد في أصول الدين) أى مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ووجود البارى وما يجب له ويمتنع عليه وغير ذلك مما سيأتى فيجب النظر فيه لأن المطلوب فيه التيقن قال تعالى لنبيه فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد علم ذلك وقال للناس - واتبعوه لمسلمك تهتدون - ويقاس بالوحدانية غيرها وقيل يجوز ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد الجازم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفى بالإيمان من الأعراب وليسوا أهلاً للنظر بالتلفظ بكلمات الشهادة للنبي عن العقد الجازم ويقاس بالإيمان غيره وقيل لا يجوز فيحرم النظر فيه لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الأذهان والألفاظ ودليلاً للثاني والثالث مدفوعاً بأننا لنسلم أن الأعراب ليسوا أهلاً للنظر ولأن النظر

(قوله لا يقع) أى يبق ويثبت فلا يرتفع

وأنه يجوز خلّو الزمان عن مجتهد وأنه يقع وأنه لو أفتى مجتهد عامياً في حادثة فلا الرجوع عنه فيها إن لم يعمل وتم مفت آخر وأنه يلزم المتكلم التزام مذهب معين يعتقد أرجح أو مساوياً والأولى السبب في اعتقاده أرجح وأن له الخروج عنه وأنه يمتنع تتبع الرخص .

مسئلة

المختار أنه يمتنع التقليد في أصول الدين

مظنة لوقوع في الشبه والضلال إذ اعتبر النظر على طريق العامة كما أجاب الأعرابي الأصمعي عن سؤاله بمعرفت ربك ؟ فقال البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام على السير فسواء ذات أراج وأرض ذات فجاج وبحر ذو أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ولا بدعن أحد منهم أو من غيرهم للإيمان إلا بعد أن ينظر فيبتدى له . أما النظر على طريق للتسككين من تحرير الأدلة وتدقيقها ودفع الشكوك والشبه عنها ففرض كفاية في حق للتأولين له يكفي قيام بعضهم بها أما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والضلال فليس له الخوض فيه وهذا محل نهى الشافعي وغيره من السلف عن الاشتغال بهم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية والترجيح من زيادتي بل قضية كلامه في مسئلة التقليد ترجيح لزومه هنا محل الخلاف في وجوب النظر في غير معرفة الله تعالى أما النظر فيها فواجب إجماعا (و) المختار أنه (يصح) التقليد في ذلك (بجزم) أي معه على كل من الأقوال وإن أتم بترك النظر على الأول فيصح إيمان النقل وقيل لا يصح بل لابد لهجة الإيمان من النظر أما التقليد بلا جزم بأن كان مع احتمال شك أو وهم فلا يصح قطعاً إذ لا إيمان مع أدنى تردد فيه وعلى صحة التقليد الجازم فما ذكر (فليجزم) أي السكف (عقده بأن العالم) وهو ماسوي الله تعالى (حدث) لأنه متغير أي يعرض له التغير كإشهاد وكل متغير حدث (وله محدث) ضرورة أن الحادث لابد له من محدث (وهو الله) أي الذات الواجب الوجود لأن مبدئ الممكنات لابد أن يكون واجبا إذ لو كان ممكنا لسكان من جهة الممكنات فلم يكن مبدئا لها (الواحد) إذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئا والآخر ضده الذي لا ضده غيره كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع الرادين وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما فمتعين وقوع أحدهما فيكون مراده هو الإله دون الآخر لعجزه فلا يكون الإله إلا واحدا (والواحد) الشيء (الذي لا ينقسم) بوجه (أو لا يشبه) بفتح الباء المشددة أي به ولا يغيره أي لا يكون بينه وبين غيره شبه (بوجه) وهذان التفسيران معناها موجود فيه تعالى فتصيرى بأو أولى من تعبيره بالواو لايامه أنها تفسير واحد وموافق لقول إمام الحرمين في الإرشاد الواحد معناه التوحد للتعالى عن الانقسام وقيل معناه الذي لا مثل له فأد كلامه أنها تفسيران لتفسير واحد وإن تلازم معناها هنا (والله تعالى قديم) أي لا ابتداء لوجوده إذ لو كان حادثا لاحتاج إلى محدث واحتاج محدثه إلى محدث وتسلل والتسلل محال فالحدث المستلزم له محال (حقيقته) تعالى (مخالفة لاسرار الحقائق) قال المحققون ليست معلومة (الآن) أي في الدنيا للناس وقال كثير إنها معلومة لهم الآن لأنهم مكلفون بالعلم بوحدايته وهو متوقف على العلم بحقيقته . قلنا لا نسلم أنه متوقف على العلم بالحقيقة وإنما يتوقف على العلم به بوجه وهو بصفاته كما أجاب موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما نص علينا ذلك بقوله تعالى - قال فرعون ومارب العالمين - الخ (والمختار ولا يمكنه) علما (في الآخرة) لأن علما يقتضى الإحاطة به تعالى وهي ممنوعة وقيل يمكنه العلم فيها لحصول الرؤية فيها كسبائي . قلنا الرؤية لا تفيد الحقيقة والترجيح من زيادتي (ليس) بجسم ولا جوهر ولا عرض) لأنه تعالى منزّه عن الحدوث وهذه الثلاثة حادثة لأنها أقسام العالم لأنه إما قائم بنفسه أو يشتره والثاني الأرض والأول ويسمى بالعين وهو محل الثاني المقوم له إما مركب وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يتقيد بالفرد (لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان) أي موجود قبلهما فهو منزّه عنهما (ثم أحدث هذا العالم) (الشاهد من السموات والأرض بما فيها) (قوله والاول) مبتدأ وقوله ويسمى جملة معترضة وقوله وهو محل جملة ثانية وقوله إما مركب خبر الأول

ويصح بجزم فليجزم
عقده بأن العالم حادث
وله محدث وهو الله
الواحد والواحد الذي
لا ينقسم أو لا يشبه
بوجه والله تعالى قديم
حقيقته مخالفة لاسرار
الحقائق. قال المحققون
ليست معلومة الآن
والمختار ولا يمكنه
في الآخرة ليس بجسم
ولا جوهر ولا عرض
لم يزل وحده ولا مكان
ولا زمان ثم أحدث
هذا العالم

(بلا احتياج) إليه (ولو شاء ما أحدثه) فهو قاعل بالاختيار لا بالقدرة (لم يحدث به) أى أبعداه (فى ذاته) حادث) فليس كغيره محلا للحوادث وهو كما قال فى كتابه العزيز (فعل لما يريد ليس كمثل شئ) وهو السميع البصير (القدر) وهو هنا ما يقع من العبد مما تقرر فى الأزل (خيرته وشمره) كأن (منه) تعالى بخلافه وإرادته (علمه شامل لكل معلوم) أى مامن شأنه أن يعلم بمكان كان أو متنعنا جزئيا أو كليا . قال تعالى أحاط بكل شئ علما (وقدرته) شاملة (لكل مقدر) أى مامن شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف للمتنع والواجب (ماعلم أنه يوجد أرادته) أى أراد وجوده (ومالا) أى وما علم أنه لا يوجد (فلا) يريد وجوده فالإرادة تابعة للعلم (بقاؤه) تعالى (غير متناه) أى لا آخر له (لم يزل) تعالى موجودا (بأسمائه) أى بمعانيها وهى هنا مادل على الذات باعتبار صفة كالعالم والخالق (وصفات ذاته) وهى (مادل عليها فعله) لتوقفه عليها (من قدرة) وهى صفة تؤثر فى الشئ عند تعاقبها به (وعلم) وهو صفة أزلية تتعلق بالشئ على وجه الاحاطة به على ما هو عليه (وحياة) وهى صفة تقتضى صحة العلم لموصفها (وإرادته) وهى صفة تخص أحد طرفى الشئ من الفعل والترك بالوقوع (أو) مادل عليها (نزيهه) تعالى (عن النقص من سمع وبصر) وهما صفتان أزيلتان قائمتان بذاته تعالى زائدتان على العلم ليستا كسميع الخالق وبصرهم (وكلام) وهو صفة يعبر عنها بالنظم المعروف المسمى بكلام الله أيضا ويسميان بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استمرار الوجود أما صفات الأفعال كالحق والرزق والاحياء والامانة فلهست أزلية خلافا لما تحرى الخفية بل هى حادثه لأنها إضافات تعرض للقدرة وهى تعلقاتها بوجودات القديرات لأوقات وجوداتها ولا محذور فى انصاف البارئ تعالى بالاضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده وأزلية أسمائه الراجعة إلى صفات الأفعال كاسمى فى جملة الأسماء من حيث رجوعها إلى القدرة لا للفعل فالخالق مثلا من شأنه الخلق أى هو الذى بالصفة التى بها يصح الخلق وهو القدرة كما يقال السيف فى العمد قاطع أى هو بالصفة التى بها يحصل القطع عند ملاقاته المحل فإن أثر يد الخالق من صدر منه الخلق فليس صدره أزليا (وماصح فى الكتاب والسنة من الصفات) نعقد ظاهر معناه ونزله الله عند جماع مشككه) كفى قوله: تعالى الرحمن على العرش استوى . ويبقى وجه ربك . يد الله فوق أيديهم . وقوله صلى الله عليه وسلم «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقاب واحد يصرفه كيف شاء» رواه مسلم (ثم اختلف أئمتنا أن يؤول) للشكل (أم نفوض) معناه المراد إليه تعالى (منزهين له) عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جعلنا بنفسه لا يندفع) فى اعتقادنا المراد منه مجازا والتفويض مذهب السلف وهو أسلم وأتوا بل مذهب الخلف وهو أعلم أى أحوج إلى مز يدعلم وكثيرا ما يقال بدل أعلم أحكم أى أكثر إحكاما أى إنفاذا فيؤول فى الآيات الاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات واليد بالقدرة والحديث من باب التمثيل المذكور فى علم البيان نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر آخرى يقال للتردد فى أمر تشبيهه بمن يفعل ذلك لأقدامه وإحجامه فالمراد منه والظرف فيه خبر كالجار والمجرور أن قلوب العباد كلها بالنسبة إلى قدرته تعالى شئ يسير يصرفه كيف شاء كقاب الواحد من عبادته اليسير بين أصبعين من أصابعه (القرآن النفسى) أى القائم بالنفس (غير مخلوق) وهو مع ذلك أيضا (مكتوب فى صاحبه) بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه (محفوظ فى صدورنا) بأفأظه الخلية (مقروء بالسنتنا) بحروفه الملتبولة المسموعة (على الحقيقة) لا المجاز فى الأوصاف الثلاثة : أى يصح أن يطلق على القرآن حقيقة أنه مكتوب محفوظ مقروء واتصافه بهذه الثلاثة وبأنه غير مخلوق أى موجود أزلا وأبدا اتصافه باعتبار وجودات الموجودات الأربعة فإن لكل موجود وجودا فى الخارج ووجودا فى الدهن ووجودا فى العبارة ووجودا

بلا احتياج ولو شاء ما أحدثه لم يحدث به فى ذاته حادث فعال لما يريد ليس كمثل شئ القدر خيره وشمره منه علمه شامل لكل معلوم وقدرته لكل مقدر ماعلم أنه يوجد أرادته ومالا فلا ، بقاؤه غير متناه لم يزل بأسمائه وصفات ذاته مادل عليها فعله من قدرة وعلم وحياة وإرادة أو نزيهه عن النقص من سمع وبصر وكلام وبقاء وما صبح فى الكتاب والسنة من الصفات نعقد ظاهر معناه ونزله الله عند جماع مشككه . ثم اختلف أئمتنا أن يؤول أم نفوض منزهين له مع اتفاقهم على أن جعلنا بنفسه لا يندفع القرآن النفسى غير مخلوق . مكتوب فى مصاحفنا محفوظ فى صدورنا مقروء بالسنتنا على الحقيقة

في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على ما في الذهن وهو على ما في الخارج وخرج بالنفس اللساني فتعبرى به أولى من تعبيره بالكلام لأنه كالقرآن مشترك بين النفسى واللسانى فلا يخرج اللسانى (يثب) الله تعالى عباده المكافئين (على الطاعة) فضلا (و يعاقبهم) (إلا أن يعفو بغير غير الشرك على العصية) عدلا لاخباره بذلك قال تعالى : فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأمامن خاف مقام ربهم ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى . إن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (وله) تعالى (إنابة العاصي وتعذيب المطيع وإيلام الدواب والأطفال) لأنهم ملكه يتصرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لاخباره بأنابة المطيع وتعذيب العاصي كما مر ولم يرد إيلام الأخيرين في غير قود والأصل عدمه أمافي القود فقال صلى الله عليه وسلم « لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء » رواه مسلم وقال « يقصن » لخلق بعضهم من بعض حتى للجماء من القرناء وحتى للذرة من الثرة » رواه الامام أحمد بسند صحيح وقضية الخبرين أن لا يتوقف القود يوم القيامة على التكليف فيقع الإيلام بالتقوى الأخيرين (و يستحيل وصفه) تعالى (بالظلم) لأنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم في التعذيب والإيلام للذكورين لو فرض وقوعهما (راه) تعالى (الؤمنون في الآخرة) قبل دخول الجنة و بعده كما ثبت في أخبار الصبيحين الموافقة لقوله تعالى : وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة والمقصصة لقوله تعالى : لا تدركه الأبصارى لاتراه منها خبراني هريرة « أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه كذلك الخ » وفيه أن ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون بتشديد الراء من الضرار وتخفيفها من الضير أى الضرر وخبر صهيب في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار فكشفوا ما كان عليهم من ثيابهم ثم قيل لهم يا أيها الذين آمنوا انظروا إلى ما آتاكم ربكم فأنظروا » وفي رواية : ثم تلا هذه الآية : للذين أحسنوا الحسنى وزيادة أى فالحسنى الجنة والزيادة النظر إليه تعالى بأن يكشف لنا انكشافا تاما بأن يرى ورأى العين زائدا على نور العلم أو بأن يخلق لنا علما به عند توجه الحاسة له عادة من زها عن القابلة والجهة والسكان ، أمالك الكفار فلا يرونه لقوله تعالى : كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون الموافقة لقوله : لا تدركه الأبصار (والخيار جواز رؤيته) تعالى (في الدنيا) في البيضة بالعين وفي المنام بالقلب أمافي البيضة فلأن موسى عليه الصلاة والسلام طلبها بقوله : رب أرني أنظر إليك وهو لا يجهل ما يجوز ويمنع على به تعالى وقيل لا يجوز لأن قومه طلبوها فرفضوا قال تعالى : فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم . قلنا عقابهم لعنادهم ومنعهم من طلبها لا لامتناعها ، وأمافي المنام فنقل القاضي عياض الاتفاق عليه وقيل لا يجوز إذ المرئ فيه خيال ومثال وذلك على التقديم محال . قلنا لا استحالة لذلك في المنام والترجيح من زيادتي ، وأمأوقوع الرؤية فيها فالجمهور على عدمه في البيضة لقوله تعالى : لا تدركه الأبصار وقوله لموسى : لن تراني أى في الدنيا بقرينة السابق وقوله صلى الله عليه وسلم « لن يرى أحد منكم رباً حتى يموت » رواه مسلم ، نعم الصحيح وقوعه للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة العراج وإليه استند القائل بوقوعها لغيره وأمأوقوعها في المنام فهو المختار فقد ذكر وقوعها فيه لكثير من السلف منهم الامام أحمد وعليه المعبرون للرؤيا وقيل لا ماصراً في النع (قوله انكشافا تاما) أى بقدر ما يصل إليه إدراك العبد لا بمعنى الاحاطة انتهى زكريا (قوله لا استحالة لذلك) أى للثال والخيال لأن المرئ فيه حقيقة ليس ذات المرئ بل خيال ومثال بحسب ما يقع في ذهن الرائي لانفس الأمر إذ لا خيال له تعالى ولا مثال

يثب على الطاعة
و يعاقب إلا أن يعفو
و بغير غير الشرك على
العصية وله إنابة
العاصي وتعذيب
المطيع وإيلام الدواب
والأطفال ويستحيل
وصفه بالظلم راه
المؤمنون في الآخرة
والخيار جواز رؤيته
في الدنيا

من جوارها (السعيد من كتب الله) أي علم (في الأزل) موته ومؤنا (الشيء عكسه) أي من كتب الله في الأزل موته كذا وتعبيرى بما ذكره أولى معاصره به لاشتماله على الدور ظاهر (ثم لا يتبدلان) أي المكتوبان في الأزل بخلاف المكتوب في غيره كالروح المحفوظ قال تعالى : يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب أي أصله الذي لا يغير منه شيء كما قاله ابن عباس وغيره وإطلاق بعضهم اتهامه بتبدل محمول على هذا التفسير (وأبو بكر) رضى الله عنه (ما زال بين الرضا منه) تعالى وإن لم يتصف بالإيمان قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يثبت عنه حالة كفر كانت عن غيره من آمن (والخيار أن الرضا والمحبة) من الله (غير المشبهة والارادة) منه إذ معنى الأولين للترادفين أحص من معنى الثانيين للترادفين إذ الرضا الإرادة بلا اعتراض والأخص غير الأعم بدليل قوله تعالى : ولا يرضى لعباده الكفر مع وقوعه من بعضهم بشئ منه أقوله : ولو شاء ربك مافعله وقالت المعتزلة وقوم من الأشاعرة منهم الشيخ أبو إسحق الرضا لمحبة نفس المشبهة والارادة وأجابوا عن قوله : ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لرضاه ديناً وشرعاً بل يعاقب عليه وبأن المراد من وفى للإيمان ولهذا شرفهم بأضافته إليه في قوله : إن عبادى ليس لك عليهم سلطان وقوله : عينا شرب بها عباد الله وذكر الخلاف من زيادى (هو الرزاق) كما قال تعالى : إن الله هو الرزاق بمعنى الرزاق أى فلا رزاق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق يتبع فهو الرزاق نفسه أو غير تعب لأنه هو الرزق له (والرزق) بمعنى الرزوق عندنا (ما يتنفع به) فى التغذية وغيره (ولو) كان (حراماً) وقالت المعتزلة لا يكون إلا حلالاً لاستناده إلى الله فى الجملة والسند إليه لاتفاد عباده يتقبح أن يكون حراماً يعاقبون عليه قلنا لا يتقبح بالنسبة إليه تعالى فإن له أن يفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام ليس به مباشرتهم أسبابه ويلزم المعتزلة أن للتغذى بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله وهو مخافته لقوله تعالى : وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ، لأنه تعالى لا يترك ما خبر بأنه عليه (بيده) تعالى (الهداية والاضلال) وهما إحقاق الهداء وهو الإيمان (و) خالق (الاضلال) وهو الكفر قال تعالى : ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء . ومن يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة اتهاماً بيد العبد يهدى نفسه ويضلها بناء على قولهم إنه يخلق أفعاله (والخيار أن اللطف خلق قدرة الطاعة) أى قدرة العبد على الطاعة وقال الأصل إنه ما يقع عنده صلاح العبد آخره أى فى آخر عمره (و) أن (التوفيق كذلك) أى خالق قدرة الطاعة وقيل خلق الطاعة (والخذلان ضده) وهو خلق قدرة المعصية وقيل خلق العصية (والختم والطبع والأكنة والاقفال) الواردة فى القرآن نحو : ختم الله على قلوبهم . طبع الله عليها بكفرهم . جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه . أم على قلوب أنفذها عبارات عن معنى واحد وهو (خالق الضلالة فى القلب) كالاضلال وأول المعتزلة هذه الألفاظ بما يلائم الآيات الشتمة عليها كآيين فى الطلولات وذكر الاقلال من زيادى (والمباهيات) للمكنتات أى حقائقها (مجمولة) مطلاً (فى الأصح) أى كل ما به يجعل الجاعل وقيل لاطمأنة بل كل ما به متقرر بذاته وقيل بمجمولة إن كانت مركبة بخلاف البسيطة (والخلف لفظي) من زيادى لأن الأول أراد جعلها متصفة بالوجود لاجلها ذات والثانى أراد أنها فى حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر والثالث أراد بالجعل اتأليف والركبة مؤلفة بخلاف البسيطة (أرسل) الرب (تعالى رسله) مؤبدين منه (بالمجاهرات) (وخص) محمداً صلى الله عليه وسلم منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال تعالى : ولكن رسول الله وخاتم النبيين (المبعوث إلى الخلق كافة) كما فى خبر مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » وفسر بالإنس والجن فكأنس بهما من بلغ فى قوله تعالى : وأوحى إلى هذا القرآن لأنزركم به ومن بلغ أى بأنه القرآن والعالمين فى قوله : نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيراً ،

السعيد من كتب الله
فى الأزل موته مؤناً
والشيء عكسه ثم
لا يتبدلان وأبو بكر
ما زال بين الرضا منه
والخيار أن الرضا
والمحبة غير المشبهة
والارادة ، هو الرزاق
والرزق ما يتنفع به
ولو حراماً بيده الهداية
والاضلال خلق
الاعتداء والاضلال
والخيار أن اللطف
خلق قدرة الطاعة
والتوفيق كذلك
والخذلان ضده والختم
والطبع والأكنة
والاقفال خلق الضلالة
فى القلب والمباهيات
مجمولة فى الأصح
والخلف لفظي أرسل
تعالى رسله بالمجاهرات
وخص محمداً صلى الله
عليه وسلم بأنه خاتم
النبيين للمبعوث إلى
الخلق كافة

وصرح الحلبي والبيهقي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يرسل إلى اللاتكة وفي تفسيرى الامام الرازى
 هو النسخ حكاية الاجماع على ذلك لكن نقل بعضهم عن تفسير الرازى أنه أرسل إليهم أيضا وكأنه أخذه من
 بعض نسخه فان نسخه مختلفة (الفضل عليهم) أى على الخلق كافة من الأنبياء واللاتكة وغيرهم
 فلا يشركه غيره من الأنبياء فبادر (ثم) بفضل بعده (الأنبياء ثم خواص اللاتكة) عليهم الصلاة
 والسلام خواص اللاتكة أفضل من البشر غير الأنبياء وقول خواص من زبادى (والعجزة) التي يدها
 الرسل (أمر خارق للعادة) بأن يظهر على خلفاء كاحياء ميتة وإعدام جيل وانفجار البقاء بين الأصابع
 (مقرون بالتحدى) منهم أى بطلهم الاتيان بمثل ما أتوا به ولو بالاشارة كدعواهم الرسالة (مع عدم
 المعارضة) من المرسل إليهم بأن لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق فخرج غير الخارق كطول الشمس كل
 يوم والخارق بلا تحد والخارق المتقدم على التحدى وللتأخر عنه بما يخرج عن المقارنة العرفية والسحر
 والشعبذة فلا شئ منها بعجزة كما أوضحت مع زيادة فى الحاشية (والايمان تصديق القلب) بما علم حى
 الرسول به من عند الله ضرورة أى الإذعان والقبول له والتكليف بذلك مع أنه من الكيفيات
 النفسانية دون الأفعال الاختيارية بالتكليف بأسبابه كالقاء الدهن وصرف النظر وتوجيه الحواس
 (و يعتبر فيه) أى فى التصديق المذكور أى فى الخروج به عندنا عن عهدة التكليف بالايمان (تلفظ
 القادر) على الشهادتين (بالشهادتين) لأنه علامة لنا على التصديق الحق عناحق يكون المتناقض مؤمنا عندنا
 كافرا عند الله تعالى قال الله تعالى إن المتناقضين فى الدرك لأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا حالة كون
 التناقض بذلك (شرطا) للايمان كما عليه جمهور المحققين يعنى أنه شرط لاجراء أحكام المؤمنين فى الدين
 توارث ومناخنة وغيرها (لاشطر) منه كما لا بد له من صدق وقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من
 التلفظ بهما ومع عدم مطالبته به كان مؤمنا عند الله على الأول دون الثانى كما ذكره السعد التفتازانى
 فى شرح المقاصد وهو ظاهر كلام الفزائلى بما لظاهر كلام شيخه إمام الحرمين وما نقل عن الجمهور من أنه
 كافر عند الله كما هو كافر عندنا مفرغ على الثانى وترجيح الشرطية من زبادى (والاسلام) هو (التلفظ
 بذلك) وجرى الأصل على أنه أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بذلك والصلاة والزكاة أخذها بظاهر
 الخبر الآتى الممول فى الاسلام عند المحققين على أحكامه للشريعة أو على الاسلام الكامل (و يعتبر فيه) أى
 فى الاسلام أى فى الخروج به عن عهدة التكليف به (الايمان) أى التصديق المذكور ولم يحك أحد خلافا
 فى أن الايمان شرط فى الاسلام أو شطر (والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه براك)
 كذا فى خبر الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بالمعنى السابق بأن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله
 وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصور رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا (والفسق) بأن يرتكب
 الكبيرة (لا يزال الايمان) خلافا للمعتزلة فى فهمهم أنه يزيله بمعنى أنه واسطة بين الايمان والكفر لزمعهم
 أن الأعمال جزء من الايمان لقوله تعالى إنا المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم إلى قوله فما خولج
 «لا يزالن الزايق حين يزى وهو مؤمن» وأجيب جمعا بين الأدلة بأن المراد بالايمان فى الآية كما وبالحج
 التعليل والمبالغة فى الوعيد وبأنه معارض بخبر وإن زنى وإن سرق (والميتة مؤمنا فاحقا) بأن لم يق
 (تحت الميتة) إما (يعاقب) بإدخاله النار لنفسه (ثم يدخل الجنة) لو أنه مؤمنا (أو يسامح) بأن لا يدخل
 النار بفضل فقط أو بفضل مع الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم أو بمن يشاؤه الله وزعمت المعتزلة أنه
 يغفل فى النار ولا يجوز الصفو عنه ولا الشفاعة فيه لقوله تعالى ما الظالمين من محبم ولا شفيع يطاع . قلنا هذا
 مخصوص بالكفار جمعا بين الأدلة (وأول شافع وأولاء) يوم القيامة (نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) قال
 صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع وأول مشفع رواه الشيخان ولأنهم أكرم عند الله من جميع الملائكة وشفاعات

الفضل عليهم ثم الأنبياء
 ثم خواص اللاتكة .
 والعجزة أمر خارق
 للمادة مقرون بالتحدى
 مع عدم المعارضة .
 والايمان تصديق القلب
 و يعتبر فيه تلفظ القادر
 بالشهادتين شرطا
 لا شطر . والاسلام
 التلفظ بذلك و يعتبر
 فيه الايمان والاحسان
 أن تعبد الله كأنك تراه
 فان لم تكن تراه فانه
 براك . والفسق لا يزال
 الايمان . وليت مؤمنا
 فاسقا تحت الشبهة
 يعاقب ثم يدخل الجنة
 أو يسامح . وأول شافع
 وأولاء نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم

أعظمها في تعجيل الحساب والراحة من طول الوقوف وهي مختصة به اثنتان في إدخال قوم الجنة بغير حساب قال النووي وهي مختصة به وتردد بعضهم في ذلك الثالثة فيمن استحق النار كأمم الرابطة في إخراج من أدخل النار من الموحدون ويشاركه فيهما الأنبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وجوز النووي اختصاصها به والكلام في العامة يوم القيامة فلا يرتفعوا الشفاعة في تخفيف عذاب القبر ولا الشفاعة في تخفيف العذاب عن أبي طالب (ولا موت أحد إلا بأجله) وهو الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره وذلك بأن الله قد حكم بأجل العباد بالتردد وبأنه إن إنداء أجهل ما يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وزعم كثير من المعتزلة أن القاتل قطع بقتله أجل القاتل وأنه لو بقتله لعاش أكثر من ذلك خبر من أحب أن يبسط له في رزقه ينسأ أي يزداد له في أثره فليصل رحمه قلنا لا نسلم أن الأثر هو الأجل ولو سلم فالخبر ظني لأنه من الآحاد وهو لا يمرض القطعي وأيضا الزيادة فيه مؤولة بالبركة في الأوقات بأن يصرف في الطاعات (والروح) وهي النفس (باقية بعدموت البدن) منعمة أو معذبة (والأصح أنها لا تبقى أبدا) لأن الأصل في بقائها بعد الموت استمراره وقيل تبقى عند النفخة الأولى كغيرها (كعجب الذنب) يفتح العين وسكون الجيم وموحدة على الأشهر وهو في أسفل الصاب يشبه في المحل محل أصل الذنب من ذوات الأربع فلا يبقى في الأصح خبر الصحيحين ليس شيء من الإنسان إلا يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وفي رواية أسلم كل ابن آدم يأكل التراب إلا عجب الذنب منه خالق ومنه يركب وقيل يبقى كغيره وصححه المزني وتأول الخبر المذكور بأنه لا يبلى بالقرب بل بالتراب كما عيت الله ملك الموت بلامك الموت والترجيح من ز يادني (وحقيقتها) أي الروح (لم يتكلم عليها نبينا) محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد سئل عنها لعدم نزول الأمر بيانها قال تعالى ويسألك عن الروح قل الروح من أمر ربي (فتمسك) نحن (عنها) ولا يعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وغيره والخائضون فيها اختلفوا فقال جمهور المتكلمين ونهله النووي في شرح مسلم عن تصحيح أصحابنا إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر . وقال كثير منهم إنها معرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا . وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية إنها ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق بالبدن للتدبير والتحرُّك غير داخل فيه ولا خارج عنه واحتج للأول بوصفها في الأخبار بالمهبط والعروج والتردد في البرزخ (وكرامات الأولياء) وهم أنعم الله تعالى على الطاعات المجتنبون للمعاصي المعروضون عن الانهماك في لذات والشهوات (حق) أي جائزة وواقعة له ولو باختيارهم وطالبهم بكونهم بكتاب عمر ورؤيته وهو على النبر بالمدينة جيشه بنهاوند حتى قال لأمر الجيش بإسارية الجبل الجبل عذرا له من وراء الجبل لمكر العدو ثم وسمع سارية كلامه مع بعد المسافة وكأشفي على الماء وفي الهواء وغير ذلك مما وقع للصحاب وغيرهم (ولا تختص) الكرامات (بغير نحو ولد بلا والد) مما شمله قولهم ماجاز أن يكون معجزة نبي جاز أن يكون كرامة لولي (خلافا للقسري) وإن تبعه الأصل وغيره فالجمهور على خلافه وأنكروا على قتله حتى ولده أبو النصر في كتابه المرشد بل قال النووي إنه غلط من قتله وإنكار للحس بل الصواب جرباؤها بقلب الأعيان ونحوه وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية وقبل تختص بغير الحواري كجاجة دعاء وموافاة ماء جعل لا تتوقع فيه المياه (ولا نسفح أحدا من أهل القبلة) ببدعته كمنسكى صفات الله وخلقه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة (على المختار) وكفرهم بعض ورد بأن إنكار الصفة ليس إنكارا للصوف أمانم خرج ببدعته عن أهل القبلة كمنسكى حدوث العالم والبيت والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم مجيء الرسول به ضرورة وذكر الخلاف من ز يادني (وترى) أي نفقذ (أن عذاب القبر)

ولا موت أحد إلا بأجله
والروح باقية بعدموت
البدن والأصح أنها
لا تبقى أبدا كعجب
الذنب وحقيقتها لم
يتكلم عليها نبينا صلى
الله عليه وسلم فتمسك
عنها . وكرامات
الأولياء حق ولا تختص
بغير نحو ولد بلا والد
خلافا للقسري ولا
نسفح أحدا من أهل
القبلة على المختار وترى
أن عذاب القبر

وهو لكافر والفاسيق المراد تمذيبه بأن يرزق الروح إلى الجسد أو ما بق منه حتى يحرق الصالحين «عذاب القبر حق» وأنه صلى الله عليه وسلم رآه على قبرين فقال إنهما ليعذبان (و) أن (سؤال اللصكين) منكر ونكير للقبور بعد ردة روحه إليه عن ربه ودينه ونبيه فيجبهما بما يرافق ما مات عليه من إيمان أو كفر حتى يخبر الصالحين «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أناه ملكان فيقعدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي محمد فاما ما أو من فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله وأما الكافر أو المنافق فيقول لا أدري الخ» وفي رواية لأبي داود وغيره : فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول المؤمن ربي الله ودينه الإسلام والرجل المبعوث رسول الله ويقول الكافر في الثلاث لا أدري وفي رواية البيهقي فيأتي منكر ونكير (و) أن (للعاد الجسائي) حق قال تعالى : وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ، كما بدأنا أول خلق نعيده وأنكرت الفلاسفة إعادة الأجسام قالوا وإنما تعاد الأرواح بمعنى أنها بعد موت البدن تعاد إلى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمال أو مثالة بالنقصان (وهو) أي العاد الجسائي (إيجاد) لأجزاء الجسم الأصلية ولعوارضه (بعد فناء) لها (أوجع بعد تفرق) لها ع إعادة الأرواح إليها فيهما قولان (والحق التوقف) إذ لم يدل قاطع سمى على تعيين أحدهما وإن كان كلام الأصل يدل إلى صحيح الأول وصرح به شارحه الجلال الحلي وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية (و) أن (الحشر) للخلق بأن يحجمهم الله للعرض والحساب بعد إحيائهم للسوق فبئسهم حتى في الصالحين أخبار «يحشر الناس حفاة شاة عراة غرلا» أي غير مختفين (و) أن (الصراف) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف يمر عليه جميع الخلق فيجوزوه أهل الجنة وتزل به أقدام أهل النار حتى في الصالحين أخبار «يضرب الصراف بين ظهري جهنم ومرو المؤمنين عليه مقادير وثقلته» أي تزل به أقدام أهل النار فيها (و) أن (الميزان) وهو جسم محسوس ذو لسان وكفتين يعرف بمقادير الأعمال بأن توزن به صحفها أو هي بعد تجسمها (حق) الخبر البيهقي «يؤتى بآدم فيوقف بين كفتي الميزان الخ» (والجنة والنار غلوتان الآن) يعني قبل يوم الجزاء للنصوص الواردة في ذلك نحو : أعدت للذين أعدت للكافرين وقصة آدم وحواء في إساكنهما الجنة وإخراجهما منها وزعم أكثر المعتزلة أنهما يختلفان يوم الجزاء لقوله تعالى : تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا قلنا نجعلها بمعنى نعطها إياهم تخلفهم أي أنهم يحتمل الحال والاستمرار (ويجب على الناس نصب إمام) يقوم بمصالحهم كدفع الثغور وتجهيز الجيوش وقهر المتغلبين والمتصلصة لإجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوه أهم الواجبات وقدموه على دفنه صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من ينصب (مفضولا) فإن نصبه يكتفي بالخروج عن عهدة النصب وقيل لا بل يتعين نصب الفاضل وزعمت الخوارج أنه لا يجب نصب إمام وبعضهم وجوبه عند ظهور الفتن دون وقت الأمن وبعضهم عكسه والامامية وجوبه على الله تعالى (ولا يتجوز) نحن أيها الأشاعرة (الخروج عليه) أي على الإمام وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لا نزله بالجور عندهم (ولا يجب على الله) تعالى (شيء) لأنه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء ولأنه لو وجب عليه شيء لكان لوجب والموجب غير الله ولا يجوز أن يكون ما يجابه على نفسه لأنه غير معقول وأما نحو : كتب ربكم على نفسه الرحمة فليس من باب الإيجاب والالزام بل من باب التفضل والاحسان وقالت المعتزلة (قوله بأن يرزق) انظر ما معنى الباء لأنه لا يصح أن تكون سببية ولا يصح أن تكون للتصوير والظاهر أنها للإبالة اه (قوله حق) أي للنصوص الواردة في ذلك قال تعالى : وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا اه

وسؤال اللصكين
والمعاد الجسائي وهو
إيجاد بعد فناء أوجع
بعد تفرق والحق
التوقف . والحشر
والصراف والميزان
حق والجنة والنار
غلوتان الآن ويجب
على الناس نصب إمام
ولو مفضولا ولا تجوز
الخروج عليه ولا
يجب على الله شيء

يجب عليه أشياء منها الجزاء على الطاعة والعقاب على العصية ومنها اللطف بأن يفعل في عبادته ما يقر بهم إلى الطاعة ويعدمهم عن العصية بحيث لا يقتنون إلى حد الإلجاء ومنها الأصاح لهم في الديان من حيث الحكمة والتدبير (وزى) أى تعتقد (أن خبر البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر) خليفة نبينا (فمر فثمان فلى) أمراء المؤمنين (رضى الله عنهم) لاطباق السلف على خيرتهم عند الله بهذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الأفضل بعد الأنبياء على وذكريه الأربعة على أمهم غير نبينا من زياتى (و) ترى (برادة عائشة) رضى الله عنهما من كل ما قدفت به لتزول القرآن يبراهما قال تعالى : إن الدين جاءوا بالإلح الآيات (وعسك عما جرى بين الصحابة) من المنازعات والحاربات التي قتل بسببها كثير منهم قتلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها لستنا ولأنه صلى الله عليه وسلم مدحهم وحذر عن التكلم بها جرى بينهم فقال «يا كم وما شجر بين أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» (وزام مأجورين) في ذلك لأنه مبنى على الاجتهاد في مسئلة ظنية للصيب فيها أجران على اجتهاده وإصابته وللخطي أجر على اجتهاده كما في خبر الصحيحين «إن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» (و) ترى (أن أئمة المذاهب) الأربعة (وسائر أئمة المسلمين) أى باقهم (كالسفيانيين) الثوري وابن عيينة والأوزاعي وإسحق بن راهويه وداود الظاهري (على هدى من ربهم) في القائد وغيرها والتفات لمن تكلم فيهم بما هم برثون منه (و) ترى (أن) أبا الحسن (الأشعري) وهو من ذرية أبى موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) أى الطريقة المعتقدة (مقدم) فيها على غيره ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو برىء منه (و) ترى (أن طريق) الشيخ أبى القاسم (الجندى) سيد الصوفية علما وعملا (طريق مقوم) أى مسدد لأنه خال من البدع دائر على التسليم والتفويض والتبرى من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه لا على المقتدين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يشتر بالفقه وبقى على مذهب شيخه أبى ثور ولا التفات لمن رماه وأتباعه بالزندقة عند الخليفة السلطان أبى الفضل جعفر المقتدر (رحمنا لا يضر جهله) في العقيدة بخلاف ما قبله في الجملة (وتنفع معرفته) فيها ما يذكر إلى الخاتمة وهو (الأصح أن وجود الشيء) في الخارج واجباً أو ممكناً (عينه) أى ليس زائداً عليه وقيل غيره أى زائداً عليه بأن يقوم به من حيث هو أى من غير اعتبار الوجود والعدم إن لم يحل عنهما وقيل عينه في الواجب وغيره في الممكن وعلى الأصح (فالمعدم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء ولا ذات ولا ثابت) أى لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه (و) الأصح (أنه) أى العدم المذكور (كذلك) أى ليس في الخارج بشيء ولا ذات ولا ثابت (على الرجوح) وقالت طائفة من المعتزلة إنه شيء أى حقيقة متقررة (و) الأصح (أن الاسم) هو (الاسم) وقيل غيره كاهو للتبادل فلفظ النار مثلا غير هوالراد بالأول للقول عن الأشعري في اسم الله وعن غيره مطلقاً أن الاسم للدلول والسمى في الجامدات من حيث هو وفي المشتق عند الأشعري الثابت باعتبار الصفة وعند غيره مما عاقل الاسم في الجامد عند الأشعري وغيره هو السمى فلا يفهم من اسم الله مثلاً سواه وفي المشتق عنده غيره إن كان صفة فعل كالخاتى ولا عينه ولا غيره إن كان صفة ذات كالعالم وعند غيره هو السمى كما في الجامد ولا يخفى أن الخلاف في هذا كلفظي (و) الأصح (أن أسماء الله توقيفية) (قوله أى ليس زائداً عليه) أى لا معنى أن مفهومه مفهوم الشيء بل معنى أنه عارض له لا يمتاز عنه في الخارج كتمييز السواد عن الجسم أفاده الشارح في حاشية الأصل (قوله أى حقيقة متقررة) احتج القائل به بآية : إنما أمرنا أن نبدل آياتنا وأوردناهم إلى ما يشاءون إلا أنهم لا يفلحون (و) الأصح (أن أسماء الله توقيفية) ورد الأول بأن إطلاق الشيء على ما ذكر بالنظر إلى ما يشاءون إليه والثاني يمنع الكبرياء لإدلائهم من التميز الثبوت والإلزام ثبوت المحال لأنه يتميز عند العقل والاستحال الحكم عليه أفاده الشارح في حاشية الأصل

وزى أن خبر البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر فمر فثمان فلى رضى الله عنهم وبرة عائشة وعسك عما جرى بين الصحابة وزام مأجورين وأن أئمة المذاهب وسائر أئمة المسلمين كالسفيانيين على هدى من ربهم وأن الأشعري إمام في السنة مقسّم وأن طريق الجندى طريق مقوم وما لا يضر جهله وتنفع معرفته : الأصح أن وجود الشيء عينه فالمعدم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت وأنه كذلك على المرجوح وأن الاسم المسمى وأن أسماء الله توقيفية

أى لا يطلق عليه اسم إلا بتوقيف من للشرع وقالت المعتزلة ومن وافقهم يجوز أن يطلق عليه الأسماء
اللائق معناها وإن لم يرد بها الشرع (و) الأصح (أن للره أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله) وإن
اشتمل على التعاقب خوفاً من سوء الحاقلة المجهولة وهو اللوث على الكفر والياد بالله تعالى ودفعاً لتزكية
النفس أو تبركاً بذكر الله تعالى أو تأدياً وإحالة للأمر على مشيئة الله تعالى فهو أنهم من قوله يقول أنا
مؤمن إن شاء الله خوفاً من سوء الحاقلة (لاشكا في الحال) في الإيمان فانه في الحال متحقق له جازم
باستمراره عليه إلى الحاقلة التي يرجو حسننها ومنعاً بوحقيقة وغيره أن يقول ذلك لإيهامه الشك المذكور
وبرد بأن لإيهام الشك لا يقتضى منع ذلك وإنما يقتضى أنه خلاف الأولى وهو كذلك إذ الأولى الجزم
كاجزيم به السعد التفتازاني كغيره أما إذا قاله شكاً في إيمانه فهو كافر (و) الأصح (أن تمتيع الكافر)
أى تمتيع الله له بمتاع الدنيا (استدراج) من الله له حيث يمتعه مع علمه بإصراره على الكفر
إلى اللوث فهو نعمة عليه يزداد بها عذابه كالعسل السموم وقالت المعتزلة إنه نعمة تقرب عليها
الشكر وتعييرى بتمتيع أولى من تمييزه بملاذ سلامته من التجوز في إطلاق الاستدراج على الملاذ لأنه
معنى وهى أعيان (و) الأصح (أن للشار إليه بأنا الهيكل المخصوص) للشمث على النفس لأن كل عاقل
إذا قيل له ما لا انسان يشير إلى هذه البنية المخصوصة ولأن الخطاب متوجه إليها وقال أكثر المعتزلة وغيرهم
هو النفس لأنها المدبرة وقيل مجموع الهيكل والنفس كأن الكلام اسم لمجموع اللفظ والمعنى (و) الأصح
(أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى لا يتجزأ ثابت) في الخارج وإن لم يرد عادة إلا بانضمامه إلى غيره ونفاه
الحكاه (و) الأصح (أنه لا حال أى لا واسطة بين الوجود والمعدوم) وقبل إنها ثابتة كالعالمية واللونية
للسواد مثلاً وعلى الأول ذلك ونحوه من المعدوم لأنه أمر اعتبارى والقائل بالثاني عرفها بأنها صفة
لموجود لا توصف بوجود ولا عدم أى أنها غير موجودة في الأعيان ولا معدومة في الأذهان (و)
الأصح (أن النسب والاضافات أمور اعتبارية) يعتبرها العقل لا وجودها في الخارج كما هو عند أكثر
المتكلمين قالوا إلا أن الوجود ومجموعه كوناً وجعلوا أنواعه أربعة الحركة والسكون والاجتماع
والانفراق وقال أهلهم والحكاه الأعراض النسبية موجودة في الخارج وهى سبعة الأبن وهو حصول
الجسم في المكان والحق وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهى هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة
أجزائه بعضها إلى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والانتكاس والملاك وهى هيئة تعرض
للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل باتقاله كالتدحى والتعمم وأن الفعل وهو تأثير الشئ في غيره مادام
يؤثر وأن يفعل وهو تأثير الشئ في غيره مادام يتأثر كحال السخن مادام يسخن والمسخن مادام يمسخن
والاضافة وهى نسبة تعرض للشئ بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وهذه السبعة من جملة
المقولات العشرة والثلاثة الباقية الجوهر والكم والكيف وهى معروفة في الكتب الكلامية وبما تقر
علم أن قولى كغيري والاضافات من عطف الخاص على العام وإنما لم أعربها بالنسب لأن فيها كلاماً
وأحيل على ذكرها هنا (و) الأصح (أن العرض لا يقوم بعرض) وإنما يقوم بالجوهر الفرد والمركب
أى الجسم كما وجوز الحكاه قيامه بالعرض إلا أنه بالآخره تنتهى سلسلة الأعراض إلى جوهر أى
جوزوا اختصاص العرض بالعرض اختصاصاً ثبت بالمنعوت كالسرعة والبطء والحركة وعلى الأولها
عارضان للجسم وليس بمرضين زائدين على الحركة لأنها أمر متدخلة سكنت أقل أو أكثر باعتبارها
(قوله كالقيام الخ) فالقيام عرض نسبي ويسمى بالوضع لأنه هيئة عرضت للقائم باعتبار نسبة
رأسه إلى قدميه مثلاً بنسبة رأسه إلى السماء ونسبة قدميه إلى الأرض وكل منهما خارجي عنه
ولو نكس القائم انعكس الحال انعكس

وأن للره أن يقول أنا
مؤمن إن شاء الله
لاشكا في الحال وأن
تمتيع الكافر استدراج
وأن المشار إليه بأنا
الهيكل المخصوص وأن
الجوهر الفرد وهو
الجزء الذى لا يتجزأ
ثابت وأنه لا حال أى
لا واسطة بين الوجود
والمعدوم وأن النسب
والاضافات أمور
اعتبارية وأن العرض
لا يقوم بعرض

تسمى الحركة سريعة وبطيئة (و) الأصح أن العرض (لا يبق زمانين) بل ينقص و يتجدد مثله بآراده تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم من حيث الشاهدة أنه مستمر باق وقال الحكماء إنه ببق إلا الحركة والزمان الأصوات (و) الأصح أن العرض (لا يعل محلين) ولا لا يمكن حلول الجسم الواحد في مكانين في حالة واحدة وهو محال وقال قدماء الفلاسفة القرب ونحوه ما يتعاقب بطرفين محل محلين وعلى الأول قرب أحد الطرفين بخلاف القرب الآخر بالشخص وإن تشارك في الحقيقة (و) الأصح (أن) المرضين (الثانين) بأن يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد إذ لو قبلهما المحل لقبيل الضدين إذ القابل لشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده واللازم باطل وجوزت العزلة لاجتماعهما محتملين بأن الجسم الغفوس في الصبح لسود يعرض له سواد ثم آخر فآخر إلى أن يبلغ غاية السواد بالملك قلنا عرض السواد آتاه ليس على وجه الاجتماع بل على وجه البذل فيزول الأول ويخلفه الثاني وهكذا بناء على أن العرض لا يبق زمانين كامل (كأضدين) فانهما لا يجتمعان كالسواد والبياض لا كالبياض والخضرة لأنهما ليسا في غاية الخلاف (خلاف الخلافين) وهما أعظم من الضدين فانهما يجتمعان كالسواد والخضرة وفي كل من الأقسام يجوز ارتفاع الشئين نعم يتنوع في ضدين لثانتهما (و) التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وعدمه ودليل الحصر فيما ذكر أن العالمين إن أمكن اجتماعهما فالحالان والأفان لم يكن ارتفاعهما فالتقيضان أو الضدان للذان لثانتهما والافان اختلفت حقيقة قسما فالضدان للذان لهما ثالث الاقلا لئلا ينفك عنه الأربعة شيء إلا ما نفرد الله به لأنه تعالى ليس ضدا لشيء ولا تقيضا ولا خلافا ولا مثلا (و) الأصح (أن) أحد طرفي الممكن) وهما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالنظر إلى ذاته جوهر كان أو عرضا على السواء وقيل العدم أولى به مطلقا لأنه أسهل وقوعا في الوجود لتحققه باقضاء شيء من أجزاء العلة التامة للوجود الفقير في تحققة إلى تحقق جميعها وقيل أولى به في الأعراس السبيلة كالحركة والزمان والصوت دون غيره وقيل الوجود أولى به عند وجود العلة وانتفاء الشرط لوجود العلة وإن لم يوجد هو لانتفاء الشرط (و) الأصح (أن) الممكن (الباقى محتاج) في بقاءه (إلى مؤثر) كما يحتاج إليه في ابتداء وجوده وقيل لا كما لا يحتاج بقاء البناء بعد بناءه إلى فاعل (سواء) على الأول قلنا إن علة احتياج الأثر) أي الممكن في وجوده (إلى المؤثر) أي العلة التي لاحظها العقل في ذلك (الامكان) أي استواء الطرفين بالنظر إلى الذات (أو الحدث) أي الخروج من العدم إلى الوجود (أوهما) على أنهما (جزأ) علة أو الامكان بشرط الحدث) وهي (أقوال) فيحتاج الممكن في بقاءه إلى مؤثر على الأول لأن الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع بقيتها لأن شرط بقاء الجوهر العرض والعرض لا يبق زمانين فيحتاج في كل زمان إلى المؤثر (و) الأصح (أن الممكن) الذي لا يخفى في أن الجسم ينتقل عنه وإليه ويسكن فيه فيلاقه بالماسة أو النفوذ كما سيأتى معنا اصطلاحا (بعد مفروض) أي مقدر (ينفذ فيه بعد الجسم وهو) أي هذا البعد (الحلاء والحلاء جائر عندنا والمراد به كون الجسمين لا تجامسان ولا) يكون (بينهما ما يماسهما) فهذا الكون الجائر هو الحلاء الذي هو معنى البعد المفروض الذي هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل وقيل المكان السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى كالسطح الباطن للكوز المماس للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه وقيل هو بعد موجود ينفذ فيه بعد الجسم بحيث ينطبق عليه ويخرج بقيد النفوذ فيه بعد الجسم والترجيح من زيادتي على مارجته جمهور المتكلمين والقولان بعده للحكماء أولهما لأرسطو وأتباعه وعليه بعض المتكلمين وثانيهما الشيخة أفلاطون وأتباعه وخرج بزيادتي عند الحكماء فمنعوا الحلاء أي خلو المكان بمناه عندهم عن الشاغل إلا بعض قائل الثاني لجوزوه واحتج بجوزوه بأنه لو لم يكن في العالم خلاء بل

ولا يبق زمانين ولا
يعل عليين وأن الثمانين
لا يجتمعان كالضدين
بمخالف المحللين
والتقيضان لا يجتمعان
ولا يرتفعان وأن أحد
طرفي الممكن ليس أولى
به وأن الباقي محتاج
إلى مؤثر سواء قلنا
إن علة احتياج الأثر
إلى المؤثر الامكان أو
الحدث أوهما جزأ
علة أو الامكان بشرط
الحدث أقوال وأن
المكان بعد مفروض
ينفذ فيه بعد الجسم
وهو الحلاء والحلاء
جائر عندنا والمراد به
كون الجسمين
لا تجامسان ولا بينهما
ما يماسهما

كان العالم كله ملائزم من تحرك بقعة تدافع العالم بأسره وهو بطن واحتج ماعه بأن الماء إذا صب في إناء مشبك أعلاه فإن الهواء يخرج عند صب الماء لمزاحمة الهواء له حتى يسمع لهما صوت عند تزامهما ، فأمنى المكان لفة فقال ابن جنى ما حاله ما وجد فيه سكون أو حركة (و) الأصح (أن الزمان) معناه اصطلاحاً (مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم) إزالة للإيهام من الأول : بقا : تنه للثاني كما في آتيك عند طلوع الشمس وقيل هو جوهر ليس بجسم ولا جسماني أى داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة وقيل فلك . عقل النهار وهو جسم بحيث دائرته أى نقطة البروج منه بمعدل النهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وقيل عرض تقبل حركة معدل الأنهار وقيل مقدارها والقول الأصح قول للتكلمين والأقوال بعده للحكام ، أما معناه لفة فالمدة من ليل أو نهار (و) يمتنع تداخل الجواهر هو أعم من قوله تداخل الأجسام أى دخول بعضها في بعض على وجه النفوذ فيه من غير زيادة في الحجم لما فيه من مساواة الشكل للجزء في العظم (و) يمتنع (خلو الجوهر) مفردا كان أو مركباً (عن كل الأعراض) بأن لا يقوى به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد بدون الشخص والشخص إنما هو بالأعراض (والجسم غير مركب منها) لأنه يقوم بنفسه بخلافها (وأبعاده) أى الجسم من طول وعرض وعمق (متناهية) أى لها حدود تنتهى إليها وزعم بعضهم أن لها حدوداً لانهاية لها وتعتبرى بالجسم أولى من تعبيره بالجواهر (والمعلول يعقب علته رتبة) اتفاقاً (والأصح) ما ذله الأكبر ومحجة الذوى في أصل الروضة (أنه يقارنها زماناً) عقلية كانت كحركة افتتاح بحركة اليد أو وضعية بوضع الشدع أو غيره كقولك لمبدك إن دخات الدار فأنت حر . وكقول النجدة الفاعلية علة للرفع . وقيل يعقبها مطاق واختاره الأصل تبعاً لولده لأنه لو قلنا لغيره وطورة . إذ طالعك فأنت طابق ثم قال لها أنت طاق . وقت المنجزة دون المعلقة فلوقارن المعلول علته لوقت المعلقة أيضاً وقد رتب بأن عدم وقوعها لفة م لا جز رتبة فلم يكن المحل قابلاً للاطلاق وقيل يعقبها إن كانت وضعية لاعقلية (و) الأصح (أن اللذة) الدنيوية من حيث تعيين مسباها وإن كانت في نفسها بدسية (إرتياح) أى نشاط للنفس (عند إدراك) لما يلائم الارتياح (فالادراك ملازمها) أى ملازم للذة لانفسها وقيل هى خلاص من الألم بأن تدفعه ورد بأنه قد ياتى شيء من غير سبق ألم بضده كمن وقف على مسألة علم أو كثر مال فجاء ومن غير خطورها بالبال وألم الشوق إليهما وقيل هى إدراك اللائم فادراك الخلاوة للذة . تدرك بالذائقة وإدراك الجمال للذة تدرك بالباصرة وإدراك حسن الصوت للذة تدرك بالسماعة وقال الامام الرازى هى في الحقيقة ما يحصل بادرک المعارف العقلية قال وما يتوهم من لذة حسية كذضاء شهوت البطن والفرج أو خيانية كحب الاستعلاء والرئاسة فهوى الحقيقة دفع آلام لذة الأكل والشرب والجمع دفع ألم الجوع والعطش ودغدغة الفنى لأوعيته ولذة الاستعلاء والرئاسة دفع ألم القهر والغلبة (و يقابلها) أى اللذة (الألم) فهو على الأول انقباض عند إدراك ما يلائم وعلى الثانى ما يحصل بما يؤلم وعلى الثالث إدراك غير ثلاثاً وعلى الرابع ما يحصل عند عدم إدراك المعارف (وما تصورّه العقل إما واجب أو ممكن أو ممكن) لأن ذات المتصور إما أن تقتضى وجوده في الخارج أو عدمه أو لا تقتضى شيئاً منهما بأن يوجد نارة . ويعدم أخرى والأول الواجب والثانى الممكن والثالث الممكن وكل منهما لا ينقلب إلى غيره لأن مقتضى لذات لازم لها لا يعقل انفكاكه عنها .

[خاتمة : فيما يذكر من مبادئ التصوف]

وهو يحجر بالقلب لله واحتراماً مساوياً أى بالنسبة إلى عظمته تعالى ويقال ترك الاختيار ويقال الجذ

بأن الزمان مقارنة
متجدد موهوم لتجدد
معلوم ويمتنع تداخل
الجواهر وخلو الجوهر
عن كل الأعراض
والجسم غير مركب
منها وأبعاده متناهية
والمعلول يعقب علته
رتبة والأصح أنه
إرتياح زماناً وأن اللذة
الارتياح عند إدراك
فالأدراك ملازمها
و يقابلها الألم وما
تصوره العقل إما
واجب أو ممكن أو
ممكن .

خاتمة

في السالك إلى ملك الملوك ويقال غير ذلك كما هو مذکور في شرحي لرسالة الامام العارف بالله تعالى
 أني القاسم القشيري وكل منها ناظر إلى مقام قائله بحسب ما غلب عليه فقرأه الركن الأعظم فاتمصر عليه
 كافي خبر «الحج عرفة» ولما كان مرجع التصوف عمل القلب والجوارح افتتحت لأصل بأس
 العمل فقلت (أول الواجبات للعرفة) أي معرفة الله تعالى (في الأصح) لأنها مبنی سائر الواجبات إذ
 لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب وقيل أولها النظر المؤدى إلى العرفة لأنه مقدمتها وقيل أولها
 أول النظر لتوقف النظر على أول أجزائه وقيل أولها القصد إلى النظر لتوقف النظر على قصده
 والسلك صحيح ورجع الأول لأن العرفة أول مقصود وما سواه مما ذكر أول وسيلة (ومن عرف ربه)
 بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده) لعبده بإخلاله (وتقر به) له بهدائه (غف) من تبعيده عقابه
 (ورجا) بتقريبه ثوابه (فأمثر) حينئذ (إلى الأمر والنهي) منه تعالى (فارتسب) مأموره
 (واجتنب) منهي (فأجبه) حينئذ (مولاه فكان) مولاه (سمعه و بصره و يده و اتخذده و ليا إن سألته
 أعطاه و إن استعذ به أعاده) هذا مأخوذ من خبر البخاري «وما يزال عبدی يتقرب إلى بانو اقل حق
 أحبه فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي
 بها و إن سألني أعطيت به و إن استعذني لأعيذنه» والمراد أنه تعالى يتولى بحبوه في جميع أحواله فخره
 وسكناه به تعالى كأن أبوى الطفل لمحبتهما له يتولى جميع أحواله فلا يأكل إلا بيمينه ولا يمشي
 إلا بيمينه إلى غير ذلك (وعلى) المهمة بطلبه العاقبة الأخرى (يرفع نفسه) بالمجاهدة (عن سفاسف الأمور)
 أي دنياه من الأخلاق الذمومة كالكبور والنفس والحقد والحسد وسوء الخلق وقلة الاحتمال (إلى معاليها)
 من الأخلاق المحمودة كالنواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال وهذا
 مأخوذ من خبر البيهقي والطبراني «إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها» (ودنى المهمة) بأن
 لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفاسف الأمور (لايالي) بما تدعوه نفسه إليه من الهالكات (يجهل) أمر
 دينه (ويترك من الدين قدرتك) أي المحاطب بعد أن عرفت حال على المهمة ودينها (صالحا) لك بملك
 الصالح (أوفسدا) لك بملك السيئ (أو سعادة) لك رضا الله عليك بإخلاصك (أو شقاوة) لك
 بسخط الله عليك بتقصك السيئ فأفاد ذلك الاغراء بالنسبة إلى الصلاح والسعادة والاحذر بالنسبة
 إلى الفساد والشقاوة (وإذا خطر لك شيء) أي ألقى في قلبك (فزنه بالشرع) وحاله بالنسبة إليك من
 حيث الطلب إمام الأمور به أو منهي عنه أو مشكوك فيه (فإن كان مأمورا) به (فبادر) إلى فعله (فإنه
 من الرحمن) رحمك حيث أخطره ببالك أي أراد لك الخير (فإن خفت وقوعه) منك (على صفة منية)
 أي منهي عنها لعجب ورياء (بلا قصد لها فلا) بأس (عليك) في وقوعه عليها كذلك فتستغفر منه
 تدبلا بخلاف وقوعه عليها بتصددها عليك ثم ذلك فتستغفر منه وجوباً كإسأني وقولي فإن خفت وقوعه
 إلى آخره أولى بمعابر به لحاقه عن اعتبار القصد في الاتباع وعدمه في الوقوع (واحتياج استغفارنا إلى
 استغفار) لنقصه بغفلة قلوبنا معه بخلاف استغفار الخاص كإربعة الدواب يرضى الله عنها وقد قالت
 استغفارنا يحتاج إلى استغفار ههنا نفسها (لا يوجب تركه) أي الاستغفار من الأثام به بأن يكون الصمت
 خبراً منه بل ألقى به وإن احتاج إلى الاستغفار لأن اللسان إذا أتمد ذكر أو شك أن يألفه القلب فوافقه
 فيه وإذا كان وقوع الشيء على صفة إلى آخره لا بأس به واحتياج الاستغفار إلى استغفار لا يوجب تركه (فأمر
 وإن خفت العجب) وأنحوه (مستغفر منه) تدباً إن وقع بلا قصد ووجوباً إن وقع بقصد كاستغفار ترك العمل
 بالخوف منه من مكابدة الشيطان (وإن كان) الحاضر (منهيا) عنه (فياك) أن تفعله (فإنه من الشيطان
 فإن مات) إلى عمله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الليل (وحدث النفس) أن ترددها في فعل الحاضر المذكور

أول الواجبات المعرفة
 في الأصح ومن عرف
 ربه تصور تبعيده
 وتقريبه غف ورجا
 فأنصني إلى الأمر
 والنهي فارتسب
 واجتنب فأجبه مولاه
 فكان سمعه و بصره
 ويده واتخذده وليا
 إن سألته أعطاه وإن
 استعذ به أعاده وعلى
 المهمة يرفع نفسه عن
 سفاسف الأمور إلى
 معاليها ودنى المهمة
 لا يالي فيجهل ويرق
 من الدين فسدوك
 صلاحاً أو فسداً أو
 سعادة أو شقاوة واد
 خطر لك شيء فزنه
 بالشرع فإن كان
 مأموراً فبادر فإنه
 من الرحمن فإن خفت
 وقوعه على صفة
 منية بلا قصد لها فلا
 عليك واحتياج
 استغفارنا إلى استغفار
 لا يوجب تركه فأم
 وإن خفت العجب
 مستغفر منه وإن كان
 منهياً فياك فإنه من
 الشيطان فإن مات
 فاستغفر وحديث
 النفس

وتركه ما لم تتكلم أو تعمل به (والهم منها بعله (مالم تتكلم أو تعمل به مغفوران) قال صلى الله عليه وسلم
 إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها مالم تعمل أو تتكلم به رواه الشيخان وقال ومن هم
 بسبعة ولم يعملها لم تتكلم أى عليه رواه مسلم وفي رواية له كتبها الله عنده حسنة كاملة وقضية ذلك
 أنه إذا تكلم كالغيبية أو عمل كشرب السكر انضم إلى الواحدة بذلك مؤاخذه حديث النفس والهم
 وهو كذلك كما أوصحته في الحاشية وفهم من غفران حديث النفس والهم وهو قصد الفعل غفران الماحس
 والخطأ المذكور بالأولى والماحس ما يلحق في النفس والخطأ ما يجول فيها بمدايقه فيها وكل منهما ينقسم
 إلى أقسام يبينها في شرح رسالة القشيري وخرج بالأثر بعة العزم وهو الجزم بقصد الفعل فيؤاخذ به وإن
 لم يتكلم ولم يعمل كما ذكرته مع دليله في الحاشية والحجة مترتبة الماحس والخطأ فحدث النفس فالهم
 فالعزم (وإن لم تطعمك) النفس (الأمانة) بالسوء على اجتناب فعل الخطأ المذكور لحبها بالطبع
 للنفس عنه من الشهوات (لخافها) وجوبا لطعمك في الاجتناب وبالغ في جهادها لأنها تقصد بك
 الهلاك الأبدى باستدراجها لك من معصية إلى أخرى حتى توصلك فيها تؤدي إلى ذلك (فان فعلت)
 الخطأ المذكور لنوبة الأمانة بيليك (فانفع) على الفور وجوبا ليرتفع عنك إثم فعله بالتوبة الآتية بيانا
 وقد وعد الله بقبولها فضلا منه وخرج بالأمانة الوامة وهي التي تلوم نفسها إن اجتهدت في الإحسان
 والمطمئنة وهي الأمانة باستقامتها بالطاعة والروحانية وهي التي تميل إلى المباح كالنزعة وسماع الصوت
 الحسن والمأكل الطيب ولا رية ترجع إلى نفس واحدة لكنها تتشكل نارة مطمئنة وتارة أمارة وتارة
 لوامة وتارة روحانية والحكم فيها مخالفاً كالعناصر الأربعة التي في الإنسان السوداء والصفراء والمخلط
 والبلم (فان لم تقاع) أنت عن فعل الخطأ المذكور (لاستداذ) به (أو كسل) عن الخروج منه (ما ذكر)
 أى استحضر (الموت وخافته) المعنوية فتتوب به وغيرهما من الطاعات فان ذكر ذلك باعث شديد على الإقلاع عما
 يستلذه به أو يكسل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكرها ذم الذات يعني الموت رواه
 الترمذي زاد ابن حبان فانه ما ذكر أحد في ضيق الإسمه ولا ذكره في سعة الأضيق عليه وهذا بالذال
 المعجمة أى قاطع (أو) لم تقاع (لتنوط) من رحمة الله وغفوه عما فعلت لشدة أول استحضار نعمة الله (خف)
 مقتربك) أى شدة عقاب المسلك لاضافتك إلى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى لا يأس من
 روح الله أى رحمة إلا القوم الكافرون (وذكر سعة رحمة) التي لا يحيط بها إلا هو وترجع عن قنوطك
 وكيف تقنط وقد قال تعالى قل يا عبادي الذين أمرتوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب
 جميعاً أى غير الشرك لقروله إن الله لا يغفر أن شرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا
 لأذهب الله بكم ولجاء قوم بدونكم فيستغفرون فيغفر لهم رواه مسلم (واعرض) على نفسك (التوبة) حيث
 ذكرت الموت وخفت مقتربك وذكر سعة رحمة لتتوب عما فعلت فتقبل وينفعك عنك فضلانته تعالى
 (وهي الندم) على الذنب من حيث إنه ذنب فالندم على شرب الخمر لاضراره بالبدن ليس بتوبة ولا يجب
 استدامة الندم كل وقت بل يكفي استصحابه حكماً بأن لا يقع ما يتناهى فيه (وتتحقق) التوبة (بالإقلاع) عن
 الذنب (وعزم أن لا يعود) إليه (وتدارك ما يمكن تداركه) من حق نشأ عن الذنب كحق القذف فيتداركه
 بما يمكن مستحقته من القذف أو أوارثه ليستوفيه أو يبرئه منه فان لم يمكن تداركه كأن لم يكن مستحقته
 موجوداً سقط هذا الشرط كما سقط في توبة ذنب لا ينشأ عنه حق الآدمي وكذا سقط الإقلاع في توبة ذنب
 بعد الفرغ منه كشرط خمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الشروط أنها لا تخرج فيما تتحقق به عنها إلا أنه لا بد منها
 في كل توبة (والأصح محبتها) أى التوبة (عن ذنب ولو تنقضت) بأن عاود التائب ذنباً تاب منه فلهذا المعادة
 لا تنيل التوبة السابقة بل هي ذنب آخر يوجب التوبة وقيل لا تصح التوبة السابقة (أو) كانت التوبة
 (مع الإصرار على) ذنب (كبير) وقيل لا تصح (و) الأصح (وجوبها عن) ذنب (صغير) وقيل

والهم مالم تتكلم أو
 تعمل به مغفوران
 وإن لم طمك الأمانة
 فجاءها فان فعلت
 فاقع فان لم تقاع
 لاستداذ أو كسل
 فاذا ذكر الموت وخافته
 أو لتقنط غف مقت
 ربك واذكر سعة
 رحمة واعرض التوبة
 وهي التندم وتحقق
 بالإقلاع وعزم أن
 لا يعود وتدارك ما يمكن
 تداركه والأصح محبتها
 عن ذنب ولو تنقضت أو
 مع الإصرار على كبير
 وجوبها عن صغير

لا تجب لتكفيره باجتنب الكبائر قال تعالى - إن تحفتبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم (وإن شككت في الحاضر أمأمور) به (أم منهى) عنه (فأمسك) عنه حذرا من الوقوع في النهي عنه (ففي متوضي يشك) في (أن ما يفسله) غسلة (ثالثة) فتكون مأمورا بها (أو أربعة) فتكون منبها عنها (قيل) أي قال الشيخ أبو محمد الجويني (لا يفسل) خوف الوقوع في النهي عنه والأصح أنه يفسل لأن الشك ثأأمور به ولم يتحقق قبل هذه الغسلة و يأتي بها (وكل وقع) في الوجود ومنه الحاضر وفعله وتركه كأن (بقدره الله وإرادته فهو) تعالى (خاتق كسب العبد) أي فعله الذي كاسبه لخالقه بأن (قدر) الله (له قدرة) هي استطاعته (تصالح) للسكسب (للايجاد) بخلاف قدرة الله فانها لايجاد لا للسكسب (فأله) تعالى (خالق لا مكتسب) والعبد بعكسه أي مكتسب لخالق فينبأ ويعاقب على مكتسبه الذي يخلفه الله عقب قصده وهذا أي كون فعل العبد مكتسبا له بخلافه الله توسط بين قول المعتزلة إن العبد خالق لفعله لأنه شاب يعاقب عليه وقول الجبرية إنه لافعل للعبد أصلا وهو آلة عصية كالكسكين بيد القاطع وقد يقع في كلام بعض العارفين ما يؤهم الجبر من تفهيم الاختيار والفعل عن أنفسهم ومرادهم عدم اللحظة لذلك لاستغرائهم في النظر إلى مأمنه تعالى إلى مأمهم (والأصح أن قدرته) أي العبد وهي صفة خلقها الله عقب قصد الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات (مع الفعل) لأنها عرض فلا تتقدم عليه ولا لزوم وقوعه بالقدرة لا امتناع بقاء الأعراض وقيل قبله لأن التكليف قبله فلو لم تكن القدرة قبله لزم تكليف العاجز ورد بأن محبة التكليف تعتمد القدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات بالمعنى السابق وهذا من زيادتي وإذا كان العبد مكتسبا لخالقا لكون قدرته للسكسب لا للايجاد وكانت قدرته مع الفعل (د) نقول (هـ) أي القدرة من العبد (لا تصلح للضدين) أي التعلق بهما وإنما تصالح للتعلق بأحدهما وهو ما يقصده العبد إدلوصا حلت للتعلق بهما لزم اجتماعهما لوجب مقارنتهما للقدرة المتعلقة بل قالوا إن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقا سواء أكانا متضادين أم متماثلين أم مختلفين لأمعا ولا على البذل والقول بأنها تصلح للتعلق بالضدين على البذل فتتعلق بهذا بدلا من تعلها بالآخر وبالعكس إنما يستقيم تفرعه على أنها قبل الفعل لأمعه الذي السكسب فيه أما على القول بأن العبد خالق لفعله فقدرته كقدرة الله تعالى فتوجد قبل الفعل وتصلح للتعلق بالضدين على البذل لا على الجمع لأن القدرة إنما تتعلق بالممكن واجتماع الضدين ممنوع (و) (الأصح أن العجز) من العبد (صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين) وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة فالتقابل بينهما تقابل العدم والممكنة كما أن الأمر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله فعلى الأول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لا بل الزمن ليس بقادر والمنوع قادر أي من شأنه القدرة بطريق جرى العادة (و) (الأصح أن التفضيل بين التوكل والاكتساب يختلف باختلاف الناس) فمن يكون في توكله لا يتسخط عند ضيق الرزق عليه ولا يتطلع لسؤال أحد من الخلق فالنوكل في حقه أفضل لمافي من الصبر والمجاهدة للنفس ومن يكون في توكله بخلاف ما ذكر فالأكتساب في حقه أفضل حذرا من التسخط والتطلع وقيل الأفضل التوكل وهو هنا السكسب عن الأكتساب والأعراض عن الأسباب اعتادا للقب على الله تعالى وقيل الأفضل الأكتساب وإذا اختلف التفضيل بينهم باختلاف الناس (فأرادة التجريد) عما يشغل عن الله تعالى (مع داعية الأسباب) من الله في مريد ذلك (شهوة خفية) من المريد (وساوك الأسباب) الشاغلة عن الله (مع داعية التجريد) من الله في سالك ذلك (أخطأ) له (عن الرتبة العلية) إلى الرتبة الدنية فالأصلح لمن قدر الله فيه داعية الأسباب ساوكها دون التجريد ولمن قدر الله فيه داعية التجريد ساوكه دون الأسباب (وقد يأتي الشيطان) للسان (باطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب أو بالسكسب في صورة التوكل

وإن شككت في الحاضر أمأمور أم منهى فأمسك في متوضي يشك أن ما يفسله ثالثة أو رابعة قيل لا يفسل وكل واقع بقدره الله وإرادته فهو خالق كسب العبد قدر له قدرة تصالح للسكسب لا للايجاد فأله خالق لا مكتسب والعبد بعكسه، والأصح أن قدرته مع الفعل هي لصالح للضدين وأن العجز صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين وأن التفضيل بين التوكل والاكتساب يختلف باختلاف الناس فأرادة التجريد مع داعية الأسباب شهوة خفية وساوك الأسباب مع داعية التجريد أخطأ عن الرتبة العلية، وقد يأتي الشيطان باطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب أو بالسكسب في صورة التوكل

كأن يقول لسالك التجريد الذى سلوكه له أصلح من تركه له إلى متى تترك الأسباب ألم تعلم أن تركها يطمع القلوب لما فى أيدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك و ينتظر غيرك . منك ما كنت تنتظره من غيرك و يقول لسالك الأسباب الذى سلوكه لها أصلح من تركه لها لو تركتها وصلت التجريد فتوكلت على الله أصفا قلبك وأتاك ما يكفيك من عند الله فاتركها ليحصل لك ذلك . يؤدّى تركها الذى هو غير أصلح له إلى الطاب من الخلق والاهتمام بالرزق (والوفى يبحث عنهما) أى عن هذين الأمرين اللذين يأتى بهما الشيطان فى صورة غيرهما لعله أن يسلم منهما (ويعلم) مع بحثه عنهما (أنه لا يكون إلا ما يريد) الله كونه أى وجوده منهما أو من غيرهما .

(وقد تم الكتاب) أى لب الأصول (بحمد الله وعونه جعلنا الله به) لما أملنا من كثرة الانتفاع به (مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين) أى أفاضل أصحاب النبيين لمباقتهم فى الصدق والتصديق (والشهداء) أى القتلى فى سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن أولئك رفيقا) أى رفقاء فى الجنة بأن نستمتع فيها برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم فى درجات عالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم أنه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه اعتقاد أنه مفضول اتقاء للحسرة فى الجنة التى تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله على من يشاء من عباده ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله ومحبه كلنا ذكره الله أكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

✽

قال مؤلفه سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الأعلام أبو يحيى ذكرى الأنصارى الشافعى نور الله ضريحه ونفعنا والمسلمين ببركته : وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان سنة ٩٠٢ .

وقال سيدى محمد الجوهري : وكان الفراغ من إقرائه على حسب الطائفة مع الإخوان فى يوم الثلاثاء ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١١٩٢ وذلك فى ٩٦ درسا من أول نصف الحجة الثانى الأشهر الحرم إلى التاريخ المذكور على يد الفقير إليه تعالى عبده محمد أبوهادى الجوهري ابن العلامة سيدى أحمد الجوهري الخالدى .

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب « غاية الوصول شرح لب الأصول » لشيخ الاسلام « أبى يحيى ذكرى الأنصارى » مصححا بمعرفة

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

{ ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٦٠ هـ } القاهرة فى يوم الخميس
{ ٨ يناير سنة ١٩٤٢ م }

مدير الطبعة

ملاحظ الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

والموفق يبحث عنهما
ويعلم أنه لا يكون
إلا ما يريد .

✽

وقد تم الكتاب بحمد
الله وعونه جعلنا الله
به مع الذين أنعم الله
عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن
أولئك رفيقا .

فهرس

غاية الوصول شرح لب الأصول لشيخ الاسلام زكريا الأنصارى الشافعى

محيطة

خطبة الكتاب	٢
اللقدمات	٤
الكتاب الأول من الكتب السبعة : في الكتاب ومباحث الأقوال	٣٣
المنطوق والمفهوم	٣٦
الحروف	٥٣
الأمر	٦٣
العام	٦٩
التخصيص	٧٥
المطلق والمفيد	٨٢
الظاهر والمؤول	٨٣
المجمل	٨٤
البيان	٨٦
النسخ	٨٧
خاتمة للنسخ	٩٠
الكتاب الثانى : في السنة	٩١
الكلام في الأخبار	٩٣
خاتمة في مراتب التحمل	١٠٦
الكتاب الثالث : في الاجماع	١٠٧
خاتمة جاحد مجمع عليه الخ	١١٠
الكتاب الرابع : في القياس	
مسالك الالة	١١٩
القواعد	١٢٧
خاتمة لكتاب القياس	١٣٦
الكتاب الخامس : في الاستدلال	١٣٧
خاتمة الاستدلال	١٤٠
الكتاب السادس : في التعادل والتراجع	
الكتاب السابع : في الاجتهاد	١٤٧
خاتمة : فيما يذكر من مبادئ التصوف	١٦٣